تركيا
بين تحديات الداخل ورهانات الخارج

تركيا
بين تحديات الداخل ورهانات الخارج

المشاركون:

علي حسين باكير — إبراهيم أوزتورك
طارق عبد الجليل — محمد ثلجي
كمال السعيد حبيب — أديب عساف أوغلو
محمد نور الدين — خليل العناني
إبراهيم البيومي غانم — محرم أكشي
مصطفى اللباد — حقي أوغور

إشراف: مركز الجزيرة للدراسات

تحرير: محمد عبد العاطي

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

1431 هـ - 2010 م

ردمك 978-9953-87-827-0

جميع الحقوق محفوظة لمركز الجزيرة للدراسات

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

الدوحة - قطر

هواتف: 4930181 -4930183 -4930218 (974+)

فاكس: 4831346 (974+) - البريد الإلكتروني: E-mail: jcforstudies@aljazeera.net

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)

ص. ب: 13-5574 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان

فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: http: //www.asp.com.lb

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة تصويرية أو الكترونية أو ميكانيكية بما فيه التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مقروءة أو بأية وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات، واسترجاعها من دون إذن خطي من الناشر.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي **الدار العربية للعلوم ناشرون** ش. م. ل

التنضيد وفرز الألوان: **أبجد غرافيكس**، بيروت - هاتف 785107 (9611+)

الطباعة: **مطابع الدار العربية للعلوم**، بيروت - هاتف 786233 (9611+)

المحتويات

مقدمة المحرر 7

الباب الأول

تركيا: الدولة والمجتمع.. المقوّمات الجيو – سياسية والجيو – إستراتيجية
علي حسين باكير 15

الاقتصاد وعقد التحولات الكبرى
إبراهيم أوزتورك 47

الجيش والحياة السياسية.. تفكيك القبضة الحديدة
طارق عبد الجليل 65

أزمة الهوية.. طرق جديدة للمعالجة
محمد ثلجي 87

الإسلاميون.. من الهامش إلى المركز
كمال السعيد حبيب 109

المؤسسة العلمانية والإسلام: الاستمرارية أم القطعية؟
أديب عساف أوغلو 125

الباب الثاني

السياسة الخارجية.. أسس ومرتكزات
محمد نور الدين 133

مع الولايات المتحدة.. مصالح إستراتيجية متبادلة
خليل العناني 149

تركيا وأوروبا.. جدلية الاستيعاب والاستبعاد
إبراهيم البيومي غانم 169

في آسيا الوسطى والقوقاز.. تأمين لجسور الطاقة
محرم أكشي 193
تركيا والعرب.. شروط التعاون المثمر
مصطفى اللباد 211
تركيا وإيران.. البعد عن حافة الصدام
حقي أوغور 227

مقدمة المحرر

يـــأتي هـــذا الملف ضمن سلسلة بدأها مركز الجزيرة للدراسات مؤخرا تركز على دراسة القوى الصاعدة المؤثرة في نظام عالمي جديد تلوح ملامحه في الأفق.

ويتـــناول ملف "تركيا.. تحديات الداخل ورهانات الخارج" الذي شارك فيه نخبة من الباحثين الأتراك والعرب التطورات والتغيرات البنيوية التي حدثت في تركيا على مستوى الدولة والمجتمع منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم عام 2002 حتى الآن، وكـــيف انعكـــس هـــذا التطور وذلك التغير على الداخل اقتصادا وسياسة وثقافة، وكيف امتد إلى الخارج حضورا وتأثيرا.

وبالنسبة للملف الحالي، صحيح أن كتابات كثيرة في العالم العربـــي تناولت الـــشأن التركي، لكن يغلب على جل هذه الكتابات النظرة المجتزأة التي تركز على قـــضية واحدة متعلقة إما بالشأن الداخلي أو الخارجي، ويطمح هذا الملف إلى أن يكـــون إحدى المحاولات الجادة عربيا في قراءة "الحالة التركية" من منظور متكامل وبـــشكل منهجـــي من خلال دراسات وبحوث محكّمة. كان الهدف الرئيس لهذا الملـــف معـــرفة ما إذا كانت التغيرات التي شهدتها تركيا منذ مجيء حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية شيئا طارئا معرضا لأن يزول بزوال هذا الحزب لأي ســـبب مـــن الأسباب، أم أن ما حدث من تغيرات هي من العمق والمتانة بحيث لا يؤثر فيها تغير السياسات التي تتغير بتغير الأحزاب المتداولة على السلطة. ولتحقيق هـــذا الهدف تم تقسيم الملف إلى قسمين أساسين، ركز القسم الأول على الداخل، وقـــد حـــاول المشاركون في هذا القسم إبراز التحديات التي تواجه تركيا/العدالة والتنمية، وكيفية تعامله معها. وتم تخصيص القسم الثاني للخارج وذلك لمعرفة البيئة الإقليمية والدولية التي تمارس فيها تركيا/العدالة والتنمية سياستها الخارجية، وكيف ستتعامل مع ملفاتها الشائكة وقضاياها المعقدة.

بـــدأ القسم الأول من الملف بـــ **إطلالة عامة على تركيا**.. الدولة والمجتمع، كتـــبها الباحث علي حسين باكير، تحدث فيها عن عناصر القوة الصلبة والناعمة،

وألقى الضوء على مكونات المجتمع التركي من أعراق وأديان ومذاهب، وتطرق إلى أهم التيارات السياسية والفكرية الفاعلة، وأفسح المجال لفهم طبيعة ومكونات النظام السياسي دستوريا وقانونيا، كما حاول أن يقدم تركيا من منظور جيو – سياسي وجيو – إستراتيجي.

بعد ذلك تساءل أستاذ الاقتصاد بجامعة مرمرة – إسطنبول إبراهيم أوزتورك عن **سر نجاح الاقتصاد التركي** وكيف استطاع حزب العدالة والتنمية أن يحقق في سبع سنوات ما يشبه المعجزة الاقتصادية، والتي تمثلت بعض مظاهرها في انخفاض نسبة التضخم من 70% قبل تولي العدالة والتنمية الحكم إلى أقل من 10% حاليا رغم الأزمة المالية العالمية، وارتفاع متوسط دخل الفرد من حوالى ثلاثة آلاف دولار إلى ما يقارب العشرة آلاف دولار، وتحقيق معدل نمو منتظم في الناتج المحلي الإجمالي قارب الـ 7% سنويا، الأمر الذي رفع من مرتبة الاقتصاد التركي حتى أصبح يتبوأ المكانة السادسة عشرة على المستوى العالمي والسادسة أوروبيا. كيف استطاع العدالة والتنمية تحقيق ذلك؟ هذا هو ما حاول الدكتور أوزتورك الإجابة عليه في المحور الثاني من القسم الأول للملف.

أما المحور الثالث فتم تخصيصه لتلك المعضلة الكبرى التي أعاقت التطور الديمقراطي في تركيا عبر عقود طويلة من الزمن، والتي كانت كفيلة في أي لحظة بأن تقلب الطاولة وتعيد خلط الأوراق وترجع بالبلاد إلى سابق عهدها، ونعني بها الجيش أو بعبارة أدق المؤسسة العسكرية. كيف استطاع حزب ذو خلفية إسلامية أن "يروض" هذه المؤسسة، ويقلص من صلاحياتها، ويستعمل في ذلك أدوات دستورية وقانونية؟ ولماذا لم تنجح مساعي الجيش في مقاومتها؟ وهل ما حدث هو "تقليم نهائي لمخالب الأسد" أم أن ما نراه هو "استراحة محارب" وأن الأمور لا تزال مشرعة على كافة الاحتمالات؟ هذه الأسئلة كانت مدار بحث محور **الجيش والحياة السياسية.. تفكيك القبضة الحديدية** الذي كتبه الأستاذ بجامعة عين شمس والمتخصص في التاريخ التركي الحديث والمعاصر طارق عبد الجليل.

وكما الحال في محور الجيش والحياة السياسية ألقى الملف الضوء على أزمة أخرى ما انفكت تواجه تركيا وتلقي بظلالها على النسيج المجتمعي بأكمله، ألا وهي أزمة الهوية، فتحدث في هذا المحور الباحث المتخصص في الدراسات التركية

الدكـــتور محمـــد ثلجي. كان الغرض الأساسي لمحور **أزمة الهوية.. طرق جديدة للمعالجـــة** ليس مجرد استعراض الأزمة وإنما البحث عن "مولداتها"، من أين نشأت، وكـــيف تطورت، والأهم كيف تعامل معها حزب العدالة والتنمية طوال السنوات القليلة الماضية؟ هل تعامل معها بفكر جديد وفلسفة مختلفة؟ وإلى أي درجة نجح في ذلك؟

وعلـــى المنوال نفسه نسج الباحث في شؤون الحركات الإسلامية والمتخصص في موضـــوع الإســـلام الـــسياسي في تركيا الدكتور كمال السعيد حبيب محوره **الإسلاميون.. من الهامش إلى المركز**. فتحدث عن جذور التدين في المجتمع التركي وكـــيف أن الأتاتوركـــية لم تـــستطع اقتلاع هذه الجذور، ثم تحدث عن الإسلام الـــسياسي وكيف استطاع قادة وكوادر العدالة والتنمية الاستفادة فكريا وتنظيميا مـــن تجـــربة الـــزعيم الإسلامي التركي نجم الدين أربكان، وحققوا الانتصار في انـــتخابات 2002 بعد أن راكموا التجارب وتعلموا الدروس. لم يقتصر هذا المحور علـــى "الـــتأريخ" للظاهرة الإسلامية في تركيا وتتبع مراحل بروزها وتطورها وإنما حاول تقديم إضافة معتبرة تتمثل في الوصول إلى خلاصات مستقاة من هذا التاريخ: هل هذه الصيغة الناضجة من التجربة الإسلامية في الحكم مؤهلة للاستمرار في بلد تأسس منذ عام 1923 على أسس ومبادئ علمانية صارمة؟

ثم طـــرح الباحث التركي أديب عساف بكر أوغلو تساؤلا آخر، تركز هذه المـــرة عـــن **العلاقـــة بين الإسلام والعلمانية**، باحثا ومنقبا عن طبيعة هذه العلاقة وأشكالها، الثابت منها والمتغير، مستفسرا إن كانت ستأخذ شكل الاستمرارية كما كان عهدها طيلة العقود السابقة أم أنه وبسبب مجيء حزب العدالة والتنمية ستنحو منحى مختلفا.

وبهـــذا التساؤل يختتم القسم الأول من الملف محاوره، ليبدأ القسم الثاني الذي خصـــصناه للحديث عن السياسة الخارجية التركية، مستهلين محاوره بالحديث عن **أسس ومرتكزات** هذه السياسة. هل تغيرت الرؤية إلى موقع تركيا ومكانتها؟ هل أعـــيد النظـــر في الـــتوجهات الإســـتراتيجية؟ وهل استلزم ذلك أدوات سياسية ودبلوماســـية جديدة؟ هذا ما ناقشه أستاذ التاريخ واللغة التركية بالجامعة اللبنانية محمد نور الدين.

وانطلاقا من هذه الأسس وتلك المرتكزات راح الملف يبحث في طبيعة وآفاق العلاقـــات التركية مع محيطها الإقليمي وبيئتها الدولية، وكان مناسبا البدء بالعلاقة مع أكبر القوى العالمية وأكثرها تأثيرا، **الولايات المتحدة الأميركية**. تحدث في هذا المحـــور الباحث في العلاقات الدولية خليل العناني عن المشتركات الإستراتيجية التي تجمـــع بيـــنهما، وحـــاول إلقاء الضوء على الأسباب التي جعلت كل الإدارات الأميركـــية منذ إنشاء الجمهورية التركية أوائل العشرينيات من القرن الماضي تعتبر أنقره "حجر الزاوية" في سياستها إزاء الشرق الأوسط، وكيف فهمت تركيا/العدالة والتنمـــية ذلـــك، وكيف تعاملت معه لا سيما في المسائل والقضايا الحساسة بالمنطقة.

ومـــن الولايات المتحدة إلى أوروبا والحلم التركي بالانضمام إلى اتحادها. كانت القراءة الغالبة على العقل العربـــي أن مسار العلاقات التركية الأوروبية هـــو دائمـــا في اتجاه واحد، مساعي تركية دائمة ومستمرة للانضمام إلى هذا الاتحـــاد، لكن خبير الشؤون التركية ورئيس قسم الرأي العام في المركز القومي للـــبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة الدكتور إبراهيم البيومي غانم كان له رأي مخـــتلف كمـــا تبدى في محور **جدلية الاستيعاب والاستبعاد في العلاقات التركية الأوروبية**.

ومـــن الـــولايات المتحدة وأوروبا إلى الدائرة الأقرب لتركيا، آسيا الوسطى والقـــوقاز ثم المـــنطقة العـــربية وما جاورها. إذ ليس من شك في أن منطقة **آسيا الوسطى والقوقاز** تمثل لتركيا عمقا إستراتيجيا لا يمكن تجاهله. في هذا المحور دخل الباحث التركي والمتخصص في مجال الطاقة والسياسة الأمنية بأوراسيا والخبير بمركز SETA محرم أكشي إلى لب الموضوع مباشرة، فوضع يده على مفاصل السياسات التـــركية في هـــذه المـــنطقة وكيف استثمرت في التعليم لإيجاد جيل يؤمن بأهمية الارتباط بتركيا. كما حاول أكشي معرفة الأسباب والوسائل التي مكنت أنقرة من تجاوز العقد التاريخية التي ظلت مستعصية مع أرمينيا، وانعكاس كل ذلك إيجابا على الـــبلدين، لا سيما في مشاريع الطاقة والأنابيب العملاقة التي يجري العمل على مدها حاليا لنقل النفط والغاز من القوقاز وآسيا الوسطى إلى أوروبا والعالم عبر الأراضي التركية.

ومـــن القـــوقاز وآسيا الوسطى إلى الوطن العربـــي، إذ إن أهمية **العلاقات التـــركية العربية** لا تنبع فقط من الروابط التاريخية والدينية التي جمعت بين العرب وتـــركيا علـــى مـــر القـــرون، وإنمـــا أيضا من رغبة الأتراك في استثمار الفراغ الإستراتيجي الذي لم يعد حاليا بمقدور العرب ملؤه، لكن قد يكون الأهم في هذا المحـــور الذي كتبه مدير مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية بالقاهرة الدكـــتور مصطفى اللباد هو اختبار متانة العلاقات التركية العربية في ظل الأوضاع الحالية للنظم العربية.

ويختـــتم القـــسم الثاني من هذا الملف محاوره بالحديث عن **العلاقات التركية الإيرانية**، وكيف أن الاثنين قد بنيا أسس هذه العلاقة على قاعدة الابتعاد عن حافة الـــصدام، وتعظـــيم القواسم المشتركة ومحاولة البحث الهادئ في سبل حل القضايا والخلافات العالقة بينهما، ومدى نجاحهما أو إخفاقهما في ذلك مع ما هو معروف عن طبيعة التنافس الذي يحكم ويتحكم في علاقات قوتين إقليميتين كبيرتين بحجم تـــركيا وإيـــران. هـــذه العلاقة المتشابكة والمعقدة حاول أن يفك عقدها الباحث التركي حقي أوغور.

محمد عبد العاطي

الدوحة – يوليو/تموز 2009

الباب الأول

الدولة والمجتمع
وتحديات الداخل

تركيا: الدولة والمجتمع
المقوّمات الجيو – سياسية والجيو – إستراتيجية
النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي

علي حسين باكير(*)

تـــركيا في الأســـاس دولة زعيمة رائدة بحكم طبيعتها، هي قوّة اقتصادية الآن.. لكنّ دورها المـــستقبلي يـــتمحور حـــول نموذجها الثقافي حيث ستتمكن من قيادة الدول الإسلامية في الشرق الأوسط كما فعلت الإمبراطورية العثمانية سابقا..تركيا ستبسط سيطرتها من جديد علـــى الأراضي والدول التي كانت خاضعة للدولة العثمانية مع حلول عام 2040.. يمكنكم أن تروا من الآن ملامح هذه الهيمنة التي ستبسطها تركيا على العالم العثماني القديم.. فتركيا تـــضغط بـــثقلها وتزيد من نفوذها داخل هذه الدول، وهي تتحرك بفاعلية داخل الشرق الأوســـط، وتطور علاقاتها في البلقان، ومع الألبان والصرب، وعقدت اتفاقاً قوياً في القوقاز بـــين جورجيا وروسيا.. أرى أن تركيا ستتحول إلى إمبراطورية في المستقبل.. وستكون من ضمن أقوى أربع دول في العالم في غضون العام 2060.

جورج فريدمان
الرئيس التنفيذي لستراتفور
مؤلف كتاب الـــ 100 عام القادمة
(توقعات للقرن الواحد والعشرين)

لطالمـــا لعبت منطقة الأناضول دورا حاسما في التاريخ على الصعيد الإقليمي والعالمـــي، إذ شـــكّلت هذه المنطقة تقاطعا لمختلف الحضارات البشريّة العريقة التي شـــكّلت قلـــب العـــالم القـــديم، فكانـــت "اسطنبول" عاصمة لثلاث من أكبر الإمـــبراطوريات وأقـــواها علـــى مـــر العصور من الرومانية إلى البيزنطيّة وانتهاءً بالإمبراطورية العثمانيّة (1288–1924). ففي منتصف القرن الثالث عشر حضرت إلى الأناضـــول ســـلالة آل عـــثمان وكانت إحدى القبائل المسلمة المنتمية لعائلة

(*) علي حسين باكير، باحث في العلاقات الدولية ومحرر في مجموعة (AIWA)

"الأوغـــوز" التـــركيّة، ونظـــرا لـــبطولاتها في القتال، منح السلطان علاء الدين السلجوقي، زعيمها "أرطغرل بن جوندوز ألب"[1] مساحة من الأرض يستقر عليها ويواصـــل فـــتوحاتها مـــنها، استلم من بعده ابنه "عثمان" الذي يعود إليه تسمية الإمـــبراطورية العثمانيّة باسمها وتسلّح بالإسلام مواصلا فتوحاته باتجاه أوروبا، ثمّ انتـــصر في العام 1396 السلطان "بايزيد الأول" على التحالف الأوروبـــي الصليبـــي في معـــركة نـــيقوبولوس، إلى أن جاء السلطان محمد الثاني، الملقّب بـــ "محمد الفاتح"، ففتح القسطنطينية عاصمة الإمبراطورية البيزنطيّة عام 1453 منهيا بذلك أحد عوامل وجود الإمبراطورية البيزنطية، ثمّ انتصر السلطان "سليم الأوّل" على الصفويّين في معركة "جالديران" الشهيرة العام 1514، وبلغت الإمبراطورية أوجها في عهد ابنه "سليمان القانوني"، الملقّب بـــ "سليمان الرهيب" (1520-1566)، فكانـــت أقـــوى وأكبر إمبراطورية في العالم، وحكمت منطقة تمتد على مستوى قارات العالم الثلاث القديم في آسيا الصغرى والحجاز وبلاد العراق والشام ومصر والـــسودان والمغـــرب العربـــــي والصومال والبلقان والنمسا وإيطاليا ورومانيا وبلغاريـــا وأرمينـــية وجورجيا واليونان، إلى أن ضعفت رغم الجهود المشهودة للسلطان العظيم "عبد الحميد الثاني"، وتفككت إثر دخولها الحرب العالمية الأولى، فأنهي "مصطفى كمال أتاتورك" الخلافة سنة 1922 وأعلن قيام "جمهورية تركيا" الحديثة العام 1923[2].

انكفـــأت تركيا في الحرب العالمية الثانية وانشغلت بتحصين الداخل وبناء وتثبـــيت ركائز الدولة على أسس أتاتورك العلمانيّة الحديثة، ثمّ قامت باستعادة جـــزء مـــن دورها الجيو - سياسي التاريخي لفترة قصيرة خلال الحرب الباردة عـــندما شـــكّلت حائطـــا منيعا في وجه المد الشيوعي لوقف زحفه إلى أوروبا والشرق الأوسط. ومع انهيار الاتحاد السوفياتي العام 1991، بدت الفرصة سانحة أمام تركيا الحديثة أكثر من أي وقت مضى لتلعب دورا حاسما يعمل على إعادة تـــشكل الـــنظام الإقليمي والدولي، عبر ما يعرف باسم "العالم التركي"[3] أو "الفضاء التركي" الذي يضم دولا تمتد من غرب الصين إلى أوروبا. فقد كانت أنظـــار الـــشعوب التركية في هذه الدول شاخصة باتجاه تركيا تحلم باستعادة مكانتها وقيادتها الإقليمية، لكنّ الجمهورية التركيّة لم تكن قادرة على لعب دور

أكـــبر إبّان تلك الفترة وما سبقها، يليق بمكانتها التاريخية والجغرافية والسياسية وذلك لعدة أسباب من بينها:

1. ضعفها في ميزان القوى مقارنة بدول مثل الاتحاد السوفياتي أو الولايات المتّحدة الأميركية أو الدول الأوروبية الكبرى.
2. عـــدم وجود دوافع ذاتية لقيادة المنطقة وانحسار التفكير في كيفية حماية الدولة والعلمانية الأتاتوركية. وكبح جماح الأقليات ولا سيما الكرديّة.
3. عـــدم القـــدرة علـــى إيجـــاد تفاعلات داخلية تدفع باتجاه استغلال المعطيات الجـــيو – سياســـية والجيو – إستراتيجية لتحويل تركيا إلى قوة كبرى إقليمية ودولية.

لكـــن ومع استلام حزب "العدالة والتنمية" الحكم في العام 2002، تغيّرت المعطيات كلّيا، وعمل الحزب وقادته (ومازالوا يعملون) على إحداث تغييرات داخلية سياسية واجتماعية واقتصادية، وعلى استغلال المعطيات الجيو – سياسية (Geopolitical) والجيو – إستراتيجية (Geostrategic) لتحويل تركيا إلى قوّة كبرى في الوقت الذي تشهد فيه خريطة ما يسمى بـــ "الشرق الأوسط" إعادة تشكيل وتوزيع لمراكز القوّة والسلطة والقرار، وتتزاحم فيه القوى الإقليمية على حجـــز مكـــان لها في الخريطة الجيو – إستراتيجية التي نشأت بعد انهيار البوابة الـــشرقية للعـــالم العربـــي إثر احتلال العراق، ومن قبله إقصاء النظام الأفغاني "الطالباني"[4].

ونجـــح الحزب ولا سيما الثلاثي (أردوغان، غول، وأوغلو) في دفع تركيا نحو الارتقـــاء الإقليمي والدولي عبر تعزيز قوّتها الناعمة (Soft Power) وجعلها نموذجا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا على مستوى المنطقة[5] والعالم، ترافق ذلك مع صياغة نظريات ومفاهيم تركيّة تتناسب مع متطلبات الصعود مثل "العمق الاستراتيجي"[6] و"ديبلوماســـية تـــصفير النـــزاعات"[7] بشكل يجعل من تركيا المركز الذي تدور حوله باقي الدول في المنطقة.

فالحاجـــة إلى تركيا على الصعيد الدولي أصبحت ضرورية للغاية وحاسمة في مسائل:

1. الديمقراطية والإسلام في نموذجها السياسي.

2. الاعتدال الإسلامي في نموذجها الديني.
3. تعايش الحضارات والأديان في نموذجها الثقافي.
4. الطاقة (ملتقى شبكات النفط والغاز) في نموذجها في استغلال الموقع الجغرافي.
5. السلام والاستقرار والأمن الإقليمي في نموذجها الديبلوماسي.

على الصعيد العالمي، ذهب البعض إلى محاولة التقليل من أهمية تركيا عبر وصفها بأنّها دولة "طرفية" أو "هامشية"[8]، لكن سرعان ما ظهرت العديد من الدراسات والأبحاث مؤخرا والتي تتوقّع استعادة تركيا مكانتها ودورها التاريخي، حتى ذهب بعضها إلى توقع عودتها كإمبراطورية خلال الـ 30 عاما القادمة تقريبا[9].

خريطة تركيا المتوقعة خلال الثلاثين عاما القادمة

المصدر: أعد الخريطة مركز الجزيرة للدراسات، ومعلوماتها لـ "مايكل شيفر" مسؤول برنامج تحليل السياسات والحوار في مؤسسة "ستانلي" البحثيّة ومعد تقرير "الولايات المتّحدة والقوى الصاعدة".

المقوّمات الجيو – سياسية لتركيا

"تحـــتلُّ تركيا من حيثُ الجغرافيا مكانا فريدا، فباعتبارها دولةً مترامية الأطراف وسط أرض واســـعة بين إفريقيا وأوراسيا يمكنُ أن يتمَّ تعريفها على أنها بلد مركزي ذو هويات إقليمية مـــتعددة لا يمكـــن اختزاله في صفة واحدة موحدة..فتركيب تركيا الإقليمي المتعدد يمنحها القـــدرة على المناورة في العديد من المناطق، ومن ثم فهي تتحكم في منطقة نفوذ في جوارها المباشـــر..ستكون التزامات تركيا من التشيلي إلى إندونيسيا، ومن إفريقيا إلى آسيا الوسطى ومـــن الاتحـــاد الأوروبـــــي إلى منظمة المؤتمر الإسلامي جزءا من مقاربة شاملة للسياسة الخارجية، وستجعل المبادراتُ تركيا فاعلا عالميا".

أحمد داوود أوغلو
وزير خارجية تركيا

خريطة الموقع الجغرافي لتركيا

المصدر: الجزيرة نت

أولا: الموقع الجغرافي

لطالما شكّل موقع تركيا الجغرافي تاريخيا ركيزة لانطلاقها نحو العالمية، ولا تشذّ المعطيات الجغرافيّة القائمة اليوم في تركيا الحديثة عن هذه القاعدة، حيث يحاول صنّاع القرار هناك استغلال هذا الموقع لبناء رصيد إقليمي والارتقاء به للتحوّل نحو العالمية. وتكمن أهميّة موقع تركيا في أنّها[10]:

1. تتوسطّ قارات العالم القديم الثلاث آسيا وأوروبا وأفريقيا، وقد منحها هذا الموقع منذ القدم قدرة على التفاعل الحيوي في المحيط الإقليمي بحيث تؤثّر وتتأثر بالعناصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافيّة القائمة على تخومها. وتمتد الأراضي التركيّة بين آسيا وأوروبا، حيث يشكّل الجزء الواقع في غرب آسيا حوالى 97% من مساحة البلاد ويضم عاصمة الدولة "أنقرة" ويعرف باسم "آسيا الصغرى" أو "منطقة الأناضول"، بينما يقع الجزء المتبقي منها في جنوب شرق أوروبا ويضم اسطنبول.
2. تقع في قلب المجال الجغرافي المصطلح على تسميته "أوراسيا"[11] وهي بذلك تعتبر المنطقة الوسطيّة المتحكّمة في منطقة "قلب العالم" (Heart Land) وفق نظرية هالفورد ماكندر الجيو – بوليتكيّة الأمر الذي يؤهلها لأن تكون دولة محوريّة أو حاسمة في المجال الجيو – سياسي (Pivotal State)[12].
3. هي دولة قارّية وبحرية في نفس الوقت، وهي ميزة قلّما تتوافر في دولة تتمتع بالمكانة الجغرافية التي تمتلكها تركيا. وللمقارنة فإنّ مساحة تركيا أكبر من ولاية تكساس بقليل، كما أنّها توازي تقريبا مساحة ألمانيا وإسبانيا مجتمعتين، وتحد الجمهورية التركية 8 دول بمساحة مشتركة مختلفة على الحدود: في الجنوب الشرقي جورجيا (252 كم) وأرمينيا (268 كم) وأذربيجان (9 كم)، في الشرق إيران (499 كم)، في الغرب اليونان (206 كم)، في الشمال الغربي بلغاريا (240 كم)، وفي الجنوب سوريا (822 كم) والعراق (352 كم)، ويتيح انتشار هذا العدد من الدول على حدودها حريّة أكبر في اختيار سياسات أو تحالفات أو إقامة تجمّعات في ظل كون تركيا دولة محورية في مجالها الجغرافي[13].
4. تحدّها المياه من ثلاث جهات، البحر الأسود في الشمال وبحر إيجة في الغرب والبحر المتوسط في الجنوب، كما أنّها تسيطر على ممرّين مائيين مهمين لطالما

شـــكّلا تاريخـــيا محورا للصراع بين الإمبراطوريات والدول أيضا، وهما مضيق البوسفور في شمال تركيا حيث يصل بين البحر الأسود وبحر مرمرة ويبلغ طوله حـــوالى 30 كم وعرضه حوالى 1 كم، ومضيق الدردنيل في الجنوب الغربـــي مـــن تركيا حيث يصل بين بحر مرمرة والبحر الأبيض المتوسط عن طريق بحر ايجـــة طوله 60 كم وعرضه يتراوح 1-6 كم، مما يعطيها القدرة على التحكّم (to control access) ويتيح لها التحوّل إلى قوّة مائية إضافة إلى كونها قوّة قارّية.

مؤشرات جغرافيّة

المساحة	
المجموع	783562 كلم2
اليابسة	769632 كلم2
الماء	13930 كلم2
طول	
الحدود البريّة	2648 كلم
الشريط الساحلي	7200 كلم
الارتفاع عن سطح الماء	
أعلى نقطة	5166 م (جبل آرارات)
أدنى نقطة	0 م (البحر المتوسط)

المصدر: CIA World Fact Book (2009)

ثانيا: الشعب

تحـــتل تـــركيا المرتبة الـــ 17 عالميا من حيث تعداد السكان، ويؤهلها هذا الكم البـــشري من لعب دور هام على الصعيد الإقليمي والدولي في مختلف المجالات السياسية والاجتماعـــية والثقافية والعسكرية والدينية. إذ لا يكفي موقع الدولة الجغرافي ليؤهلها للعب أدوار إقليمية ودولية كبيرة، فلعدد السكّان دور أيضا في ذلك.

1. **مـــن الناحية الديموغرافيّة**: يشكّل الشعب التركي كتلة بشريّة موازية بأهميتها للموقـــع الجغرافي للبلاد، ويغلب الطابع العمري الشاب على التركيبة السكّانية ويعيش معظم الأتراك في المدن، وهذا يعني أنّ تركيا دولة فتيّة في المعيار الهرمي تتمـــتع بديناميكية شابّة مقارنة بشعوب أوروبا على سبيل المثال التي أصبحت تعاني من انخفاض كبير في هذه الفئة العمرية حتى وصفت قارة أوروبا "بالقارة العجوز"، كما ويشكّل تعداد الشعب التركي عنصر توازن مع المحيط الإقليمي

القـــريب الفارســـي والعربـــي والأوروبـــي بما يسمح بممارسة تأثير في أربع جهات لا سيما في "العالم التركي"[14] الذي يضم حوالى 200 مليون نسمة من غرب الصين إلى حدود أوروبا.

2. **من الناحية الاقتصادية:** تشكّل الفئة الشابة الركيزة الأساسية التي يقوم عليها اقتـــصاد البلاد الذي شهد قفزات إيجابية خلال السنوات القليلة الماضية، ويبلغ تعـــداد القـــوّة العاملة في تركيا حوالى 23.5 مليون نسمة أي ما يفوق التعداد الـــسكاني لـــسوريا على سبيل المقارنة، تشكل هذه الفئة قوّة دافعة بنشاطها وطاقـــتها الإنتاجية بما يتناسب مع الدور الذي تريد تركيا أن تلعبه في محيطها الإقليمي، كما أنّه يؤهلها لأن تكون بالنسبة لأوروبا كما الصين بالنسبة للعالم لا سيما في مجال الصناعات الخفيفة والمتوسطة واليد العاملة الرخيصة.
3. **مـــن الناحية الثقافية والدينية:** يمكن القول أنّ تركيا الحالية تشكّل من ناحية الـــتعدد العرقـــي والديني والثقافي صورة مصغّرة عن السلطنة العثمانية وإن بنسب وأحجـــام مختلفة. صحيح أنّ أتاتورك نجح إبّان إعلان استقلال الجمهورية في العام 1923 أن يلغـــي مفهـــوم الأقلّيات من الناحية العرقيّة، وأن يحصره فقط بالناحية الدينـــية ليحقق انتصارا في إطار إعادة تركيب الأمة وبناء الدولة عبر رسم وحدة عـــرقيّة للأمّة التركيّة باعتبار الموجودين على أراضي الجمهورية أتراكا لغة وثقافة وتـــراثا في وقـــت كانت فيه عواصف الاضطرابات الناجمة عن سوء التعامل مع الأقلّـــيات تعـــصف بالمنطقة. أمّا اليوم فالاتجاه نحو إعطاء حقوق أوسع للأقليّات العرقية ولا سيما الكرديّة بشكل يؤسس لنموذج الدولة القوّية المتعددة الأعراق والأديـــان وللإسلام المعتدل، وفي هذا الإطار فإن لتركيا أهميّة إستراتيجية فيما يـــتعلّق بمحاربـــة نموذج صراع الحضارات والأديان واستبداله بنموذج تعايش الحضارات والأديان. وجدير بالذكر أنّ القوميّة التركية قويّة جدا لدى الشعب التركـــي المـــسلم وهي تعتمد على عنصر اللغة والأدب والشعر والموسيقى بما يـــؤمّن لها عمقا تاريخيا ويعطيها القدرة على التواصل مع باقي شعوب المنطقة نظرا للخبرة التاريخية التي يحظى بها هذا الشعب قوميّا وإسلاميا[15].
4. **مـــن الناحية العسكرية:** نستطيع أن نلاحظ أنّ لموقع تركيا بين آسيا وأوروبا وطبيعتها الطبوغرافية الجبلية والسهليّة والساحلية ومناخها المتنوع انعكاس على

شخـــصيّة الـــشعب التركي، يولّد توليفة من السلوك المعتدل لدى التركي مع القـــدرة علـــى التأقلم وقوّة الشخصية والكرم والنخوة مع القدرة على العطاء والصبر. وتشكّل هذه الصفات عناصر مثاليّة لشعب مقاتل يشكّل الجيش دوما ركيـــزته الأساسية في بناء الدولة والارتقاء الإقليمي والدولي بما يعطي الأتراك سمة مميزة وقيمة مضافة على غيره من الشعوب في هذا المجال.

مؤشرات عن السكّان (2008)

السكّان	
عدد السكّان	71517100
نسبة الحضر	%70.5
التركّز السكّاني	25% من السكان في منطقة محيط بحر مرمرة
أسرع معدّل للنمو	في منطقة جنوب شرق تركيا
التركيبة العمرية	
ذكور	35901154
إناث	35615946
0–14 سنة	%26.3 (9570773 ذكورا مقابل 9071618 إناثا)
15–64 سنة	%66.9 (الذكور 23655657 مقابل 23288033 إناثا)
65 سنة وما فوق	%7.1 (الذكور2150103 مقابل 2850072 إناثا)
معدّل نمو السكّان	%1
الديانة	
الغالبة	الإسلامية > 99%
الأقليات	المسيحية واليهودية < 1%
العرق	
الغالب	التركي 70–80%
الاقليات	الأكراد (20–30%)، الزازيون (فرع من الأكراد يتكلمون لهجة خاصة بهم وهي فرع من اللغة الكردية) (2–3%)، العرب (2%)، الشركس (0.5%)، الجورجيون (0.5%). أقليات أخرى: أرمن، يونان، آشوريون، آراميون، كلدان (مع العلم أن الآشوريين السريان الكلدان (الآراميون) هم شعب واحد وقومية واحدة ينتمون لكنائس متعددة). بوسنيون، ألبان، شيشانيون، بلغار، لازيون وغيرهم. تعد الأقليات القرمية، التتارية، الأذرية، الغاغازية، الأوزبكية، القرغيزية، التركمانية، الكازاخية أقليات تركية.

المصدر: تجميع الباحث (أرقام رسمية وغير رسمية وتقديرات)

All about turkey: CIA World Fact Book + Wikipedia Encyclopedia + Library Of Congress

ثالثا: الموارد الطبيعية

إن موقع تركيا وطبيعتها المتنوّعة جعلا منها بلدا غنيّا بالموارد الطبيعية، وباستثناء افتقارها إلى كمّيات معتبرة من النفط والغاز، فإن تركيا تكاد تحتكر الموردين الأكثر أهمية على صعيد المنطقة وهما المياه والغذاء، وهما موردان تتوقّع الدراسات المستقبلية أن يتسببا بصراعات دولية للاستحواذ عليهما في ظل الشح الذي تعاني منه الدول جراء تناقص منسوب المياه والافتقار إلى الاكتفاء الغذائي في ظل تنامي السكّان.

وتمتّع تركيا بموارد طبيعية وثروات معدنية وبمساحات شاسعة إضافة إلى موقع مميز كلها عوامل جعلت منها بلدا ذا اقتصاد مركّب ومعقّد يدمج الحداثة الصناعية والتجارة والخدمات المتطورة مع القطاع التقليدي الزراعي. فتركيا من البلدان القليلة التي تتمتع باكتفاء ذاتي من الناحية الغذائية والزراعية وهي تحتل المرتبة الأولى عالميا في إنتاج البندق والمشمش والتين، أمّا من الناحية الصناعية فهي تحتل المرتبة الثانية عالميا في إنتاج الزجاج المسطح والثالثة في تصدير أجهزة التلفاز وتقع ضمن لائحة الخمسة الأوائل في إنتاج الذهب والثامنة عالميا في صناعة البناء والسفن[16].

ولا شكّ أنّ الثروات والموارد الطبيعية تمنح الدولة القدرة على توظيفها في مجالات تزيد من قوّتها، ونتيجة للتوظيف السليم للثروات ومنهج الإصلاح الاقتصادي الذي أدخله حزب العدالة والتنمية، فإن الاقتصاد التركي انتقل من مرحلة الانهيار مع بداية العام 2002 إلى مرحلة أصبح فيها يحتل المرتبة الـ 16 عالميا وهو مرشح لأن يدخل قائمة العشرة الأوائل خلال السنوات القليلة المقبلة، علما أنّ تركيا دولة غير منتجة للنفط بل ويشكّل الأخير عبءا كبيرا عليها لا سيما في ظل الارتفاع الهائل لأسعاره في الفترة الماضية، حيث بلغ حجم وارداتها النفطية حوالى 20 مليار دولار وهو ما يوازي حجم عائداتها السياحية لعام 2006[17].

مؤشرات اقتصادية 2008

الاقتصاد	
المؤشرات الكلية*	
الناتج المحلي الإجمالي	1.028 تريليون دولار
الناتج المحلي الإجمالي (الإسمي)	750 مليار دولار
المرتبة	16 عالميا
حصة الفرد من الناتج المحلي	10745 دولار
التجارة الخارجية	
المجموع الكليّ	334 مليار دولار
الواردات من الناتج المحلي الإجمالي	%27.2
الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي	%17.8
مساهمة القطاعات في الناتج المحلي	
الزراعة	%8.5
الصناعة	%28.6
الخدمات	%62.9
الثروات الطبيعية والقطاعات الرائدة	
أبرز الثروات المعدنية	
أبرز الزراعات	القطن، الشاي، التبغ، الزيتون، العنب، الحمضيات، الفاكهة، الخضروات، الحبوب والشعير والبندق
أبرز الصناعات	المنسوجات،المواد الغذائية والمشروبات، الكهربائيات، السيارات والكيماويات، المناجم، الصناعة المصرفية، السياحة.
تركيا بالنسبة لأوروبا	الأولى في صناعة الأسمنت، الأولى في الصناعات النسيجية، الأولى في تصنيع أجهزة التلفزيون، الأولى في إنتاج الأسمدة، الثالثة في تصنيع الفولاذ.

المصدر: تجميع الباحث * تقديرات

TURKSTAT(2009)+ DIŞ EKONOMİK İLİŞKİLER KURULU (2009)+IMF(2009)+CIA World Fact Book (2009)

النظام السياسي في تركيا

عبر نموذجها الخاص المستقر والناجح للتنمية، وموقعها في العالم الغربـــي، وإرثها وهويتها في العالم الشرقي، فإن تركيا ستكون رمزا للتعايش والتناغم بين الحضارات والثقافات في القرن الـــواحد والعـــشرين. لن تحقق تركيا هذا النموذج من خلال قوّتها الاقتصادية والعسكرية فقط، وإنما من خلال قدرتها على المساهمة في هذه القيم المقبولة عالميا، وتيسير عملية نشرها والتفاعل معها عبر أجزاء مختلفة من العالم.

رجب طيّب أردوغان
رئيس الوزراء التركي

يـــشير الدســـتور التركي إلى أن النظام في تركيا جمهوري ديمقراطي "برلماني" علمـــاني، وإذا مـــا نظـــرنا إلى العناصر المجردة للنظام السياسي التركي القائم على دستور عام 1982[18] من الناحية النظرية، فإننا لن نجد ما يميّزه على اعتبار أنّه نظام ديمقراطـــي محدود الأطر، وقواعد اللعبة السياسية فيه مضبوطة على إيقاع العلمانيّة الأتاتوركيّة التي يحميها الجيش، وفوق هذا فهو علماني متشدد تجاه وجود الدين في الفـــضاء العام في بلد شكّل في وقت من الأوقات مركزا للحضارة الإسلامية لعدّة قرون، و99% من شعبه من المسلمين.

ونتـــيجة لهـــذا الإطار المحدود، لم تشهد الحياة السياسية التركيّة أيّة تغييرات جوهرية تنعكس على الداخل أو على توجهات الدولة في الخارج، وحتى في الوقت الـــذي كـــان من الممكن للتفاعل السياسي أن يولّد تغييرا على هذا الصعيد، كان الجيش يتدخّل لإجهاضه وإعادة الأمور إلى نصابها من جديد.

لكـــنّ الحقيقة أنّ تجربة حزب "العدالة والتنمية" منذ العام 2002، نجحت في جعل النظام السياسي في تركيا نموذجا يلفت الانتباه، ليس لما ينصّ عليه نظريا وإنما للـــتفاعلات الـــتي نتجت عنه وللمفاعيل التي يمكن أن تنتج عنه فيما لو تمّ تطبيق تجـــربته في أمـــاكن أخرى على الصعيد الإقليمي. أصبح الجميع يتحدّث الآن عن "الـــنموذج التركي"[19] (The Turkish Model) الذي يتمحور عادة حول ثلاث قيم أساسية هي الديمقراطية والعلمانية والإسلام:

1. الأميركيّون ومنذ أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001، أخذوا يبحثون عن نموذج "ديمقراطي إسلامي معتدل" يصلح لأن يكون نموذجا قابلا للتعميم على دول

مـــنطقة الشرق الأوسط[20]. وفي هذا الإطار أشار بوش الابن إلى أن تركيا خـــير مـــن يقـــوم بهذا الدور فقال "أقدّر وأثّمن عاليا النموذج الذي تقدّمه دولـــتكم عـــن الكيفـــية الـــتي يمكن بها أن تكون دولة مسلمة تؤمن بقيم الديمقـــراطيّة، حكـــم القانون والحريّة... بما يؤهلها لأن تكون نموذجا للعالم الإسلامي"[21].

2. الأوروبيّون يرون في النظام السياسي التركي عبر تجربة حزب "العدالة والتنمية" نموذجا في الإصلاح والانفتاح والاعتدال في ظل نظام علماني، ومن شأن هذا النموذج أن يعزز من موقع أوروبا في الشرق الأوسط، ولهذا هم يحرصون على أن يتمم جميع الإصلاحات المطلوبة منه قبل النظر في انضمامه[22].
3. الإســـلاميّون ولا ســـيما في الشرق الأوسط وقفوا مشدوهين أيضا ومتأثرين بتجـــربة حـــزب "العدالة والتنمية" في النظام السياسي التركي، وقدرته على استغلال مطالب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبـــي من أجل إدخال إصلاحات جذرية في النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي وحتى العسكري من شأنها أن تعزز دوره ودور الدولة التركية إقليميا وعالميا، وبقدرته على العمل باعتدال واضح وبراجماتيّة عالية جنّبته مواجهة الجيش الذي يعتبر الحامي الأوّل للعلمانية والـــذي أسقط جميع التجارب الإسلامية السابقة. إذا بالنسبة لهؤلاء، فتجربة "حـــزب العدالة والتنمية" في النظام السياسي التركي هي تجربة ناجحة لحكم الإسلاميين الذين لطالما قيل عنهم إنّهم غير قادرين على الحكم وفاشلين عندما يتعلّق الأمر بالسياسة والاعتدال الديني والبراجماتيّة.

ونـــستطيع أن نقـــول أنّ مكمـــن تحول النظام السياسي التركي إلى أداة من أدوات "القوّة الناعمة" (Soft Power) على الصعيد الإقليمي هو أنّه:

1. يمثّل نموذجا للإسلاميين لمعرفة كيف يتعاملون مع الأوضاع الداخلية في بلدانهم من خلال نهج الواقعيّة والبراجماتيّة والاعتدال.
2. يمـــثّل نموذجا للديمقراطية الإسلامية المعتدلة التي تبحث الولايات المتّحدة عنها وسعى إلى تعميم تجربتها.
3. يمـــثّل نمـــوذجا لقدرة الهوية الإسلامية على التكيّف وتقدير القيم الأساسية في المجتمع من حريّة وحكم القانون وعدالة وإصلاح وشفافية.

أولا: المؤسسات الدستورية[23]

وبالنظـــر إلى العناصـــر التقليدية للنظام السياسي القائم في تركيا، فقد نصّ الدستور على مبدأ فصل السلطات التي تتمثّل بـــ:

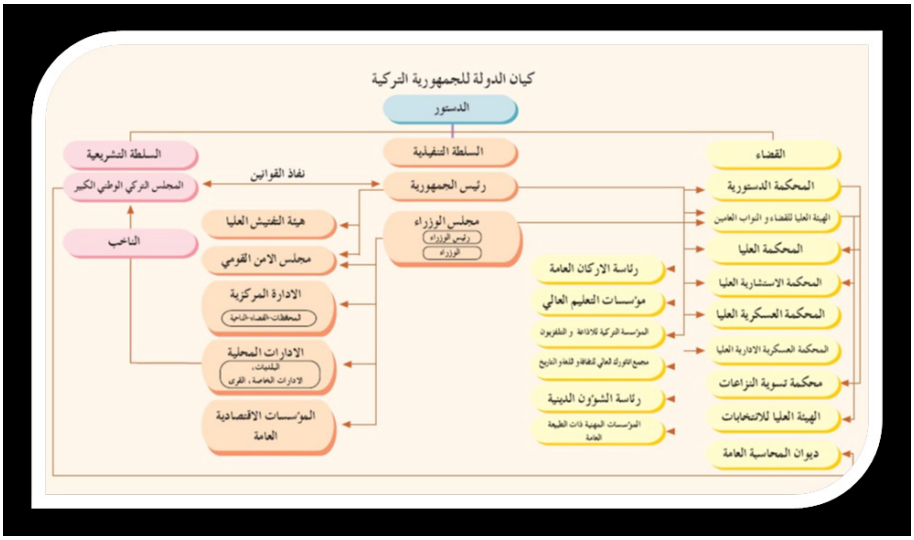

المصدر: "تورك خبرلر"

- **السلطة التشريعية (Yasama Organı) وتتألّف من: الجمعية الوطنية "البرلمان" (Türkiye Büyük Millet Meclisi)**: وتمارس صلاحية التشريع وفقاً للمادة 7 من الدستور، وهي صلاحية لا تفوض. وتتألف من 550 عضواً ينتخبون كل أربعة أعوام (بعد التعديل الدستوري عام 2007). ويحق للمجلس إصدار قرار بإجـــراء انتخابات مبكرة أو تأجيل الانتخابات لمدة عام بسبب الحرب وتجديد الانـــتخابات قبل انقضاء الأعوام الأربعة. ويجوز الذهاب إلى انتخابات جديدة إذا مـــا قرر رئيس الجمهورية ذلك وفقاً للشروط المبينة في الدستور. كما يجوز إجـــراء انـــتخابات تكميلـــية عند حدوث شواغر في أعضاء المجلس. وتجري الانتخابات التكميلية مرة واحدة فقط في كل فترة انتخابية. وكقاعدة لا يجوز إجـــراء الانـــتخابات التكميلـــية إذا لم يبق سوى عام واحد فقط على موعد الانتخابات العامة.
- السلطة التنفيذية (Yürütme Organı) وتتألّف من:

أ. **رئـــيس الجمهورية (Cumhurbaşkanı)**: وهو على رأس الدولة، ويمثل

الجمهـــورية التـــركية ووحدة الشعب التركي. بعد التعديل الدستوري في أكتوبـــر/تـــشرين أول 2007، أصبح الرئيس ينتخب من قبل الشعب عن طريق الاقتراع العام بالأكثرية المطلقة للأصوات الصحيحة من بين النواب الـــذين أتمـــوا الأربعين من العمر ممّن أكملوا الدراسة العليا أو من بين المواطـــنين الأتراك المؤهلين للانتخاب نواباً. فترة ولايته خمس سنوات، ويمكـــن انـــتخابه لفتـــرتين على الأكثر، علما انّه يجب أن يتنحى عن عضوية الحزب حال اعتلائه السلطة.

وبالنـــسبة لمهامه وصلاحياته فهي: تعيين رئيس الوزراء والوزراء المقترحين مـــن قبله، وإيفاد الممثلين الدبلوماسيين لتركيا وقبول نظرائهم الأجانب، والمصادقة على الاتفاقيات الدولية ونشرها، وترؤس مجلس الأمن القومي، ومجلس الوزراء عند الحاجة، والتوقيع على المراسيم والقرارات، إضافة إلى إصـــدار العفـــو عن بعض المحكومين عند توافر الشروط المطلوبة، وتعيين أعضاء ورئيس مجلس تفتيش الدولة، وانتخاب أعضاء مجلس التعليم العالي ورؤســـاء الجامعـــات. ومراقبة مدى سلامة تطبيق الدستور وأداء أجهزة الدولـــة مهامهـــا بشكل منسق ومتناغم، ويحق له في الحالات التي يراها ضـــرورية: دعوة المجلس الوطني التركي الكبير إلى الانعقاد، ونشر القوانين وإعادتهـــا إلى المجلـــس لمراجعتها من جديد، وطرح التعديلات الدستورية للاســـتفتاء العام، وإقامة الدعاوى لدى المحكمة الدستورية إذا ما تضمنت القـــوانين والمراســـيم التي تحظى بقوة القوانين والنظام الداخلي للمجلس أحكاماً تتعارض مع الدستور، إضافة إلى اتخاذ قرار تجديد انتخابات المجلس الوطني التركي الكبير عند توافر الشروط المطلوبة. فضلا عن اختيار أعضاء المحاكم العليا.

ب. **رئيس مجلس الوزراء (Başbakan)**: ويتم تعيينه من قبل رئيس الجمهورية وغالـــبا ما يكون من الأغلبية البرلمانيّة، ويقوم رئيس مجلس الوزراء باختيار وزرائـــه مـــن بين النواب أو من بين أشخاص مؤهلين للانتخاب كنواب، ويعرضهم على رئيس الجمهورية كي يتم تعيينهم. ويجوز لرئيس الجمهورية الاستغناء عن خدمات الوزراء بناء على اقتراح رئيس الوزراء[24].

- السلطة القضائية (Yargı Organı):

وتنقسم إلى ثلاث فئات هي القضاء العدلي والقضاء الإداري والقضاء الخاص. وتدخل المحاكم العسكرية ضمن نطاق القضاء العسكري. ومع إلغاء المادة 143 من الدستور عام 2004، حُلت محاكم أمن الدولة.

أ. **المحكمة الدستورية (Anayasa Mahkemesi)**: وتعتبر أعلى هيئة قضائية في البلاد، تتكون من 11 عضواً أصلياً و4 أعضاء احتياطيين، من مهامها الأساسية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتطويرها، والتحقق شكلاً ومضموناً من مدى دستورية القوانين والقرارات ذات الصفة القانونية والنظام الداخلي للبرلمان، ويحق لها مقاضاة رئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الوزراء، ورؤساء أعضاء المحاكم العليا للقضاة والمدعين العامين ووكيل النيابة العامة بتهم تتعلق بممارسة اختصاصاتهم وصلاحياتهم. كما تبت المحكمة الدستورية في دعاوى حل الأحزاب السياسية، وفي طلب النائب العام الجمهوري لتوجيه إنذار إلى هذه الأحزاب قبل تقديمها إلى المحاكمة، وتراقب الشؤون المالية للأحزاب السياسية، وتدقق في قرارات البرلمان الخاصة برفع الحصانة التشريعية وإسقاط العضوية في البرلمان وانتخاب رئيس محكمة فض النزاعات ووكيله.

- **مجلس الأمن القومي (Millî Güvenlik Kurulu)**: هو جهاز دستوري يتألف من رئيس الوزراء ورئيس هيئة الأركان العامة ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية وقادة القوات البرية والبحرية والجوية وقائد قوات الجندرمة (الدرك) تحت رئاسة رئيس الجمهورية. وبتعديل أجري في 3 أكتوبر/تشرين أول 2001 زاد عدد الأعضاء المدنيين فيه بإضافة ثلاثة نواب لرئيس الوزراء ووزير العدل. هذا، وقد وجد من المناسب تعيين مدني لأول مرة للأمانة العامة لمجلس الأمن القومي بتاريخ 17 أغسطس/آب 2004. ويتولى مجلس الأمن القومي اتخاذ القرارات المتعلقة برسم السياسة الأمنية الوطنية وتنفيذها. ويقوم مجلس الوزراء بتقييم هذه القرارات.

ثانيا: النظام الانتخابي والأحزاب السياسية

شهدت الحياة الحزبية في تركيا العديد من التطورات منذ الاستقلال في العام 1923. لكنّ التفاعلات الحقيقية بدأت في العام 1950، إذ احتكر "حزب الشعب الجمهوري" الذي أسّسة "مصطفى كمال أتاتورك" الممارسة السياسية حتى ذلك

العـــام الـــذي شهد صدور قانون التعددية الحزبية وأجاز إنشاء الأحزاب، فدخل "الحـــزب الديمقراطي" بقيادة "عدنان مندريس" على خط الحياة الحزبية لتبدأ الحياة الحزبية الحقيقية تفاعلاتها منذ ذلك التاريخ.

وعـــرفت السنوات اللاحقة ولادة العديد من الأحزاب التي يمكن تصنيفها في إطـــار مؤلّـــف مـــن ثـــلاث خانات: أحزاب اليسار وأحزاب اليمين والأحزاب الإسلامية. اليسار احتفظ بوجوده عبر "حزب الشعب الجمهوري" لسنوات طويلة ثم ما لبث بعد حظره عقب الانقلاب العسكري عام 1980 أن ترك موقعه لأحزاب يـــسارية أخـــرى أهمهـــا "حزب الشعب الاشتراكي الديمقراطي" و"حزب اليسار الديمقراطي" و"حزب الشعب الجمهوري" مجدداً[25].

أمـــا الـــيمين الذي مثله "الحزب الديمقراطي" بزعامة "مندرس" فترك موقعه لحـــزب "العدالـــة" بـــزعامة "سليمان ديميرل" وتلاه حزب "الوطن الأم" بزعامة "تورغوت أوزال" في الثمانينيات وحزب "الطريق القويم" في التسعينيات[26].

أما الحركة السياسية الإسلامية التي بدأت مسيرتها بزعامة "نجم الدين أربكان" في مطلـــع الستينات تحت علم "حزب النظام الملّي"، وواصلت طريقها مع "حزب السلامة الوطني" ثم "حزب الرفاه الإسلامي" ثم "حزب الفضيلة" الذي تمخض عنه "حزب العدالة والتنمية" و"حزب السعادة".

ورابـــع لاعب سياسي دخل على خط الموازنات والمعادلات الحزبية في تركيا هو "الحركة القومية" التي تم حظرها وحل بناها التنظيمية أكثر من مرة على يد قادة الانقلابات العسكرية المتعددة لينتهي بها المطاف اليوم إلى حزبين هما "حزب الحركة القومية" و"حزب الوحدة الكبرى"[27].

شـــكّلت انتخابات العام 2002 البرلمانية علامة فارقة في تاريخ تركيا الحديث لـــيس فـــيما يتعلّق بالنتائج التي آلت إليها والتي أدت إلى فوز غير مسبوق لحزب العدالـــة والتنمية ذي الميول الإسلامية إثر حصده غالبية المقاعد النيابية بواقع 360 مقعدا من أصل 550، وهو أمر لم يحصل في تركيا من قبل على يد أي حزب، وإنما في الـــسياسات التي نتج عنها هذا الفوز والتي مهدت لتغييرات جذرية في الداخل والخـــارج لا زالت تتفاعل إلى يومنا هذا وتخطّ معها دور تركيا التفاعلي في المنطقة وصعودها الإقليمي والدولي بشكل بارز كدولة محورية ذات أهمية إستراتيجية.

وجـــاءت انـــتخابات العام 2007 لتؤكّد صوابيّة النهج المتّبع من قبل حزب "العدالة والتنمية"، ومباركة الشعب التركي للمسار الداخلي والخارجي الذي يقوده الحزب والذي وضع تركيا على مسار استعادة دورها وموقعها وقوّتها التاريخية التي لطالما لعبتها في محيطها.

ففـــي هـــذه الانتخابات التي جرت في 2007/7/22، بمشاركة 14 حزبا سياسيا، ونظرا لأن الدستور ينص على وجوب حصول الحزب المرشح على 10% من الأصوات العامة ليدخل قبّة البرلمان لم ينجح سوى 3 أحزاب فحقق حزب "العدالة والتنمية" أغلبية بعـــدما حصد 341 مقعدا من أصل 550 مقعدا في البرلمان (46.66% من عدد أصوات الناخبين البالغ 42.5 مليون ناخب من أصل 73 مليونا عدد سكان تركيا)، فيما حصل حزب "الشعب الجمهوري" وهو الحزب الذي سيطر على الساحة السياسية التركية بين عامي 1923 و1950 على 111 مقعدا (20.85% من أصوات الناخبين)، وحصل حزب "الحـــركة القومـــية" على 70 مقعدا (14.29% من أصوات الناخبين)، وذهبت باقي الأصـــوات إلى المرشحين المستقلين الذين حصلوا على 28 مقعدا (24 منهم للأكراد) توزعوا من بعد على أحزابهم الأصيلة بعد دخولهم البرلمان[28].

التعديلات الدستورية في عهد "العدالة والتنمية"

شهد دستور عام 1982 أربعة عشر تعديلا حتى الآن، تركزت في غالبها على تعزيز وترسيخ الحقوق والحريات الأساسية وتطوير وتوطيد الديمقراطية في البلاد.

- **7 مايـــو/أيار 2004، تم إلغاء عقوبة الإعدام ومحاكم أمن الدولة. كما غدا حكماً قانونياً عـــدم جـــواز مصادرة المعدات الإعلامية ومنع تداولها، وضمان حرية الصحافة. وأيضا أصـــبحت الاتفاقـــيات الدولية هي صاحبة القول عند تنازعها مع التشريعات الوطنية. وهكـــذا أصـــبحت الاتفاقـــيات الدولية المبرمة في مجال الحريات وحقوق الإنسان أولى بالتنفـــيذ وتعلـــو على التشريعات الوطنية. وفي ظل حماية المواطن التركي، فإنه لا يجوز تـــسليمه لأيـــة دولة أجنبية، ما لم تكن الالتزامات المترتبة عن الاعتراف بمحكمة العدل الدولـــية تفـــضي إليه. وبالتغيير الخاص بمجلس التعليم العالي، ألغي حق رئاسة الأركان العامة في تسمية عضو لهذا المجلس.**
- **29 أكتوبـــر/تشرين أول 2005، تمت زيادة تأثير المجلس الوطني التركي الكبير، وديوان المحاسبة الذي يمارس الإشراف باسمه، على الميزانية.**
- **13 أكتوبـــر/تشرين أول 2006، تم إجراء تعديل في الدستور بشأن تخفيض السن الذي يؤهل للترشيح للنيابة من 30 عاماً إلى 25 عاماً.**

- **10 مايو/أيار 2007، تم إضافة مادة مؤقتة للدستور تنص على أن تتضمن قسيمة الاقتراع المشتركة أسماء المرشحين المستقلين في أول انتخابات عامة.**
- **31 مايو/أيار 2007، تم الموافقة على:**
  * **إجراء انتخابات المجلس الوطني التركي الكبير كل أربع سنوات.**
  * **نصاب عقد جلسات المجلس الوطني التركي الكبير هو ثلث إجمالي الأعضاء في كافة الأعمال بما في ذلك الانتخابات.**
  * **تقرر أن يتم انتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب مباشرة من بين أعضاء المجلس الوطني التركي الكبير ممّن أتموا الأربعين من العمر ويحملون شهادة دراسية عليا أو من بين المواطنين الأتراك الذين يحملون نفس الصفات والمؤهلين للانتخاب نواباً، على أن تكون مدة ولايتهم خمس سنوات، بالإضافة إلى أنه يمكن انتخاب أي شخص لرئاسة الجمهورية مرتين على الأكثر، إلى جانب مواضيع مثل أصول هذه الانتخابات.**

المصدر: الموسوعة التركيّة

وعلى الرغم من أن الحزب "الذي يحبّذ البعض وصفه بأنه ذو طابع إسلامي" خسر 12 مقعدا مقارنة بما حصل عليه من مقاعد قبل خمس سنوات، إلاّ أنه نجح في الاحتفاظ بقدرته على تشكيل الحكومة منفردا، وهي المرة الثانية التي يحصل فيها مثل هذا الأمر في الحياة السياسية والحزبية في تركيا.

واستنادا إلى نتائج هذه الانتخابات، فإنّ خارطة الأحزاب السياسية الكبرى في البلاد جاءت على الشكل التالي[29]:

1. **حزب اليسار الديمقراطي (Demokratik Sol Parti, DSP)**: تأسس الحزب في 14 ديسمبر/كانون أول 1985، عبر جهود بولند أجاويد، وتسلّمت زوجته رهشان أجاويد قيادة الحزب في فترة منع زوجها من ممارسة العمل السياسي إثر انقلاب العسكري العام 1980، ثمّ عاد أجاويد ليتسلّم دفّة القيادة منذ العام 1987 وحتى 2006. يعمل تحت يافطة يسار الوسط، أمّا في المنحى العلماني، فيعتبره البعض من الأحزاب الأتاتوركيّة المتشدّدة لا سيما بعد موقفه من النائبة الإسلامية المحجبة "مروة قواكجي" في البرلمان، كما تم إلقاء القبض على الزعيم الكردي الثوري "عبد الله أوجلان" عندما كان زعيم الحزب رئيسا للوزراء. يوافق الحزب على عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي (NATO)، ويطالب

بعـــضوية تركيا أيضا في الاتحاد الأوروبـــي على الرغم من انتقاده لمبدأ الاتحاد الجمركي.

2. **حزب العدالة والتنمية (Adalet ve Kalkınma Partisi, AK Parti)**: تأسس في 14 أغـــسطس/آب 2001. يرأسه رجب طيب أردوغان، وتوصف توجّهات الحـــزب بأنهـــا محافظـــة من الناحية الاجتماعية وليبيرالية من الناحية الاقتصادية. ويـــشكّل "العدالـــة والتنمية" الجناح الإسلامي المعتدل في تركيا، ويحرص على ألا يـــستخدم الـــشعارات الدينية في خطاباته السياسية، ويؤكد أنه لا يحبذ التعبير عن نفسه بأنه حزب إسلامي، فهو حزب يحترم الحريات الدينية والفكرية ومنفتح على العـــالم ويـــبني سياســـاته على التسامح والحوار، ويؤكد عدم معارضته للعلمانية والمـــبادئ التي قامت عليها الجمهورية التركية، كما يؤيد انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبـــي، ويؤكد أنه سيواصل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يجري تطبيقه في تركيا تحت إشراف صندوق النقد الدولي مع نقده لبعض جوانبه[30].

3. **حزب الشعب الجمهوري (Cumhuriyet Halk Partisi, CHP)**: تأسس الحـــزب في 9 ســـبتمبر/أيلول 1923 على يد مؤسس الجمهورية التركيّة مصطفى كمـــال أتاتورك. وهو أول الأحزاب السياسية التركية بعد إعلان الجمهورية. يعدّ أب الأحزاب اليسارية في البلاد ويتبنى شعار الأسهم الستة كمبادئ أساسية وهي المبادئ التي تُحدد شكل الدولة التركية وأهم أسسها العقائدية والفكرية.

4. **حـــزب العمـــل القومي (Milliyetçi Hareket Partisi, MHP)**: تأسس الحـــزب الـــذي يعرف أيضا باسم "الذئاب الرمادية" في 9 فبراير/شباط 1969 علـــى يد الضابط التركي "ألب أرسلان توركش" الذي قاد الحركة الانقلابية في الـــبلاد العـــام 1960. يـــصنّف فكريا على أنّه قومي يميني متشدّد، عارض الحزب بعض الإصلاحات الدستورية مثل منح الحقوق الثقافية للأكراد في البث والإعـــلام والتعلـــيم، كما عارض رفع عقوبة الإعدام والانصياع إلى الاتحاد الأوروبـــي مهما كان الثمن، وطالب بإعدام "عبد الله اوجلان".

5. **حزب المجتمع الديمقراطي (Demokratik Toplum Partisi, DTP)**: وهو حزب كردي جديد يرأسه "أحمد تورك" وتم تأسيسه في العام 2005، يؤمن بالديمقـــراطية الاجتماعية ودعم حقوق الأكراد، أنشئ على يد مجموعة من

السياسيين الأكراد الذين تم الإفراج عنهم في العام 2004 وعلى رأسهم "ليلى زانة".

6. **حـــزب الحريّة والتضامن (Özgürlük ve Dayanışma Partisi, ÖDP)**: تأسس في العام 1996، وهو حزب راديكالي يساري يكافح الرأسمالية ومعادي للنموذج الأوروبـــي ويعمل على دعم القوى العاملة.
7. **حزب الاتحاد الكبير (Büyük Birlik Partisi, BBP)**: تأسس في 29 يناير/ كانون الثاني 1993، وترأس الحزب محسن يازيجي أوغلو الذي توفي في حادث تحطّم مروحية في مارس/آذار من العام 2009. وينظر إلى الحزب على أنّه مقرّب من منظّمة "الذئاب الرمادية" سابقا ويعتبر أحد أجنحة الحركة القومية المعتدلة التي تتميز بوجهها الإسلامي حاليا في تركيا.

النظام السياسي

اسم الدولة	Turkiye Cumhuriyeti
الاستقلال	**1923/10/29**
نظام الحكم	**جمهوري ديمقراطي برلماني**
رئيس الجمهورية	**عبدالله غول– 2007**
رئيس الوزراء	**رجب طيب أردوغان – 2003**
العاصمة السياسية	**أنقرة**
اكبر المدن	**اسطنبول**
العملة	**الليرة التركيّة**

القدرات العسكرية لتركيا

"تكمـــن أهمّية تركيا الجيو – سياسية والجيو – إستراتيجية والايكو – إستراتيجية في كونها تحـــتل مكانـــة خاصـــة في مناطق المحيط الأطلسي وأوروبا وأوراسيا، فهي في موقع يؤهلها للـــتكامل مع المجتمع الغربـــي، فعدا عن كونها ديمقراطية، علمانية، ودولة معاصرة من العالم الإســـلامي. تقع تركيا أيضا في مركز تعداد سكّاني يبلغ قوامه 200 مليون نسمة يتحدّثون جميعا اللغة التركيّة في البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى، وهي تشكّل نموذجا للدول المستقلة. تـــركيا عـــبر وجـــودها ونجاحاتهـــا تشكّل برهانا ساطعا على أنّ الإسلام والديمقراطية لا يتعارضـــان، وأنّ التنمية الاجتماعية والثقافية من الممكن لها أن تتحقّق في بيئة ديمقراطيّة. إن إرادة التـــسوية في العـــالم تكمـــن في التركيبة التركيّة، فتركيا مصممة على متابعة سياستها الخارجيّة الفعّالة بهدف تحقيق المصالحة والسلام والتعاون عبر نموذجها".

الورقة البيضاء – وزارة الدفاع التركيّة

يعـــرف عن الأتراك منذ القدم أنّهم شعب محارب وقوي وقادر على الخوض والمـــنازلة في مختلف الظروف والأجواء والأماكن، ولعل هذا يعود في جزء منه إلى اكتسابهم "القدرة على التأقلم" بفضل البيئة والطبيعة الجغرافية للمناطق التي يعيشون فيها منذ القدم وامتداداتها فيما بعد لتغطّي المنطقة الواقعة من غرب الصين شرقا إلى شـــرق أوروبا غربا ومن البحر الأسود شمالا وحتى الخليج العرب جنوبا. كما كان لعناصـــر أخرى مثل الثقافة والعقيدة والحس القومي خلال مراحل مختلف دور في ترسيخ الفكر العسكري لدى الأتراك.

في نهايـــة الحـــرب العالمـــية الأولى، خـــاض الجيش التركي – خليفة الجيش العـــثماني – أعـــنف معاركـــه على الإطلاق وفي وجه أقوى الدول آنذاك محققا انتـــصارات أقرب إلى المعجزة منها إلى الواقع، فقد واجه الجيوش الروسية والأرمنيّة على الجبهة الشرقية، الإيطالية والفرنسية والبريطانية على الجبهة الجنوبية، واليونانية على الجبهة الغربية، لتنال تركيا استقلالها وتؤسس الجمهورية التركية الحديثة[31].

أولا: القوّات المسلّحة[32]

تعـــدّ القوّات المسلّحة التركيّة ثاني أكبر جيش في حلف شمالي الأطلسي بعد الـــولايات المـــتّحدة الأميركية وهي ثامن أكبر جيش عالميا من حيث عدد الجنود الموضوعين في الخدمة، وهي أكبر من الجيشين الفرنسي والإنكليزي مجتمعين (دون احتساب الاحتياط التركي 380 ألفا).

المصدر: "تورك خبرلر"

بالنسبة للقوات البريّة فهي تتألف من أربعة جيوش ميدانية، ولها أربع قيادات وتتوزع على الشكل التالي:

1. الجيش الأوّل في منطقة مرمرة.
2. الجيش الثاني في جنوبـــي شرقي تركيا.
3. الجيش الثالث شمالي شرقي تركيا.
4. الجيش الرابع ويسمى جيش "إيجة" في المنطقة الإيجية.

وقـــد تمّ تقـــسيم الـــبلاد إلى أربـــع مناطق عسكرية اعتمادا على العناصر الإستراتيجية من حيث التضاريس، التموين، الاتصالات، والخطر الخارجي المحتمل. وأوكلـــت مهمـــة الدفاع عن هذه القطاعات إلى الجيوش الأربعة والتي يصبح أوّل ثلاثة منها تحت قيادة الناتو حال إعلان منظمّة حلف شمالي الأطلسي الإنذار.

- **الجـــيش الأول**: تقـــع قـــيادته في إسطنبول وقسم كبير منه منتشر في الجزء الأوروبـــي من تركيا. مهمّته حماية إسطنبول، مضيق البسفور والدردنيل وشبه جزيرة كوجائلي.
- **الجـــيش الـــثاني**: مقرّه في مالاطيا، وينتشر في منطقة جنوب شرق الأناضول ومهامه دفاعية في مواجهة سوريا، إيران والعراق.
- **الجيش الثالث**: ومقره في أرزينجان، وينتشر شرقي الأناضول ويغطي الحدود مع جورجيا، أرمينيا، أذربيجان ومن الشرق والمنطقة الشمالية الشرقية.
- **الجـــيش الـــرابع (الجيش الإيجي)**: ومقرّه أزمير، وتمّ إنشاؤه في السبعينيات نتيجة التوتر المتعاظم آنذاك مع اليونان في بحر إيجة. ويرتبط الجنود الأتراك الموجودون في مهمة حفظ السلام في قبرص بالقيادة المركزية للجيش الرابع من حيث الهيكلية.

ثانيا: أنظمة التسلّح[33]

معظم أنظمة التسلّح التي تستخدمها القوّات المسلّحة التركّية أميركية المصدر، لكـــنّ تـــركيا عملت خلال السنوات الأخيرة على الاعتماد على أنظمة تسّلح من دول أخرى أيضا منها: ألمانيا، إنكلترا، فرنسا، روسيا وإسرائيل. وفي موازاة ذلك، تقوم تركيا بإنشاء صناعتها الدفاعية الخاصّة لتحقّق الاكتفاء الذاتي من ناحية صناعة الأســـلحة، وهي تسعى أيضا إلى الدخول في مشاريع إنتاج أسلحة وأنظمة تسلّح

مـــشتركة وذلك بالحصول على تراخيص إنتاج من بلد المنشأ، الأمر الذي يسمح بانتقال التكنولوجيا إليها، وهي باشرت بعض المشاريع الخاصة بها.

بعـــد الانهـــيار السوفياتي، دخل الجيش التركي في عملية تحديث شاملة كان الهدف منها:

أ. داخلـــيا: العمـــل علـــى توسيع القاعدة الصناعيّة العسكريّة التركيّة وبالتالي المساعدة على تحسين الوضع الاقتصادي المتردّي للبلاد وتأمين القاعدة الصناعية العسكرية التي تحقق الحاجات المطلوبة لا سيما وأن التقديرات كانت تشير إلى أنّ تكلفـــة التحديـــثات تـــبلغ حوالى 30 مليار دولار لفترة 8 إلى 10 ســـنوات، تمّ إعادة تقييمها لتصبح حوالى 150 مليار دولار على مدى 30 عاما[34]، الأمر الذي من شأنه أن يسمح بتوسيع دائرة تأثير وتدخّل العسكر في الـــسياسة الداخلية لا سيما بعد أن شعر هؤلاء بأنّ دورهم بدأ يتقلّص نـــسبيا قياسا بالماضي الذي استطاعوا خلاله القيام بثلاثة انقلابات الأعوام 1960 و1971 و1980.

ب. إقليمـــيا: العمل على احتواء تداعيات الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة من خلال مواجهة النـــزعات الانفصالية التي اكتسبت زخما قويا في تلك الفترة خاصّـــة أنّ تركيا أصبحت تقع في منطقة هشّة من الناحية الجيو – سياسية في مـــثلّث الأزمات البلقاني – القوقازي – الشرق أوسطي، وهو ما فرض عليها تحـــديث وتطوير قوّاتها المسلحة لتكون قادرة على تحمّل مسؤولية الدفاع عن وحـــدة وتماســـك البلاد ومواجهة الأخطار والتهديدات الخارجية التي قد تلحق بها[35].

ج. دولـــيا: العمـــل على تثبيت موقع تركيا كلاعب أساسي على الصعيد الدولي وكدولـــة محـــوريّة ذات دور حاسم من الناحية الجيو – إستراتيجية ليس من بوابة صد الشيوعية – بعد أن فقدت هذا الدور إثر انهيار الاتحاد السوفياتي –، وإنمـــا مـــن باب القدرة على تزعم المنطقة عبر تحقيق الأمن والاستقرار وتأمين البيـــئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في المحيط التركي الكبير وفي الشرق الأوسط أيضا[36].

ثالثا: الجيش التركي نموذج للسلام أيضا

يتمـــثّل المحـــور الأساسي الذي تستند إليه عقيدة الجيش التركي في مبدأ أتاتورك "ســـلام في الداخل، سلام في العالم"، ولهذا وباستثناء تدخّله في قبرص لإنهاء الانقلاب العسكري المدعوم يونانيا في 20 يوليو/تموز من العام 1974، لم يخض الجيش التركي أية حرب عدوانية ضد أيّ من الجيران[37] في الدائرة الصغرى أو الكبرى لمحيطه، كما و لم يـــبد أيّة نوايا عدوانية ولعلّ ذلك يعود بالأساس إلى عقيدة الجيش بشكل رئيسي على الرغم من وجود العديد من النـــزاعات المائية والبرية والجويّة في حدوده والتي من الممكن أن توفّر غطاء لأي تحرّك عسكري له لو أراد ذلك.

وتقوم عقيدة القوّات المسلّحة التركية على أربع نقاط أساسية[38]:

1. الردع: عبر الحفاظ على قدرات تركيا العسكرية وتأمين تقدّمها في هذا المجال بـــشكل يؤمّن قوّة ردع في قلب المنطقة التي تعتبر بيئة خصبة لعدم الاستقرار والمخاطر والمحيطة بتركيا. بمعنى آخر تأمين الناحية الدفاعية بشكل يمنع الآخرين من اعتماد الهجوم.
2. المـــساعدة في إدارة الأزمـــات أو حلّها عبر المساهمة العسكريّة: إذ تعتبر هذه المهمّة من المهمات الأساسية في الجيش التركي وهي تعطي نموذجا عن الجيش الذي يعمل على نشر الأمن والاستقرار وتأمين السلام، وهو دور تفتقده معظم جـــيوش العـــالم، لذلك نرى تركيا من أكثر الدول مساهمة في عمليات حفظ السلام أو حل النـــزاعات عبر الأمم المتحدة أو الناتو.
3. الدفاع المتقدّم: ويعني القدرة على تشخيص المخاطر مبكّرا والعمل على تحديد التحـــرّك العدواني المرتقب ضد الدولة التركية وضد قدرتها على المشاركة في حفظ الأمن والسلم الدوليين وإيقافه.
4. الأمن الجماعي: وهو عنصر مهم في عقيدة الجيش خاصة فيما يتعلّق بالمشاركة في أحلاف إقليمية أو منظّمات دولية.

واعـــتمادا على هذه العقيدة، يعمل الجيش التركي على وضع استراتيجيات عسكرية ودفاعيّة تتضمّن[39]:

1. أن تتحول تركيا إلى دولة منتجة لاستراتيجيات ومبادرات تؤمن الأمن والاستقرار في المنطقة وتحد من تأثير الاستراتيجيات الموجّهة نحوها ونحو المنطقة.

مشاركة الجيش التركي في مهام حفظ السلام

شارك الجيش التركي منذ الحرب الكورية والى اليوم في العديد من مهام حفظ السلام العالمية تحت مظلة الأمم المتّحدة أو الناتو، سواء في مهمات قتالية أو في مهمات المحافظة على الأمن والاستقرار ومنها:

1. الصومال 1993–1994.
2. البوسنة 1993–1994 ومنذ العام 1996 وإلى اليوم.
3. ألبانيا العام 1997.
4. كوسوفو العام 1999 وحتى اليوم.
5. ألبانيا العام 2001.
6. أفغانستان 2002–2003، و2005 حتى اليوم.
7. إرسال العديد من المساعدات وطائرات الشحن والدعم بقيادة الناتو، وذلك في المناطق المنكوبة جراء كوارث طبيعية. (كارثة كاترينا في الولايات المتّحدة العام 2005، زلزال باكستان المدمّر العام 2005 أيضا) وأيضا إلى السودان لوقف العنف المسلح في دارفور في نفس العام.
8. إرسال قوات حفظ سلام إلى لبنان في نهاية العام 2006.

ويشارك الجيش التركي في أوقات السلم في أعمال الإغاثة والإنقاذ خاصة إثر الكوارث الطبيعية. فبعد الزلزال المدمّر الذي ضرب تركيا في العام 1999، قامت القوات المسلّحة التركية بتحسين وتطوير قدراتها فيما يتعلّق بأعمال البحث والإنقاذ في هكذا حالات ومهمات.

مؤشرات عسكرية للقوات المسلّحة التركية	
510600	عديد القوات المسلّحة
402000	الجيش
48600	البحرية
60000	الجويّة
	التجهيزات
4205	دبابات القتال الرئيسية
250	دبابات الاستطلاع
650	عربات قتال مؤللة لمشاة
3643	ناقلات جند مصفحة

الطائرات المقاتلة	435	
المروحيات	405	
الغواصات	13	
مدمرات/فرقاطات	24	
زوارق إسناد	49	
برمائيات	46	
قاذفات صواريخ أرض–أرض	غير متوافر	
قاذفات صواريخ أرض– جو	1113	
مدافع مقطورة	685	
مدافع آلية الحركة	868	
راجمة صواريخ متعددة الفوهات	84	
سلاح مضاد للدبابات	1283	
مدافع مضادة للطائرات	1664	
مؤشرات مالية		
ميزانية الدفاع (مليار دولار)	(2006) 8.30	(2007) 10.88
الإنفاق العسكري (مليون دولار)*	(2005) 10301	(2006) 11291
نسبة الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي	(2005) 2,8%	(2006) 2,7%

المصدر: 2008 IISS, military balance

* بالأسعار الثابتة

2. أن تتحوّل إلى عنصر قوّة وتوازن في المنطقة.
3. أن تعمـــل على استغلال كل فرصة وتأخذ المبادرة في تحقيق التعاون والتفاهم وتطوير العلاقات الإيجابية مع الدول المحيطة.

وبـــذلك، تكـــون تركيا الدولة قد استوفت مقوّمات القوّة التي تؤهلها لأن تلعـــب دورا أكبر في النظام الدولي عبر إحاطتها بالعناصر الجيو – سياسية اللازمة للقـــيام بهـــذا الدور، وعبر نموذجا السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي شكّل

عامل جذب يزيد من قوّتها الناعمة المطلوبة لتحفيزه إلى جانب قوّتها العسكرية التي تشكّل عامل أمان وضمان لها، فيأتي صعودها الإقليمي والدولي بذلك منسجما مع تاريخها وقدراتها الكامنة والطبيعة، إضافة إلى قدرتها على التأثير في مجرى العلاقات الدولية.

مصادر الدراسة

1. لمـــزيد مـــن التفاصـــيل انظر: "تركيا: البحث عن مستقبل، ياسر أحمد حسن، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2006، ص 15.
2. للتفاصيل راجع: "صحوة الرجل المريض"، موفق بني المرجة، دار البيارق (عمّان وبيروت)، مؤسسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط9، 1999.
3. For more details, see: Sons of the Conquerors: The Rise of the Turkic World, Hugh Pope, Overlook Press, New York, May 2005.
4. أنظـــر مقالـــنا: الارتقـــاء الإقليمي التفاعلي: تركيا نموذجا، علي حسين باكير، صحيفة الغد الأردنية، 2008/6/19. منشورة أيضا على موقع "تايم تورك" الإخباري التركي، على الرابط التالي:
http://ar.timeturk.com/author_article_detail.php?id=441
5. نفس المرجع السابق.
6. For details, see:
- Stratejik Derinlik: Türkiye'nin Uluslararası Konumu ,Ahmet Davutoğlu,(İstanbul: Küre, 2001).
- Learning strategic depth: implications of Turkey's new foreign policy doctrine, Joshua W. Walker, Insight Turkey, July, 2007.
7. See: Davutoğlu Era in Turkish Foreign Policy, Bülent Aras, "SETA Foundation for Political, Economic and Social Research", ANKARA, Policy Brief No. 32, May 2009.
8. يعتبـــر "صاموئيل هانغتون" مؤلّف كتاب "صراع الحضارات" إنّ تركيا دولة "هامشية" أو "طرفية" تقع علـــى هـــامش قارة آسيا وعلى هامش قارّة أوروبا في محاولة للتقليل من شانها في النظام العالمي لا ســـيما بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي. فيما يرى وزير الخارجية التركية "أوغلو" أنّ تركيا دولة مركزيّة وليست هامشية.
9. على سبيل المثال:
– يـــرى "مايكـــل شيفر" مسؤول برنامج تحليل السياسات والحوار في مؤسسة "ستانلي" البحثيّة ومعد تقرير "الولايات المتّحدة والقوى الصاعدة" أنّ تركيا قوة صاعدة في النظام العالمي تكتسب أهمّيتها من مـــوقعها الجغرافي في الدرجة الأولى، وهي مؤهلة لتكون قوة كبرى. أنظر النسخة الإنكليزية للتقرير أدنـــاه. "الـــولايات المتّحدة والقوى الصاعدة"، مايكل شيفر، عرض: علي حسين باكير، مركز الجزيرة للدراسات، 2009/6/22، على الرابط التالي:
www.aljazeera.net/NR/exeres/C59D031A-4AE5-4FA4-9372-886DA2456D61.htm
– يـــرى "جورج فريدمن" الرئيس التنفيذي لمؤسسة "ستراتفو" ومؤلف كتاب "الـــ 100 عام القادمة" أنّ تـــركيا ستـــصبح بـــين أربع أقوى دول في العالم بعد الولايات المتّحدة في حدود العام 2060، وسيمتد نفوذها على مساحة امتداد الإمبراطورية العثمانيّة سابقا.
– ترى وزيرة الخارجية الأميركية "هيلاري كلينتون" أنّ تركيا "قوّة صاعدة".
10. For more details about the importance of Turkey's Geopolitics and Geostrategic position see:
- REVISIONING TURKEY'S GEOPOLITICS: THE DETERMINANTS OF CONTINUITY AND CHANGE, Ülke Arıboğan, "MIDDLE EAST and BALKAN FOUNDATION" (OBIV), 2003, at this link: http://www.obiv.org.tr/2003/AVRASYA/Uaribogan.pdf

- The Impacts Of Turkey's Geopolitics And Geostrategical Position On Our Foreign Policy,Ali Kulebi, World Affairs Board, at this link: www.worldaffairsboard.com/.../10167-impacts-turkey-s-geopolitics-geostrategical-position-our-foreign-policy.html
- Changing Geopolitics and Turkish Foreign Policy, Hüseyin Bağcı, Internationales Institut für Liberale Politik Wien, WIEN, JUNI 2009, at this link: www.iilp.at/index.php?download=140.pdf
- TURKEY'S GEOPOLITICAL, GEOSTRATEGIC AND ECOSTRATEGIC IMPORTANCE, at this link: www.msb.gov.tr/Birimler/GNPP/html/pdf/p1c2.pdf

11. للمزيد حول مضمون مفهوم "أوراسيا" واستراتيجيات تركيا في هذا الحيز الجغرافي، انظر:

The Concept of Eurasia and Turkey's Regional Strategies, Ruben Safrastyan, International Analyst Network, 24 May 2005, at this link: www.analyst-network.com/article.php?art_id=381

12. The Grand Chessboard, Zbigniew Brzezinski, New York: Basic Books, 1997, p. 31.

13. Numbers taken from: MSN Encarta.

14. للاطلاع على أهمية اللغة التركية والشعوب الناطقة بها في "العالم التركي" الكبير وأهميتها وتأثيرها في الجغرافيا، يرجى مراجعة:

www.worldturkey.com/lang/eng/language.php

15. للاطـــلاع على أهمية اللغة التركية لدى الأتراك وتأثيرها، راجع موقع وزارة الثقافة والسياحة التركيّة على الرابط التالي:

http://www.kultur.gov.tr/AR/BelgeGoster.aspx?0454DBED51277ADBAAF6AA849816B2EF073F52E6932F1252

16. DIŞ EKONOMİK İLİŞKİLER KURULU (2009)-DEIK.

17. نحو علاقات تركيّة – خليجية إستراتيجية، علي حسين باكير، مركز الخليج للأبحاث، مجلة آراء حول الخليج، الإمارات، عدد 49، تشرين أول 2008، منشور على:

- المدونة الشخصية: على الرابط التالي: http://alibakeer.maktoobblog.com/1599284
- موقع الجمعيّة التركيّة – العربية للعلوم والثقافة والفنون:

www.turkisharab.com/derasat/nahwailakatturkeykhaleej.htm

18. اعـــتمدت تركيا عددا من الدساتير منذ العام 1876 حين وضع أول دستور في عهد السلطنة العثمانية، مـــرورا بدســـتور العام 1921، ودستور 1924 و1961 و1982 الذي خضع لعدّة تعديلات في السنوات 1995، 1999، 2001، 2004 و2007. لمـــزيد مـــن التفاصـــيل انظـــر موقـــع البـــرلمان التركـــي: .http://www.tbmm.gov.tr/english/about_tgna.htm

19. لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يرجى مراجعة:

The Turkish model and democratization in the Middle East, Meliha Benli Altunisik, Arab Studies Quarterly (ASQ), Wntr-Spring, 2005.

20. أنظـــر على سبيل المثال تقرير "راند" المهم جدا: راند: "خرائط طرق" لصناعة شبكات إسلامية معتدلة واســـتراتيجيات لاختـــراق العـــالم الإسلامي، علي حسين باكير، مجلة العصر، جزء 1و2، بتاريخ 2 و5/5/2007، منشورة على مدونتنا أيضا:

http://alibakeer.maktoobblog.com/308801

http://alibakeer.maktoobblog.com/317300

21. صحيفة "حريّة" التركية، 28 حزيران 2004.
22. طبعا هناك مخاوف عديدة لن نتطرق لها، ولمعرفتها الرجاء مراجعة مقال: لماذا يخاف الاتحاد الأوروبي من انضمام تركيا، علي حسين باكير، مجلة العصر، بتاريخ 2004/10/1.
23. استندت المعلومات الواردة في قسم "المؤسسات الدستورية" في معظمها على: الموسوعة التركيّة (قرص مدمج)، إعداد قوتلاي دوغان، القرص مروة جاقار، وكالة "تورك خبرلر" بناءً على تكليف المديرية العامة للصحافة والنشر والإعلام التابعة لرئاسة الوزراء.
24. للاطلاع على مهام رئيس الوزراء، يرجى مراجعة موقع رئيس الوزراء التركي على الرابط التالي: www.basbakanlik.gov.tr/sour.ce/index.asp?wss=basbakanlik.gov.tr&wpg=history.
25. الخارطة الحزبية التركية ومواقفها من الأزمة السياسية الحالية، سمير صالحة، جريدة الشرق الأوسط، 2007/5/6.
26. نفس المرجع السابق.
27. نفس المرجع السابق.
28. في نتائج الانتخابات التركية والاستحقاقات القادمة، علي حسين باكير، صحيفة السياسة الكويتية، تاريخ: 2007/7/26.
29. معظم المعلومات حول الأحزاب مستقى من:
- Political parties in Turkey, All About Turkey: http://www.allaboutturkey.com/parti.htm
- Wikipedia Encyclopedia.
30. موقع الجزيرة.نت الإلكتروني.
31. للاطلاع على مسيرة الجيش التركي وعلاقته بالسياسة في البلاد، انظر: السيف والهلال: تركيا من أتاتورك إلى أربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي، رضا هلال، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1999.
32. القوّات المسلّحة التركيّة تحت المجهر: العديد – العتاد – الهيكل التنظيمي وأماكن الانتشار، علي حسين باكير، صحيفة السياسة الكويتية، تاريخ 2007/11/1، منشورة أيضا على مدونتنا: http://alibakeer.maktoobblog.com/608291.
33. نفس المرجع السابق.
34. The Republic Of Turkey, Center Of strategic and International Studies (CSIS), Turkey Report, CSIS Files No. 6, September 2007, p. 45-46.
35. التنافس التركي – الإيراني على النفوذ في المنطقة العربية، علي حسين باكير، مركز الخليج للأبحاث، مجلة آراء حول الخليج، العدد 55، نيسان 2009.
36. أنظر لتوضيح الفكرة: نفس المرجع السابق.
37. نفس المرجع السابق.
38. The Republic Of Turkey, Center Of strategic and International Studies (CSIS), op. cit., p. 50-51.
39. Ibid., p. 50.

التحولات الاقتصادية التركية
بين عامي 2002-2008

إبراهيم أوزتورك(*)

تمهيد:

مـــر الاقتصاد التركي بعملية تحول كبيرة طيلة السبع سنوات الواقعة في الفترة مـــا بين الأزمة الاقتصادية الداخلية سنة 2001 والأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2008. وكـــان مـــن نتيجة هذا التحول أن زاد الناتج القومي بين عامي 2002-2008 من 300 ملـــيار دولار إلى 750 مليار دولار، بمعدل نمو بلغ في المتوسط 6.8%، وارتفع معـــدل الـــدخل الفـــردي للمواطن التركي في نفس الفترة من 3300 دولار إلى 10.000 دولار، فـــضلا عـــن الانخفـــاض المستمر في معدلات التضخم والزيادة المـــضطردة في حجم الاستثمارات، وبذلك احتلت تركيا المرتبة السادسة عشرة في تـــرتيب أكـــبر الاقتـــصاديات على المستوى العالمي، وأصبح ترتيبها السادس على المـــستوى الأوروبـــــي، وضاقت الفجوة ولأول مرة بين معدلات التنمية التركية ومعدلات التنمية الأوروبية.

وإذا مـــا أخـــذنا بعين الاعتبار التغيرات بعيدة المدى التي يتوقع أن تطرأ على الخـــريطة الاقتصادية العالمية، والدور التركي المتنامي على المستوى الدولي، فإنه من المـــتوقع لأنقـــره أن تكون واحدة من أبرز القوى الصاعدة في عالم متعدد القطبية تلوح ملامحه في الأفق.

هـــذه الدراســـة تهدف إلى فهم وتحليل التحولات التي طرأت على الاقتصاد التركـــي ومعرفة أوجه القوة والضعف التي صاحبت هذه التحولات، ووضع اليد على ما حققته من نتائج وما عانته من إخفاقات وما راكمته من دروس مستفادة.

(*) أســـتاذ الاقتـــصاد المـــشارك في جامعة مرمرة إسطنبول بتركيا ترجم النص من التركية إلى العربية مصطفى الستيتي

مسيرة التنمية في تركيا ودروسها المستفادة

لقد شكلت أزمة سنة 2001 أكبر أزمة مالية عاشتها تركيا منذ عقود طويلة، وقـــد ظهرت ملامح هذه الأزمة وتجلياتها في اختلال الأوضاع المالية للبنوك الخاصة والعامـــة، وارتفـــاع معـــدلات العجز وارتفاع حجم الديون الخارجية، وانخفاض احتياطـــي الدولة من العملات الأجنبية. و لم تستطع السياسات والأنظمة المالية التي اتبعتها حكومة رئيس الوزراء بولند أجاويد تجاوز الأزمة بل ساهمت السياسات التي اتبعتها في تفاقم حدتها.

وبتحلـــيل أســـباب ومسببات أزمة 2001 وبعض الأزمات المشابهة السابقة خاصـــة أزمة سبعينيات القرن الماضي خلص راسمو السياسيات الاقتصادية إلى عدة مستلزمات لا بد من توافرها من أجل بناء سوق اقتصادية ناجحة:

1. **إصـــلاحات متعلقة بالسوق:** تستوجب هذه الإصلاحات تحقيق الحرية المالية والتجارية بشكل أساسي، والمضي قدما في عمليات الخصخصة والحد من دور الدولة.
2. **إيجـــاد المؤســـسات البديلة:** لا بد من إيجاد مؤسسات بديلة وتفعيل المنافسة بينها، وتفعيل دور البنك المركزي، وضرورة وجود مؤسسات تضمن شفافية وعدالة نفقات الدولة وعطاءاتها ومناقصاتها.
3. **ثقافة اقتصاد السوق:** تغيير الخلفيات الثقافية للأفراد والمجتمع بالتدريج لتقبل نتائج الـــسياسات الاقتـــصادية الجديدة، ولا يمكن إحداث أي نوع من أنواع الإصلاح الاقتصادي باستيراد الثقافات من الدول الأخرى. وتحتاج ثقافة السوق إلى مرحلة زمنية من التغير التدريجي، من خلال ما يقارب الخمسين سنة أو ثلاثة أجيال على الأقـــل. كمـــا أن المجـــتمعات تسير باتجاه التغيير بشكل تكاملي وليس عن طريق القفزات السريعة التي يصعب على جميع قطاعات المجتمع أن تتكيف معها مباشرة.

نتائج الإصلاحات التي أعقبت أزمة سنة 2001

بـــدأت تركيا بسلسلة من "الإصلاحات" في اتجاه اقتصاد السوق سنة 1999 وفق رؤية صندوق النقد الدولي وبرعاية منه، لكن هذه "الإصلاحات" انتهت بأزمة اقتصادية عميقة وخطيرة سنة 2001، كان من نتائجها:

- انخفاض معدل النمو.
- زيادة معدلات التضخم.
- ارتفاع مقدار العجز في خزينة الدولة إلى درجة لا يمكن التحكم بها.
- ارتفاع سعر الفائدة.
- عدم استطاعة القطاعات الاقتصادية في الدولة تحمل هذه التغيرات مما نجم عنه تردي الأوضاع.

في هـــذه الفترة سقطت حكومة بولند أجاويد ونجحت حكومة حزب العدالة والتنمـــية، وتعلم الاقتصاديون الأتراك الدرس، فغيروا جملة معتبرة من الافتراضات والمبادئ الأساسية التي اعتمد عليها صندوق النقد الدولي في وصفته لعلاج الاقتصاد التركـــي، ومنها – على سبيل المثال – ترك العمل بنظام الصرف الثابت والانتقال للأخذ بنظام الصرف المرن، وبدأت عجلة التغير نحو الأفضل في الدوران، وكان من نتائجها خلال الفترة من 2002–2008:

1. اســـتمرت معـــدلات الـــنمو بالصعود طيلة الفترة الواقعة بين 2002–2008، وباســـتثناء سنة الأزمة العالمية 2008 فقد كان معدل النمو طيلة الفترة الواقعة بين 2002–2006 يقدر بـــ 6.8%.
2. قفـــز الـــناتج المحلـــي الإجمالي من 350 مليار سنة 2002 إلى 750 مليار سنة 2008.

الشكل (1) مقارنة لمعدلات النمو بين تركيا ودول الاتحاد الأوروبي (100=2001)

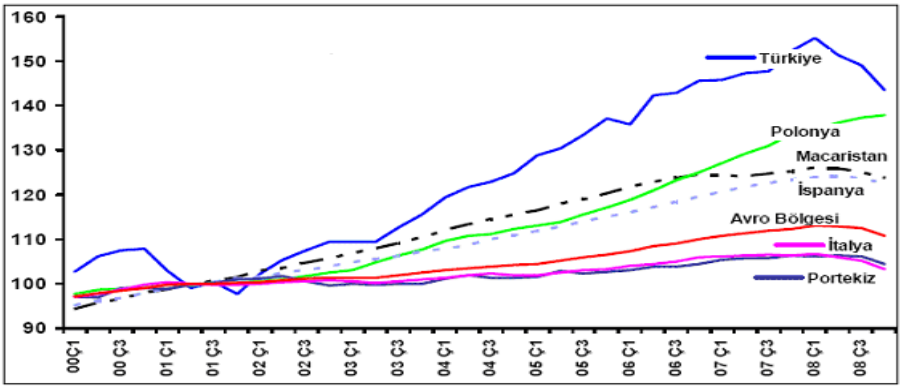

المـــصدر: مـــنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، 2008، والدول على الترتيب من الأعلى: تركيا، بولونيا، المجر، إسبانيا، منطقة اليورو، إيطاليا، البرتغال.

3. ارتفـــع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 3300 دولار سنة 2002 إلى 10.000 دولار سنة 2008.
4. ارتفع حجم الصادرات من 33 مليار إلى 130 مليار في نهاية سنة 2008.

وجديـــر بالذكـــر أن سنة 2003 على وجه الخصوص والفترة التي تلتها قد شهدت استقرارا سياسيا وتطبيقا لمعايير مؤهلة للانضمام للاتحاد الأوروبـــي. وقد ســـجل معـــدل النمو في هذه الفترة الأعلى على المستوى الأوروبـــي (الشكل 1) والثالث على المستوى العالم بعد الصين والهند.

النمو والاستثمار

وتـــرجع زيادة معدلات النمو في تركيا بعد عام 2002 في جزء كبير منها إلى الاعتماد على استثمارات القطاع الخاص الذي اهتمت به الحكومة وعملت علـــى حل الكثير من مشاكله. وكان من أبرز نتائج هذه السياسة خلال الفترة من 2002-2008:

- ارتفاع حجم الاستثمار بحوالى أربعة أضعاف ونصف.
- ارتفاع حجم الإنتاج ضعفين.
- ارتفاع معدل استخدام رؤوس الأموال من 75% إلى 80%.
- ارتفاع معدلات استثمار القطاع الخاص في الفترة المذكورة بنسبة 300%، أما استثمارات القطاع الحكومي فقد ارتفعت بنسبة 100%.
- ارتفاع نسب الاستهلاك في نفس الفترة لتصل 39% في القطاع الخاص و22% في القطاع الحكومي.

ويوضح الجدول رقم (1) مقارنة للمواضيع المتعلقة بزيادة استخدام رأس المال وعلاقـــتها بمعـــدلات نمو الاستثمار والصناعة بين الفترة الواقعة بين 1990-2001 والفترة الواقعة بين 2002-2008.

ويلاحـــظ بـــناء علـــى تلك المؤشرات وغيرها أن القطاع العام ترك السوق للقطـــاع الخاص. وقد بلغ حجم استثمارات القطاع الخاص سنة 2002 حولي 31 مليار ليرة تركية (20.6 مليار دولار) في حين ارتفعت عام 2006 لتصل إلى حوالى 100 مليار ليرة تركية (67 مليار دولار).

جدول (1) التوجهات الاقتصادية طويلة الأمد (%)

التوجهات الاقتصادية طويلة الأمد (%)	1990-2001	2002-2008
التضخم	**74**	**13,4**
النمو	**3**	**6**
معدل نمو الاستثمار	**3,1**	**14,5**
معدل نمو الإنتاج الصناعي	**3,8**	**6,1**
نسبة القدرة على الاستخدام (النشاط)	**75,8**	**79**
زيادة الاستخدام خارج الزراعة	**2,6**	**3,5**
زيادة الصادرات (الدولار)	**8,8**	**23**
زيادة الصادرات (الحقيقي)	**9,4**	**14**

المصدر: البنك المركزي التركي دائرة الإحصاءات التركية، وهيئة التخطيط الحكومي

هذا عن النمو ودور القطاع الخاص فيه، أما عن الاستثمار فقد بلغت مجموع قيمة الاستثمارات من الناتج المحلي الإجمالي في تركيا ما نسبته حوالى 25%، محققة بذلك أعلى مرتبة على مستوى أوروبا كما يتضح من الشكل (2).

الشكل (2) مقارنة الاستثمارات على المستوى الأوروبي (2001=100)

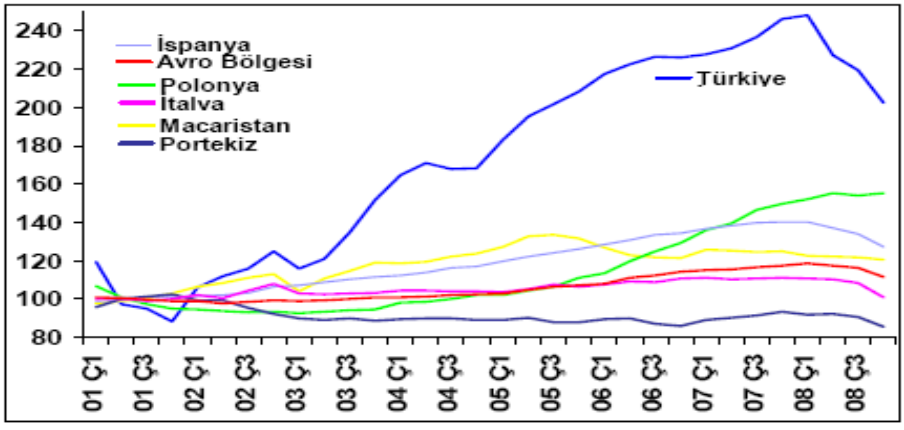

المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، 2008، والدول على الترتيب من الأعلى: تركيا، منطقة اليورو، بولونيا، إيطاليا، المجر، إسبانيا، البرتغال.

وكانـــت نسبة الـــ 25% سابقة الذكر غير كافية لمكافحة البطالة خاصة وأن أغلـــب سكان تركيا هم في سن الشباب، فوضعت حكومة العدالة والتنمية نصب عينيها هدفا يتمثل في أن تتجاوز معدلات الاستثمار نسبة 30% من الناتج القومي الإجمالي، وحتى يتم ذلك لا بد من:

أ. زيادة التقشف وخفض النفقات.

ب. جذب رؤوس الأموال الخارجية بشكل مباشر.

ج. دعم الجهود المبذولة في المرحلة الثانية من الإصلاحات وزيادة نسبة الاستثمار وخفض كلفته.

د. تأمين الطاقة وضمانها بأسعار اقتصادية على المستوى البعيد.

هـــ. إصلاح التعليم المهني وحل مشكلة نقص الأيدي الماهرة.

ز. إصلاح الجهاز الإداري للدولة وضمان الشفافية والمراقبة والمحاسبة.

الإنتاجية

زادت في هذه الفترة (2002–2008) إنتاجية العامل التركي نتيجة تحسين بيئة العمل محققا إنتاجية تجاوز فيها نظيره في دول الاتحاد الأوروبـــي والولايات المتحدة الأميركية، ولم يسبقه في هذا المجال – على المستوى العالمي – سوى العامل الصيني والهندي، ولم يكن هذا مجرد خطوة في منافسة الاقتصاديات المتقدمة عالميا، بل كان كـــذلك نقطة مهمة في مجال ردم الهوة بين مستوى التنمية التركية ومستوى التنمية لدول الاتحاد الأوروبـــي.

ومـــن الأمـــور الجديـــرة بالملاحظة ونحن نعدد مصادر نمو الاقتصاد التركي مـــساهمة قطاع الخدمات الذي لعب دورا محركا ورئيسا في الاقتصاد، إذ يلاحظ أنـــه – على سبيل المثال – مجيء مجالات الإنشاءات والاتصالات والمواصلات في مقدمـــة قطاع الخدمات وأن هذه المجالات تسير وفق متطلبات القطاع الصناعي، وتبلغ نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج القومي الإجمالي 25% فيما تبلغ نسبة مساهمة قطاع الخدمات 70%.

أمـــا عن الزراعة – كمصدر آخر من مصادر الاقتصاد التركي – فإنه وعلى الـــرغم مـــن التحـــسن النسبـــي الذي عاشه هذا القطاع منذ عام 2003، إلا أنه

تعرض لتراجع شديد ولأول مرة بعد الجفاف الذي تأثرت به البلاد سنة 2007، أما عام 2008 فقد شهد نموا ملحوظا سار بشكل متواز مع قطاع البنوك.

قطاع الأموال الحكومية

مـــن الأمور التي سجلت في الفترة من 2002–2008 انخفاض نسبة العجز في الموازنة العامة للدولة على النحو التالي:

1. انخفـــض عجز الموازنة العامة من الناتج القومي الإجمالي من 16.5% بعد الأزمة مباشـــرة (أزمة 2001) إلى أقل من 2% في الفترة الواقعة بين عامي 2004–2008. وبالـــتوازي مـــع العمـــل علـــى تغطية عجز الموازنة البالغ (3% وفق معيار ماسترخت) تم بشكل متواز أيضا خفض نسبة متطلبات مديونية القطاع العام، وقـــد أسهم انخفاض دين القطاع العام من الناتج القومي الإجمالي بشكل سريع مع نهاية سنة 2006 لتصل متطلبات مديونية القطاع العام لأول مرة إلى ما دون الصفر، ولتسجل سنة 2008 ما نسبته 1%.
2. انخفضت النسبة الإجمالية لأسهم ديون القطاع العام، من الناتج القومي الإجمالي من 107% في هذه الفترة، إلى 39.5% في نهاية 2008. (60% وفق معيار ماسترخت).
3. انخفـــضت نسبة فائدة الديون من الناتج القومي الإجمالي من 23% في نهاية سنة 2001 إلى 5.5% في نهاية سنة 2008.
4. انخفضت نفقات الفائدة من الموازنة إلى حوالى 30% في نهاية سنة 2008 بعد أن كان مجموع عائدات الضرائب لا يكفي لتغطية فائدة الديون سنة 2002. ومع أن التـــسجيل العالمـــي لمعدل الفائدة الحقيقية قد تجاوز ما قيمته 30% في ظل الأزمـــة الاقتـــصادية، بقي هذا الرقم يدور حول الـــ 10% منذ عام 2005.

ويعود سبب نجاح القطاع العام في تحقيق هذه النسب للأمور التالية:

- الإصلاحات الاقتصادية.
- العائدات المتحصلة من الاستثمارات التي جاءت متوازية مع الخصخصة.
- الاتفاقية المبرمة مع صندوق النقد الدولي والنظام المالي الذي تم تطويره.
- الاســـتثمارات الخارجية التي بدأت تتزايد بسرعة بعد عام 2004 وتجاوزت ما نسبته 30% من الناتج المحلي الإجمالي في سنتي 2006–2007.

استقرار الأسعار

يعتـــبر التضخم وما يحمله من عدم استقرار في الأسعار من أهم العراقيل التي تـــواجهها اقتصاديات الدول. وبعد أن وصلت نسبة التضخم في تركيا سنة 2001 إلى 70% انخفـــضت في نهايـــة عام 2007 إلى 8.4% ثم عادت وارتفعت قليلا سنة 2008 بـــسبب زيـــادة الأسعار العالمية لتصل إلى 10%. وبسبب انخفاض الأسعار وانخفاض الطلب في بداية عام 2009 انخفضت نسبة التضخم للأسعار الاستهلاكية في نهايـــة شـــهر مارس/آذار إلى 7.8%. والسبب في ذلك أن نسبة الأوراق النقدية الأجنبـــية مـــن مجموع نسبة ادخارات البنوك في تركيا سنة 2001 كانت 75%، والقسم الباقي والذي كان يشكل 25% كان يمثل النقود المحلية.

وكانـــت اللـــيرة التركية لم تخرج عن وظيفتها كوسيلة للادخار فحسب بل خـــرجت في كـــثير من الأحيان عن كونها وسيلة للمبادلة، ويظهر هذا على سبيل المـــثال عـــند تحديـــد أصحاب البيوت إيجار بيوتهم بالعملة الأجنبية، ومعروف أن الـــضعف الذي تتعرض له الأوراق النقدية لا بد أن يؤثر مع الزمن على الاقتصاد الحقيقي ليؤدي إلى انهياره فيما بعد، وينجم هذا الضعف من الاختلالات الجوهرية الموجودة في الاقتصاد الحقيقي.

لكن ومنذ 2002 والليرة التركية في صعود من ناحية القيمة، ومن الأمور التي أعـــادت الأمـــان والـــثقة في هذا المجال إلغاء الستة أصفار من القيمة الرقمية لليرة التـــركية والتي جاءت متوازية مع عودة التوازن للاقتصاد الكلي. وقد ساهم تحسن اللـــيرة التركية في خفض أسعار المستوردات وتخفيض الضغوط التي كانت تفرضها تكاليف الإنتاج.

ويمكـــن القـــول إن من بين المؤشرات الاقتصادية والتي تعد فارقا واضحا بين الأوضاع الاقتصادية القديمة والأوضاع الاقتصادية التي سجلت في الآونة الأخيرة (2002–2008) هو أنه – وبالرغم من معدلات النمو المرتفعة والاستثمارات الكبيرة الـــتي ســـجلت في جميع القطاعات وبالأخص في القطاع الصناعي – فإنه لوحظ انخفاض معدلات الفائدة والتضخم بشكل سريع، ويرجع ذلك إلى:

- انخفاض عجز الموازنة وزيادة الإنتاجية.
- إدارة التوقعات المستقبلية بصورة جيدة.

- زيادة التجارة الخارجية.
- انخفاض الأجور الفعلية.

ورغم الإيجابيات التي ظهرت نتيجة انخفاض التضخم إلا أن قضايا الرفاه الاجتماعي ما زالت تشكل مطلبا ملحا، ورغم التحسينات التي جرت للأجور الفعلية إلا أن العمال لم يستفيدوا بشكل عادل من هذه التطورات الاقتصادية.

أسعار الفائدة

يعتبر القطاع الخاص المحرك الرئيس للنمو في القطاعات الاستهلاكية والإنتاجية، ومن الأمور الملفتة للنظر في هذا المجال انخفاض أسعار الفائدة على الديون رغم الطلب المتزايد على المال. وجدير بالذكر أن العجز الحكومي كان وراء النسب المرتفعة لأسعار الفائدة في عقد التسعينات. والأهم من ذلك سعي الحكومات السابقة إلى تغطية العجز عن طريق الديون القصيرة المدى أو ما يسمى "الأموال الساخنة"، الأمر الذي جر تركيا إلى ساحة الخطر وتسبب في الأزمتين الاقتصاديتين سنة 1994 وسنة 1999.

أما الفترة التي جاءت بعد عام 2002 فقد شهدت انخفاضا في عجز الموازنة وانخفاضا في متطلبات الدين للقطاع العام، كما شهدت استمرارا في النزول لأسعار الفائدة رغم النمو الذي حصل عن طرق الاستثمارات الأجنبية وليس عن طريق الديون طويلة المدى.

وكما يوضح الشكل (3) فقد انخفضت نسبة فائدة الأموال التي حققتها الخزينة من السوق من 90% عام 2001 إلى 17% عام 2008، وانخفضت معدلات الفائدة لدى البنك المركزي اعتبارا من شهر أبريل/نيسان سنة 2009 إلى 9.75% مسجلا أقل نسبة منذ عام 1980.

وبالرغم من الخلل النسبي الذي حصل في النظام الاقتصادي في ظل الأزمة الاقتصادية بارتفاع عجز الميزانية والديون الحكومية، إلا أن معدل فائدة الديون في السوق قد استمرت بالانخفاض في النصف الأول من سنة 2009، ويتوقع أن تنخفض فائدة الدين الفعلي إلى 4% في نفس السنة.

الشكل (3) عجز الموازنة وعلاقته بالفائدة والتضخم

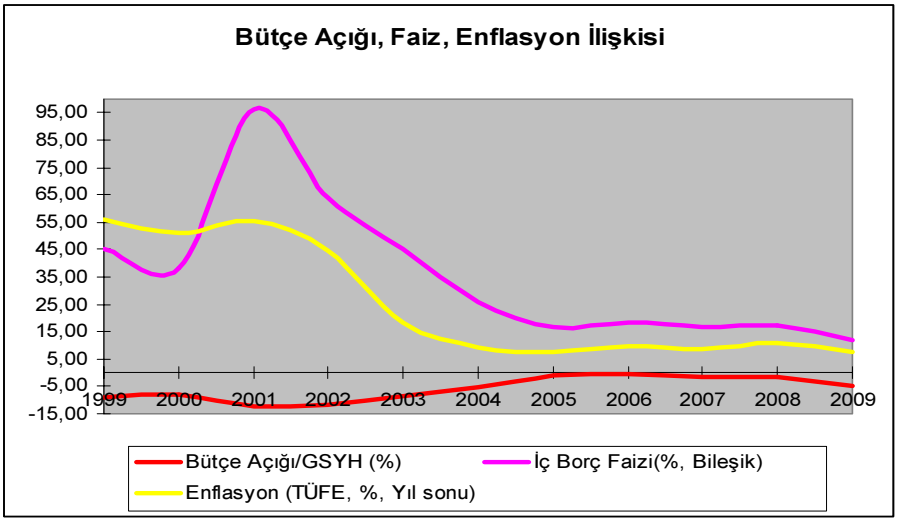

المصدر: البنك المركزي التركي، الخزينة العامة. المنحنيات من أعلى لأسفل وابتداء من القيمة (55.00) على يمين الجدول: (الأصفر) منحنى نسبة عجز الموازنة من الناتج القومي الإجمالي (الزهري) منحنى فائدة الدين الداخلي، (الأحمر) منحنى التضخم.

وقد قامت الحكومة بعدة إجراءات منها الدفع بإصدار بعض القوانين لتنشيط حركة الثروات والأموال في نهاية سنة 2008 ونجم عن ذلك الحصول على دعم مالي يقدر بـ 15 مليار دولار، مما انعكس بشكل إيجابي على أسعار الفائدة. كما عملت الحكومة بشكل فاعل على تطوير أدواتها الاقتصادية غير الربوية (أو الإسلامية التي تعمل خارج نظام الفائدة) من أجل الاستفادة من مصادر أموال المؤسسات التي تعمل وفق هذا النظام.

العجز الخارجي

خلال نمو الاقتصاد التركي تحققت تطورات هامة فيما يخص التجارة الخارجية، فقد ارتفعت الصادرات من 28 مليار سنة 2000 إلى 131 مليار سنة 2008 وارتفعت الواردات في نفس الفترة من 55 مليار إلى 202 مليار، وبذلك ارتفع حجم التجارة الخارجية في هذه الفترة من 15 مليار إلى 72 مليار. وقد زادت الصادرات والواردات وزاد عجز التجارة الخارجية على الترتيب 4.3 و3.8 و4.5 ضعفا، كما يوضحها الشكل (4)، ويتضح أن الدول الأوروبية بين أكثر الدول التي اتجهت إليها الصادرات التركية في هذه الفترة.

الشكل (4) تطورات التجارة الخارجية

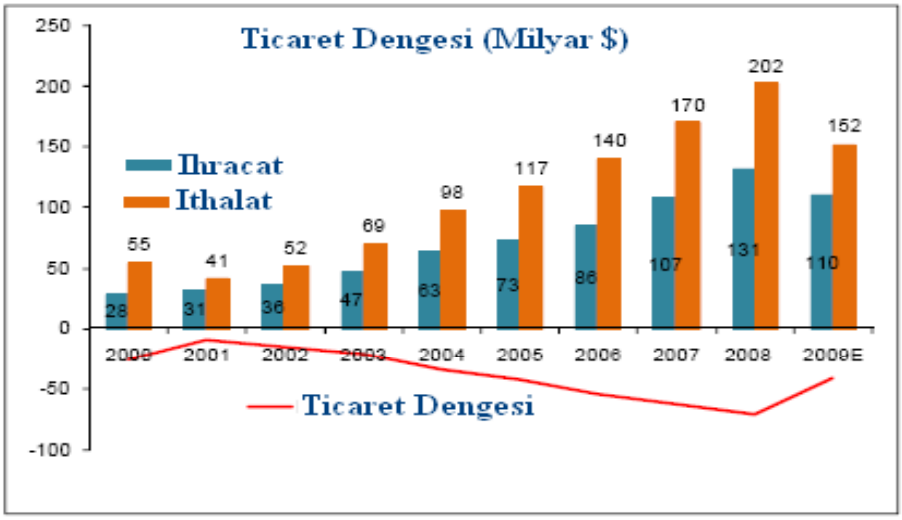

المصدر: دائرة الإحصاءات التركية، العمود الأول (الأزرق) من الشمال لليمين يمثل الصادرات والذي يليه (البرتقالي) الواردات، بمليار الدولار.

وبسبب ارتفاع الأسعار الذي طرأ على الأسواق العالمية ارتفع حجم العجز الخارجي والديون قصيرة المدى للقطاع الخاص، وقد تسببت معدلات النمو إبان أزمة 2001 في عجز خارجي غير مسبوق، لكن العجز الجاري للناتج القومي الإجمالي بين عامي 2006-2008 تراوح بين 6-7%.

والحقيقة أن العلاقة بين سعر الصرف والفائدة علاقة معقدة، ويظهر الشكل (5) العلاقة المتعاكسة بين سعر الصرف والفائدة على مدى العشر سنوات الأخيرة، ويلاحظ أن معدلات الفائدة قد سارت بشكل غير مستقر خلال الفترة بين سنتي 1995-2001 وقد تراوحت المعدلات العظمى والصغرى بين 190-40%.

وبالرغم من ارتفاع سعر الفائدة إلا أن الليرة التركية فقدت من قيمتها كثيرا خلال هذه الفترة، وبالمقابل فبعد انخفاض نسب الفائدة بشكل كبير بعد الأزمة كما يوضح الشكل (5) أخذت قيمة الليرة التركية بالصعود، وتظهر هذه الظاهرة تدخل أكثر من عامل في تحديد قيمة الليرة التركية.

الشكل (5) العلاقة بين سعر الصرف والفائدة

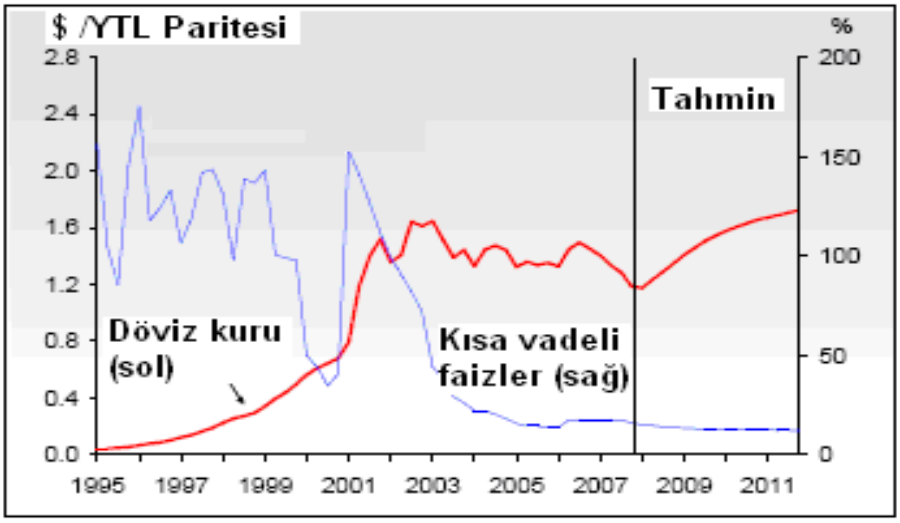

المـــصدر: البنك المركزي، المنحنى الأول من أعلى لأسفل على يمين الجدول (الأزرق): سعر الصرف، المنحنى الآخر (الأحمر): الفوائد قصيرة المدى.

وبـــشكل مـــشابه فمن الخطأ أن يتم تحجيم انتقال رؤوس الأموال عن طريق اتـــباع سياسة رفع سعر الفائدة لوحدها وتحديد رؤوس الأموال التي تدخل الدولة، ذلك لأن الفرق الفعلي للفائدة بعد الضريبة الداخلية والخارجية هو ما يعطي مؤشرا في نفس الوقت عن خطورة الأوضاع في الدولة، وعن مدى فاعلية القطاعات على جلب رؤوس الأموال. ويلاحظ أنه مع ارتفاع الفائدة وارتفاع نسبة المغامرة تتجه الدولة نحو رؤوس الأموال قصيرة المدى، ومع انخفاضهما تتجه نحو رؤوس الأموال طـــويلة الأمد لأن ذلك أكثر مناسبة مع الاقتصاد الحقيقي، وقد اتبعت تركيا هذا النهج في الأعوام ما بين 1999-2008.

ويلاحظ من خلال الشكل (6) أن الفائدة قد انخفضت في الفترة ما بين سنتي 2001-2008 وازدادت في نفس الوقت رؤوس الأموال الداخلة بشكل سريع، كما انخفضت رؤوس الأموال قصيرة الأمد بشكل سريع كذلك فوصلت إلى الصفر سنة 2007، ثم عـــاودت الصعود سنة 2008، وقد ازدادت رؤوس الأموال طويلة المدى بشكل مستمر وانعكس ذلك سلبا على الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تساهم في تمويل العجز الجاري بدون مديونية.

الشكل (6) مدخلات رؤوس الأموال التركية
الحجم والتركيب (2001-2008، مليار دولار)

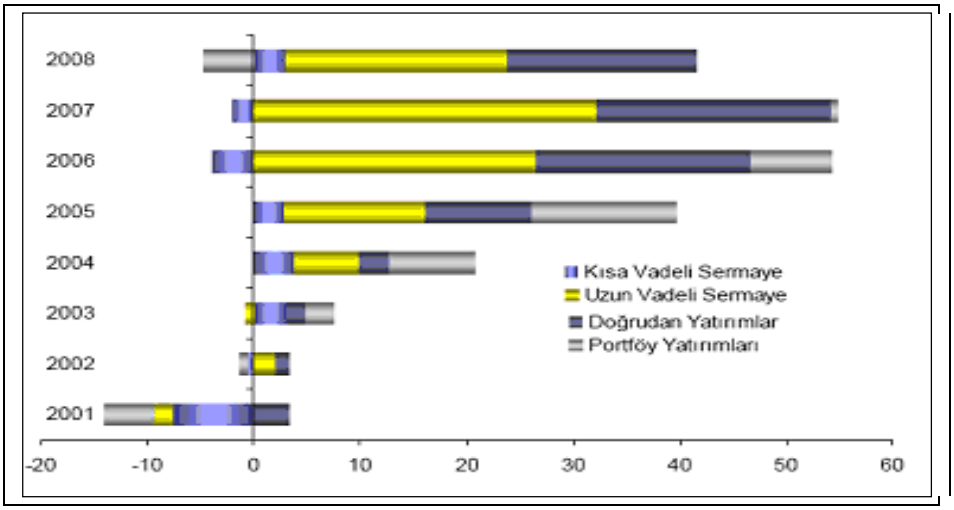

المصدر: البنك المركزي، الأزرق: رؤوس الأموال قصيرة المدى، الأصفر: رؤوس الأموال طويلة الأم، الكحلي: الاستثمارات المباشرة، الرمادي: الحقائب الاستثمارية portfolio

وقـــد بينت الدراسات أن تقليل نسبة الأموال الساخنة في مدخلات رؤوس الأموال أمر مرتبط بفاعلية الإنتاج واستقرار الأسعار واستمرارية التوقعات المتعلقة بالنمو.

إن الاقتصاد الذي يعاني من عجز خارجي ويرتفع عجزه الجاري فوق الفائدة لا بـــد أن يتـــسبب ذلـــك في عجز الادخار والاستثمار، وبعبارة أخرى يتساوى مجمـــوع العجـــز الداخلـــي للقطاع الخاص والعام مع عجز الادخار والاستثمار، وللتخلص من هذه المشكلة، لا بد من الترجيح بين التخلص من العجز الداخلي أو الخارجي حتى يتم الوصول إلى المرحلة التي تنتهي فيها الاختلالات.

كان سبب العجز الداخلي قبل أزمة 2001 يتمثل في عجز الميزانية الذي يعود بـــدوره إلى الإنفاق غير المنتج، وقد لجأ القطاع الخاص إلى الادخار بسبب ارتفاع ســـعر الفائـــدة الفعلي من أجل تمويل العجز، وبسبب الوضع الذي سببته أسعار الفائدة المرتفعة تم الابتعاد عن الاقتصاد الإنتاجي، وقد كانت الرأسمالية "المتوحشة" الـــسبب في حمل هذا النوع من الاقتصاد بين سياسيي الدولة وبيروقراطييها ورجال أعمالهـــا. وقد أخذ دور القطاع العام يقل بعد الإصلاحات الاقتصادية، وحل محله

القطاع الخاص، ولأن العجز الخارجي كان مصدره عجز القطاع الخاص فإنه يتوقع استمرارية هذا العجز بسبب اعتماده على النفقات الإنتاجية والمتناسبة مع السوق. ويوضح الشكل (7) مصادر العجز الخارجي الذي جاء فيه انتقال المصادر الخارجية متوافقا مع العجز في الادخار والاستثمار.

الشكل (7) عجز الادخار والاستثمار ومصادره الفعلية
(النسبة المئوية من الناتج القومي الإجمالي)

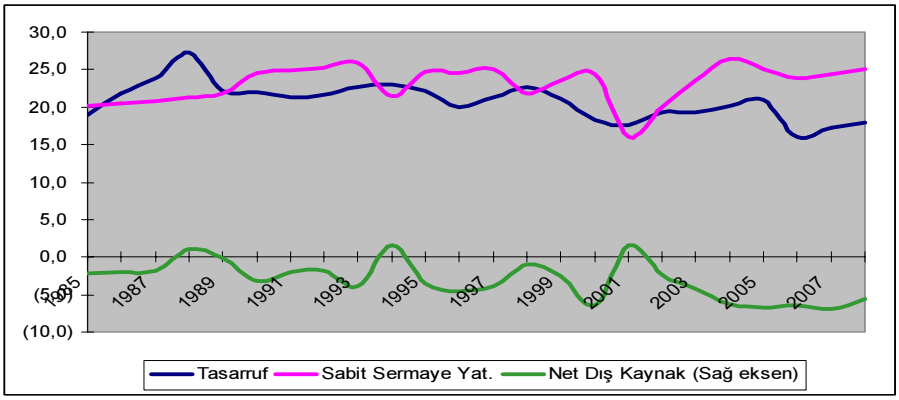

المصدر: البنك المركزي التركي، المنحنيات من أعلى لأسفل: الأحمر: رؤوس الأموال الثابتة، الأزرق: الادخار، الأخضر: المصادر الخارجية الفعلية

وبشكل متواز مع الإصلاحات التي أعقبت الأزمة الاقتصادية تم تغطية جزء كبير من عجز الموازنة، لكن عجز القطاع الخاص قد استمر لأسباب تنظيمية، ولحل هذه المشكلة لا بد من إحداث تحول صناعي فاعل، وزيادة حجم الادخار، ومع هذا لا يتوقع أن يتم تغطية عجز القطاع الخاص خلال فترة قصيرة، ومن هنا لا بد من إحداث تغيير في سلوكيات مؤسسات السوق على المدى البعيد.

وإنه من الصعب القول بأن العجز الجاري يتعلق فقط بالعجز الداخلي. فقد ازدادت طلبات الشركات الخاصة على الاستثمار بعد عام 2002، وزادت أموال الاستثمار الطلب على الواردات، وزاد الطلب بشكل خاص على الطاقة والسلع والأغذية، وقد ساعد قيام تركيا باستيراد هذه المواد على زيادة العجز الجاري، فعلى سبيل المثال ارتفع العجز الخارجي سنة 2008 إلى 70 مليارا بسبب الاعتماد على الخارج.

الاستثمارات الأجنبية

لقد مضت تركيا في خطوات جيدة في مجال جذب رؤوس الأموال الأجنبية لتقترب في ذلك من مستويات الدول الصناعية ومقاييس الاتحاد الأوروبي. وبشكل لا يمكن مقارنته مع الماضي استطاعت تركيا أن تجذب حجما كبيرا من الاستثمارات إلى الداخل، وقد اكتسبت رؤوس الأموال الأجنبية دفعة كبيرة بعد عام 2004، وحسب منظمة التجارة والتنمية التابعة للأمم المتحدة فإن تركيا تحتل المرتبة السادسة عشرة عالميا من بين أكثر الدول الجاذبة للاستثمار سنة 2007، بمقدار تجاوز 20.1 مليار دولار لتصل نسبتها لأول مرة 1.5 من مجموع الاستثمارات العالمية. وبذلك استطاعت تركيا تمويل ما نسبته 50% من العجز الجاري من خلال رؤوس الأموال الثابتة، واستطاعت أن تجعل من الاستثمارات الأجنبية محركا للنمو، لكن من المفيد الإشارة هنا إلى أنه من الأفضل لتركيا العمل على توظيف رؤوس الأموال الأجنبية لاكتساب معرفة دائمة ومهارات تعليمية وتكنولوجية جديدة والبحث عن علاقات خارجية إيجابية.

وقد اتصفت الفترة ما بين عامي 2003-2007 بأنها فترة مناسبة للأوضاع الدولية، أما الفترة بين عامي 2009-2010 فقد اتصفت بأنها مرحلة استثنائية بسبب الأزمة العالمية، ويتوجب على تركيا أن تستمر في عملية جذب استثماري أجنبي مختلف عن الدول المنافسة الأخرى.

الجدول (2) توزيع رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في تركيا حسب القطاعات

القطاعات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
القطاع الزراعي	**0**	**1**	**6**	**7**	**6**	**8**	**44**
القطاع الصناعي	**165**	**539**	**329**	**829**	**2.100**	**5.113**	**5.024**
المعادن والمناجم والصناعات التحويلية	**2**	**13**	**73**	**40**	**122**	**336**	**168**
التصنيع	**95**	**440**	**190**	**785**	**1.866**	**4.210**	**3.820**
المنتجات الغذائية والمشروبات والسجائر	14	249	78	68	608	766	1.279
الصناعة التحويلية للمعادن	18	1	6	139	158	515	1.124

الماكنات والأدوات	13	16	6	13	54	48	220
الأجهزة الكهربائية	2	4	2	13	53	117	243
إنتاج الكهرباء والغاز والبخار والمياه الساخنة وتوزيعها	**68**	**86**	**66**	**4**	**112**	**567**	**1.036**
قطاع الخدمات	**406**	**156**	**855**	**7.699**	**15.533**	**14.015**	**9.641**
الإنشاءات	**0**	**8**	**3**	**80**	**222**	**285**	**764**
التجارة بالجملة والمفرق، تصليح العربات والدراجات والمعدات	**75**	**58**	**72**	**68**	**1.166**	**169**	**2.064**
مؤسسات الوساطة المالية	**246**	**51**	**69**	**4.018**	**6.957**	**11.662**	**5.756**
الفعاليات المتعلقة بالأموال غير المنقولة والتأجير والعمل	**0**	**3**	**3**	**29**	**99**	**560**	**652**
المجموع	**571**	**696**	**1.190**	**8.535**	**17.639**	**19.136**	**14.709**

حسب ما يبينه الجدول (2) فقد حاز قطاع الخدمات على أكثر دخولات رؤوس الأموال المتوجهة لتركيا، وقد ازدادت رؤوس الأموال سنة 2005 ووصلت إلى قمة ارتفاعها في سنتي 2006 و2007، ووصل حجمها على الترتيب في هذه السنوات: 4 مليار دولار، و6.9 مليار دولار و11.4 مليار دولار. وقد برزت في نفس الفترة الصناعات التحويلية وبلغت الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع 1.8 سنة 2006، و4.2 سنة 2007 و3.8 سنة 2008، وتركزت هذه الصناعات في مجال الصناعات الغذائية والكيميائية، كما ارتفعت الاستثمارات الأجنبية في قطاعي الأموال غير المنقولة والنقل والاتصالات، ومن المتوقع أن تتعمق الاستثمارات الخارجية المباشرة في قطاعات الطاقة والصحة والنقل والسياحة.

وتتأثر نوعية الاستثمارات الخارجية المباشرة بالعوامل الاقتصادية الكلية مثل: التضخم وأسعار صرف العملات الأجنبية، ونصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، ونسب الفائدة، والعجز الخارجي، فضلا عن العوامل المؤسسية. وهنا لا بد من الاستمرار في عملية الإصلاح والتطوير وفق مواصفات الاتحاد الأوروبي،

وتعميق الإصلاحات المؤسسية التي تهدف إلى فتح القنوات أمام الأسواق، كما أنه مـــن الـــضروري ترسيخ المؤسسية والحفاظ على معدلات النمو السريع واستقرار الاقتصاد الكلي، كما يجب التأكيد على ضرورة تحديد البنية الاقتصادية للقطاعات بـــناء على المنافسة التجارية وتحديد الإستراتيجية الصناعية في هذا الإطار، فيتوجب على تركيا أن تركز على نواحي اقتصادية محددة لتحقق فيها مستويات عالمية تكون مركـــز جـــذب مـــثل قطاعـــات السيارات، والكهرباء، والماكينات والأدوات، والأنسجة، والأثاث، والطاقة.

مصادر الدراسة

1. İbrahim Öztürk, Türkiye Girişimcilik Raporu, İGİAD, Yayınları, İstanbul, 2008.
2. Erinç Yeldan, Küreselleşme Sürecinde Türkiye Ekonomisi: Bölüşüm, Birikim, Büyüme, İletişim, İstanbul, 2002.
3. World Bank, "The Making of the East Asia Miracle", Policy Research Bulletin, August-October, Volume 4, Number 4, 1993.
4. (Ed.), The Political Economy of Turkey: Debt, Dani Rodrik and Tosun Aricanli Adjustment and Sustainability, Palgrave Macmillan, London, 1990. Ziya Öniş, "Turgut Özal and his Economic Legacy: Turkish NeoLiberalism in Critical Perspective". Middle Eastern Studies, Vol. 40, No. 4, 2004.
5. İbrahim Öztürk, "Türkiye'nin Küresel Düzene Etkin Katılımı", İbrahim Öztürk (edt.) Türkiye'nin Küreselleşmesi: Fırsatlar ve Tehditler (3 Cilt), İstanbul Ticaret Odası Yayınları, İstanbul, 2008.
6. İbrahim Öztürk, "Bir Ulusalcı Söylem Olarak 28 Şubat Süreci ve Sonuçları", 28 Şubat: Post- modern Bir Darbenin Sosyal ve Siyasal Analizi, Birey, İstanbul, 2006.
7. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، OECD، 2006، 2008.
8. İbrahim Öztürk, "Türkiye Ekonomisinde Devlet sorunu", Marmara Üniversit, İktisadi ve İdari Bilimler Fakültesi Dergisi, Cilt 17, No. 1, İstanbul, 2002, s. 127-164.
9. İbrahim Öztürk, "2001 Krizi Öncesi ve Sonrasında Türkiye'de Reformların Politik İktisadı", Mehmet Bulut (edt.) Türkiye'nin Dönemsel Değişimine Genel Bakış, MÜSİAD-Ankara Şb. Yayınları, Ankara, 2007.
10. Murat Yülek, "Türkiye Ekonomisi 2001-2006 ve Sonrası: Arka Plan, Trendler ve Riskler, Türkiye'nin Dönemsel Değişimine Genel Bir Bakış", MÜSİAD-Ankara Şubesi Raporu, 2007, s. 37-46.
11. Akyan Candermir, Türkiye'de Doğrudan Yabancı Sermaye Yatırımlarını Etkileyen Faktörler: Bir Uygulama (2 cilt), Yased, İstanbul, 2006. Devrim Dumludağ, "Yabancı Sermayenin Kalitesi ve Kurumların Etkisi", İbrahim Öztürk (ed.), Türkiye'nin Küreselleşmesi: Fırsatlar ve Tehditler (3 Cilt), İstanbul Ticaret Odası Yayınları, İstanbul, 2008.
12. Erhan Aslanoğlu, "Türkiye'nin Yabancı Sermaye Çekmede Etkinlik Arayışları", İbrahim Öztürk (ed.), Türkiye'nin Küreselleşmesi: Fırsatlar ve Tehditler (3 Cilt), İstanbul Ticaret Odası Yayınları, İstanbul, 2008.

الجيش والحياة السياسية..
تفكيك القبضة الحديدية

طارق عبد الجليل(*)

مع بدايات الألفية الثالثة وفي ظل التطورات والتحولات الجوهرية التي طرأت على الداخل التركي في الفترة الأخيرة ولا سيما في العقد الأخير بفعل تغيرات الأوضاع السياسية سواء على الصعيد العالمي أو المحلي، أضحت مجموعة من القضايا – التي لم يكن من الممكن طرحها للمناقشة من قبل – محل نقاش وجَدَل. وتأتي في مقدمة هذه القضايا مسألة دور الجيش التركي في الحياة السياسية، والعلمانية، والمسألة الكردية، والمسألة العلوية.

ومحورنا في هذا الملف يعالج أنساق ومحددات دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية. ولما كان الجيش التركي يتميز دوماً بالاعتماد على سند قانوني أو دستوري للقيام بتدخلاته في الحياة السياسية؛ فإن وسيلتنا إلى الكشف عن هذا الدور تتركز بالأساس في إبراز وضعية الجيش في الدستور التركي، وما جرى عليها من تطورات إيجابية عززت، بل ورسخت، من نفوذ الجيش وسلطاته داخل الحياة السياسية. وبالمنهج ذاته ستتم معالجة وضعية المؤسسة العسكرية الراهنة في إطار ما جرى عليها من تعديلات دستورية قلصت من دوره السياسي في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية الحالية.

مدخل:

تمثل تدخلات الجيش التركي في الحياة السياسية نموذجاً خاصاً من جوانب عدة تتلخص في: تاريخية الثقافة العسكرية المتأصلة في الشخصية التركية الممتدة عبر حقب تاريخية متوالية وصولاً إلى العهد الجمهوري، وخصوصية المحتوى

(*) عضو هيئة التدريس بجامعة عين شمس ومتخصص في تاريخ تركيا الحديث والمعاصر

الأيديولوجـــي الذي يتشكل فيه الجيش التركي، والأهداف التي تنشدها المؤسسة العسكرية من تدخلاتها العسكرية.

فالسمة العسكرية تُعد أحد أبرز مكونات الشخصية التركية؛ حيث إن ذلك المُكَوِّن العسكري قديم قدم ظهور الترك على مسرح الأحداث السياسية بنحو ثلاثة آلاف ســـنة قـــبل الميلاد. وثمة اتفاق بين المؤرخين على أن العنصر العسكري في المجـــتمعات التركية الأولى كان عنصراً مميزاً لها؛ وكان كل فرد تركي داخل هذه المجتمعات جنديًّا على أهبة الاستعداد للقتال في أي لحظة[1].

وما إن اعتنق الأتراكُ الإسلامَ في مستهل القرن العاشر الميلادي حتى أضحت قوة الأتراك العسكرية، وشخصيتهم القتالية مُوجَّهة تماماً نحو نشر الدين الإسلامي. وعلـــى تلك الغاية قامت الدول التركية المسلمة بدءً من دولة القراخانيين (840م)، وانـــتهاءً بالدولـــة العثمانية (1299م). وظلت الدولة العثمانية تتوسع وتمتد بفضل جيوشـــها تحـــت رايـــة الخلافة الإسلامية إلى أن دب الضعف في أوصال الجيش العثماني، ومُني بالهزائم العسكرية.

ومن ثم اتجهت إدارة الدولة نحو تحديث الجيش العثماني وفق النظم الغربية. وكـــان اســـتخدام الأســـلحة الحديـــثة والنظم القتالية الجديدة يتطلب إجراء إصلاحات في نظام التعليم العسكري. وهنا شرع الجيش العثماني يخضع إلى نظم تعليمية وتدريبية غربية على يد الضباط والمدرسين الغربيين، وتحلل تدريجيًّا من مفهـــومه الوظيفي التقليدي ذي المضمون الجهادي إلى مفهوم الجيش الوظيفي الوطني[2].

وأدى اضطلاع الضابط العثماني على مفاهيم الثقافة الغربية والثورة الفرنسية إلى ولوج عالم السياسة وتكوين تصورات خاصة له، ما دفع إلى تشكيل تنظيمات عـــسكرية تمكنت من القيام بانقلاب عسكري على الحكومة العثمانية تحت مسمى (حـــزب الاتحاد والترقي)، أسفر عن خلع السلطان عبد الحميد الثاني عن السلطنة. وأدار هـــؤلاء العـــسكريون الدولة العثمانية في أواخر عهدها وزجوا بها في أتون الحـــرب العالمية الأولى. وكانت النتيجة تفكك الدولة العثمانية ووقوع الأناضول تحت الاحتلال.

دور الجيش في بناء الجمهورية التركية

شكلت هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، والأوضاع التي فرضتها أحكام هدنة موندروس عام 1918 مفصلاً تاريخياً في مستقبل الدولة العثمانية بوجه عام، وفي علاقة الجيش بالسياسة بوجه خاص. فمع هروب زعماء الاتحاد والترقي عقب الهزيمة توارى دور الجيش في إدارة العملية السياسية، وعادت السلطنة لتمسك – أو حاولت أن تمسك – بزمام الإدارة السياسية من جديد، وأن تجمع كلمة السلطنة والجيش نحو هدف وحيد هو تحرير البلاد من المحتلين.

وقاد مصطفى كمال أتاتورك وعدد من قيادات الجيش العثماني – وكلهم ضباط مشهود لهم بالكفاءة العسكرية – حركة المقاومة الوطنية (1920–1922م) ضد جيوش الاحتلال التي توجت بتحرير الأناضول واستانبول من أيدي المحتلين.

وقد أحدثت حركة المقاومة الوطنية وحرب الاستقلال مزجاً قوياً بين الدورين السياسي والعسكري في مفهوم الوظيفة العسكرية، ووُفّق مصطفى كمال ومجموعته في استخدام هذه الشخصية ذات الوجهين السياسي والعسكري في تولي إدارة البلاد، ومن ثم لم يقتصر دور الجيش آنذاك على نقل الكماليين إلى سدة الحكم، بل تحول الجيش ذاته إلى عضو فاعل في مؤسسة النظام الجديد[3].

فبمجرد أن تحقق النصر في حرب الاستقلال، ووسط أجواء الفرح بنشوة النصر، كان تصريح مصطفى كمال بقوله (الآن تبدأ الحرب الحقيقية) إشارة واضحة إلى أن ثمة خططا تعتمل في عقله نحو القيام بثورة سياسية داخل البلاد، يعتمد فيها على الجيش دعامة أساسية له في تحقيق هذه الثورة وتأمين مخاطرها ثم حمايتها.

وكان على أتاتورك أن يجعل الجيش كله تحت إدارته، حتى يتمكن من تحقيق مشروعه الثوري؛ إلا أن الجيش بعد حرب الاستقلال لم يكن يمثل عامل الأمان بالشكل التام بالنسبة له، بل على العكس كان الجيش يضم بداخله معارضين لأتاتورك حتى أن تلك العناصر المعارضة لم تكن متواجدة فقط داخل الجيش بل كانت في مجلس الأمة أيضاً[4].

فقد تولى إدارة الجمهورية التركية ثلاث من قيادات الجيش هم، مصطفى كمال رئيساً للجمهورية وقائداً أعلى للقوات المسلحة، وعصمت إينونو رئيساً

للـــوزراء والـــساعد الأيمن لمصطفى كمال، وفوزي تشاقمق رئيساً لقيادة الأركان العـــسكرية وبهـــذه الكيفـــية تمكن أتاتورك ورفاقه من الاستئثار بصياغة المشروع الثوري الكمالي وتطبيقه.

ويمكن القول إن دور الجيش في العملية السياسية خلال عهد مصطفى كمال (1923–1938) قـــد اضـــطلع بمهمـــة القوة الداعمة للثورة الكمالية بعد أن تمكن أتاتـــورك من إقصاء المناوئين له من القادة العسكريين، فقام، وبقوة الجيش، بإلغاء الخلافة الإسلامية وتشكيل محاكم الاستقلال لمعاقبة المعارضين له. وبعد أن استقرت لـــه الأوضـــاع قـــام أتاتورك بإعادة تنظيم الداخل العسكري، وترسيخ وضعيته القانونية، ونصبه حارساً للنظام الكمالي من خلال قانون المهمات الداخلية للجيش الـــذي صدر عام 1935، حيث نصت المادة الرابعة والثلاثون منه على أن "وظيفة الجيش هي حماية وصون الوطن التركي والجمهورية التركية"[5]. وبهذه الكيفية بات الجيش التركي مسؤولاً مسؤولية قانونية عن حماية الوطن التركي عسكريًّا، ومخولاً بحق التدخل لحماية وإنقاذ مبادئ الجمهورية التركية.

الجيش التركي في ظل تحولات ما بعد الحرب العالمية الثانية

ألقت نتائج الحرب العالمية الثانية بظلالها على البنية السياسية للداخل التركي؛ حيث اضُّطر عصمت إينونو – الرئيس التركي آنذاك – إلى الإعلان عن بدء مرحلة سياســـية جديدة، تودع فيها نظام حكم الحزب الواحد، وتلج إلى تعددية حزبية، وحياة ديمقراطية.

وكـــان مـــن نتائج هذا التحول الديمقراطي صدور قرار في عام 1949 بتبعية رئاســـة الأركـــان العامـــة إلى وزارة الـــدفاع، وهو ما اعتبره العسكريون فقدانا لاســـتقلاليتهم عـــن الحكومة وخضوعاً لسلطة مدنية. حيث كانت تابعة منذ قيام الجمهـــورية وبـــشكل مباشر لرئيس الجمهورية. وكان رئيساً عسكريًّا حتى ذلك الحين (أتاتورك، وإينونو) وهو ما انعكس سلباً على علاقة العسكريين بالمدنيين.

وفي خـــضم هذا الانفتاح الديمقراطي وصل الحزب الديمقراطي في انتخابات عام 1950 إلى مقاليد السلطة ليسجل بذلك أول هزيمة لحزب الشعب الجمهوري، وهو حزب أتاتورك الذي يمثل الجمهورية ونظامها.

وتـــضافرت توجهات الحزب الليبرالية مع توجهات قوى الدول الغربية على نحو كتب للحزب الديمقراطي البقاء في السلطة لمدة عشر سنوات متصلة. وتوطدت العلاقات التركية مع الولايات المتحدة والدول الغربية، وتكللت بانضمام تركيا إلى حلف الناتو عام 1952.

وثمة آثار سلبية تولدت لدى صغار ضباط الجيش التركي جراء انضمام تركيا إلى حلف الناتو منها أنه:

1. تكـــشف لصغار الضباط الأتراك خلال عمليات التدريب العسكري المشترك مـــدى الـــتخلف العـــسكري والـــتقني في تركيا مقارنة بالجيوش الأوروبية والأميركية، وحملوا قادة الجيش مسؤولية هذا التخلف، وطالبوا الحكومة بضخ دماء جديدة واعية بين قيادات الجيش.
2. انـــــزعجت مجمـــوعات من صغار الضباط من مقاصد استراتيجيات التعاون العسكري المشترك، وشعروا بأن ثمة عملية أمركة يخضع لها الجيش التركي وأنه في طريقه لفقدان خصوصيات أمنه القومي.
3. نظرت مجموعة أخرى من صغار الضباط إلى سياسات الانفتاح الديمقراطي التي انـــتهجها الحـــزب الديمقراطي في مختلف المجالات ولا سيما في مجال العلمانية والدين باعتبارها خرقاً لمبادئ الجمهورية الأتاتوركية.
4. اســـتمرت معاناة صغار الضباط على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، رغم حالة الانتعاش الاقتصادي التي حلَّت بالقطاعات الرأسمالية والصناعية في تركيا.

كـــل هـــذه العوامل متضافرة دفعت هذه المجموعات إلى تنظيم خلايا سرية عـــسكرية في عدد كبير من قيادات ووحدات الجيش استهدفت الإطاحة بالحزب الديمقراطـــي وحكومته من السلطة، وإعادة تولية حزب الشعب الجمهوري، وهو حزب الدولة الأقرب إلى العسكريين.

وتزامناً مع هذه التنظيمات السرية كان الحزب الديمقراطي قد وصل إلى حالة من العجز وفقدان القدرة على حل المشكلات وتسوية الخلافات الحزبية، فضلا عن ممارسته سياسات دكتاتورية واضحة ضد حزب الشعب الجمهوري المعارض، وقد أدى كل ما سبق إلى نجاح تنظيمات صغار الضباط في القيام بانقلاب عسكري في 27 مايو/أيار 1960.

الانقلابات العسكرية وترسيخ وضعية الجيش دستوريًّا

دأب العسكريون على التدخل في الحياة السياسية وتوجيه أو تغيير دفتها، وتجلت هذه التدخلات العسكرية في صور مختلفة. وكان "الانقلاب العسكري" أبرز هذه الصور، وأكثرها تأثيراً في مجريات الحياة السياسية والاجتماعية.

ولقد قامت المؤسسة العسكرية خلال عهد الجمهورية بأربعة انقلابات؛ الثلاثة الأولى منها كانت انقلابات عسكرية مباشرة، وهي: انقلاب 27 مايو/أيار 1960، وانقلاب 12 مارس/آذار 1971، وانقلاب 12 سبتمبر/أيلول 1980، وأما الانقلاب الأخير فكان في 28 فبراير/شباط 1997، وكان مختلفاً عن سابقيه من حيث النسق الذي تأطَّر فيه؛ فلم يكن انقلاباً عسكرياً مباشراً، وإنما اصطلَح المثقفون الأتراك على تسميته بالانقلاب (ما بعد الحداثي).

ويعد انقلاب 27 مايو/أيار 1960م نقطة فارقة في الحياة السياسية التركية؛ إذ كان أول وآخر انقلاب عسكري يقوم به عسكريون لا يمثلون رئاسة الأركان العامة كمؤسسة؛ ومع هذا الانقلاب وبه، شرع الجيش يضفي المشروعية القانونية والدستورية على تدخلاته العسكرية. وبات مع كل تدخل عسكري، يعزز من سلطاته ونفوذه في الإدارة المدنية والحياة السياسية بشكل عام من خلال وضع دساتير جديدة أو تعديلها فضلاً عن سن مواد قانونية استثنائية تُعد بمثابة حصانة لقادة الانقلاب العسكري تحول دون مساءلتهم القانونية بعد العودة إلى الحياة المدنية.

ولقد حقق انقلاب 1960 أهدافه؛ حيث قامت إدارة الانقلاب بإعلان الأحكام العرفية وتصفية زعماء الحزب الديمقراطي وإعدام ثلاثة منهم، وتصفية الموالين للحزب الديمقراطي داخل الجيش، كما قامت بحركة تصفية وإقالة لعدد كبير من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات[6].

وكان دستور 1961 الذي أعدته إدارة الانقلاب بديلاً عن دستور 1923 يمثل النجاح الأبرز لإدارة الانقلاب حيث استعاد العسكريون سطوتهم ونفوذهم داخل الحياة السياسية عبر عدد من المواد الدستورية الجديدة المختلفة. ولقد توزعت تلك المواد الدستورية بين مجالات السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية. بغرض فرض وصاية عسكرية على الإدارة المدنية، وصوغ ما يمكن أن يحول دون انقلاب السلطة المدنية على إدارة الانقلاب بعد تسلمهم السلطة.

بعـــد دســـتور 1961 نشأت في تركيا معارضة قوية خاصة من قبل التيارين اليمـــيني واليساري بتنظيماتهما الشبابية داخل الجامعات، وانتشرت في تلك الفترة الـــسجالات الفكـــرية والمسلحة، وظهرت صورها في المظاهرات وأحداث العنف البالغة. تزامن ذلك مع رئيس الوزراء آنذاك سليمان دميرال لقانون ضرائب جديد عقـــب فوزه في انتخابات 1969 مما تسبب أيضا في انتشار الفوضى والاضطرابات داخـــل تركيا. وقد أدى عجز حكومة دميرال عن حل مشكلات البلاد الاقتصادية والأمنـــية، ووضع حد للتطاحن بين أبناء الشعب الواحد إلى تحول في علاقة حزب دميرال مع الجيش[7].

فقد قام الجيش عام 1971 بإعلان مذكرة انقلاب تهديدية اتخذت شكل العقد المـــشروط بين الإدارة المدنية والقوات المسلحة التركية. حيث لم يشأ الجيش هذه المـــرة الاستيلاء التام على السلطة المدنية؛ فلم يقم بحل البرلمان، وحافظ على النظام الدســـتوري القائم، وقام باستخدام أعضاء البرلمان لإدارة البلاد حسب ما ارتآه من سياســـات، واكتفى بإجراء تعديلات دستورية للحد من هذه الحريات التي كانت ســـبباً في نشوب الفوضى والعنف ومنحت هذه التعديلات أيضاً صلاحيات أوسع للعـــسكريين في فرض الأحكام العرفية وتعزيز وضع الجيش داخل الجهاز القضائي، ولعـــل هـــذا ما سوَّغ لوصف انقلاب 12 مارس/آذار 1971 بأنه انقلاب نصف عسكري.

انقلاب 1980: عسكرة الدولة والمجتمع

هـــيمن على عقد السبعينيات مناخ سياسي عام، كانت أبرز سماته خلافات وانـــشقاقات حـــزبية طاحنة أودت باستقرار تركيا سياسيًّا واجتماعيًّا واقتصاديًّا فانتـــشرت أعمـــال العـــنف والإرهاب بين نشطاء الفكر اليساري ثم امتدت إلى المجمـــوعات اليمينـــية والقومية، وكان الصراع (العلوي – السني)، و(الكردي – التركـــي) عـــوامل محفـــزة أيضاً لتفاقم الفوضى إلى الحد الذي أصاب الحكومات بالعجز عن حلها[8].

وهو ما دفع رئيس قيادة الأركان آنذاك في ديسمبر/كانون الأول 1979م إلى تقـــديم مذكرة إلى رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ورؤساء الأحزاب والأجهزة

الدستورية المعنية تدعوهم فيها إلى القيام بواجباتهم وتهددهم بالتدخل العسكري في حال فشلهم في حل مشكلات الوطن.

وإزاء فشل المسؤولين السياسيين عن حل مشكلات البلاد قامت المؤسسة العسكرية ممثلة في رئاسة الأركان بانقلاب عسكري في 12 سبتمبر/أيلول 1980م، وأعلنت الأحكام العرفية وأدارت شؤون البلاد سياسيًّا.

وتُعد فترة إدارة هذا الانقلاب البالغة ثلاثة سنوات هي الأطول قياساً بالانقلابات السابقة، والأكثر تأثيراً في إعادة ترسيم حدود العمل السياسي والحزبي والمؤسسي، وهي كذلك الأكثر ترسيخاً للنفوذ العسكري داخل سلطات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية.

وبالنهج ذاته الذي اتبعته المؤسسة العسكرية عقب انقلاب 1960 قامت هذه المرة أيضاً بسن دستور تركي جديد عُرف بدستور 1982. وهو الدستور الحالي في تركيا وقد أعدته إدارة الانقلاب بدقة وعناية فائقة، عززت من خلاله من وضعيتها الدستورية، ومنحت لنفسها المزيد من صلاحيات التدخل المباشر وغير المباشر في كافة مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في تركيا. وهو ما دفع رجال القانون والسياسة الأتراك إلى وصف دستور 1982 بأنه عسكرة للدولة والمجتمع[9].

وتتجلى معالم هذا النفوذ العسكري في عدد من النقاط، من أبرزها:

1. تعيين المؤسسة العسكرية جنرالات داخل عدد كبير من مجالس إدارات مؤسسات الدولة مثل المجلس الأعلى للتعليم، واتحاد الإذاعة والتليفزيون؛ ليكونوا رقباء لها على هذه المؤسسات.
2. توسيع مجال إعلان حالة الطوارئ والأحكام العرفية بما يحقق للمؤسسة العسكرية هيمنة كاملة على الحياة السياسية، وإيجاد المبرر الدائم لأي تدخل عسكري بدعوى تحقيق الأمن والحيلولة دون قيام حركات العنف والإرهاب.
3. تعديل سلطات مجلس الأمن القومي، وهو مجلس كان قد تشكل في دستور 1961، ويتألف من عسكريين ومدنيين. حيث نصت المادة (118) من دستور 1982 على زيادة عدد الأعضاء العسكريين في المجلس بإضافة قادة قوات أفرع القوات المسلحة بغية زيادة الثقل العسكري على المدني داخل المجلس. كما تم

تغـــيير صفة قرارات المجلس من كونها توصيات يدفع بها إلى مجلس الوزراء إلى قرارات يُعلن بها مجلس الوزراء.

4. أمـــا أبرز إنجازات دستور 1982 في مجال تعزيز النفوذ العسكري داخل الحياة الـــسياسية فكـــان النص على تشكيل الأمانة العامة لمجلس الأمن الوطني. وقد أوضـــح القانـــون المنظم لها وجوب أن يتولى أمانتها فريق أول ترشحه رئاسة الأركـــان العامـــة كمـــا تم تحديد مهام الأمانة لتشمل شؤون تركيا جميعها؛ العـــسكرية والسياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية فضلاً عن مسؤوليتها عن حمايـــة المبادئ الكمالية. كما أنها مخولة لمراقبة الجهاز التنفيذي وتوجيه فعالياته والـــتدخل في إدارته. وللأمانة العامة الحق الصريح في الحصول على المعلومات والوثائـــق السرية على كل درجاتها وبشكل مستمر عند طلبها من الوزارات والمؤسسات العامة والهيئات والأشخاص.

ولهـــذه الصلاحيات أصبحت الأمانة العامة لمجلس الأمن القومي تشكل ذاكرة الدولـــة ومركـــز عملـــياتها. وأصبح مجلس الأمن القومي مرتبطا بعلاقات مباشرة بمؤسسات الدولة مثل مؤسسة الإذاعة والتليفزيون التركية، والمجلس الأعلى للتعليم، وجهاز تخطيط الدولة، والمحافظات والوزارات ويقوم بتوجيهها[10].

ومـــن أجل هذه المهام تضم الأمانة العامة لمجلس الأمن القومي عدداً كبيراً من الوحدات التخصصية المعنية بكل من الشؤون الاجتماعية، والاقتصادية، والتعليمية والثقافـــية، والعلمية والتكنولوجية، والإعلامية، ومنظمات المجتمع المدني، ومتابعة شـــبكة المعلومات الدولية، ودراسة الحالة النفسية للمجتمع[11]. ويشير ذلك التنوع الجلـــيّ والتخصـــصية الدقـــيقة إلى مدى النفوذ والسلطات التي حازتها المؤسسة العسكرية بعد انقلاب 1980.

تنامي الحركات الإسلامية وانقلاب 28 فبراير/شباط 1997

تـــضافرت تداعـــيات رد الفعـــل على الانقلاب العسكري، مع تنامي الحالة الإســـلامية في تركيا ولا سيما في أعقاب نجاح الثورة الإسلامية في إيران ليؤديا إلى نجـــاح حزب الرفاه في انتخابات المحليات عام 1994 ثم في الانتخابات البرلمانية عام 1995.

ومـــع تشكُّل حكومة (الرفاه – الطريق القويم) الائتلافية، وتولي "نجم الدين أربكـــان" رئاسة الوزراء أخذت المؤسسة العسكرية تتابع بدقة أداء هذه الحكومة، وتستـــشرف مقاصـــدها البعـــيدة؛ حيث اعتبرت التطور الحادث في نمو الإسلام السياسي متمثلاً في حزب الرفاه وزعيمه "أربكان" مؤشراً على وجود خطر متزايد على مبادئ الجمهورية الأتاتوركية ونظامها العلماني؛ فقامت رئاسة الأركان العامة بتـــشكيل وحـــدة خاصة داخل مركزها لمتابعة هذه التطورات. وأُطلق على هذه الوحدة (مجموعة العمل الغربية)[12].

وتـــبلورت أهـــداف ومهام هذه الوحدة في جمع المعلومات بكل دقة وسرية بـــشأن كافة الجمعيات الأهلية والأوقاف والنقابات المهنية والعمالية، ومؤسسات التعلـــيم العـــالي مـــثل الكليات والمعاهد العليا، ومقار إقامة الطلاب التابعة للدولة والخاصة على حد سواء. وجمع المعلومات بشأن التوجهات الفكرية لذوي المناصب الـــرسمية العليا في الدولة في مختلف المحافظات والمدن. ومتابعة المؤسسات الإعلامية المحلية[13].

ومـــا إن فرغت المؤسسة العسكرية ممثلة في مجموعة العمل الغربية، من إجراء بحـــوثها الأمنـــية، وإعـــداد تقاريرها بشأن الحالة الإسلامية في البلاد ومظاهرها الاجتماعـــية وأنشطتها في المجالين الاقتصادي والإعلامي، ومحاولاتها التغلغل داخل أجهـــزة الدولة الرسمية، والأمنية على وجه الخصوص، حتى دفعت بهذه التقارير إلى الأمانـــة العامة لمجلس الأمن القومي. وقامت الأخيرة بدورها، فأعدت مجموعة من القـــرارات للعـــرض والموافقة داخل اجتماع مجلس الأمن القومي. استهدفت هذه القرارات الحد من التنامي الإسلامي وتصفية مصادر الحركة الإسلامية.

وانعقـــد اجـــتماع مجلس الأمن القومي في 28 فبراير/شباط 1997، في جلسة استمرت أكثر من تسع ساعات. وأثمر الاجتماع عن توصيات قُدِّمَت إلى الحكومة الائتلافـــية في شـــكل قرارات واجبة التنفيذ، شكلت في مجملها خطة للقضاء على مـــصادر نمو الحركة الإسلامية في تركيا من خلال إعادة فرض الدولة سيطرتها على مؤســـسات المجـــتمع المدني ذات النشاط الإسلامي والمرتبطة بالجماعات الإسلامية والطـــرق الصوفية. إلى جانب إعادة تنشيط الدولة لبعض القوانين الخاصة بتقليص مظاهر الحياة الإسلامية[14].

لم تشعر المؤسسة العسكرية بالحاجة إلى صوغ دستور جديد للبلاد أو تعديل الدستور القائم مثلما فعلت عقب الانقلابات العسكرية الأخرى؛ فقد كان دستور 1982 من المنعة بالقدر الذي كفل للمؤسسة العسكرية تحقيق كافة مطالبها في ظل دستوري وقانوني. ورغم أن انقلاب 28 فبراير/شباط 1997 كان مختلفاً في شكله وإطاره السياسي عن الانقلابات العسكرية السابقة؛ إلا أن تأثيره في الساحة السياسية كان بارزاً. ويجدر القول أن المؤسسة العسكرية كانت تدرك تماماً، وهي تخطط لإغلاق حزب الرفاه، أن الحزب سيعيد تشكيل نفسه مرة أخرى في حزب آخر تحت مسمى جديد.

وعليه، يمكن القول إن المؤسسة العسكرية أرادت إحداث ارتباكات تنظيمية وأيديولوجية داخل صفوف أعضاء حزب الرفاه، تؤثر سلباً على قدرتهم على تنظيم صفوفهم مرة أخرى في حزب جديد.

حزب العدالة والتنمية: ميلاد سياسي جديد

كان لقرارات 28 فبراير/شباط 1997 تأثيراتها السلبية الواضحة على الحركة الإسلامية في تركيا في مختلف ساحاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، خاصة بعد أن صدرت "وثيقة الأمن القومي" في أغسطس/آب 1997. وهي وثيقة تقوم بإعدادها رئاسة الأركان العامة كل خمس سنوات تحدد فيها أهداف واستراتيجيات الدولة لحماية الأمن القومي التركي. فقد أبرزت الوثيقة في خطتها الخمسية 1997-2002 أن مظاهر الحياة الإسلامية وصعود الإسلام السياسي هما الخطر الأول الذي يهدد الأمن القومي التركي[15].

وعلى ذات الوتيرة من التزامن مع حالة الجمود التي شهدتها أنشطة الحركة الإسلامية بفعل مناخ قرارات الانقلاب المدني، كانت الأحزاب السياسية الممثلة في الحكومات أو المعارضة على حد سواء تشهد حالة من عدم الاتزان والتخبط في خطاباتها وأطروحاتها لحل مشكلات تركيا العصيبة، ولا سيما المشكلة الاقتصادية. تلك الأزمة الاقتصادية الهائلة التي بدأت في نوفمبر/تشرين الثاني عام 2000 ووصلت إلى ذروتها في فبراير/شباط 2001 لتسجل أسوء أداء للاقتصاد التركي منذ عام 1945.

ولا شك أن قرارات انقلاب 1997 التي استهدفت إجهاض محاولات التيارات الإسلامية للإسهام في إدارة الدولة والمجتمع كانت ضالعة في ما وصلت إليه أوضاع تركيا السياسية والاقتصادية من ترد وتدهور.

وينبغـــي القول هنا إن مناخ قرارات 1997 قد انعكس إيجابيًّا على مراجعات قيادات الإسلام السياسي والجماعات الأخرى. وأدت هذه المراجعات في النهاية إلى تصدعات أيديولوجية و"جيلية" بين أبناء الحركة الإسلامية.

فقد شكل أعضاء حزب الرفاه الذي تم إغلاقه بقرار المحكمة الدستورية حزباً جديداً، أطلقوا عليه (حزب الفضيلة). وورث هذا الحزب سلفه من جميع جوانبه. غير أن النقطة الأبرز التي ورثها كانت مشكلة الصراع الداخلي بين جناحي الحزب التقليدي والتجديدي. وهي المشكلة التي أخذت تتفاقم و لم يكن الحزب قد أمضى عامـــه الأول بعد. وكان فوز الجناح التقليدي بإدارة حزب الفضيلة بنسبة 50.8% مؤشراً على أن ثمة انشقاقا يتبلور، ثم تَعزز ذلك الانشقاق بإغلاق حزب الفضيلة في 2001/6/22م بدعوى مخالفته لمبادئ العلمانية.

ويمكـــن القول إن إغلاق حزب الفضيلة كان نقطة النهاية في مسيرة الحركة الأربكانـــية؛ إذ شـــكل زعماء الجناح التقليدي حزباً جديداً هو "حزب السعادة" وانكفـــؤوا علـــى أطـــروحاتهم القديمة، وأداروا ظهرهم لمتغيرات الأوضاع العالمية والمحلية بدعوى الصمود أمام متطلبات مرونة أيديولوجية يرونها غير آمنة.

أما الجناح التجديدي المعتدل الذي يتزعمه رجب طيب أردوغان وعبد الله غـــول فقـــد اهتدى بعد مراجعة ذاتية جدية إلى ضرورة انتهاج مقاربة جديدة حـــيال متطلـــبات الديمقـــراطية الليبرالية وعضوية تركيا للاتحاد الأوروبـــي، وتبلورت هذه الرؤية في تشكيل حزب سياسي جديد هو حزب العدالة والتنمية في 2001/8/14 لا ينتمي إلى رؤية الحركة الأربكانية، بل يمثل رؤية عُرفت بـــ "العثمانـــية الجديـــدة"، وتُعد امتداداً لرؤية الرئيس التركي الراحل تورجوت أوزال، وتقـــوم على الانفتاح تجاه مختلف التيارات والقوى الوطنية مع التمسك بالقيم والتقاليد الوطنية من أجل تحقيق نهضة الدولة داخليًّا وتعزيز مكانة تركيا الدولية.

تقليص دور الجيش في الحياة السياسية

خـــاض حـــزب العدالة والتنمية الوليد غمار الانتخابات العامة المبكرة في 3 نوفمـــبر/تـــشرين الثاني 2002. وخرج حزب العدالة والتنمية من هذه الانتخابات حاصـــداً المركز الأول والأغلبية الساحقة التي مكنته من تشكيل الحكومة بمفرده. وكانـــت نـــتائج هذه الانتخابات بمثابة نقطة النهاية في تاريخ الأحزاب السياسية الـــضخمة، وهو ما دعا (بولنت أجاويد) رئيس الوزراء التركي السابق إلى القول بعـــد سمـــاع نـــتائج الانتخابات "لقد أطلقنا على أنفسنا الرصاص بإقرار إجراء انتخابات مبكرة".

ويمكـــن القـــول هـــنا أن ثمة عوامل كثيرة كانت سبباً في فوز حزب العدالة والتنمـــية هذا الفوز الساحق، يأتي في مقدمتها فشل الأحزاب السياسية الأخرى بما فـــيها حزب السعادة الأربكاني عن مواكبة المتغيرات على الساحة الدولية والمحلية، وتـــبني حـــزب العدالة ذاته لمنهج تصالحي تآلفي مع القوى الوطنية المختلفة بدعم التوجه الديمقراطي الليبرالي، إلى جانب توفر حاجة المجتمع الدولي ممثلاً في الولايات المـــتحدة وأوروبـــا إلى ظهور وانتشار تيار إسلامي وسطي ولا سيما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2001.

وكمـــا خدمت المتغيرات الدولية والمحلية حزب العدالة في فوزه بالانتخابات فإن وقوف تركيا على عتبة بدء مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبـــي كانت أيضاً حصان طروادة الأردوغاني الذي سيحقق به برنامجه الإصلاحي في تركيا. فقد امتطى أردوغان جواد متطلبات الوفاء بمعايير كوبنهاجن من أجل الموافقة على بدء المفاوضات مع تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبـــي، وهو يعلم أنه بهذا الشكل بـــات مدعـــوماً دعمـــاً قويًّا لأن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبـــي مطلب قومي أتاتوركـــي في الأساس ثم هو مطلب النُخب العلمانية بمختلف أطيافها، وأخيراً هو أيضاً مطلب شعبـــي من أجل حياة اقتصادية أكثر رفاهية.

وعلـــى الجانـــب الآخر فإن المؤسسة العسكرية كانت تدرك تماماً أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبـــي يُعد سحباً لكافة سلطاتها السياسية ولقوتها الاقتصادية الخاصـــة، ويعني أيضاً إعادة تنظيم وضعيتها الدستورية وفق المعايير الأوروبية. غير أنها لا يمكنها البوح بذلك، والجهر بمعارضتها لمطلب قومي أتاتوركي، وبالتالي فهي

لن تقف حائلاً أمام الإصلاحات التي سيقوم بها حزب العدالة وفق متطلبات برنامج الإصلاح الأوروبـــي.

ومـــن ثم أخـــذ أردوغـــان خطوات جادة واضحة محددة نحو إعادة هيكلة مؤســـسات تركيا وتشريعاتها الدستورية والقانونية للتواؤم مع معايير كوبنهاجن؛ تلـــك الـــتي تركز على استقرار المؤسسات بالشكل الذي يمثل ضمانة للديمقراطية وترسيخ دولة القانون، واحترام حقوق الإنسان وحماية الأقليات.

وعلـــيه قـــام رجال القانون الأتراك بصوغ عدد من القوانين الجديدة التي يتم بمقتـــضاها إجراء تعديلات دستورية أو قانونية، وأُطلق عليها "حزم قانونية للتواؤم مع الاتحاد الأوروبـــي"، بلغ مجموعها سبع حزم قانونية.

كـــان الاتحـــاد الأوروبـــــي يتابع عن كثب الأوضاع السياسية والاجتماعية والقانونـــية في تـــركيا. ومـــا إن شرعت تركيا في اتخاذ خطوات جادة للوفاء بمعايير كوبنهاجن شرع الاتحاد الأوروبـــي في إعداد تقارير متابعة لأداء تركيا. ويمكن القول إن مـــضامين هـــذه الوثائـــق والتقاريـــر قد تركزت حول أوجه القصور في العملية الديمقراطية التركية، ولا سيما "نفوذ المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا".

وكانت تقارير الأداء التي أعدها الاتحاد الأوروبـــي منذ عام 1998 حتى عام 2001 قد ركزت على انتقاد الدور البالغ الذي يلعبه الجيش في الحياة السياسية من خلال مجلس الأمن القومي، أما المذكرة الأوروبية لعام 2002 فقد طالبت بوجوب إعادة تنظيم مجلس الأمن القومي دستوريًّا وفق المعايير الأوروبية وتحويله إلى مؤسسة استـــشارية في خدمـــة الحكومة، كما وعدت بأن تبدأ مفاوضات بانضمام تركيا للاتحاد الأوروبـــي فور انتهاء تركيا من إنجاز طلبات الاتحاد الأوروبي[16].

وعليه فقد جرت تعديلات دستورية في 2001/10/30 شملت (37) مادة دستورية كانت من ضمنها المادة (118) الخاصة بمجلس الأمن القومي. فوسعت التعديلات من عدد أعضاء مجلس الأمن القومي؛ حيث تم إدراج عضوية وزير العدل ونائبـــي رئـــيس الوزراء، وهي إضافة رجحت كفة المقاعد المدنية داخل المجلس من الناحية العددية. كما شملت التعديلات طبيعة قرارات مجلس الأمن القومي؛ فتم إلغاء النص القاضـــي بأن "يراعي مجلس الوزراء قرارات المجلس بعين الاعتبار الأولى"، وتحول النص إلى "يقوم مجلس الوزراء بتقييم قرارات المجلس"[17].

ولا ريـــب أن تلك التعديلات التي جرت على مجلس الأمن القومي تُعد طفرة عكـــسية في العلاقـــة بين العسكريين والمدنيين؛ إذ إن مجلس الأمن القومي منذ أن تـــشكل في دستور 1960 كانت السمة الغالبة على التعديلات التي جرت عليه في دســـتوري 1960 (تعـــديلات 1971)، و1982 هي تعزيز النفوذ العسكري داخل المجلس من حيث بنية المجلس الداخلية، وطبيعة قرارات المجلس.

ومـــع وصـــول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة قامت حكومة أردوغان في بدايات عام 2003 باستصدار حزم قانونية جديدة بهدف إعادة هيكلة المؤسسات، واستصدار تشريعات متوافقة مع معايير كوبنهاجن. غير أن الحزمة القانونية السابعة التي صادق عليها البرلمان التركي في 2003/7/30م[18] كانت نقطة التحول الأقوى في العلاقة بين العسكريين والمدنيين داخل مجلس الأمن القومي وأمانته العامة؛ حيث اســـتهدفت الحد من دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية من خلال تقليص وضعيته الدستورية والقانونية.

ولقـــد تناولت التعديلات الخاصة بمجلس الأمن القومي وأمانته العامة محورين يفـــضيان كلاهمـــا إلى تقلـــيص وضعية المؤسسة العسكرية داخل الحياة السياسية التـــركية؛ وهمـــا إلغـــاء هيمنة المؤسسة العسكرية على بنية مجلس الأمن القومي، وتقليص سلطات المجلس التنفيذية.

فقـــد تم تعديل المادة (15) من قانون مجلس الأمن القومي وأمانته العامة؛ فتم إلغـــاء البند الخاص بوجوب تعيين الأمين العام لمجلس الأمن القومي من بين أعضاء القـــوات المسلحة برتبة فريق أول/فريق أول بحري. لتنص بعد تعديلها على إمكانية تولي شخصية مدنية لمنصب الأمين العام للمجلس.

وبالفعل، بانتهاء فترة ولاية الأمين العام للمجلس تم تعيين "محمد البوجان" في 17 أغـــسطس/آب 2004، ليكون بذلك أول شخصية مدنية تتولى منصب الأمين العام لمجلس الأمن القومي.

وبـــتعديل المادة الخامسة أيضاً أصبح انعقاد المجلس الدوري مرة كل شهرين بـــدلاً مـــن مرة كل شهر. كما أن التعديل الذي جرى على المادتين (4) و(13)، وكـــذلك إلغاء المواد أرقام 9، 14، 19 من القانون ذاته قد قلص بشكل واضح من سلطات المجلس وأمينه العام.

فقـــد تم تعـــديل المـــادة الرابعة التي كانت تُكلف مهام المجلس وأمانته العامة بالمـــتابعة والتقيـــيم الـــدائم لعناصر القوى الوطنية، وكذلك متابعة أوضاع الدولة الـــسياسية والاجتماعـــية والاقتصادية والثقافية والتقنية انطلاقاً من أن المجلس هو الحامـــي للـــنظام الدســـتوري، والقـــائم علـــى توجيه القيم الوطنية نحو المبادئ الأتاتوركـــية. فاقتـــصرت المـــادة الـــرابعة بعد تعديلها على تحديد مهمة المجلس واقتـــصارها على رسم وتطبيق سياسة الأمن الوطني، والقيام بإخبار مجلس الوزراء بآرائه ثم ينتظر ما يسند إليه من مهام ليقوم بتنفيذها ومتابعتها.

وبهـــذه الكيفية يكون مجلس الأمن القومي وأمانته العامة قد تحول إلى جهاز استشاري وفقد إلى حد كبير وضعيته التنفيذية.

كما أن المادة رقم (13) التي تحدد مهام الأمانة العامة لمجلس الأمن القومي قد تم تعديلـــها؛ علـــى نحو جعلها تفقد دورها الرقابـــي ومبادرتها في إعداد قرارات مجلس الأمن القومي ووضع الخطط والمشروعات للوزارات والهيئات والمؤسسات؛ لتصبح مهمة الأمانة العامة لمجلس الأمن القومي قاصرة فقط على "تنفيذ ما يكلفها به المجلس من مهام".

أمـــا إلغاء المواد أرقام 9، 14، 19 فقد سحب من الأمانة العامة لمجلس الأمن القومي حقها في الحصول على المعلومات والوثائق السرية بكل درجاتها عند طلبها من الوزارات والمؤسسات العامة والهيئات ورجال القانون.

كمـــا تم إجراء تعديل على المادة رقم (30) من قانون الجهاز المحاسبـــي التي كانـــت تعفـــي الكـــوادر العسكرية من الخضوع للرقابة المالية؛ لتصبح المؤسسة العسكرية وكوادرها خاضعين لإشراف ومراقبة الجهاز المركزي للمحاسبات.

كمـــا تم إجراء تعديل دستوري بتاريخ 7 مايو/أيار 2004 على المادة 131 الخاصـــة بالمجلس الأعلى للتعليم حيث تم إلغاء عضوية الجنرال العسكري داخل مجلـــس إدارة المجلـــس الأعلى للتعليم. وبتعديل دستوري آخر في أغسطس/آب 2004 تم إلغـــاء الفقـــرة الخاصة بعضوية الجنرال العسكري داخل اتحاد الإذاعة والتليفـــزيون. وبهـــذا أصبح، ولأول مرة المجلس الأعلى للتعليم، واتحاد الإذاعة والتليفـــزيون مؤســـستين مدنيـــتين بـــالمعنى الـــتام، دون وجـــود أي رقيب عسكري.

وشملت التعديلات الدستورية والقانونية أيضاً السماح برفع الدعاوى القضائية لاستجواب ومقاضاة الجنرالات القدامى بشأن قضايا الفساد، وإلزام العسكريين بالإدلاء بالتصريحات الإعلامية فقط في المجالات التي تتناول الشأن العسكري والأمني، وتحت إشراف السلطة المدنية أيضاً، وكذلك تم إلغاء إمكانية محاكمة المدنيين داخل المحاكم العسكرية[19].

وإزاء كل هذه التعديلات التي جرت على وضعية الجيش ومن ثم دوره في الحياة السياسية، وبفضل النجاحات التي أحرزتها حكومة حزب العدالة والتنمية على مختلف الجبهات الداخلية والخارجية توارى الجيش في ثكناته واستسلم لوضعيته الجديدة، واكتفى بدوره العسكري، ولا سيما وأنه قد أحرز خلال تلك الفترة نجاحات عسكرية في مواجهة حزب العمال الكردستاني، ما حقق له استعادة هيبته ومكانته لدى الشعب التركي.

غير أن قرار حزب العدالة والتنمية بترشيح وزير الخارجية عبد الله غول لمنصب رئيس الجمهورية قد أثار مخاوف رئاسة الأركان، ودفعها لنشر بيان على موقعها الإلكتروني في 27 أبريل/نيسان 2007 أبدت فيه تخوفها على مصير الجمهورية العلمانية بيد أنها وفي اليوم التالي مباشرة قامت بسحب هذا البيان بعد تصريح شديد اللهجة لأردوغان بوجوب أن تلتزم رئاسة الأركان بحدود مهامها. ويمكن القول إن هذا "الإنذار الإلكتروني" كان آخر مناوشات المؤسسة العسكرية لإعادة ممارسة دورها السياسي.

العسكر في قفص الاتهام

وأمام انحسار قدرة الجيش على التدخل السياسي اتجه العلمانيون المتطرفون نحو مؤسسة قضائية هي المحكمة الدستورية للقيام بانقلاب قضائي هذه المرة ضد حزب العدالة والتنمية من خلال قيام المدعي العام برفع دعوى إغلاق الحزب وحرمان 71 من قياداته من مزاولة العمل السياسي. وفي غمرة دراسة المحكمة الدستورية لهذه الدعوى كانت الحكومة قد وضعت يدها على أكبر وأخطر قضية تشهدها تركيا في عصرها الحديث، وهي قضية "ارْجَنَكون".

لم تكن قضية ارْجَنَكون مجرّد منظمة إرهابية تنشط للاغتيال هنا أو محاولة

انقـــلاب هناك، إذ إن الأعضاء المتَّهمين بقِيادتها وتنفيذ نشاطات مسلحة وجرائم، كانـــوا ينـــتمون إلى شرائح مختلفة من المجتمع، من إعلاميين واقتصاديين ومفكِّرين وأساتذة جامعات ونقابيين، .. إلخ.

والأهـــم أن اثـــنين مـــن كِبار الجنرالات المتقاعدين الذين كانوا في مواقعهم الـــرسمية إلى مـــا قـــبل ثـــلاث سنوات فقط، كانوا على رأس المنظمة، وأظهرت التـــسجيلات الـــصَّوتية التي سُرّبت مواقف فضائحية لرئيس أركان سابق، بهدف التدخل والضغط على النواب لمنع انتخاب عبد الله غول رئيسا للجمهورية. ثم أكد قـــرار الادعـــاء الرسمي في 10 مارس/آذار 2009 أنه لا توجد تسوية أو صفقة بين الجـــيش والحكومة حيث وجه الادعاء التهمة رسميا إلى جنرالين: خورشيد طولون وشـــينير اراويغور بتزعُّم المنظمة والسَّعي إلى القيام بانقلابات عسكرية وارتكاب جرائم..

وتُعـــد هذه القضية تطوراً مهماً، بل ويمكن القول إنها طفرة في سياق مآلات وضـــعية الجـــيش التركي ودوره في الحياة السياسية؛ إذ إنه، وللمرة الأولى، يخضع جنرالات عسكريون في تركيا لمحاكمات مدنية بتهمة تزعم منظمة إرهابية، والقيام بأعمال إرهابية، وتخريبية، وتدبير الاغتيالات للشخصيات السياسية.

وبيـــنما تتواصـــل التحقـــيقات والمحاكمـــات الخاصة بالتنظيم الإرهابـــي "أرجنكون" في الثاني عشر من يونيو/حزيران 2009 تم الكشف عن وثيقة موقعة من قـــبل عقـــيد ركن يدعى "تشيتشك دورسون"، وتشتمل هذه الوثيقة على خطة للإطاحـــة بحـــزب العدالة والتنمية وتصفية حركة "فتح الله كولن" الإسلامية من خـــلال تدبير عدد من المكائد والدسائس، مثل إخفاء أسلحة ومتفجرات في مراكز تلـــك الجماعـــة، ثم مداهمـــة هذه المراكز لاحقا، وتوجيه تهمة الإرهاب للجماعة ومؤســـساتها، والـــربط بينها وبين حكومة حزب العدالة والتنمية، ثم ومن خلال وســـائل الإعلام الموالية للجيش يتم تشويه صورة الحكومة وإقناع الرأي العام بأن الحكومة ستار لهذه الجماعة الإرهابية. وهو ما دفع الحكومة إلى العزم على التحقيق في هذه القضية، ووضع حد لمحاولات الجيش زعزعة استقرار البلاد.

وعلـــيه، استـــصدرت الحكـــومة تـــشريعا جديدا بتعديل بعض مواد قانون العقـــوبات صادق عليه رئيس الجمهورية في 2009/7/8 ويقضي هذا التعديل بعدم

إمكانـــية محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، ويسمح بمحاكمة العسكريين أمام القـــضاء المـــدني في القضايا التي تخص أمن الدولة. وفي ظل هذا الإصرار من قبل الحكـــومة وجـــدت رئاسة الأركان التركية نفسها في مأزق شديد؛ حيث ستجر التحقـــيقات إلـــيها جنرالات كبار داخل الجيش، وباتت في نظر الشعب مؤسسة إرهابية تعادي الديمقراطية بعد أن كانت مثال الشرف والتضحية من أجل الوطن. وهـــو مـــا دفـــع رئيس الأركان وقادة أفرع القوات المسلحة في اجتماع عقدوه خصيـــصا لمناقشة هذا الأمر إلى الدفاع عن أنفسهم دفاعات مطولة والتأكيد على أنهـــم جـــزء مـــن هذه الدولة، والزعم بأن ثمة تنظيمات تحاول النيل من المؤسسة العسكرية وسمعتها، ودعت الحكومة إلى أن تقف معها لمحاربة كل من يحاول تشويه سمعة الجيش التركي.

وعلـــى ذات الـــوتيرة مـــن التزامن نجد مطالبات من جهات وأحزاب مدنية بوجوب إلغاء المواد الدستورية المؤقتة الموضوعة في الدستور التركي الحالي (دستور 1982) والتي تكفل لقادة الانقلاب العسكري 1980 الحصانة الكاملة وتحول دون مساءلتهم عما اقترفوه من جرائم خلال فترة الحكم العسكري.

ومـــن المثير للدهشة أن الجنرال كنعان ايفرين قائد الانقلاب العسكري الذي يبلغ الآن من العمر 92 عاما، قد صرح في تعقيبه على هذه المطالب بقوله: "أنه لو تم ذلك فسأنتحر".

ويمكـــن رســـم ملامح المشهد الراهن على النحو الآتي: قادة عسكريون ضـــالعون في مؤامـــرات ضد الحكومة وقد يمثلون للمحاكمة في ظل التشريع الجديـــد، وحكـــومة عازمة عزما أكيدا هذه المرة على عدم غض الطرف عن مؤامـــرات الجيش وتنظيم أرجنكون ضدها. فهل تركيا الآن على عتبة مرحلة جديـــدة تقفز بها نحو ساحة ديمقراطية أرحب؛ يخضع فيها الجيش تماما للسلطة المدنـــية؛ وتنكسر فيها تماما ثقافة الانقلاب العسكري؛ وتتحول تركيا إلى دولة علمانية حقيقية؟!

وأخيراً، فيمكن القول إن جهود حكومة حزب العدالة والتنمية للوفاء بمعايير كوبنهاجن كان لها أثرها الضالع في تقليص وضعية الجيش القانونية ودوره السياسي داخل مجلس الأمن القومي.

غـــير أن ذلك كله لا يدفعنا إلى القول بأن عهد تدخل الجيش في السياسة قد ولّى؛ فإن ما يمكننا الجزم به فقط، هو أن عهد الانقلابات العسكرية في تركيا بات في ذمـــة الـــتاريخ أما حق تدخل الجيش في الحياة السياسية فلا يزال مكفولاً له في دســـتور 1982 الحالي لحماية مبادئ الجمهورية. ولذلك فإن جهود حزب العدالة والتنمية الحالية لسن دستور مدني جديد ترنو – فيما ترنو إليه – إلى وضع المؤسسة العسكرية في مكانها الدستوري الصحيح وفق معايير النظم الديمقراطية الحقيقية.

مصادر الدراسة

1. Bkz., İbrahim Kafesoğlu: Türk milli kültürü, Boğaziçi yayınları, 5.baskı, İstanbul, 1988, s. 269, 270.
2. انظـــر، طارق عبد الجليل، "دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا المعاصرة في ضوء المصادر التركية"، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، ص 26–34.
3. Serdar Şen, Silahlı kuvvetler ve modernizm, sarmal yayınevi, İstanbul, 1996, S. 18.
4. M Salih Uzun, Askeri Yönetim Dönemlerinde Medya-Siyaset İlişkisi, Gazi Üniversitesi, Ankara, 2000, S. 56.
5. انظر، طارق عبد الجليل، دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا المعاصرة، ص 77–99.
6. انظر، طارق عبد الجليل، المرجع السابق، ص 155–166.
7. Bkz., Erik Jan Zürcher, Modernleşen Türkiye'nin Tarihi, a. g. e., s. 362-367.
8. Bkz., Tevfik Çavdar, Türkiye'nin Demokrasi Tarihi (1950-1995), İmge Kitabevi, Ankara, 1996, s. 254-258.
9. انظر، طارق عبد الجليل، دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا المعاصرة، ص 217–236.
10. Ali Bayramoğlu, Asker ve siyaset, Birikim dergisi, Ağustos-Eylül 2002, İstanbul, s. 44.
11. انظر، طارق عبد الجليل، دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا المعاصرة، ص 226 و227.
12. Ali Akel, Erbakan Ve Generaller , Şura Yayınevi, İstanbul, 1998, s. 132-134.
13. Sabah Gazetesi, 10.07.1997.
14. انظـــر، طـــارق عـــبد الجليل، الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة دراسة في الفكر والممارسة، القاهرة 2001، ص 130–134.
15. Yeni Şafak Gazetesi, 21.08.2001.
16. انظر، طارق عبد الجليل، دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا المعاصرة، ص 256–257.
17. Resmi Gazete, 17.10.2001, Sayı 24556 Mükerrer.
18. Düstur, 5. Tertip, Cilt. 22, s. 859.
19. انظر، طارق عبد الجليل، دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا المعاصرة، ص 258–259.
20. Bkz., Türk basını, 28-30 Nisan, 2007.
21. محمـــد نـــور الـــدين، تـــركيا أمام مرحلة جديدة: إعادة تموضُع داخلي وخارجي، موقع سويس انفو الإلكتروني، 2009/3/17.

أزمة الهوية في تركيا..
طرق جديدة للمعالجة

محمد ثلجي(*)

لقد ساهمت التطورات السياسية والثقافية التي مرت بها المجتمعات في مراحلها التاريخية المختلفة في تشكيل عناصر الهوية لديها، وتتمثل الركائز الأساسية التي تقوم عليها هوية الأفراد والمجتمعات والدول في الدين والمذهب والقومية واللغة والأيدولوجيا والتاريخ والجغرافيا[1]. وتعتبر التطورات الثقافية والسياسية التي مرت بها الدولة العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين – والتي أفرزت في النهاية الجمهورية التركية– أهم عامل قد أثر في تكوين الهوية التركية المعاصرة.

وتعتبر القضايا المتعلقة بالهوية والمرجعية من بين أهم القضايا التي بدأت تظهر في عقد الثمانينات وأخذت دفعة قوية مع بداية التسعينات، وقد ساهمت في ظهورها تطورات سياسية واقتصادية وثقافية متداخلة. وعلى عكس نظرية "نهاية التاريخ" التي قدمها فرنسيس فوكوياما[2] بعد انتهاء الحرب الباردة وغيرها من النظريات التي بينت تفوق الديمقراطية الليبرالية والسوق الحرة وما ارتبط بها من رموز سياسية واقتصادية وثقافية، فقد شهد العالم في العقدين الأخيرين تطورات متسارعة تتعلق بالهوية الثقافية والسياسية أثرت على النظام العالمي ككل، وقد فرضت هذه التطورات ضرورة الاعتراف بأهمية الحضارات والثقافات الأخرى على المستوى الداخلي والخارجي للدول. ولم تكن تركيا في معزل عن هذه التطورات، فقد ظهرت على المستوى الداخلي مطالب وصراعات تتعلق بالهوية الدينية والعرقية، ومقابل الضغوط التي طالبت بظهور هذه الهويات في بناء الدولة، اتخذت الدولة طابعا محافظا ومتشددا، يرتكز على محوري القومية والعلمانية المتشددة في مواجهة الحركات الثقافية والسياسية التي تسعى إلى التغيير[3].

(*) باحث متخصص في الشأن التركي

لقـــد اعتبر صموئيل هنتنغتون تركيا أكثر الدول التي تعاني من حالة تأزم في الهوية، وقد وصفها بأنها من جملة "الدول الممزقة" (the torn countries) التي يحاول قادتها جعلها جزءا من الغرب رغم أن تاريخها وثقافتها وتقاليدها ليست بالغربية[4]. أما المفكر التركي وزير الخارجية الحالي أحمد داود أوغلو فقد عبر في كتابه "العمق الإســـتراتيجي"عـــن خطورة أزمة الهوية التي يعيشها المجتمع التركي، وشبهه وهو ينـــسلخ عن إرثه التاريخي وموقعه الجغرافي كحال الشخص المصاب بمرض انفصام الشخـــصية، حيث يحمل الشخص المصاب بهذا المرض أفكارا وتخيلات لا تنسجم مع الواقع الذي يعيش فيه[5].

وقد قسمت هذه الدراسة إلى فصلين، يتناول الفصل الأول منها أهم العوامل المؤثرة في تشكيل الهوية الثقافية والسياسية للدولة التركية، أما الفصل الثاني: فيسعى إلى توضيح أهم أزمات الهوية التي تتعرض لها تركيا في الوقت الحاضر وانعكاسات هذه الأزمات على داخل الدولة وخارجها.

الفصل الأول: العوامل المؤثرة في تشكيل الهوية الثقافية والسياسية للدولة

ســـيتناول هـــذا الفـــصل العوامل الأساسية التي ساهمت في تكوين الهوية الثقافـــية والـــسياسية لتركيا وهي الجغرافيا والإرث التاريخي، والمبادئ القومية والعلمانية التي تتبناها الدولة، وعلاقة الدين بالدولة، والأقليات العرقية والدينية الموجودة فيها.

أولا: الجغرافيا والخصائص الجيوسياسية والجيوثقافية

يـــشكل العامل الجغرافي عنصرا هاما في تشكيل الهوية الثقافية والسياسية لأي دولـــة، وتعتـــبر الهوية لأي بلد ما عنصر ربط بين المعطيات الثابتة التي تدخل في معادلـــة القـــوة لديها وهي: الجغرافيا، التاريخ، السكان، والثقافة. وبين المعطيات المـــتغيرة الـــتي تدخل في هذه المعادلة: الاقتصاد، التكنولوجيا والقدرة العسكرية، ولـــذلك فـــإن الـــدول التي تستطيع أن تستثمر خصائصها الجغرافية بشكل جيد وتنـــسجم مـــع هذه الخصائص، لا بد أن ترى الآثار الإيجابية لهذا الانسجام، أما

الـــدول التي لم تستطع الانسجام مع خصائصها الجغرافية والجيوسياسية لا بد أنها ستعاني من أزمات هوية على المستوى الداخلي والخارجي[6].

وتحتل تركيا موقعا جغرافيا متوسطا بين القارات الثلاث: الآسيوية والأوروبية والإفـــريقية، وأغلـــب مناطق تركيا تقع في منطقة جنوب غرب آسيا والتي تسمى "الأناضول"، وتدخل تركيا في جنوب شرق القارة الأوروبية في المنطقة التي تسمى "تـــراكيا" في شـــبه جزيرة البلقان[7]، ولذلك فإن تركيا من الناحية الجغرافية دولة آسيوية وأوروبية، كما تعتبر دولة شرق أوسطية في نفس الوقت، وتقع تركيا على حافة أحد أهم خطوط الفصل بين العالم الإسلامي والمسيحي، كما تشكل المنطقة الجغـــرافية الـــتي تقع فيها تركيا نقطة تقاطع لهويات ثقافية متعددة، فتتقاطع فيها الـــثقافة الأوروبية من جهة الغرب، والثقافة الروسية من الشمال، والثقافة الآسيوية مـــن الـــشرق، والثقافة العربية من الجنوب، ولذلك فقد ساهمت هذه الجغرافيا في تكـــوين الهوية الثقافية والسياسية لتركيا من خلال التفاعل السياسي والثقافي لهذه الحـــضارات علـــى هذه الأرض على مر التاريخ، كما أنها أثرت في تكوين صورة ملونة من التمايز العرقي والديني والثقافي داخلها[8].

كمـــا أن وجـــود تـــركيا على الخط الفاصل بين آسيا وأوروبا من الناحية الجيوثقافية والناحية الجيوسياسية منحها فرصة للعب أكثر من دور ثقافي وسياسي، وقـــد حملـــها في الطرف المقابل أعباء ومسؤوليات تتأرجح بين الهويات الأوروبية والآسيوية والشرق أوسطية، كما أن الموقع الذي تحتله تركيا في أوروبا مهد الطريق أمامهـــا للدخول في مفاوضات الانضمام للاتحاد الأوروبـــي ليتسنى لها اكتساب الهوية الأوروبية بطابعها الرسمي[9].

ثانيا: الإرث التاريخي

إن أهم عامل تاريخي يميز الثقافة السياسية في تركيا عن غيرها من المجتمعات، هـــو أن هـــذه الدولة كانت مركزاً لحضارة إسلامية قامت ببناء نظام سياسي تمثل بالدولة العثمانية وعمّر عدة قرون، وقامت هذه الحضارة على عناصر ثقافية متعددة يقع في مقدمتها الإسلام والثقافة الآسيوية للأتراك والتراكمات الحضارية للثقافات الأخـــرى التي امتزجت في بناء الدولة العثمانية[10]. وقد عملت الظروف السياسية

التي أنهت عهد الدولة العثمانية على جعل وريثتها الجمهورية التركية تتبنى حلولا تلغي علاقة المجابهة مع الحضارات والمراكز السياسية الأخرى، وقد أثر هذا على البنية السياسية للدولة مع مرور الزمن كما أدى إلى تغيير البنية الاجتماعية والسيكولوجية للثقافة السياسية للمجتمع[11].

وقد تأثرت الدولة التركية الحديثة بالتيارات القومية والعلمانية التي ظهرت بعد عصر التنوير في أوروبا والتي ازدادت حدتها بعد الثورة الفرنسية، وبالتالي فإن التحول الجذري الذي تعرضت له الدولة من الإمبراطورية العثمانية إلى الجمهورية التركية المستقلة التي قامت على نمط الدول القومية في أوروبا، والتغييرات الثقافية والسياسية التي تلت ذلك قد ساهمت في تكوين هوية جديدة للمجتمع التركي تميل إلى النمط الغربي[12].

وقد وصف الدكتور أحمد داود أوغلو عملية التحول التي رافقت إنشاء الدولة التركية الحديثة بـ "الانكسار التاريخي" الذي لم يتعرض له أي مجتمع آخر، والذي سبب أزمة بين النظام السياسي الجديد وبين هوية المجتمع ومؤسساته[13].

ثالثا: الأسس القومية والعلمانية وعلاقة الدين بالدولة

كان ينظر إلى الدولة العثمانية على أنها الكيان الشرقي الإسلامي الذي يواجه الغرب المسيحي، وقد بقي هذا المفهوم سائدا حتى انهيار الدولة العثمانية وقيام الدولة التركية الحديثة[14] أما التحول الجذري في العلاقة ما بين الدين والدولة من عهد الخلافة العثمانية إلى عهد الجمهورية، فقد ساهمت فيه عدة عوامل سياسية وثقافية، أبرزها تأثر النخبة السياسية التي وجدت في أواخر الدولة العثمانية بفكر الحركات القومية/العلمانية في أوروبا – وفي فرنسا على وجه الخصوص – التي تبنت فكرة فصل الدين عن الدولة، والظروف السياسية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى والتي أخرجت بريطانيا وفرنسا كدولتين عظميين ساهمتا في تشكيل الهوية السياسية للدول التي كانت خاضعة لسيطرة الدولة العثمانية[15].

لقد ظهر مصطفى كمال باشا الذي لقب فيما بعد بـ "أتاتورك" (جد الأتراك) كقائد عسكري وزعيم منتصر من خلال حرب الاستقلال التركي، وقد تسلم قيادة الدولة التركية الحديثة سائرا على منهجين متوازيين، الأول: العلمانية

المتشددة، والثاني: القومية التركية. ففي عهده تم إلغاء الخلافة، والإعلان رسميا عن علمانية الدولة التركية، وتم حذف مادة في دستور الجمهورية تشير إلى أن دين الدولة الإسلام. وبناء على هذه المنهجية – التي تحولت فيما بعد إلى عقيدة سياسية دعيت "بالكمالية" – عاشت تركيا مراحل عانت خلالها من عمليات التجريد من العناصر الثقافة الإسلامية في كافة المستويات، كما صبغت الدولة بصبغة قومية واضحة، ونتيجة لذلك فقد حصل في الدولة ردود أفعال من الاتجاهات الإسلامية والتحررية ومن القوميات الأخرى من أجل إثبات وجودها، وما تزال الدولة التركية تعيش حتى وقتنا الحاضر الديناميكيات الناتجة عن الشد والجذب بين سياسة الدولة العلمانية/القومية والخصائص الثقافية للمجتمع التركي[16].

رابعا: الهوية الوطنية والأقليات العرقية والدينية

لقد ظهر مفهوم "الوطن" في أدبيات علم السياسة وعلم الاجتماع في مرحلة التشكل الجديد للمجتمعات مع نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر والتي كونت دولا على أساس قومي علماني، وقد كانت القومية التركية العنصر الأساسي في تكوين الجمهورية التركية، ورغم التعددية الثقافية والعرقية التي امتلكها المجتمع التركي كميراث من الدولة العثمانية إلا أن الدولة التركية الحديثة قد أقصت جميع هذه العوامل وتبنت نموذجا يقوم على أساس القومية التركية والتغرب العلماني، وهذا هو المصدر الأساسي لأزمات الهوية العرقية والدينية الذي ظهرت منذ تأسيس الجمهورية التركية حتى وقتنا الحاضر[17].

يشكل المسلمون الغالبية العظمى من سكان الدولة وتصل نسبتهم إلى أكثر من 99% من السكان، ولا تتوفر في تركيا حاليا إحصاءات رسمية حول عدد الأقليات الدينية والعرقية المختلفة، واعتبارا من التعداد السكاني الذي نظم سنة 1965 فقد ألغت الجهة المسؤولة عن التعداد السكاني الخانات التي تبين لغة المواطن الأم أو عرقه أو دينه، كما لا تتوافر دراسات علمية يوثق بها لبيان الأعداد الدقيقة لهذه الأقليات[18]. وبصفة عامة فإنه يوجد في تركيا – من غير المواطنين من أصول تركية – الأقليات التالية[19]: القوقازيون، الأكراد، اللاز، الغجر، العرب، البوشناق، البلغار، الألبان، الأرمن، السريان، اليهود[20]، الروم الأرثوذكس،

اليـــزيديون. كمـــا يوجد في تركيا طوائف تصنف على أساس الهوية المذهبية، من أهمهم أتباع الطائفة العلوية، وأتباع المذهب الجعفري[21].

الفصل الثاني: الانعكاسات الداخلية والخارجية لأزمات الهوية

بعـــد أن عرضنا أهم العوامل التي ساهمت في تشكيل الهوية التركية، سنحاول مناقشة أهم الانعكاسات الناتجة عن أزمة الهوية على الصعيدين الداخلي والخارجي، وهـــي: أزمـــة الصراع بين كمالية الدولة والتيارات السياسية والثقافية في المجتمع، وأزمـــة الهوية وعلاقتها بسعي تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبـــي، وأزمات الهوية المـــتعلقة بالأقلـــيات العرقية والدينية وهي الأزمة الكردية والأزمة الأرمنية والأزمة العلوية.

أولا: الصراع بين سياسة الدولة والتيارات السياسية والثقافية في المجتمع

بعـــد الـــتغير الجذري الذي تعرضت له الهوية الثقافية والسياسية بعد تأسيس الجمهـــورية التركية، فرضت النخبة الحاكمة سيطرتها على الحياة السياسية للدولة، ورغـــم عملـــيات التغير المرحلية التي شهدتها الحياة السياسية التركية إلا أن مراحل التغير هذه ظلت أسيرة الحدود والمعايير التي وضعها الجيش الذي بدأت ملامح اتجاه قياداته تتجه إلى التغريب والعلمانية منذ أواخر العهد العثماني، ولذلك يمكن القول بـــأن دور المؤســـسة العسكرية أصبح يتعدى موضوع الدفاع عن البلد، ليتمركز بالإضافة إلى ذلك حول المحافظة على النظام السياسي الذي تتبناه النخبة العلمانية.

1. مرحلة التغريب الجذري ونظام الحزب الواحد

اتسمت العقود الثلاثة الأولى من عهد الجمهورية بظهور دولة الحزب الواحد وهـــو حزب الشعب الجمهوري وهي الفترة التي تمتد من بداية التأسيس حتى نهاية عقد الأربعينات من القرن الماضي، وكان الحزب يقوم على المبادئ "الكمالية" التي تـــستند على الأفكار القومية والعلمانية، ولم يتم السماح للأفكار المضادة بدخول الساحة السياسية فظهرت المعارضات الشعبية التي ثارت على القومية ممثلة بالثورات الكردية وحركات المعارضة الإسلامية التي عارضت التوجه العلماني. وقد تعرضت تركيا في هذه الفترة إلى حركة تغريب راديكالية بدأ تاريخها في فترة سابقة في الربع

الأخير من القرن التاسع عشر، وطبقت مبادئها بشكل فعلي في ظل الممارسات التي ظهرت مع تأسيس الجمهورية، وقد تبنت هذه الحركة فكرة الانسلاخ عن التاريخ والدين بشكل جذري[22].

2. مرحلة الصراع بين كمالية الدولة والأحزاب الديمقراطية

شهدت الفترة التي امتدت من عقد الخمسينات حتى بداية عقد الثمانينات عمليات صعود وهبوط حادة فيما يتعلق بالانفتاحات الديمقراطية، وقد عملت التيارات الديمقراطية على فتح المجال أمام العناصر الثقافية للظهور بشكل نسبي لكن الجيش كان يتدخل بعد كل فترة تغيير عن طريق إحداث انقلاب عسكري بذريعة المحافظة على الهوية العلمانية للدولة، وبذريعة أن هذه الأحزاب قد ارتكبت مخالفات تهدف إلى تغيير المبادئ القومية والعلمانية (الكمالية) التي تسير عليها الدولة، وقد تمثلت الأحداث الأكثر تراجيدية بإعدام رئيس الوزراء عدنان مندريس بعد انقلاب عسكري حصل سنة 1960، وكان مندريس قد وعد قبل فوزه بالانتخابات بإلغاء الإجراءات العلمانية الصارمة التي اتخذها سلفه عصمت إينونو والتي كان من بينها جعل الأذان وقراءة القرآن الكريم باللغة التركية وإغلاق المدارس الدينية، وبعد فوزه قام مندريس بإلغاء هذه الإجراءات حيث أعاد الأذان إلى العربية وأدخل الدروس الدينية إلى المدارس العامة وفتح أول معهد ديني، وفتح المجال أمام تأسيس مراكز تعليم القرآن الكريم، كما قام بتنمية شاملة في تركيا شملت تطوير الزراعة وافتتاح المصانع وتشييد الطرقات والجسور والمدارس والجامعات، وبعد محاكمة صورية تم سجن رئيس الجمهورية مدى الحياة، فيما حكم بالإعدام على رئيس الحكومة مندريس وعدد من وزراءه بتهمة السعي لقلب النظام العلماني وتأسيس دولة دينية[23].

3. العثمانية الجديدة وأوزال

فاز حزب الوطن الأم الذي يرأسه تورغوت أوزال (Özal) بالانتخابات العامة التي أجريت عام 1983 ليتولى بعد ذلك تشكيل الحكومة، وكان رئيس الجمهورية في ذلك الوقت الجنرال كنعان إيفرين قائد الانقلاب الذي حدث عام 1980، وخلال حكمه أظهر أوزال تعاطفا شديدا مع النشاطات الإسلامية

واســـتقطب إلى جانب حزبه مريدي الطرق الصوفية الذين كان لهم دور مؤثر في فـــوزه للمرة الثانية في انتخابات عام 1987، وضم في قيادات حزبه الحاكم وجوها إســـلامية سياســـية معـــروفة، وقد توسعت في عهد أوزال المدارس الدينية ودخل الإســـلاميون حقـــل الثقافة والإعلام، حيث أصدروا صحفا وأسسوا دورا للنشر ومحطـــات خاصـــة للإذاعة والتلفزة[24]. ويلاحظ بأن توجهات السياسة الداخلية والخارجـــية لأوزال (Özal) والتي تحتوي على تأثير تيار النـــزعة العثمانية الجديدة كتـــيار ظهـــر وتصاعد في الفترة ما بين عامي 1987-1993، قد حاولت تطوير سياسة تنسجم مع الوضع الدولي الذي ظهر في الظروف الديناميكية لمرحلة ما بعد الحـــرب الباردة، يشابه الوضع الذي شهدته الدولة العثمانية في عهد الإصلاحات، مـــن خـــلال العمل على إعادة بناء الدولة بشكل يتلاءم مع الوضع الدولي القائم والعمـــل علـــى تشكيل هوية سياسية وثقافية جدية تعمل على تقليص دور العامل القومـــي الـــذي أخذ يهدد الدولة، وتبني موقفا انتقائيا يحاول أن يوائم بين القيم الغـــربية والقـــيم التاريخية في إطار البحث عن ثقافة سياسية جديدة، والعمل على التكامل مع النظام الأوروبـــي والأميركي[25].

4. أربكان والتوجهات الإسلامية

ســـاهمت الظروف الداخلية والخارجية التي ظهرت بعد انتهاء الحرب الباردة في بـــروز النـــــزعة الإسلامية في المجتمع التركي، والتي انعكست بشكل إيجابـــي على انتخابات عام 1996 ليفوز بها حزب الرفاه ويشكل حكومة ائتلافية مع حزب الطـــريق القـــويم. اتجهـــت حكومة أربكان إلى ترسيخ الهوية الإسلامية للمجتمع التركـــي، ومعارضة الانضمام للاتحاد الأوروبـــي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، واتجهت حكومته للسعي لإقامة سوق إسلامية مشتركة وإقامة علاقات إستراتيجية مع الدول الإسلامية[26].

وقـــد أجبرت حكومة أربكان على الاستقالة بذريعة مخالفتها لمبادئ علمانية الدولـــة، وأصدر الجيش مذكرة أعلن فيها أن الدولة ستقوم بعدة إجراءات لحماية أمن الدولة وعلمانيتها ومنها:

- إغلاق قسم من دور القرآن.

- تجميد نشاطات أعضاء حزب الرفاه.
- منع اللباس الشرعي للإناث (خمار الرأس أو الحجاب) في المؤسسات الرسمية[27].

وبعد حظر حزب الرفاه تم تأسيس حزب الفضيلة كمسمى جديد له، وقد برز في حزب الفضيلة تياران: أحدهما تقليدي بقيادة رجائي كوتان، والآخر تجديدي بقيادة رجب طيب أردوغان وعبد الله غول، وقد نتج عن هذا قيام رجب طيب أردوغان ورفقاءه من أعضاء الحزب السابق بالانشقاق عن حزب الفضيلة، وتكوين حزب جديد اسمه حزب العدالة والتنمية[28].

5. حزب العدالة والتنمية

أسس رجب طيب أردوغان ورفاقه حزب العدالة والتنمية في صيف 2001، وفاز الحزب في انتخابات عام 2002، ووضع أعضاء الحزب جميع التجارب الماضية التي مرت بها الأحزاب السياسية نصب أعينهم، حيث مر أعضاؤه بفترة عصيبة في النصف الثاني من عقد التسعينات ومطلع القرن الجديد، وقد تطلعوا إلى تكوين حزب جديد يتعلم من دروس الماضي ليستطيع أن يوازن بين هوية المجتمع الثقافية وسلطة الدولة ومتغيرات السياسة الخارجية[29].

وقد اتخذ الحزب وصف "الديمقراطي المحافظ" كهوية سياسية له، وهو بذلك يسعى إلى تحقيق الحريات التي منع منها المجتمع والتي تتعلق بهويته الثقافية، كما أنه يؤكد في نفس الوقت على التزامه بمرجعيته الثقافية، وقد سار الحزب بخطوات توافقية إلى حد ما، توازن بين سعيه لانتزاع الحقوق المتعلقة بثقافة المجتمع وبين مبادئ الديمقراطية والظروف العلمانية والقانونية للدولة، ومتطلبات السياسة الخارجية[30].

ومنذ فوز حزب العدالة والتنمية بالانتخابات عام 2002 شهدت تركيا عملية تغيير دستوري وقانوني، كما أنها شهدت تطورا نسبيا فيما يتعلق بالحريات، وتفهما أكبر فيما يخص المسألة الكردية والأرمنية والعلوية، والشأن الداخلي عموما، أما فيما يتعلق بالشؤون الخارجية فقد تصالحت تركيا مع جميع دول جوارها، كما سعت حكومة العدالة والتنمية إلى إقامة علاقات طيبة مع الدول العربية، واتجهت نحو تبني موقف فاعل في القضايا الإقليمية[31] ودعم القضية الفلسطينية، فعلى سبيل المثال أقامت الحكومة التركية علاقات مع حركة حماس

فور فوزها بالانتخابات حيث استقبل حزب العدالة والتنمية القائد السياسي لحركة حمـــاس خالد مشعل في أنقرة سنة 2006، كما وقفت الحكومة التركية إلى جانب لبنان وفلسطين خلال الحرب الإسرائيلية عليهما. أما فيما يتعلق بالعلاقات التركية الأميركية فقد استمرت العلاقة الاستراتيجية بينهما، لكن فترة حكم حزب العدالة والتنمية امتازت باتباع سياسة حكيمة سعت من خلالها إلى أن لا تتعارض علاقتها مع الولايات المتحدة مع مصالحها الإقليمية والدولية الأخرى[32].

لكـــن الحكـــومة التركية التي يقودها حزب العدالة والتنمية، قد تصادمت في عدة قضايا مع الدولة ممثلة بالجيش والمحكمة الدستورية، ومنها مسألة الحجاب التي اتخـــذ الـــبرلمان التركـــي قـــرارا بالسماح به في المؤسسات الرسمية، لكن المحكمة الدستورية أعادت حظره من جديد، وكذلك القضايا المتعلقة بمساواة طلبة مدارس الأئمـــة والخطباء بغيرهم من الطلبة في الدخول للجامعات[33]، وقد وصلت الأزمة بين الحزب والدولة إلى ذروتها مع فتح دعوى لحظر الحزب لدى المحكمة الدستورية في منتـــصف شـــهر مارس/آذار من سنة 2008، لكن المحكمة قررت الاحتفاظ به والاكـــتفاء بقـــرارات تحذيرية[34]. وتعبر الأوساط العلمانية في تركيا عن خوفها المتـــزايد مـــن ســـعي حزب العدالة والتنمية إلى تغيير الوجه العلماني للجمهورية التركية، وقد قاموا بتنظيم مسيرات من أجل لفت النظر إلى وجودهم، بعد الشعبية الكبيرة التي حازها حزب العدالة والتنمية في تركيا[35].

ثانيا: أزمة الهوية وسعي تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي

إن عـــدم وجـــود حدود فصل جغرافية واضحة بين آسيا وأوروبا جعل من الصعب وضح حدود موضوعية لأوروبا، وبقي مفهوم أوروبا مفهوما نسبيا يرتبط بالعوامل الدينية والثقافية والسياسية على مر التاريخ[36]. ففي مرحلة الحرب الباردة علـــى سبيل المثال، كان مفهوم أوروبا ينطبق على أوروبا الغربية إلى حد كبير، وتم نعت مناطق وسط وشرق أوروبا التي بقيت في بنية حلف وارسو بمصطلح الشرق، أمـــا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ودخول عدد من دول شرق أوروبا تحت منظومة الاتحـــاد الأوروبـــــي فقد تغير مفهوم أوروبا إلى حد كبير ليشمل جزءا كبيرا من أوروبا الشرقية[37]. ويرجح بأن السبب الأساسي في بقاء تركيا خارج مظلة الاتحاد

الأوروبـــــي حيث تمتلك تركيا خصائص ثقافية تجعها مختلفة عن الدول الأوروبية في مقدمتها الدين والتاريخ[38].

لقـــد تقدمت تركيا لعضوية المجموعة الاقتصادية الأوروبية سنة 1959 والتي تعرف اليوم باسم الاتحاد الأوروبـــي، وتقدمت بطلب العضوية الكاملة للمجموعة الاقتـــصادية الأوروبية سنة 1987، وتم الإعلان عن أن تركيا دولة مناسبة لدخول الاتحـــاد الأوروبـــــي في قمة لوكسمبورغ سنة 1997، وقد اعتبر مجلس الاتحاد الأوروبـــي الذي انعقد في هلسنكي سنة 1999 تركيا دولة مرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبـــــي كغيرهـــا من الدول الأخرى دون تفريق، وبدأت المفاوضات الرسمية لدخول الاتحاد الأوروبـــي سنة 2005، وحتى وقتنا الحاضر (2009) أمضت تركيا نـــصف قرن وهي تحاول الدخول في هذه المنظمة دون أن تسفر جهودها عن نتائج فعلـــية[39]. ورغـــم اختلاف درجة الحماس نحو الانضمام للاتحاد الأوروبـــي بين الأحـــزاب التركية الحاكمة إلا أن جميع حكوماتها لم توقف سير عملية التكامل مع هـــذا الاتحـــاد، بما فيه حزب الرفاه والأحزاب اليسارية التي حملت أفكارا تخالف توجهات الدولة في هذا الإطار[40].

أمـــا السياسة التي اتبعتها حكومة حزب العدالة والتنمية تجاه الانضمام للاتحاد الأوروبـــــي بعد أن وصلت إلى الحكم عقب انتخابات عام 2002، فهي سياسة ملفـــتة للنظـــر، فرغم أن أصول هذا الحزب ترجع إلى الأحزاب التي كانت تخالف فكرة الانضمام للاتحاد الأوروبـــي، إلا أن حكومته أبدت سعيا حثيثا نحو التكامل مع الاتحاد الأوروبـــي، وعد بعض المراقبين أن حكومة حزب العدالة والتنمية أكثر الحكومات التي أبدت حماسا في هذا المجال[41].

ثالثا: الأزمة الكردية

تعتـــبر "المسألة الكردية" من المسائل الأساسية التي رافقت الدولة التركية منذ فتـــرة تأسيس الجمهورية التركية حتى يومنا هذا، فقد بدأت ثورات الأكراد على تـــوجهات الدولة القومية العلمانية بعد تأسيس الجمهورية بفترة وجيزة، وقد قاموا بـــسبع عشرة ثورة بين عامي "1925-1938" وقد اتجهت هذه الأزمة تنحو منحاً أمنـــياً خطيرا اعتباراً من عقد الثمانيات بعد ظهور حزب العمال الكردستاني[42].

وقـــد تفاقمـــت هذه المسألة شيئاً فشيئاً مع الهجرة القسرية ومع ارتفاع معدلات البطالة والتحول السريع إلى المدن وشعور الأكراد بانتقاص الدولة لحقوقهم الثقافية. ويطالـــب الأكـــراد بمـــنحهم الحريات بما فيها استخدام اللغة وحرية الرأي، كما يطالـــبون الدولة بمنحهم المواطنة الكاملة من حيث المساواة في الامتيازات التي تقدم للمواطـــنين الآخـــرين، أما الجهات المتطرفة منهم فتطالب بإقامة دولة كردية على الأراضي التركية وتهديد نظام الدولة التركية[43].

وتعـــد التجـــربة الكـــردية في شمال العراق من أهم المراحل المؤثرة في المسألة الكـــردية حتى وقتنا الحاضر. فبعد أن حقق أكراد شمال العراق بعد مدة طويلة من الـــزمن مكاسب سياسية مهمة داخل العراق أصبح لديهم نفوذ وتأثير على الأكراد الموجودين في تركيا وسوريا وإيران، والحقيقة أن في حال عدم إتباع سياسة مناسبة تجـــاه هـــذه القـــضية من المحتمل أن تنفتح على تركيا أزمات كبيرة على المستوى البعـــيد، ورغـــم جميع التحولات التي مرت بها هذه الأزمة خلال ربع قرن ما زال الرأي العام التركي يتناول هذه القضية على أنها قضية مكافحة للإرهاب فحسب، وأصبحت الأزمة الكردية مع مرور الزمن تأخذ أبعاداً أكبر تصعب إدارتها، وتقف عائقا أمام الآفاق المستقبلية للدولة[44].

رابعا: الأزمة الأرمنية

بـــدأت الأزمـــة الأرمنية بالظهور في الفترة الأخيرة من عهد الدولة العثمانية عـــندما ظهرت مطالبات داخلية وخارجية تتعلق بحقوق الأعراق والأديان الأخرى في الدولـــة بعد ظهور النـــزعات القومية في أواخر عهد الدولة العثمانية، ويدعي الأرمـــن بـــأنهم تعرضوا لمذابح تطهير عرقي في نهاية الدولة العثمانية، كما يدعي الأتـــراك بـــأن الأرمن قد قاموا بمجازر جماعية في حق المواطنين الأتراك قبل هذه الفترة[45].

يعتبر الجدل الذي يثار حول هذه القضية بين الاعتراف بحدوثها وعدمه من أهم المواضيع التي تسببت في إحداث أزمات على الصعيدين الداخلي والخارجي في تركيا. وبعد انهيار الدولة العثمانية وانهزامها أمام دول التحالف وقعت الدولة عـــدة اتفاقيات مع هذه الدول بين عامي 1919-1920 من بينها معاهدة سيفر

(Treaty of Sèvres) وقد طالبت هذه الدول بضمان حقوق الأقليات العرقية والدينية، ومـــن ضمنها الطائفة الأرمنية وقد تم تصنيف الأرمن كأقلية دينية[46]. وفي معاهدة لـــوزان (Treaty of Lausanne) التي وضعت الخطوط العريضة لشكل الجمهورية التركية سنة 1923، تم التركيز على ضرورة الإعتراف بحقوق الأقليات غير المسلمة في تـــركيا، لكـــن هناك ادعاءات بأن الجمهورية التركية قد خالفت هذه المعاهدة ومنعت هذه الأقليات من حقوقهم[47].

وتطالـــب الأقليات الدينية والأقلية الأرمنية بوجه خاص بتسهيلات أكبر من أجـــل زيـــادة تمثـــيلها النيابـــــي في مجلس الأمة التركي حيث إنه لم يدخل في الانتخابات الأخيرة مجلس الأمة التركي أيا من النواب غير المسلمين، كما يطالبون بـــرفع الحظـــر عـــن حرية استخدام اللغة في مؤسسات التعليم ووسائل الإعلام، وتـــدريس العقـــيدة الخاصة بهم في المدارس الرسمية وفتح مؤسسات تعليمية دينية لتأهـــيل رجـــال الدين عندهم حيث تعاني الطائفة من نقص في رجال الدين الذين يقومـــون بوظائف دينية في الكنائس، ويطالبون بعدم كتابة دين المواطن في الهوية الشخـــصية، كما يطالب الأرمن بوقف الاعتقالات التي تمت في حق الكتاب الذين عـــبروا عن آراءهم في المسألة الأرمنية، حيث إنه يتم اعتقال كل من يلوح بموافقته على حدوث المذابح الأرمنية، ويقولون إن المحاكم التركية تستخدم بشكل مزاجي المادة 301 من قانون العقوبات التي تنص على تحريم تحقير القومية التركية[48]، والتي يـــتم مـــن خلالها اعتقال الصحفيين والمفكرين وغيرهم من المواطنين، وأغلبهم من الأكـــراد والأرمن، كما يشتكي الأرمن من الهجمات التي تتعرض لها الكنائس من قـــبل بعض المواطنين، والعبارات التي وصفت بأنها عنصرية من قبل قيادات الجيش التركي.

كما تدعي الأقليات بأن هناك إقصاء ضمنيا وغير رسمي للأقليات غير المسلمة عـــن الخدمة في الجيش وقوات الأمن، والمناصب الرفيعة في الدولة، ومن بين واحد وثمـــانين محافظا تركيا لا يوجد أي محافظ غير مسلم، كما أن هناك شكاوي تتعلق بالمناهج الدراسية في المدارس التي يدعى بأنها تسيء إلى القوميات والأديان الأخرى ومـــنها الأرمـــن، كمـــا يشتكي العديد من الأرمن وغير المسلمين من التهديدات والمضايقات الكلامية التي يتعرضون لها على المستوى العام والشعبـــي.

كمـــا أن هناك شكاوي تتعلق "باستيلاء" البلديات على الأملاك الأرمنية[49].
وقـــد ذكر التقرير الصادر عن المجموعة العالمية لحقوق الأقليات لعام 2007، وضع الأقلـــيات في تركيا وتحدث عن جوانب سلبية تتعلق بوضع هذه الجماعات آخرها قتل مواطن تركي من أصل أرمني (Hrant Dink) بسبب موقفه من القضية الأرمنية. لكـــن التقريـــر تحدث في نفس الوقت عن جانب إيجابـــي في نفس القضية وهو الـــتعاطف الـــشعبـــي مع هذه القضية وخروج مسيرة شعبية كبيرة لاستنكار هذه الحادثـــة، ويضيف التقرير بأن الحكومة التركية قد حققت خطوات مهمة في مجال مطالـــب الأقلـــيات في عهـــد حزب العدالة والتنمية من أجل تحقيق المواصفات الأوروبـــية، حـــيث تعتـــبر قضايا الأقليات وفي مقدمتها القضية الأرمنية من أهم المواضيع التي يركز عليها الاتحاد الأوروبـــي في مفاوضات العضوية لتركيا[50].

وعلـــى الـــصعيد الخارجـــي فإن الدولة التركية تتحسس من أي قرار أو تـــصريح مـــن شأنه أن يلوح بالاعتراف بمسألة التصفية العرقية التي يدعى بأنها حـــصلت للأرمن في نهاية عهد الدولة العثمانية، وعلى سبيل المثال فقد ظهرت أزمة سياسية بين تركيا وفرنسا سنة 2001 على إثر موافقة البرلمان الفرنسي على قـــبول الادعاءات الأرمنية بخصوص عمليات القتل الجماعي التي تعرضوا لها في نهايـــة العهـــد العثماني وتعريفها بأنها عمليات تطهير عرقي أودت بحياة حوالى ملـــيون ونـــصف أرمـــني. وقد احتجت تركيا على ذلك واستدعت سفيرها من باريس[51].

خامسا: المسألة العلوية

أشـــارت معاهدة لوزان إلى حقوق الأقليات غير المسلمة في تركيا، و لم تشر المعاهدة إلى وجود أقليات إسلامية مثل الطائفة العلوية، واتجهت تركيا كذلك إلى عدم وصف أتباع الطائفة العلوية والجعفرية بالأقلية، وأعلنت تركيا سنة 1992 بأنها لا تعتـــرف بوجـــود أقليات في تركيا غير الأقليات التي ذكرت في معاهدة لوزان والاتفاقية التي عقدتها مع بلغاريا سنة 1925، لكن تركيا قد أجبرت وبشكل عملي علـــى الاعتـــراف بالأقلـــيات الأخـــرى على المستوى الداخلي والخارجي نتيجة الضغوطات الداخلية والخارجية[52].

وتشترك الطائفة العلوية مع مواطني الدولة الآخرين في جانب اللغة والعرق ولذلك يرفض المثقفون المنتسبون للطائفة العلوية نعتهم بالأقلية[53]، لكن عقيدة المذهب وعباداته تختلف بشكل كبير عن عقيدة وعبادات السنة الذين يشكلون أغلبية السكان في تركيا، كما أن قسما كبيرا من أبناء الطائفة العلوية يميلون إلى الابتعاد عن الهوية الإسلامية، ففي دراسة أجريت سنة 2005 من أجل استطلاع آراء أبناء الطائفة العلوية حسب الهوية الدينية التي ينتمون إليها ظهرت النتائج التالية:

استطلاع آراء أبناء الطائفة العلوية حسب الهوية الدينية

مسلم	%12.1
مسلم وعلوي	%32
علوي فقط	%40.8
ملحد	%15.1

ونتيجة للاختلافات المذهبية بين أبناء هذه الطائفة وغالبية المواطنين فقد طالبوا بنوع من الامتيازات فيما يتعلق بحقوقهم الدينية، فتطالب الطائفة العلوية بالسماح لهم ببناء أماكن العبادة الخاصة بهم بحرية أكبر ودعمها من الدولة كما يسمح للسنة، وتطالب بعض الجهات العلوية بإعفاء أبناءهم من دروس الدين الإجبارية في المدارس لأنهم يرون أن هذه الدروس موجهة أكثر للسنة، وتطالب جهات أخرى ممثلة للطوائف العلوية بإبقاء دروس الدين مع إضافة مواضيع تفصيلية تتعلق بالمذهب العلوي[54]، وقد قامت الحكومة التركية مؤخرا بالاستجابة إلى بعض مطالب هذه الجماعة.

يطالب العلويون بزيادة عدد الأشخاص الذين يعملون في القطاع العام وخصوصا في المناصب الرسمية الرفيعة مثل الحكام الإداريون، وقد طالب الاتحاد الأوروبي من تركيا إحداث بعض التغييرات القانونية لفسح مجال أكبر من الحرية أمام أباء الطائفة العلوية[55].

خاتمة

تعتبر القضايا المتعلقة بالهوية على رأس المعضلات الأساسية التي واجهت الدولة التركية الحديثة منذ نشأتها وما زالت تواجهها حتى اليوم، وتعتبر التطورات

الثقافـــية والسياسية التي مرت بها الدولة العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين من أهم العوامل التي أثرت في تكوين هوية الدولة التركية المعاصرة، وقـــد ساهمت عوامل متعددة من بينها الجغرافيا والإرث التاريخي، والمبادئ القومية والعلمانـــية الـــتي تتبناها الدولة، وعلاقة الدين بالدولة، والأقليات العرقية والدينية الموجـــودة فـــيها، في تكوين الهوية الثقافية والسياسية لها. فوجود تركيا على الخط الفاصل بين آسيا وأوروبا من الناحية الجيوثقافية والناحية الجيوسياسية منحها فرصة لعب أكثر من دور ثقافي وسياسي، وقد حملها في الطرف المقابل أعباء ومسؤوليات تتأرجح بين الهويات الأوروبية والآسيوية والشرق أوسطية، كما أن الدولة التركية تتميـــز عن غيرها من الدول، في أنها قد كانت مركزاً لحضارة إسلامية قامت ببناء نظام سياسي تمثل بالدولة العثمانية وعمّر عدة قرون.

وقـــد ســـارت الدولة التركية الحديثة منذ بداية تأسيسها بإدارة أتاتورك على مـــنهجين متوازيين، الأول: العلمانية المتشددة، والثاني: القومية التركية، وبناء على هـــذه المنهجية التي تحولت فيما بعد إلى عقيدة سياسية دعيت "بالكمالية" عاشت تـــركيا مراحل تجريد من عناصر الثقافة الإسلامية في كافة المستويات، كما صبغت الدولة بصبغة قومية واضحة، ونتيجة لذلك فقد ظهرت ردود أفعال من الاتجاهات الإسلامية والتحررية ومن القوميات الأخرى مثل الأكراد والأرمن من أجل إثبات وجودها، وما تزال الدولة التركية تعيش حتى وقتنا الحاضر الديناميكيات الناتجة عن الـــشد والجـــذب بين سياسة الدولة العلمانية/القومية والخصائص الثقافية للمجتمع التركي.

ورغـــم عمليات التغير المرحلية التي شهدتها الحياة السياسية التركية منذ عقد الخمـــسينات في القـــرن الماضي، إلا أن مراحل التغير هذه قد ظلت أسيرة الحدود والمعـــايير التي وضعها الجيش وقد عملت التيارات الديمقراطية على فتح المجال أمام العناصـــر الثقافية للظهور بشكل نسبـــي لكن الجيش قد تدخل بعد كل فترة تغيير عن طريق إحداث انقلاب عسكري بذرية المحافظة على الهوية العلمانية للدولة.

ومـــنذ فوز حزب العدالة والتنمية بالانتخابات عام 2002 فقد شهدت تركيا عملية تغيير دستوري وقانوني، كما أنها شهدت تطورا نسبيا فيما يتعلق بالحريات، وتفهمـــا أكـــبر فـــيما يخص المسألة الكردية والأرمنية والعلوية، والشأن الداخلي

عمـــوما، أما فيما يتعلق بالشؤون الخارجية فقد اتخذت انطباعات أكثر إيجابية عن الـــصورة التـــركية مـــن قـــبل دول الجوار والعالم العربـــي والإسلامي والاتحاد الأوروبـــــي، كمـــا اتجهـــت الحكومة التركية إلى تبني موقف فاعل في القضايا الإقليمية، وقد تبنت حكومة العدالة والتنمية مقاربات جديدة للحد من أزمة الهوية الـــتي يعيشها المجتمع، ويمكن تلخيص أهم التطورات التي ظهرت على السطح فيما يخـــص موضوع أزمة الهوية التركية منذ تسلم حزب العدالة والتنمية الحكم بالنقاط التالية:

أولا: ظهـــور الوجه السياسي الذي ينتمي إلى الهوية الإسلامية على السطح، فـــرغم أن حـــزب العدالة والتنمية لا يعلن أو لا يسمح له بأن يشير إلى خصائصه الإســـلامية، إلا أن الهوية الإسلامية التي تتمثل في فكر وسلوكيات أعضاء الحزب وجـــذورهم الحـــزبية التي تعود إلى حزب الرفاه، لا تجعل مجالا للشك بأن الشعب التركـــي قـــد اخـــتار الحزب الذي يمثل الهوية الإسلامية ولو لم يعلن عنها بشكل رسمي.

ثانيا: العمل على الاعتراف بحقوق الأقليات وتلبية مطالبهم، فقد شهدت فترة تـــسلم حزب العدالة والتنمية انفتاحات ديمقراطية مهمة، تمثلت بإزالة العوائق أمام حـــريات الأقليات بشكل نسبـــي، وفتح المجالات أمام مقاربات أخرى في سبيل حل الأزمة الكردية والأزمة الأرمنية.

ثالـــثا: العمـــل علـــى إحداث توازن في علاقات تركيا مع الولايات المتحدة الأميركـــية والاتحاد الأوروبـــي من جهة، وعلاقاتها مع العالم العربـــي والإسلامي مـــن جهـــة أخرى، وقد شهدت فترة تسلم حزب العدالة والتنمية مواقف إيجابية ومـــصيرية مع قضايا العالم العربـــي والإسلامي، ساهمت في تغيير الصورة السلبية لتـــركيا علـــى الـــصعيد السياسي التي عرفها العالم العربـــي والإسلامي في القرن الماضـــي، وقـــد حاولت تركيا في هذه الفترة كذلك أن تظهر نفسها كدولة فاعلة ومشاركة في صنع القضايا الإقليمية وقضايا العالم الإسلامي.

ولـــذلك يمكن القول بأن التغيرات الجذرية التي يتعرض لها المجتمع التركي في الـــوقت الراهن تمثل حالة طبيعية في سعي هذا المجتمع لأن يتمثل تراثه الثقافي، وهي الطـــريق الوحيدة التي يمكن من خلالها أن يتعافى من مشكلات الهوية لديه، فأزمة

الهـــوية الـــتي يعيشها المجتمع التركي ناتجة عن عدم انسجام بين المعطيات التاريخية والثقافـــية والجغـــرافية وبين الواقع السياسي والثقافي والقانوني الذي يفرض على المجـــتمع، ولذلك فإن المهمة الأساسية لحزب العدالة والتنمية في الوقت الراهن هي التخفيف من تشدد العلمانية وغلواء القومية اللتين سببتا الأزمات السياسية والثقافية في الدولـــة، لكـــن هذه المهمة لا يبدو أنها سهلة، خصوصا وتصريحات جنرالات الجـــيش وتلـــويحات المحاكم الدستورية لا تنفك مهددة سير إصلاحات الحكومة، وبالـــرغم مـــن هـــذا إلا أنه يمكن القول بأن المجتمع التركي في طريقه إلى التغيير، ومحـــاولات حرفه عن هذا التغيير تمثل حالة استثنائية طارئة، ويمكن للتغيير الجذري الـــذي شـــهدته الدولة التركية في الثلث الأول من القرن الماضي أن يعود للظهور وبـــشكل معاكس وبحدة أقل مرة أخرى في الثلث الأول من هذا القرن بدليل أن الهـــوية الثقافـــية الـــتي تم تهميشها في الفترة السابقة يتم العمل على إعادتها بإرادة الشعب مرة أخرى في هذه المرحلة.

ملحوظة: قد يجد القارئ بعض الشبه بين بعض فقرات هذه الدراسة وما جاء في دراســـات أخرى من الملف، وذلك لأنه من الصعوبة بمكان تناول أزمة الهوية في تـــركيا دون التطرق إلى منشأ ذلك وارتباطه بالجغرافيا والتاريخ والتكوين العرقي والـــديني للـــشعب ومـــسارات الأمـــور بعـــد انهيار الخلافة العثمانية وتأسيس الجمهـــورية...، لـــذا كـــان ضروريا الإبقاء على هذه الفقرات (بعد اختصارها) وتوظيفها بما يخدم موضوع الهوية.

مصادر الدراسة

1. محمود المنير، العولمة وعالم بلا هوية،، (المنصورة: دار الكلمة للنشر والتوزيع، 2000)، 146.
2. Francis Fukuyama, The End Of History And The last Man, (New York: The Free press, 1992).
3. e, Fuat Keyman, "Türkiye'de Kimlik Sorunlari ve Demokratikleşme", Doğu Batı Düşünce Dergisi, 41 (2007), 217-230.
4. Samuel P. Huntington, "Clash of Civilization", 42.
5. Ahmet Davutoğlu, Stratejik Derinlik Türkiye'nin Ulusalarası Konumu, (Kurre Yayınları, İstanbul, 2007).
6. Ahmet Davutoğlu, Stratejik Derinlik Türkiye'nin Ulusalarası Konumu, 17-24.
7. مساحة تركيا الإجمالية بالكيلو متر المربع: 814578، تشكل منطقة الأناضول ما نسبته 97% من هذه المساحة، أما تراكيا (الجزء الأوروبي) فتشكل ما نسبته 3% منها. انظر: Ramazan Özey, "Türkiye'nin Cografyasi Ve Jeopolitigi Neden" Önemlidir? Stradıgma Aylık Strateji ve Analize dergisi, 9, (2003): 1-12.
8. Özey, "Türkiye'nin Cografyasi Ve Jeopolitigi Neden Önemlidir", 1-12.
9. Ali Yiğit, "Avrupa'nın Sınırları Ve Türkiye'nin Avrupa'ya Göre Konumu", Fırat Üniversitesi Sosyal Bilimler Dergisi, 2 (2000): 35-50.
10. Recep Ercan, Türkiye'de Ulusal Kültür Tartışmalari BağlamındaÇağdaş Uygarlik Sorunu, Sosyal Bilimler Dergisi, 25 (2001): 112-115.
11. Davutoğlu, Stratejik Derinlik Türkiye'nin Ulusalarası Konumu, 79-83.
12. Tuğça Poyraz ve Gülay Arıkan, "Avrupa-Türkiye Ilişkileri ve Avrupa Yayılmacılığından Sonra Değişen "Öteki" Tanımları", Hacettepe Üniversitesi Edebiyat Fakültesi Dergisi, 2 (2004): 1-16.
13. Davutoğlu, Stratejik Derinlik Türkiye'nin Ulusalarası Konumu, 79-83.
14. Poyraz, ve Arıkan, "Avrupa-Türkiye Ilişkileri ve Avrupa Yayılmacılığından Sonra Değişen "Öteki" Tanımları", 1-16.
15. Poyraz, ve Arıkan, "Avrupa-Türkiye Ilişkileri ve Avrupa Yayılmacılığından Sonra Değişen "Öteki" Tanımları", 1-16.
16. Soner Çağaptay, "Türkiye'de Laikliğin ve Dış Politikanın Geleceği: Seçimler ve Endis, e Verici Gelişmeler", Washington Yakın Doğu Politikaları Enstitüsü (Washington Institute for Near East Policy)، (2007)

ومن الحوادث التي عبرت عن العلاقة المتوترة بين طلبات المواطنين فيما يخص حرياتهم الدينية والمؤسسات القانونية في الدولة المظاهرات المستمرة للطالبات المحجبات من أجل الحصول على حقوقهن في دخول المؤسسات الرسمية. وقد قام محام تركي وهو ألب أرسلان أرسلان سنة 2006 بإطلاق النار على ستة من أعضاء محكمة إدارية، كانت قد أصدرت قرارات من قبل تتعلق بمنع الطالبات المحجبات من دخول المؤسسات الرسمية. Milliyet, 18 Mayıs 2006.

17. Süleyman Yıldız, "Kimlik Ve Ulusal Kimlik Kavramlarinin Toplumsal Niteliği", Millî Folklor, 74 (2007): 9-16.

18. Uluslararası Azınlık Hakları Grubu 2007, Bir Eşitlik Arayışı: Türkiye'de Azınlıklar, United Kingdom, London, (2007): 1-44.
19. Uluslararası Azınlık Hakları Grubu 2007, "Türkiye'de Azınlıklar", 1-44.
20. في عام 1492 أعلن الملك فرنالد ضرورة أن يتبع اليهود المذهب الكاثوليكي وإلا سيتم إجلاءهم عن إسبانيا، وبدأ اليهود بالهجرة إلى مناطق متعددة منها البرتغال، وفي نفس السنة أعطى السلطان با يزيد الثاني أوامره بالسماح باستقبال المسلمين واليهود الذين تم ترحيلهم من إسبانيا والبرتغال، وفي سنة 1496 أعطى الملك فرنالد المسلمين واليهود مدة عشرة أشهر للجلاء عن إسبانيا، وهاجر الكثير منهم إلى مناطق الدولة العثمانية، ويذكر بأن أول المناطق التي سكنها اليهود هي إسطنبول وأدرنه وسيلانك. انظر: Nazim Güleryüz, "Türkiye Yahudileri", Görüş Dergisi, Özel Sayı, (2003): 1-22.
21. Uluslararası Azınlık Hakları Grubu 2007, "Türkiye'de Azınlıklar", 1-44.
22. Çağaptay, "Türkiye'de Laikliğin ve Dış Politikanın Geleceği": 13-16.
23. Cemal Karakas, Turkey: Islam and Laicism Between the Interests of State, Politics, and Society, PRIF Reports No. 78, Peace Research Institute Frankfurt (PRIF) 2007, 13-14.
24. Cemal Karakas, "Turkey: Islam and Laicism Between the Interests of State, Politics, and Society", 19-22.
25. Davutoğlu, Stratejik Derinlik Türkiye'nin Ulusalarası Konumu, 59-62.
26. Senem Aydin and Ruşen Çakır, Political Islam in Turkey, Center for European Policy, 265 (2007): 1-12.
27. Cemal Karakas, "Turkey: Islam and Laicism Between the Interests of State, Politics, and Society", 1-41.
28. Aydin and Çakır, "Political Islam in Turkey", 1-12.
29. Cemal Karakas, "Turkey: Islam and Laicism Between the Interests of State, Politics, and Society", 28-31.
30. Ismail Safi, Türkiye'de Muhafazakârlığın Düşünsel-Siyasal Temelleri ve Muhafazakâr Demokrat Kimlik arayışları, (Ankara Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Kamu Yönetimi Ve Siyaset Bilimi anabilim dalı: Doktota tezi, 2005), 213-220.
31. وبناء على الدراسة التي قام بها صافي إسماعيل عن حزب العدالة والتنمية تبين له أن 96% من أعضاء حزب العدالة والتنمية يرون أن الإسلام لا يتعارض مع الديمقراطية، وأن 75% منهم يبرزن هويتهم الثقافية على أساس أنهم مسلمين، وأن 56% منهم أفادوا بأن بناتهم البالغات يلبسن خمار الرأس، وأن 85% من زوجاتهم يلبسن خمار الرأس، وأن 76% منهم يعتبرون أنفسهم متدينون، وأن 71% منهم يؤيدون انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي.
32. Soner Çağaptay, "Türkiye'de Laikliğin ve Dış Politikanın Geleceği: Seçimler ve Endişe Verici Gelişmeler", 28-33.
33. عمر تشيبنار، "سياسيات تركيا في الشرق الأوسط بين الكمالية والعثمانية الجديدة"، العدد 10، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، مركز الشرق الأوسط، 2008): 1–32.
34. بينت الدراسة التي أجريت سنة 2006، أن حوالى 48% من النساء التركيات يلبسن الحجاب الشرعي (خمار الرأس)، و11.4% منهن يلبسن القبعات لتغطية شعرهن.
35. Çağaptay, "Türkiye'de Laikliğin ve Dış Politikanın Geleceği: Seçimler ve Endis, e Verici Gelişmeler", 35.

36. عمـــر تشيبنار، "سياسيات تركيا في الشرق الأوسط بين الكمالية والعثمانية الجديدة"، العدد 10، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، مركز الشرق الأوسط، 2008): 31.

37. Posta, 15 Nisan, 2007 Yiğit, "Avrupa'nın Sınırları Ve Türkiye'nin Avrupa'ya Göre Konumu", 35-50.

38. Davutoğlu, Stratejik Derinlik Türkiye'nin Ulusalarası Konumu, 199-202.

39. Gökhan Koçer, "Türkiye'nin Avrupa Birliği Politikasi: Ulusalarasi Ilişkiler Açisindan Bir Analiz", Ulusalarasi İktisadi ve İdari Incelemeler Dergisi, 2, (2009): 38-56.

40. Uluslararası Azınlık Hakları Grubu 2007, Bir Eşitlik Arayışı: Türkiye'de Azınlıklar, 1-42.

41. Koçer, "Türkiye'nin Avrupa Birliği Politikasi: Ulusalarasi Ilişkiler Açisindan Bir Analiz", 38-56.

42. Koçer, "Türkiye'nin Avrupa Birliği Politikasi: Ulusalarasi Ilişkiler Açisindan Bir Analiz", 38-56.

43. أسس حزب العمال الكردستاني داخل تنظيم ماركسي يدعى بالتنظيم الشرقي الثقافي الانقلابي "DDKO" من قبل تلاميذ ماركسيين من بينهم عبد الله أوجلان في السبعينات من القرن الماضي. وقد قام حزب العمـــال الكردستاني بعدة عمليات قبل عام 1980، وقد نجا عبد الله أوجلان من عواقب انقلاب 1980 مـــن خـــلال تهريبه إلى سوريا، وكانت أولى العمليات التي قام بها حزب العمال الكردستاني في عقد الثمانيـــنات، وتحديـــدا فـــي الخـــامس عـــشر من أغسطس عام 1984م، في كل من منطقتي "أروخ" و"شاندنيلي" وقد أعقب هذه العمليات التي قام بها حزب العمال الكردستاني عدة عمليات أخرى دموية. وقد تسببت هذه العمليات حتى سنة اعتقال أجلان سنة 1999 أي خلال 15 سنة بخسارة أرواح وصلت إلى خمسة وثلاثين ألف إنسان بالإضافة إلى الخسائر المادية التي وصلت إلى مليارات الدولارات.

44. Taha Özhan ve Hatem Ata, "Kürt Meselesi Problemler ve Çözüm Önerileri", Seta analiz, (2008), 1-20.

45. Taha Özhan ve Hatem Ata, "Kürt Meselesi Problemler ve Çözüm Önerileri", 1-20.

46. Taha Özhan ve Hatem Ata, "Kürt Meselesi Problemler ve Çözüm Önerileri", 1-20.

47. Tessa Hofmann, "Armenians In Turkey Today: A Critical Assessment Of The Situation Of The Armenian Minority In The Turkish Republic", The EU Office of Armenian Associations of Europe, (2002): 1-46.

48. Uluslararası Azınlık Hakları Grubu 2007, "Bir Eşitlik Arayışı: Türkiye'de Azınlıklar", 1-42.

49. Uluslararası Azınlık Hakları Grubu 2007, "Bir Eşitlik Arayışı: Türkiye'de Azınlıklar", 1-42.

50. ومـــن الأمـــثلة على ذلك القضية التي رفعت على أورهان باموك الروائي المشهور التركي من أصل أرمنـــي الذي حصل على جائزة نوبل للآداب سنة 2006، عندما صرح سنة 2003 بأن مليون أرمني وثلاثين ألف كردي قد قتلوا في تركيا في نهاية عهد الدولة العثمانية، وقد أوقفت ملاحقته القضائية في نهاية العام 2006. انظر:

51. Murat Iri ve h. Esra Arcan, The Orhan Pamuk Case: How Mainstream Turkish Media Framed His Freedom of Speech, Kırgızistan-Türkiye Manas Üniversitesi, Sosyal Bilimler Dergisi, 18 (2007): 18.

52. Hofmann, "Armenians In Turkey Today", 1-46.

53. Hakan Taşdemir ve Murat Saraçli, "Avrupa Birliği ve Türkiye Perspektifinden Azınlık Hakları Sorunu", Uluslararası Hukuk ve Politika, 8 (2007): 33-34.

Uluslararası Azınlık Hakları Grubu 2007, "Bir Eşitlik Arayışı: Türkiye'de Azınlıklar", 1-42. .54

Eren Özalay, "Minorities in Turkey The identity of the Alevis in Accordance with the EU Legislation", Georg-August Universität Göttingen, IP (2006) San Sebastian, 1-22; Şermin Tekinalp, Küreselleşen Dünyanın Bunalımı: Çokkültürlülük, Journal of istanbul Kültür University, 1 (2005): 75-87 2005/1 p. .55

Uluslararası Azınlık Hakları Grubu 2007, "Bir Eşitlik Arayışı: Türkiye'de Azınlıklar",1-42. .56

Özalay, "Minorities in Turkey The identity of the Alevis in Accordance with the EU Legislation", 16-20. .57

الإسلاميون الأتراك..
من الهامش إلى المركز

كمال السعيد حبيب(*)

تـــركيا هـــي الدولة المسلمة الوحيدة في المنطقة التي يقر دستورها بالعلمانية كمـــادة لا يمكن حذفها من الدستور[1]، وتفرض هذه العلمانية على كل من يريد ممارســـة السياسة الابتعاد عن استخدام الدين، في الحياة السياسية بأي شكل كان وإلا اعتبر ذلك انتهاكا للدستور وقانون العقوبات. فجميع الأحزاب الإسلامية التي أنـــشأها نجـــم الدين أربكان – على سبيل المثال – تم إغلاقها وإبعادها عن الحياة السياسية بسبب اتهامها بخرق الدستور وعدم احترام العلمانية.

كمـــا تعرض المئات من السياسيين الإسلاميين للسجن والحظر على نشاطهم الـــسياسي إمـــا بسبب تصريحات دينية صريحة لهم أو الاستشهاد بما تم تأويله من نصوص أو حتى إشارات دينية. وقد تعرض سابقا رئيس الوزراء الحالي رجب طيب أردوغان نفسه لذلك حين استخدم أبياتا للشاعر التركي ضيا جوكالب اشتم فيها العلمانيون ما اعتبروه استخداما لرموز دينية[2].

بيد أن الحقيقة التي لا يمكن لأي باحث تجاهلها هي كون الحضور الإسلامي في تـــركيا لم يخـــتف من المسرح رغم هذه العلمانية الصارمة، بل إنه استعاد زمام المـــبادرة وانتقل من الهامش إلى المركز ومن الاغتراب إلى الاختراق ليصبح الظاهرة الأهم في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلاد، وليس أدل على ذلـــك من وصول قادة ذوي جذور إسلامية ليصبح منهم رئيس الجمهورية ورئيس الـــوزراء، من هنا فإن السؤال العلماني لم يعد: كيف يمكن استئصال الإسلام من

(*) باحـــث متخصص في الجماعات والحركات الإسلامية، صاحب أطروحة "الإسلام والأحزاب السياسية في تركيا، دراسة حالة لحزب الرفاه (1983–1997)" رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، عام 2006

الحـــياة العامة، وإنما كيف يمكن التكيف معه؟ فتاريخ الجمهورية شاهد على أنه من المـــستحيل إضـــعاف القاعدة الاجتماعية الإسلامية أو الإقلال من جاذبية الإسلام بالنسبة للشعب التركي[3].

يـــستدعي الـــسياق الإشـــارة هـــنا إلى أننا في هذه الدراسة نتناول الظاهرة الإســـلامية في علاقتها بالحياة السياسية وهذا وجه واحد لظاهرة أوسع وأشمل لها تعـــبيراتها المتعددة وغير القاصرة على المجال السياسي وحده، كما يجدر القول بأن تجـــذر مفهـــوم الدولة في الثقافة التركية جعل الإسلاميين يناضلون من داخلها و لم يصفوها بتعبيرات من قبيل "الجاهلية" كما من بعض الإسلاميين في العالم العربـــي.

وعلـــى الجانـــب الآخر فإن العلمانيين الأتراك لم يستبعدوا الإسلاميين كقوة اجتماعـــية وسياســـية، وهـــذا في الواقـــع استمرار للتقاليد العثمانية ذات الطابع الإمـــبراطوري الذي يقوم على التوفيق والتعايش والوصول لحلول وسط. ومن هنا فـــإن "الأتاتوركـــية" ذات الطابع الاستئصالي لم تنجح، كما أن "الأربكانية" ذات الطابـــع الإحيائـــي الـــذي يحمل نـــزعة مواجهة لم تستمر، أما "الأردوغانية" في صـــيغتها (الديمقـــراطية المحافظـــة) فهي تعبير عن التواصل مع الطابع العثماني، إنها "عثمانية جديدة" ولذا قدر لها الوصول إلى السلطة والاستمرار فيها حتى الآن[4].

أولا: الظاهرة الإسلامية من الهامش إلى المركز

بـــروز الظاهرة الإسلامية في تركيا ثم وصولها إلى الحكم لم يكن أمرا سهلا، و لم يكن الطريق إلى ذلك معبدا. فقد مر الإسلام السياسي في البلاد بمحطات كثيرة إلى أن نجح في التحول من الهامش إلى المركز، وسوف نحاول أن نسرد ذلك بشكل مختـــصر ومكثف حتى وإن اتخذ الطابع المعلوماتي المباشر إلا أن عرضه بهذه الصورة سوف يعطينا في النهاية فكرة عن كم الجهد والتضحيات التي كانت لازمة من قبل هؤلاء الإسلاميين للتغلب على العراقيل والصعوبات قبل وصولهم إلى السلطة.

1. أعلـــنت الجمهـــورية ليلة 30/29 أكتوبر/تشرين الأول عام 1923، ثم ألغيت الخلافـــة في 4 مارس/آذار 1924 وصدر أول دستور للجمهورية في 20 أبريل/ نيـــسان 1924[5] وظل معمولا به حتى عام 1960، وكانت المادة الثانية في هذا الدســـتور تشير إلى أن الإسلام هو دين الدولة، بيد أن الدستور تعرض لتعديلات

كـــثيرة كلها كانت تتجه نحو ترسيخ مزيد من علمانية الدولة. ففي عام 1928 ألغيت الإشارة إلى الإسلام كدين للدولة، وفي عام 1937 تم تعديل المادة الثانية من الدستور لتقرأ على النحو التالي "الدولة التركية هي جمهورية قومية مركزية علمانـــية ومـــتطورة"[6]. وبوفاة كمال أتاتورك عام 1938 كان المشهد يبدو وكـــأن تركيا بأكملها قد تحولت إلى كيان علماني بحت، وأن الإسلام اختفى مـــن أجـــل الصالح العام إلا أن الوضع لم يكن كذلك، فعلى الرغم من كون الجـــزء المـــسيطر مـــن الصفوة المتعلمة تحول تماما باتجاه الأفكار وأنماط الحياة الغربية، إلا أن العامة ظلت محافظة وقريبة بطبعها من الإسلام[7].

2. تأســـس الحـــزب الجمهوري الحر برئاسة فتحي أوقيار عام 1930 "لاستيعاب المعارضة الدينية المتفاقمة ولإيجاد معارضة مستأنسة"، وانضمت الطرق الصوفية وعلـــى رأســـها النقشبندية[8] إلى هذا الحزب، لكن مواقفهم السياسية وطرق التعـــبير عـــن هذه المواقف (أحيانا كانوا يدوسون صور أتاتورك بالأقدام إذا اختلفوا معه) جعلت أتاتورك يقدم على إغلاق هذا الحزب. ورغم الإغلاق إلا أن المنتـــسبين للطرق الصوفية كانوا قد انتقلوا بالعمل السياسي الإسلامي من الـــسرية إلى العلنـــية مـــن خلال انخراطهم كجناح ديني ضمن أحد الأحزاب القائمة، وظل هذا الأمر تقليدا وسم الظاهرة الإسلامية في تركيا[9].

3. مع مجيء عصمت إينونو إلى رئاسة الجمهورية في 11 نوفمبر/تشرين الثاني عام 1938 عقـــب وفـــاة أتاتـــورك دخلت تركيا عالم التعددية السياسية والحزبية بتأســـيس "الحـــزب الديموقراطي" في السابع من يناير/كانون الثاني عام 1947 بقيادة جلال بايار. وكان شعار الحزب في الانتخابات "كفاية – خلاص"[10]، والـــتحقت التـــيارات الإســـلامية بهذا الحزب لتعبر عن معارضتها للكمالية والعلمانية، كما انضم للحزب كذلك رموز متدينة مثل الجنرال فوزي جاقماق الذي سرعان ما استقال بسبب غموض موقف الحزب من الدين وأسس حزبا مستقلا أسماه "حزب الأمة" عام 1948 انضمت إليه التيارات المتدينة في الحزب الديموقراطي. ودخل حزب الأمة الانتخابات وفاز بمقعد واحد في البرلمان، لكن الحـــزب الديمقراطـــي وبموافقة حزب الشعب الجمهوري اتخذ قرارا بحله قبل انـــتخابات عام 1954 بحجة "توظيفه الدين في السياسة"، لكن محكمة النقض

ألغـــت قرار الحل، بيد أن الحزب أعاد تشكيل نفسه من جديد باسم "حزب الأمة الجمهوري" وحصل على خمسة مقاعد في انتخابات عام 1954[11].

وفي عام 1951 تأسس حزب جديد اسمه "الحزب الديمقراطي الإسلامي" أسسه رفعـــت جـــواد أتيلخان المعروف بعدائه الشديد للماسونية واليهودية، ولكنه أحـــيل للمحاكمة بتهمة استخدام الدين في السياسة وأغلق بعد ستة أشهر من تأسيسه. كما تأسست بعد ذلك أحزاب أخرى ذات رؤية إسلامية مثل حزب "الـــدفاع عن الإسلام" و"حزب النهوض الوطني"[12]، وكانت هذه هي المرة الأولى الـــتي يحاول فيها الإسلاميون أن تكون لهم أحزابهم المستقلة بدلا من أن يكونوا مجرد أجنحة داخل الأحزاب المعارضة للأتاتوركية.

4. بدأ ما يمكن تسميته "الإحياء الإسلامي" في تركيا مع مجيء الحزب الديمقراطي إلى الـــسلطة. فعصر العلمانية الشاملة انتهى، وبدأ النظر للإسلام كهوية لتركيا كمـــا هـــو الحال بالنسبة للمسيحية في الدول الغربية. وبدأت العلمانية تطرح كنظام للحكم وليست دينا سياسيا يؤمم كل الفضاآت لصالح الدولة. واخترق التـــيار الإســـلامي بقـــوة الحزب الديمقراطي واتخذوه مظلة لهم للهجوم على الكمالـــية، وظهر جناح إسلامي قوي داخل الحزب منذ عام 1953، وهو ما دفـــع رئـــيس الوزراء عدنان مندريس لمهاجمة الميول الإسلامية لبعض أعضاء البرلمان المنتمين للحزب، بيد أن علاقة الحزب مع التيار الإسلامي ظلت قوية. وفي انـــتخابات عـــام 1957 فـــاز الديمقراطيون على الكماليين، وقد صوت النورســـيون للحزب الديموقراطي تقديرا لاستجابة بعض مطالبهم الدينية، وبدا الحزب الديمقراطي نفسه كأحد تجليات الإحياء الإسلامي في تركيا خاصة مع اقتراب زعيمه مندريس بقوة من الإسلام بعد نجاته من حادث طائرة فيما يشبه المعجزة عام 1959[13].

ويمكـــن القـــول إجمالا إن الأحزاب الديمقراطية المحافظة في تركيا مثلت فضاءً للإســـلاميين استطاعوا من خلاله التأثير بقوة في الحياة السياسية والاجتماعية، كمـــا أن الحـــضور الإسلامي على المستوى النفسي والشرعي بدأ ينتقل من مـــرحلة المطاردة والملاحقة إلى مرحلة رد الاعتبار وتأكيد الفاعلية والوجود في كافة المجالات[14].

5. مـــع انقلاب عام 1960 بدأت تبرز ظاهرتان متصلتان بالظاهرة الإسلامية في تركيا الأولى وهي التراجع العلماني مع وجود ميل رسمي أكثر نحو التكيف مع الإسلام، والثانـــية هـــي رســـوخ قدم الظاهرة الإسلامية بشكل أكبر وأوسع وتقدمها نحو الانتقال من الهامش إلى القلب والمركز، ذلك لأن الانقلابيين حاولوا قدر إمكانهم تـــبني مفهـــوم "تتريك" الإسلام، أي جعله منسجما مع المزاج والطبيعة التركيين. وقد بدأت في تلك الفترة بعض الأفكار الخاصة بعلاقة الإسلام بالمجتمع التركي في الانتشار بالتدريج، من ذلك فكرة أن الإسلام مكون من مكونات الهوية التركية، وأنـــه نموذج صالح لتسيير الحياة، وأنه يمكن التوفيق بينه وبين العلمانية، وأنه ليس قوة رجعية على ما يشاع، كما يمكنه التعاطي مع حضارة الغرب[15].

ومـــع مجيء حزب العدالة في منتصف الستينيات كوريث للحزب الديمقراطي الـــتف حوله ذوو التوجهات الإسلامية وصوتوا له في الانتخابات حتى حصل علـــى الأغلبية عام 1965، وكان نجم الدين أربكان عضوا في هذا الحزب حتى عـــام 1969، وكـــان يعبر هو وأنصاره عن تيار إسلامي معتدل داخله، وأدى وصـــوله عام 1968 إلى فرع اتحاد غرف التجارة والصناعة والبورصة إلى فزع العلمانيين، وقد ضغط الجناح الإسلامي داخل حزب العدالة على رئيس الحزب سليمان ديميريل لاتخاذ خطوات أكثر للاقتراب من الإسلام لكنها لم تفلح، وقد رفض ديميريل ترشيح أربكان على قوائم الحزب في انتخابات عام 1969، وهنا ترشح أربكان مستقلا في محافظة قونية ونجح ومعه سبعة وعشرون نائبا يعبرون عـــن التـــيار الإسلامي في ذلك الوقت، وهؤلاء مثلوا أضخم تجمع للمستقلين عرفته الانتخابات التركية[16].

6. تأسس حزب "النظام الوطني" في يناير/كانون الثاني عام 1970 معبرا عن ظهور مـــا عرف باسم "الملي جوروش" أي الفكر الوطني الذي يعبر عن تيار مستقل وجديـــد في السياسة التركية[17]. وقد عبر برنامج هذا الحزب عن مزاج ديني واضـــح فهو يريد إلغاء الربا وتغيير نظام الضرائب والقروض وهاجم الماسونية والشيوعية والإلحاد، لكنه أغلق في مايو/أيار عام 1971 بتهمة معاداة العلمانية.

بـــيد أن حـــركة الملي جوروش (الفكر الحر) عادت لتؤسس حزبا جديدا في أكتوبـــر/تـــشرين الأول 1972 بعد عاصفة انقلاب مارس/آذار 1971، باسم

"حـــزب السلامة الوطني"، ودخل الحزب الانتخابات في أكتوبر/تشرين الأول 1973 وحـــصل على 48 مقعدا ليصبح القوة السياسية الثالثة في البلاد، ودخل في ائـــتلاف مع حزب الشعب الجمهوري العلماني الكمالي عام 1974 وأصبح أربكان نائب رئيس الوزراء في حالة فريدة من نوعها، إذ للمرة الأولى يشكل الإســـلاميون والعلمانـــيون معـــا حكـــومة واحدة على قاعدة احترام الدولة للمعـــنويات والأخلاق وعدم معاداة الدين من جانب العلمانيين، وعلى قاعدة أن الإســـلاميين جزء من الحياة السياسية ويجب استيعابهم كفصيل وطني داخل الجمهورية.

أصـــبح الإسلاميون إذن جزءا من بنية النظام السياسي وتجاوز تأثير الإسلاميين الفضاء الاجتماعي والفردي إلى قلب الظاهرة السياسية، ودخل حزب السلامة الـــوطني في ائتلاف مرتين بعد ذلك مع حزب العدالة عام 1975وعام 1977، ويـــبدو أن ائـــتلافه مع حزب الشعب صرف جزءا من قاعدته التصويتية عنه ولكـــنه ظـــل جزءا مهما في الحياة السياسية التركية. وتضمن برنامج الحزب الدعـــوة لسوق إسلامية مشتركة وعملة إسلامية واحدة وقوة عسكرية تدافع عـــن العـــالم الإسلامي وأمم متحدة للأقطار الإسلامية. ومرة أخرى تعرض الحـــزب للإغـــلاق بـــسبب "انتهاكه العلمانية" وقد حدث ذلك مع انقلاب سبتمبر/أيلول عام 1980[18].

7. عقب عودة الحياة السياسية والحزبية بعد رجوع العسكر لثكناتهم تأسس حزب الـــرفاه في 19 يولـــيو/تموز 1983، وهو نفس العام الذي أسس فيه تورغوت أوزال حـــزب "الـــوطن الأم" والذي حكم البلاد حتى عام 1989، وهنا تجدر الإشـــارة إلى أن الوطن الأم كان عبارة عن ائتلاف من عدة قوى أبرزها التيار الإســـلامي ويمثلهم في ذلك الوقت محمد جندز. وينتمي تورغوت أوزال إلى التيار الإسلامي حيث سبق له أن ترشح على قوائم حزب السلامة الوطني عام 1977 بمنطقة أزمير ولكنه لم يوفق.

ومـــن المفيد معرفة أن تأثير الطريقة النقشبندية ظل عميقا في الحياة السياسية التركية، فعلى سبيل المثال حث الشيخ محمد زاهد كتكو، وهو أحد أعلام الطريقة، العديد من الإسلاميين على تأسيس أحزاب إسلامية ومنهم نجم الدين أربكان الذي

استشار الشيخ في تأسيس الرفاه فأذن له. وهنا يشار إلى أنه يكاد لا يوجد سياسي إسلامي تركي إلا وله شيخ وطريقة لكنه لا يعلن عن ذلك[19].

وعقب تصدع حزب "الوطن الأم" عام 1991 وخروج التيار الإسلامي منه عام 1992 بدأ الصعود السياسي للرفاه، فقد كان الوطن الأم الجسر الذي عبر عليه الرفاه ليصل رئيسه إلى رئاسة الوزراء متحالفا مع حزب علماني هو "الطريق المستقيم" في يونيو/حزيران عام 1996، واستطاع الرفاه أن يكتسح بلديات المدن الكبرى في الانتخابات المحلية التي جرت عام 1994، وحصل على المركز الأول في الانتخابات النيابية التي جرت عام 1995 حاصدا ستة ملايين صوت، وشكل الحكومة مع حزب الطريق المستقيم، وقد نالت هذه الحكومة ثقة البرلمان في 8 يونيو/حزيران 1996، لكن هذه الحكومة لم تعمَّر طويلا، إذ تدخل الجيش متحالفا مع الأحزاب العلمانية ليرغم أربكان على مغادرة المنصب الرفيع قبل أن يكمل عامه الأول وقدم بالفعل استقالته في يونيو/حزيران عام 1997.

وقدم المدعي العام طلبا بإغلاق الحزب وتم الإغلاق بالفعل في 16 يناير/كانون الثاني 1998 فيما عرف باسم "انقلاب ما بعد الحداثة" أو "الانقلاب اللطيف" الذي استخدم فيه الجيش مؤسسات مجلس الأمن القومي والادعاء العام التركي والمحكمة الدستورية العليا بدلا من التدخل العسكري المباشر.

وانتهى الوجود القانوني للحزب بعد نشر قرار المحكمة الدستورية العليا قرار الإغلاق في الجريدة الرسمية في 22 فبراير/شباط 1998، وبدا أن أربكان يستعد لتأسيس حزب جديد كما حدث مع الأحزاب السابقة لفكرة الملي جوروش، بيد أن تحولات جديدة كانت الظاهرة الإسلامية في تركيا قد عرفتها طوال عقد التسعينيات جعلتها تسلك مسلكا مختلفا عما كان يتوقعه أربكان وهي التي قادت إلى بروز حزب العدالة والتنمية الذي يحكم تركيا اليوم[20].

ثانيا: الإسلاميون في المركز.. حالة العدالة والتنمية

1. تسبق الدولة في الحالة التركية الدين بخطوة[21]، وهذا تقليد عميق في الحياة التركية منذ اعتنق الترك الإسلام، وظل هذا التقليد معمولا به في ظل الدولة العثمانية ولا يزال حتى اليوم، وهنا يمكن القول بأن جيل الشباب الجديد من

الحـــركة الإســـلامية في تركيا من أمثال رجب طيب أردوغان وعبد الله غول وبولـــنت أرينغ وعبد اللطيف شنر وغيرهم، أيقنوا أنه لا بد من إدراك جديد مختلف عن ذلك الذي تطرحه حركة الملي جوروش. فالجيل الذي يمثله هؤلاء الشباب هم الجيل الثالث في الحركة الإسلامية التركية، وهم يعبرون عما يطلق عليه "الإسلام المدني" بمعنى أنهم لا يودون فرض قواعد الإسلام من أعلى وإنما يقفـــون في نفـــس الـــنقطة التي يجاورهم فيها آخرون، وأن هؤلاء الآخرون متـــساوون معهـــم، ومـــن ثم فإن تقاليد التفاوض والحوار والوصول للحلول الوســـط هي التي يمكن أن تكون سبيلا للحكم وليس استخدام أدوات الفرض والهيمـــنة مـــن أعلـــى، فهؤلاء لا يريدون أن يكونوا كمالية جديدة في ثوب إســـلامي[22]. أدرك الجـــيل الجديد الذي تكونت لديه خبرة واقعية بالسياسة وعالمهـــا مـــن خـــلال ممارسة السلطة على مستوى البلديات أنهم قد استوى عـــودهم ونضج وعيهم وخبرتهم وأن طريق أربكان الذي يحاول أن يجعل من الـــدين قوة فوق الدولة وأمامها خلافا للتقاليد التركية لن يصل بمشروعهم إلى منتهاه المأمول.

2. تبنى مؤسسو حزب العدالة والتنمية ما أطلقوا عليه "الديمقراطية المحافظة" وهي نظام سياسي واجتماعي توفيقي تنسجم فيه الحداثة والتراث من جانب والقيم الإنسانية والعقلانية من جانب ثان، فهي تقبل الجديد ولا ترفض القديم والمحلي وتحتـــرم الآخر وتؤمن بخصوصية الذات وترفض الخطاب السياسي القائم على الثنائيات التي تفرض رؤية سياسية أو عرقية أو أيديولوجية أو دينية واحدة تلغي ما سواها، وتؤكد على أن الدولة يجب أن يتوقف دورها عند تسيير الأمور من خـــلال الحـــد من التناقض عبر التوفيق بين مختلف الاتجاهات بتحقيق التفاعل الإيجابـــــي في المجـــتمع بمـــا يـــساهم في إيجاد بيئة يتعايش فيها الجميع دون اســـتقطاب أو اســـتئثار. وتـــتعدى أهداف ديمقراطية الحزب من الانتخابات ونـــــزاهتها والـــبرلمانات وقدســـيتها إلى تنشيط دور المجتمع المدني واحترام الحريات وضمان الحق في الاختلاف والمشاركة، وتوزيع واستقلال السلطات، وهي المبادئ العامة للديمقراطية المحافظة والتي يسعى الحزب إلى تحقيقها في الحياة السياسية التركية.

ويهـــدف مـــشروع الحزب إلى تخفيف الهواجس التي يثيرها صعود الأحزاب الإســـلامية مـــن خلال التأكيد على أن الحزب ليس قوة سياسية للتعبير عن هويات ثقافية مكبوتة تتعارض مع طبيعة النظام القائم في الدولة، ولكنه يسعى للتوفـــيق بين طبيعة هذا النظام وتلك الطاقات دون تصادم بين الاتجاهين طالما تهـــيأت البنـــية الداخلية لذلك ورضي الفاعلون الأساسيون في هذا النظام عن نتائج النموذج الذي يمثله حزب العدالة والتنمية[23].

وحيـــنما سئل اثنان من قادة الحزب وهما عبد الله غول وعبد اللطيف شنر عن الجديـــد في حركتهم قالا: لن تتمحور حركتنا حول المشاعر والعقائد الدينية وإنما على الأسس الديمقراطية والشفافية والحوار والتعاون، وأن الحركة سوف تعتمد أسلوب العمل الجماعي وليست علاقة الطاعة والتبعية للزعيم، وسوف تهـــتم بقـــضايا الناس اليومية مثل البطالة وعدالة توزيع الثروة وإصلاح نظام التعلـــيم وإصـــلاح الخدمات، وتركز على المشترك بين كل القوى السياسية والاجتماعـــية ولـــيس على الاستقطاب وتعميق النـــزاعات، ولن تهدد النظام القـــائم وســـتتجنب الراديكالية في السياسات، وعن مشكلة الحجاب قالا إن الحركة ستحلها في سياق حق المرأة الإنساني في الاختيار، ولن تعارض الحركة الكمالية ولكن ستسعى لتحقيق الجزء النهضوي فيها[24].

3. ويمكن القول في محاولة فهم ظاهرة العدالة والتنمية في السياسة التركية وعلاقتها بالإسلام أن أربكان كان يضع الإسلام أمامه وهو يخوض صراعه مع العلمانية الاستئـــصالية في تركيا، بينما قرر أردوغان أن يضعه في قلبه وهو يخوض هذا الصراع أيضاً. وأردوغان حريص على تبني مفهوم الحزب السياسي ويرفض أن يكون الحزب إسلاميا لأن الحزب الإسلامي-بحسب اعتقاده- في دولة أغلبيتها مـــسلمة يكون قوة انقسام في المجتمع بينما الدين هو قوة توحيد. وفي التقاليد التـــركية يلاحظ تمييز بين الدين والسياسة وليس فصلا بينهما، فالدين -كما قـــال أردوغان نفسه- هو شيء مهم بالنسبة لي على المستوى الفردي بل هو أهم شيء لكنه لن يكون كذلك في الفضاء العام الاجتماعي والسياسي حيث يجـــب أن تتنافس البرامج والأفكار والخطط، ويكون الاختيار بينها والتصويت عليها عبر العملية الديمقراطية.

ومـــن خـــلال دراسة الثقافة التركية يتضح أنها ذات طابع عملي، ومن ثم فإن رؤى حزب العدالة والتنمية عبرت أكثر عن الثقافة التركية في هذا الخصوص. فأربكـــان علـــى سبيل المثال وجيل الشيوخ الذين معه كانوا يغلبون الشريعة والالتـــزام بالطابـــع الإسلامي لطبع المجتمع التركي العلماني به من خلال رؤية روحهـــا إحيائي بامتياز متأثرا في هذا بالحركات الإحيائية في العالم العربـــي، وهي حركات يتقدمها الدين وتغلب الشريعة في عملية التغيير التي تسعى إليه، فهـــي حركات ذات طابع شمولي يغلب عليها مفهوم التغيير الشامل، إذ لا بد مـــن وجود الدولة حتى يمكن تطبيق الإسلام وهذا هو تفكير الجيل الثاني من الحركة الإسلامية التركية[25]. هذه الأفكار "الأربكانية" جعلت النظام العلماني يضعها في موضع الريبة والخوف والحذر ويحاول حصارها والانقلاب عليها.

أمـــا جيل أردوغان وعبد الله غول فإنهم يرون أن الواقع القائم يحتاج لقدر من التكـــيف والـــتوافق والعمل على إصلاحه، ولذا استطاع العدالة والتنمية أن يغالـــب العـــسكر وينازعهم عبر تبنيه لاستراتيجية دخول الاتحاد الأوروبـــي وتبنـــيه لاستراتيجية إصلاح اقتصادي قريبة من الليبرالية الجديدة ذات الطابع الغربـــــي والـــتي تتكيف بقوة مع مطالب صندوق النقد الدولي والمؤسسات الدولية الغربية.

إذن نحـــن أمام تعبير قديم ذي طابع إحيائي (أربكان)، وتعبير جديد ذي طابع إصلاحي (أردوغان). ونظرا للطبيعة الإمبراطورية للدولة العثمانية والتي ورثتها الدولة التركية، فإن صيغة العلمانية الصلبة التي تبنتها الجمهورية مع "أتاتورك" لم يقـــدر لها النجاح، وصيغة الإحياء المقاطع الحاد النازع للتغيير الشامل الذي تبـــناه "أربكـــان" لم يقدر لها الاستمرار. ولأن التقاليد التي أطلق عليها العدالة والتنمـــية "الديمقراطية المحافظة" وهي بطبيعتها تقوم على التوفيق والحوار وعدم الـــصدام فهـــي أكثر اقترابا من الروح العثمانية، ومن ثم أصبح المشهد التركي بـــإزاء صدر أعظم جديد يسعى لتأسيس ما يمكن تسميته "الجمهورية الثالثة" الـــتي تعيد الدولة التركية لطبيعتها كدولة ديمقراطية وإسلامية وحديثة في نفس الـــوقت متحـــررة من قيود العسكر والبيروقراطية وملتزمة بإدارة ذات كفاءة وإنسانية[26].

4. وقـــد تأســـس النظام السياسي التركي على القبول بأحزاب الوسط في اليمين واليسار معا، أي يمين الوسط ويسار الوسط، بحيث يكون هناك حزبان كبيران أحـــدهما في الحكم والآخر في المعارضة، بيد أن دخول الأحزاب الصغيرة على الخط وعدم قدرة أحزاب الوسط سواء في اليمين واليسار على أن تعطي معنى للحـــياة السياسية أو تحقق الاستقرار، من هنا فإنه وعقب انقلاب عام 1980 افتقدت الحياة السياسية لحزب يمثل المركز سواء في اليمين واليسار وجاء حزب الـــرفاه ليحاول ذلك، بيد أن طبيعة النظام أسست على غير مقاسه، ومن هنا فـــإن تأسيس العدالة والتنمية عام 2001 وحصوله في انتخابات نوفمبر/تشرين الـــثاني 2002 علـــى 34% من الأصوات وتبنيه لأيديولوجية ديمقراطية محافظة جعلـــته يـــبدو متواصـــلا أيـــضا مع الخط السياسي للحزب الديموقراطي في الخمـــسينيات ولحـــزب العدالـــة في الستينيات والسبعينيات وللوطن الأم في الثمانينـــيات ومـــن ثم قدر له الاستمرار، وكل هذه الأحزاب بدرجة ما هي "ديمقـــراطية محافظـــة"، أي أنها تحترم الإسلام كهوية للدولة وترفض العلمانية الاستئـــصالية وتحـــاول أن تدعو لعلمانية متسامحة كما في الغرب، وإذا كان تورغـــوت أوزال أســـس الجمهورية الثانية فإن رجب طيب أردوغان يؤسس للجمهورية الثالثة[27].

5. يعبر حزب العدالة والتنمية عن طموحات وآمال قطاع عريض من أبناء الطبقة الوسطى في تركيا، الذين نجح الحزب في الارتقاء بمعيشتهم. كما أولى الحزب اهـــتماما خاصـــا بالمرأة والشباب. وفي المعركة التي دارت بين حزب العدالة والتنمية وحزب الشعب الذي يقوده دينيز بايكال والتي وقف فيها الجيش إلى جانـــب حزب الشعب وهدد بالتدخل وقف اتحاد الغرف والبورصات التـــركية(TOBB) و"التوســـياد"(TUSIAD) – وهـــو أكبر تجمع لرجال الأعمـــال العلمانيين – إلى جانب العدالة والتنمية في مواجهة تدخل الجيش لأول مـــرة والـــسبب في ذلك يعود إلى حالة انتعاش الأوضاع الاقتصادية لتـــركيا وزيـــادة الأرباح التي جنتها تلك المؤسسات في فترة حكم العدالة والتنمية أكثر من ثلاث مرات وهو ما جعلهم يقفون إلى جانبه ويدعمونه في مواجهة الجيش[28].

6. علـــى المـــستوى الاقتصادي استطاع حزب العدالة والتنمية أن يحقق إنجازات اقتصادية مهمة مما انعكس إيجابيا على الاقتصاد التركي حتى أصبح يتبوأ المكانة الـــسادسة عشر عالميا، وزاد تدفق الاستثمارات الخارجية، وارتفعت معدلات النمو، كما ارتفع متوسط الدخل السنوي للفرد[29]. وحقق الحزب تقدما على مستوى تقليل النـــزعة العسكرية في النظام السياسي التركي خاصة فيما يتصل بمجلس الأمن القومي. كما أعطى الأكراد والأقليات مساحة كبيرة من التعبير عن أنفسهم خاصة الحق في استخدام لغتهم المحلية في التعليم والإعلام، وحسن أحوال حقوق الإنسان وبدأ مفاوضات الانضمام للاتحاد الأوروبـــي، وحسن علاقـــته بـــدول الجوار العربـــي والإسلامي، وقدمت تركيا نفسها باعتبارها لاعـــبا إقليمـــيا مهما في المنطقة وليست مجرد جسر أو ملحق تابع للسياسات الغربية[30].

واســـتطاع الحزب أن يحقق إنجازا في انتخابات 22 يوليو/تموز 2007 بحصوله على نسبة 47% أي أن نسبة تأييده اتسعت بشكل لم يحدث في الحياة السياسية التـــركية منذ خمسين عاما وصار له 340 مقعدا في البرلمان بينما حصل حزب الـــشعب على 112 مقعدا فقط وحصل حزب الحركة القومية على 70 مقعدا وحصل المستقلون الأكراد على 24 مقعدا، وشكل الحزب الحكومة وحده وهو مـــا يعني الحفاظ على استمرار الاستقرار الذي حققه لتركيا منذ جاء إلى السلطة والتي لم تنعم به منذ عام 1980. ثم استطاع أن ينجز معركة انتخاب عبد الله غول رئيـــسا للـــبلاد لـــيكون الرئيس التركي الأول غير العلماني في عهد الجمهورية. واســـتطاع أن يفلـــت عام 2008 من دعوى حله والتي كان قدمها المدعي العام التركي مطلع عام 2007 بسبب تعديل دستوري قام به الحزب يضمن للفتيات الأتراك الحق في تعليم متكافئ ومتساو واكتفى حكم المحكمة الدستورية العليا بحرمانه من نصف مخصصات الدعم التي توجه له من الدولة.

7. حـــزب العدالة والتنمية يملك الآن أغلبية في البرلمان ويحكم وحده بدون حاجة إلى ائـــتلاف، ورئيس الدولة التركية عبد الله غول من أعضائه، ولا يزال لدى الحـــزب أهـــداف كـــثيرة لم تـــتحقق من أبرزها استكمال ما بدأه لتأسيس "الجمهورية الثالثة"، وما يستلزمها من "دستور جديد كليا"[31].

غير أنه يمكن القول بشيء من الوثوق والاطمئنان إن حقائق التطور السياسي في تـــركيا تـــتجه لـــصالح دولة ديمقراطية تحترم الإسلام والمتدينين ولا تتصادم مع العلمانـــية وإنمـــا تهـــذبها وتروضها لتكون أكثر إنسانية وتجاوبا مع حقائق العصر وموازين القوى على الأرض.

مصادر الدراسة

1. المـــادة الثانـــية من الدستور التركي ينص القانون على علمانية الدولة حيث يصف الجمهورية التركية بأنهـــا ديمقـــراطية علمانـــية اجتماعـــية وأنهـــا تحكم بالقانون وتعبر عن مفاهيم العدالة والسلام العام والتـــضامن القومـــي والعدالـــة وتحترم حقوق الإنسان وتدين بالولاء للقومية الأتاتوركية، وفي المادة الـــرابعة والعـــشرين التي أشارت لحرية المعتقد والتفكير الديني أشارت إلى أن التعليم الديني سيكون إجـــباريا حتـــى التعليم الثانوي وسيكون تحت رقابة الدولة وسيطرتها وانتهت بالإشارة إلى أنه يستحيل تطبـــيق القـــواعد الدينـــية ولو جزئيا في كيان الدولة السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني ولا يجوز لأي كان إطلاقا إساءة استخدام المشاعر الدينية وقيمها المقدسة بغرض تحقيق مآرب سلطوية أو سياســـية أو مـــصلحة شخصية وراجع: The Constitution of the Republic of Turkey Ankara: (1995, 2 print) p. 6,10.

وراجـــع أيـــضا بالعربية الكتاب الوثائقي، تركيا 2002 (وكالة تورك خبر لر، تركيا: 2002)، صفحة، 154 وسوف يلاحظ المدقق أن الدستور التركي يتعرض دائما للتعديلات كما هو مشار إليه في النسخة الإنكليـــزية، كمـــا أن الـــتعديلات المتصلة بحقوق الإنسان والحريات المقررة في المعاهدة الأوروبية لحقـــوق الإنـــسان تتوالـــي ومن ذلك تقييد حظر الأحزاب السياسية وحق استخدام المواطنين للهجات متباينة وتوسيع حرية الاعتقاد والتفكير وغيرها.

2. met yasar, political parties in turkey, the role of Islam (U.S.A:praegr Publishers, 1984) preface v.

3. tfa Erdogan, Islam in Turkish politics, Turkey's.

4. st for Democracy without Islam in: Atilla Yayla (edit) Islam, civil society and Maret Economy (Ankara, liberte Books, 2003, 2 edit) p.

5. كمال السعيد حبيب، الإسلام والأحزاب السياسية في تركيا، دراسة حالة لحزب الرفاه (1983–1997)، رســـالة دكـــتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، عام 2006.

6. فـــي عام 1921 صدر قانون التشكيلات الأساسية متضمنا 24 مادة أضيفت إلى القانون الأساسي الذي كـــان الـــسلطان عـــبد الحمـــيد أصـــدره عام 1876، وتشير المصادر التي أرخت لتلك الفترة إلى أن الإجراءات التي اتخذها "كمال أتاتورك" الذي أصبح يوصف بالغازي كانت تتم في أجواء دينية وكانت هـــناك معارضة قوية لفصل الخلافة عن السلطنة ومعارضة لإلغاء الخلافة كذلك، ودستور 1924 كان يتـــضمن 105 مادة، ويمكن مراجعة كل تلك التفصيلات في الكتاب المهم: الصفصافي أحمد المرسي، التطور الديموقراطي في تركيا الحديثة والمعاصرة، الجزء الأول، حرب الاستقلال والجمهورية الأولى 1918–1960 (القاهـــرة: مركـــز الدراسات الشرقية، 2004)، ص 46 وما بعدها، ص 88 وما بعدها، ومن المثير للدهشة أن أتاتورك كانت لديه كل تلك السلطات وعمره لم يكن يزيد على 42 عاما.

7. عن تفصيلات تلك التعديلات راجع: الصفصافي، نفس المرجع، ص 90.

8. Yaser, political parties in Turkey, p. 4.

9. عـــن النقشبندية وتعبيراتها المختلفة واتجاهاتها وموقفها من الدين والحياة السياسية راجع: كمال السعيد حبيب، الإسلام والأحزاب السياسية في تركيا، ص 144–151.

10. الصفصافي، التطور الديموقراطي، ص 106–124.

11. نفـــس المـــرجع، ص 158 حـــيث يشير إلى أن الأفيش الانتخابي للحزب الديموقراطي كان "خلاص.. كفاية "، وهناك العديد من المراجع المهمة باللغة الإنكليزية أرخت لتلك الفترة منها مثلا:

12. Hugh poulton, Top Hat , Grey wolf and Crescent,Turkish nationalism and The Turkish Repuplic (u.k: c.hurst,1997) p. 170.
13. طارق عبد الجليل السيد، الحركات الإسلامية المعاصرة في تركيا، دراسة في الفكر والممارسة (القاهرة: جواد الشرق، 2001)، ص 64.
14. أحمد نوري النعيمي، الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا حاضرها ومستقبلها، دراسة حول الصراع بين الدين والدولة في تركيا (عمان: دار البشير، 1992)، ص 30.
15. poulton, Top Hate, p. 172-173
16. وعن النورسية راجع: أورخان محمد علي، سعيد النورسي رجل القدر في حياة أمة (القاهرة: دار الفضيلة، د.ت)، ص 274 و291.
17. صبري توفيق همام، الإسلام والعلمانية بين السياسي والثقافي، مجلة الديمقراطية، ع14، بتاريخ 2004/4/1، ص 104.
18. poulton, Top Hate, p. 174-175.
19. محمد حرب، آليات الحركة الإسلامية في تركيا، السياسة الدولية، يناير 1998، ع131، ص 128.
20. عن تفصيلات معنى "الملي جوروش" وأيديولوجية الفكر الوطني وطريقة تربية الكادر السياسي وبرامج التعليم والتنشئة السياسية راجع: كمال السعيد حبيب، الإسلام والأحزاب السياسية في تركيا، ص 327 وما بعدها.
21. مصطفى محمد، الحركة الإسلامية الحديثة في تركيا (ألمانيا الغربية، 1984، ط1)، ص 171 وما بعدها.
22. كمال السعيد حبيب، الإسلام والأحزاب السياسية، ص 146 حيث يستند الباحث إلى حوار مع محمد فرنجه أقدم طلاب النور الأحياء في تركيا وفق ما أفادنا إحسان قاسم الصالحي مترجم كليات رسائل النور وقد التقيته في اسطنبول بوقف العلوم الإسلامية عام 2003 حيث كنت أجمع مادتي لرسالة الدكتوراه.
23. التفصيلات وافية بكل تلافيفها في: كمال السعيد حبيب، الإسلام والأحزاب السياسية في تركيا، ص 353 وما بعدها.
24. منال لطفي، الاستثناء التركي، حوار مع شريف ماردين، الشرق الأوسط، بتاريخ 2007/10/27.
25. حوار للباحث مع علي بولاج في إسطنبول عام 2003 إبان جمعه لمادته لرسالة الدكتوراه، وهذا جزء من تطور في كل الحركات الاجتماعية فهي تنتقل من العلاقة الرأسية التي تقوم على مفهوم السلطة إلى العلاقة الأفقية حيث يكون التساوي والحوار والإقناع هو أساس التفاهم والسلطة ذاتها، وعبد اللطيف شنر هو أحد مؤسس حزب العدالة والتنمية مع غول وأردوغان وتولي الملف الاقتصادي في حكومة العدالة والتنمية الأولى، بيد أنه نافس على رئاسة الحزب في مواجهة أردوغان عام 2007 ولم يرشحه الحزب لانتخابات البرلمان في ذلك العام وظل في مجلس قيادة الحزب حتى فاجأ الجميع باستقالته عام 2008 والتوجه لتأسيس حزب جديد، وبذلك يكون استمر في العدالة والتنمية لمدة سبع سنوات وداخل حركة الملي جوروش لمدة سبعة عشرة عاما إذ انضم إليها عام 1991.
26. محمد عبد القادر، الديمقراطية المحافظة: نهج الإسلاميين الأتراك على موقع www.alwihda.com.
27. إبراهيم الداقوقي، الإسلام التركي إحياء للمشروع النهضوي المؤجل في الشرق، النهار، 2002/11/29، وهذا جعل واحدا من الباحثين الأميركيين المهتمين بتركيا والعالم الإسلامي يعتبر خبرة العدالة والتنمية نموذجا يمكن البناء عليه خارج العالم العربي. وراجع جراهام فولر، والآن النموذج التركي، النيوزويك، 2004/10/12.
والكمالية في تركيا لا ينظرون إليها كما ننظر نحن في العالم العربي فهم يرون فيها جزءا نهضويا على مستوى الذهاب بتركيا إلى التطور والتقدم في التصنيع والتحديث وغيرها.

28. كمال السعيد حبيب، حواره مع علي بولاج.
29. كمال حبيب، تركيا الجديدة، الجمهورية الثالثة، الكتب وجهات نظر، أكتوبر 2007.
30. كمال السعيد حبيب، الإسلام والأحزاب السياسية في تركيا، ص 403 وبالإنكليزية راجع: Metin Heber and JacobM.Landau, Political parties and Democracy in Turkey (London: WBC print Ltd, 1991), p. 2-4.
31. عن الطبيعة الممتدة لحزب العدالة والتنمية راجع: منال لطفي، الشرق الأوسط. وعن التوسياد وتأثيره في القرار التركي راجع: جلال معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص 112–117.
32. كانت الليرة التركية قبل مجيء العدالة والتنمية أمامها ستة أصفار أي مليون وكان ذلك يربك الاقتصاد فعمل العدالة والتنمية على حذف الستة أصفار لتكون ليرة واحدة وهو ما أعطى نوعا من الراحة في التعامل مع النقود التركية وفتح بابا لانطلاق الاقتصاد التركي نحو التقدم، وللتفاصيل يمكن مراجعة عبد الحليم غزالي، الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا ظلال الثورة الصامتة، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2007، ط1، ص 81، ويسعى الحزب إلى أن يجعل من متوسط الدخل السنوي للأتراك عشرة آلاف دولار.
33. حسنت تركيا علاقتها مع سوريا وإيران ودول الخليج العربي ومصر والسودان، وأصبحت أحد المدافعين الكبار عن القضية الفلسطينية بما في ذلك وصف مقتل الشيخ أحمد ياسين والدكتور عبد العزيز الرنتيسي بأنه إرهاب دولة، وما حدث في موقفها الواضح إلى جانب الفلسطينيين بما في ذلك إعلان أردوغان أمام البرلمان التركي أنهم أحفاد العثمانيين الذين حموا اليهود، ثم الانسحاب من مؤتمر دافوس أوائل 2009 ومواجهة شيمون بيريز ووصف الإسرائيليين بأنهم قتلة الأطفال..، كل ذلك يشير إلى أن تركيا أصبحت لا عبا قويا ومهما في المنطقة.
34. Metin Heber, p. 5-6.

المؤسسة العلمانية والإسلام في تركيا

أديب عساف بكر أوغلو(*)

تتميز العلمانية التركية بنوع من الالتباس، فهي من جهة تجربة تطمح إلى إزالة الرموز الدينية من المجال العام وخاصة في مجالات التعليم، والحكومة، والبيروقراطية والعسكرية؛ ومن جهة ثانية تعطي الأولوية لأنموذج من الإسلام السني مقبول لديها. وهذا الالتباس ينبع في الحقيقة من صيرورة بناء الأمة التركية الحديثة، حيث تأسست جمهورية تركيا على أنقاض الإمبراطورية العثمانية وليس على أساس التراكم التاريخي والحضاري لميراث هذه الإمبراطورية.

حراس المؤسسة العلمانية وعصر ما بعد 2002

رأى مؤسسو تركيا أن الإسلام عقبة أساسية أمام التقدم، وأن أول مهمة تواجههم هي الحيلولة دون تأثير الإسلام على الجماهير، حيث كان يعتقد كمال أتاتورك ورفاقه أن الإسلام لا ينبغي أن يترك لسبيله بل لا بد من أن تتم السيطرة عليه، كما كانوا يعتقدون أن إسلاما متوافقا مع الحداثة من شأنه أن يكون مفيدا لبناء تركيا الحديثة.

ولذلك فقد تبنوا "خطابا مزدوجا"، دون التخلي عن مبدأ العلمانية/القومية، واختاروا أنموذجا مرضيا لهم "لإسلام كشريك"، معتقدين أنه من خلال هذا النموذج تتم السيطرة على تأثير الدين على الشعب التركي، وإضفاء الشرعية على الهوية الوطنية الجديدة، وساعد ذلك إلى حد ما في ملء الفراغ الروحي الناجم عن إلغاء السلطنة والخلافة، واعتماد الأبجدية اللاتينية، وفرض اللباس الغربي.

(*) باحث في قسم العلوم السياسية، جامعة بلكنت، أنقرة ترجم النص من الإنكليزية إلى العربية عبد الإله الساعدي

كما نجحت إستراتيجية الخطاب المزدوج هذه، في تشكيل الخطاب السياسي التركي عامة، وفي واستراتيجيات أحزاب يمين الوسط، كلاعبين ضمن الحدود التي رسمتها نخب الدولة القومية.

وقد تبنت النخب الحاكمة هذا الخطاب المزدوج لتلعب على ورقة الدين سعيا للحصول على دعم شعبـــي، وبهذه الطريقة، وجد الإسلام قناة نجح من خلالها إلى حد ما في دغدغة مشاعر الجمهور ومنع التطرف الإسلامي.

ومـــع ذلـــك، فمن الصحيح أيضا القول بأن هذه الإستراتيجية تجاهلت قوة وديناميـــة الإســـلام في إقامة العلاقات الاجتماعية، والخيارات السياسية، وخطاب الهـــوية بـــين الجماهير. وفشلت في منع التحولات الجوهرية –وليس بالضرورة من خـــلال العلمـــنة– التي حدثت في المجتمع خلال عملية التحديث، وهي إلى جانب ذلك لم تدرك إمكانية وجود ثقافة مشتركة من شأنها أن تخلق نوعا من التزاوج بين ما هو حديث وما هو تقليدي.

حراس المؤسسة العلمانية

فشلت إستراتيجية النخبة في الدولة الكمالية خصوصا عقب انتقالها إلى سياسة التعددية الحزبية. وخلافا لتوقعات هذه النخبة لم تفقد بعض أشكال التدين – التي يصفون أصحابها بالمبتدعة – تأثيرها في المجتمع، بل وجدت قنوات خصبة وبصورة لا يمكن السيطرة عليها للتعبير عن نفسها في الفضاءات العامة.

وبالرغم من أن نخب الدولة هم من بدءوا الانتقال إلى الديمقراطية عام 1946، فـــإن مـــا كان يدور بخلدهم هو إيجاد شكل من السياسات التعددية الحزبية يجمع علـــيها بعض المواطنين "الأذكياء والمتنورين والعلمانيين"، بعيدا عن المصالح الضيقة القـــصيرة ويقـــررون مـــا هو أفضل للشعب. وخلال حقبة هيمنة الحزب الواحد (حزب الشعب الجمهوري)، اضطلعت الجمعية الوطنية التركية الكبرى إلى جانب الرئاسة بهذه المهمة.

وفي وقـــت لاحـــق – وبالرغم من التعددية الحزبية واتخاذ النخب سياسيات جديـــدة ضـــيقة المـــصالح تلبية لمطالب دوائرهم الانتخابية واتخاذهم قرارات "غير معقـــولة" وغـــير مـــسؤولة في تصورات نخب الدولة– فقد خسر حزب الشعب

الجمهوري موقعه باعتباره "النواة المركزية للدولة"، بينما أصبحت رئاسة الجمهورية والجيش والبيروقراطية ساحات جديدة للسلطة، وبعبارة أخرى، حماة للدولة.

في الـــوقت نفسه أصبحت النخبة البيروقراطية منقسمة على نفسها لأن جيل الأبـــناء – خاصـــة أبـــناء المتدينين الأتراك – ارتقوا في السلم التعليمي والوظيفي وأصبحوا رقما مهما في الطبقة المتوسطة والمهنيين والتكنوقراط.

وبصفة عامة يمكن القول بأن نخب الدولة الحاكمة وقبل وصول حزب العدالة والتنمـــية إلى السلطة عام 2002 كانت لا تحبذ النهج الديمقراطي لأنه يحمل بعض المطالـــب الشعبية ذات الصبغة الإسلامية والتي تتعارض مع القيم الجمهورية حسب اعتقادهم.

عصر ما بعد 2002: الحقبة الجديدة؟

شهدت انتخابات تركيا لعام 2002 تحولا جذريا في المشهد السياسي، وذلك لأن الأحـــزاب السياسية التي تشكل الحكومة فقدت معظم التأييد الشعبـــي، وقد اســـتفاد حزب العدالة والتنمية من ذلك ودون أن يحتاج إلى عقد أول مؤتمر له أو تقديم عرض تفصيلي لبرنامجه السياسي الذي حصل على أغلبية برلمانية لم يسبق لها مثيل في تاريخ تركيا الحديث، إذ فاز بـــ 47% من أصوات الناخبين.

ومـــع ذلك، سيكون من الخطأ تقييم نجاح حزب العدالة والتنمية من خلال شخـــصية رجب طيب أردوغان القيادية أو غيرها من العوامل الظرفية فقط، وإنما ينبغي تقييم هذا الحزب وفهمه من خلال التحول البنيوي والأيديولوجي الجاري في الواقع السياسي التركي.

لقـــد أدت أيديولوجية المؤسسة العلمانية وهيكلتها البنيوية إلى حصول بعض التمييـــز الـــسياسي والـــثقافي والاقتصادي، ولذلك صوت الناخبون لصالح حزب العدالة والتنمية أساسا، لسببين رئيسيين: أولهما: حل مشكلات الحقوق والحريات المتراكمة، وثانيهما: تحقيق التنمية الاقتصادية مع توزيع عادل للثروة.

ومنذ ذلك الحين، يعتمل في قلب السياسة التركية صراع بين محاولات حزب العدالـــة والتنمية توسيع رقعة الحدود المرسومة له من قبل نخب الدولة وبين المقاومة البيروقراطية العسكرية والمدنية ضد أهداف هذا الحزب.

وعقب فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات اللاحقة التي جرت في يوليو/تموز 2007، يمكن للمرء القول بأن بيروقراطية المدنية-العسكرية العلمانية قد خسرت المعركة.

إلا أن إلقاء نظرة فاحصة على المشهد التركي تظهر لنا أن الدولة وميولها العلمانية لا تزال العامل الرئيس في تحديد دور الجمهور وكذا في الاستخدام السياسي للإسلام. فكلما حاول حزب العدالة والتنمية تجاوز الحدود، كإطلاق حرية ارتداء الحجاب أو إزالة الحواجز أمام خريجي مدرسة الإمام حاطب لدخول أي قسم من أقسام الجامعات، إلا ومورست عليهم الوصاية العلمانية بعنف وأعيدوا إلى العمل وفق الخطوط الحمراء.

وفي واقع الأمر، فإن حزب العدالة والتنمية لم يكن حريصا بشدة على عبور هذه الخطوط المحرمة، وكان ذلك هو الدرس الذي تعلمته قيادة الحزب مستفيدة من تجربة حزب الرفاه التي ملخصها: "كن لطيفا مع المؤسسة العلمانية في حال عدم تعاونها وتجنب الاصطدام معها ما أمكن".

ومع ذلك فقد تم ترشيح عبد الله غول – الرجل الثاني في حزب العدالة والتنمية – لانتخابات مايو/أيار 2007 الرئاسية، وبذلك وصل التوتر ذروته بين المؤسسة العلمانية وحزب العدالة والتنمية، و لم تتقبل مخيلة الأوصياء على الشأن التركي صورة لشخص بعادات إسلامية وزوجة ترتدي الحجاب أن يكون هو الرئيس وزوجته السيدة الأولى في القصر الرئاسي لتركيا. ففي البداية أعرب ممثلو المؤسسة العلمانية صراحة عن قلقهم من ترشيح غول لهذا المنصب الحساس، وأعلن رئيس الأركان التركية العامة ياشار بويوكانيت في 12 أبريل/نيسان 2007 بأن الرئيس الجديد "يجب أن يلتزم بالمبادئ الأساسية للجمهورية والمثل العليا للدولة العلمانية والديمقراطية قولا وفعلا" مشيرا ضمنا إلى الأجندة الإسلامية الخفية لحزب العدالة والتنمية. وفي اليوم التالي أعلن الرئيس السابق أحمد نجدت سيزار بأن النظام العلماني في تركيا "يواجه خطرا لم يسبق له مثيل منذ تأسيس الجمهورية". ومرة أخرى – وبعد يومين فقط من تصريحات بويوكانيت – بدأت مظاهرات عامة في المدن الكبرى حيث تجمع مئات الآلاف من العلمانيين ليعربوا عن تخوفهم من ترشيح غول.

وأصـــدرت القوات المسلحة التركية بيانا أعربت فيه عن عدم ارتياحها "لهذه الاضـــطرابات"، وفي منتصف ليلة 27 نيسان/أبريل نشرت بيانا على موقعها على شبكة الانترنت، والذي يطلق عليه شعبيا "المذكرة الإلكترونية" حذرت فيه من أن "بعـــض الأوســـاط" تحـــاول تعكـــير صفو "القيم الأساسية للجمهورية التركية، وخـــصوصا العلمانـــية"، و"تحولها إلى تحد صريح ضد الدولة، واستغلال للمشاعر الدينـــية المقدسة لشعبنا، محاولة لإخفاء الأهداف الحقيقية تحت ستار الدين". وأكد الجيش – الذي قاد ثلاثة انقلابات في 1960 و1971، و1980 وتدخل بشكل غير مباشر في عام 1997 للإطاحة بحكومة نجم الدين أربكان –، على تصميمه الحفاظ علـــى العلمانـــية، وأعلن أنه "سيدلي برأيه بكل وضوح فيما يجري، وسيعمل علنا وبوضوح كلما كان ذلك ضروريا للتعامل مع المستجدات".

وأخـــيرا، رفضت المحكمة الدستورية رئاسة عبد الله غول، وبذلك دعا حزب العدالـــة والتنمية لانتخابات أجريت في 22 يوليو/تموز 2007 حيث كانت القضية الكبرى هي ما إذا كان الرجل ذو التاريخ الإسلامي والمتزوج من محجبة يمكنه شغل منصب الرئاسة أم لا؟ وفي نهاية المطاف ارتفعت أصوات حزب العدالة والتنمية من 34.2 إلى 46.5 في المائـــة، وفي الـــبرلمان الجديد، تم انتخاب عبد الله غول رئيسا جديدا لتركيا مع دعم حزب الحركة القومية.

ومـــنذ ذلـــك الحين ظهر إلى السطح حدثان رئيسان فيما يتعلق بالعلمانية، والمحكمة الدستورية المعنية بكل من هذه الحالات التي ذكرناها، أولهما الهيمنة على الـــبرلمان للتـــصويت علـــى إجراء التعديل الدستوري بخصوص حرية الحجاب في الجامعات، وثانيهما قرار المحكمة بشأن قضية إغلاق حزب العدالة والتنمية. وبعدها صـــرح أردوغـــان أثناء زيارة له إلى إسبانيا في 15 يناير/كانون الثاني 2008 قائلا: "... ولنفترض أن الحجاب هو رمز سياسي فهل يمكن اعتباره رمزا للجريمة؟ كيف يمكن حظر الرموز؟"، بعد هذا التصريح أعلن حزب العمل القومي الذي يمتلك 71 مقعـــدا في الـــبرلمان أنه سوف يؤيد حزب العدالة والتنمية إذا ما تم التصويت على مـــشروع قانـــون أو اقتراح يقضي بتعديل الدستور لجعل الحجاب ضمن الحريات الشخـــصية، ومع ذلك، فإن التعديل الدستوري الذي أقر بأغلبية كبيرة في البرلمان، تمـــت إحالته إلى المحكمة الدستورية من قبل حزب الشعب الجمهوري وتم نقضه.

وكانت هذه المحاولة موضوعا في مارس/آذار 2008 للائحة اتهام من قبل رئيس الادعاء العام طالب فيها المحكمة الدستورية إغلاق حزب العدالة والتنمية كونه "مركز تنسيق للجهود الرامية إلى تغيير الطابع العلماني للجمهورية". وبعد خمسة أشهر أصدرت المحكمة قرارها الذي رفضت فيه إغلاق الحزب لكنها في الوقت نفسه وجهت إليه "تحذيرا جديا". وبذلك نجا حزب العدالة والتنمية من المصير الذي واجهته العديد من الأحزاب السياسية الأخرى بما فيها حزب الرفاه.

صحيح أن حزب العدالة والتنمية نجا من الملاحقات القضائية التي رفعها ضده العلمانيون لكن يبدو أنه قد فقد شيئا من طاقته الإصلاحية، وقد ظهر ذلك جليا في الانتخابات البلدية الأخيرة في 29 مارس/آذار 2009. فأردوغان، الذي سبق أن وعد بتحقيق مستقبل ديمقراطي مزدهر اقتصر على تحذير الناخبين من كون "البدائل الأخرى ستجلب مستقبلا سيئا" إذا لم يتم التصويت لصالح حزبه.

هذا الأسلوب – على ما يبدو – يؤشر على نهاية نمط من الخطاب السياسي ساد في فترة معينة، وهو لا يعد "فشلا" لحزب العدالة والتنمية، وإنما يمكن اعتباره نجاحا للمؤسسة العلمانية التي استطاعت التقليل من طموحات برنامج معتنقي "الإسلام السياسي" في تركيا ومن سقف خطابهم السياسي. فعلى سبيل المثال وعلى ذكر الخطاب فقد أوضح حزب العدالة والتنمية، أن الحجاب – الذي هو أهم عنصر من عناصر الإسلام السياسي في تركيا – لم يكن يدخل ضمن أولويات أجندة الحزب. وفيما يتعلق بالخيارات الإيديولوجية، فإن حزب العدالة والتنمية يعّرف نفسه باعتباره حزبا "ديمقراطيا محافظا" وذلك ضمن تقليد يمين الوسط الذي يعتقد بأن الإسلام السياسي نفسه هو الذي أضر بالشبكات الاجتماعية والاقتصادية للمسلمين المحافظين في تركيا.

بالإضافة إلى ذلك، فإن المكونات التركية المحافظة تكيفت هي الأخرى مع أسلوب حياة المجتمع الرأسمالي ونمط حياة المجتمع العلماني الحديث حتى وإن استمرت في ممارسة الطقوس الدينية في حياتها الشخصية والخاصة على السواء. ولذلك، فإن الانتصارات الانتخابية التي حققها الساسة الإسلاميون لا تعني زعزعة استقرار تركيا العلمانية أو انهيار الجدار المتين بين الدين والدولة في تركيا وإنما تعني أن السجال لا يزال مستمرا حول الخيارات الثقافية والمجتمعية وأن هناك جولات طويلة لا تزال قادمة.

الباب الثاني

السياسة الخارجية لتركيا..
محاورها ورهاناتها

السياسة الخارجية.. أسس ومرتكزات

محمد نور الدين(*)

مدخل:

بعـــد أربعة قرون كاملة، وجد الأتراك العثمانيون – ومنذ العام 1918 – أنفسهم خارج الوطن العربـــي لتبدأ صفحة جديدة من تاريخ المنطقة والعالم. فقد انكب الأتراك بعد اندثار سلطنتهم على لملمة أشلاء ما تبقى منها في منطقة الأناضول وتراقيا الأوروبية، وكان من نتيجة ذلك ولادة جمهورية تركيا في 29 أكتوبـــر/تشرين الأول عام 1923. لكن الدولة الجديدة كانت قد ولدت عمليا قـــبل ذلك بثلاثة أشهر من رحم معاهدة لوزان في 24 يوليو/تموز 1923. وقد رفـــع مؤســـس الجمهـــورية مصطفى كمال (أتاتورك لاحقا) شعار "سلام في الـــوطن، سلام في العالم" في إشارة إلى أن تركيا قد خرجت من محيطها لتنشغل بـــرعاية شـــؤونها الداخلية وتنمية مجتمعها، بعد ذلك خسرت أنقره معركتها الـــسياسية في ضم الموصل وكركوك بسبب اتفاقية 5 يونيو/حزيران 1926 مع إنجلترا والعراق، فيما نجحت في ضم لواء الإسكندرون من سوريا نهائيا في العام 1939[1]. غـــير أن الحرب العالمية الثانية كانت محطة تحوّل في سياسة الحياد التي انتهجها أتاتورك.

مرحلة الحرب الباردة.. تركيا طرف في محور

وجدت تركيا نفسها بعد الحرب العالمية الثانية بين خيارين لا ثالث لهما: إما المعـــسكر الغربـــي، وإما المعسكر الشيوعي، وانحازت لعوامل عديدة إلى المعسكر الأول، وكان ثمن ذلك عضوية في حلف شمال الأطلسي عام 1952، واعترافا بدولة إسرائيل عام 1949، والمشاركة في المؤسسات الأوروبية.

(*) أستاذ التاريخ واللغة التركية في الجامعة اللبنانية، باحث متخصص في الشأن التركي

وهكـــذا على امتداد الحرب الباردة كانت تركيا جزءا لا يتجزأ من المنظومة الغربية وامتدادها الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط. وكان الدور التركي فاعلا، لكـــن من زاوية سلبية ضد شعوب المنطقة وتياراتها القومية والإسلامية والتحررية. ولـــيس وقوف تركيا في الأمم المتحدة ضد حصول الجزائر على استقلالها في مطلع الستينيات سوى العنوان الأكثر فجاجة في هذا التوجه[2].

كان تحديد ملامح السياسة الخارجية التركية "سهلا" في تلك الفترة، وقامت تركيا سياسيا وعسكريا بكل ما يتطلبه انتماؤها إلى المعسكر الغربـــي، على الرغم مـــن بعض "الومضات" الإيجابية من وقت لآخر تجاه بعض القضايا ومنها فلسطين والقدس.

انـــتهاء الحـــرب الباردة عام 1990 تقريبا طرحَ بقوة تساؤلات حول مكانة تركيا ودورها في ظل الظروف الجديدة الناشئة عن تفكك الاتحاد السوفياتي وزوال الخطـــر الـــشيوعي وانهيار حلف وارسو. وفيما بدا أنه تراجع لأهمية هذا الدور في المـــرحلة الجديـــدة أظهرت الظروف الدولية والإقليمية الجديدة تحديات أو جدول أعمـــال جديـــدا للقطب العالمي الوحيد، الولايات المتحدة، وتمثل في نشر الهيمنة الأميركية، وملء الفراغ السوفياتي تحت شعار تعزيز الحريات والديمقراطية وحقوق الإنـــسان، ومـــا اســـتدعاه ذلـــك من حروب كان أحد عناوينها مواجهة الخطر الإســـلامي والتفيؤ بظلال نظرية صدام الحضارات. وفي ظل ذلك استمرت تركيا لصيقة بالمشروع الغربـــي، مع ملاحظة ثلاث حقائق واقعية:

أولا، انكـــشف عالم تركي جديد في آسيا الوسطى والقوقاز، وكانت تركيا في حاجة لأميركا للدخول الثقافي إلى تلك المنطقة، ولم تتردد تركيا في محاولة القيام بدور الأخ الأكبر مع الدول الجديدة المستقلة عن الاتحاد السوفياتي.

ثانـــيا، تعـــاظم النشاط المسلح لحزب العمال الكردستاني انطلاقا من سوريا وكـــان هـــذا في صـــلب الاتفـــاق العسكري الشهير بين تركيا وإسرائيل في 23 فبراير/شباط 1996.

ثالـــثا، تعـــاظم الانـــشقاق الداخلي بين الإسلاميين والعلمانيين (وعمودهم الفقـــري المؤســـسة العسكرية) لا سيما بعد وصول نجم الدين أربكان إلى رئاسة الحكومة في يونيو/حزيران 1996.

انعكـــست هـــذه العوامل استمرارا في التحالف التركي مع الولايات المتحدة تحديـــدا، بل ومع إسرائيل في مواجهة سوريا والقوى الإسلامية في المنطقة. لكن في الوقت نفسه، كانت تطورات تسعينيات القرن العشرين توفّر بداية تحول في بعض الـــسياسات التـــركية من بعض القضايا. فالأحداث في البلقان ولا سيما المجازر في البوســـنة وكوسوفا خلقت مزاجا تركياً، إسلاميا في العمق، وقوميا ضد سياسات الغرب المتساهلة مع جزاري البوسنة من الصرب.

وفي العراق كان الوضع الناشئ بعد حرب تحرير الكويت فرصة لحزب العمال الكردســـتاني ليتمركز في شمال العراق واتخاذه منطلقا لهجماته على الجيش التركي داخـــل الأراضي التركية. والأكثر خطورة – في العين التركية – هو الوضع الذي اتخذتـــه مـــنطقة شمـــال العراق الكردية، وجعلها منطقة محظورة على نظام صدام حـــسين، وقـــد أفـــضى هذا الوضع في النهاية إلى "نمو" كيان كردي يتمتع بكل خصائص الدولة المستقلة.

مثّل هذا الواقع الجديد خطرا كبيرا على الأمن القومي التركي عموما، وعلى وحـــدة الأراضي التركية خصوصا، وخلق أيضا شكوكا واسعة لدى أركان النظام التركـــي (وفي مقـــدمهم المؤسسة العسكرية) بنوايا الولايات المتحدة والغرب مما يخططون له في المنطقة.

حـــدثان بـــارزان شكلا – بعد ذلك – ركائز لاهتمام تركي واسع وعملي بمـــنطقة الشرق الأوسط. الأول، أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001 والثاني، احتلال العراق في مارس/آذار 2003.

فقد أربكت أحداث 9/11 العالم كله وفي القلب منه العالم الإسلامي، حيث تحـــول الأخـــير إلى ساحة للعدوان على كل من يخالف السياسات الأميركية تحت ذريعة محاربة الإرهاب الإسلامي. ولم تكن تركيا – كونها بلدا مسلما – بمنأى عن تأثيرات الحرب الأميركية على الإسلام، والتي أنتجت حربين كبيرتين في أفغانستان والعراق.

أمـــا الحدث الثاني فقد كان بالنسبة لتركيا الأخطر بما لا يقاس بحدث آخر. فاحـــتلال العراق خلق واقعا جديدا غير مسبوق في منطقة الشرق الأوسط نتيجته الأولى: تـــدميرٌ – للمـــرة الأولى – لدولـــة مركزية في الشرق الأوسط منذ نشوء

الدولة/الأمة في المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى. وتركيا أحد نماذج الدول المركزية في المنطقة، والتي تشعر بالخطر من امتداد هذه النزعة التدميرية إليها والى غيرها من دول المنطقة المركزية.

والنتيجة الثانية من هذا الواقع الجديد هو نشوء كيان فيدرالي كردي في شمال العراق بصورة رسمية منصوص عليها في الدستور العراقي، ولهذا الكيان معظم حيثيات الدولة المستقلة. وهو ما يمثل بنظر إستراتيجيات أنقرة خطرا حياتيا بالغا على وحدتها يفوق خطر حزب العمال الكردستاني، بل إن أردوغان صرّح في التاسع من يناير/كانون الثاني 2007 أن تقسيم العراق أمر خطير جدا، وغير مقبول، والعراق له عندنا أولوية حتى على الاتحاد الأوروبي[3]. ولا شك أن أنقرة تحمّل أميركا والغرب وإسرائيل مسؤولية التغيير الخطير في خريطة المنطقة.

وسط هذه الظروف والتطورات التاريخية كانت تركيا تشهد على الصعيد الداخلي حدثا على الأقل مهما جدا تمثل بانتصار حزب العدالة والتنمية في الانتخابات النيابية التي جرت في الثالث من نوفمبر/تشرين الثاني 2002 واستلامه السلطة السياسية في البرلمان كما في الحكومة بمفرده وكان صانع هذا الانتصار زعيم الحزب رجب طيب أردوغان.

لم يكن وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم وبمفرده حدثا عاديا، إذ شهدت مرحلة حكمه تحوّلات دستورية واجتماعية وخارجية حاسمة، أعادت ترتيب أولويات تركيا، بل أعادت تعريف خياراتها، مما شكل انقلابا على التوازنات الداخلية وفي السياسة الخارجية.

الإستراتيجية التركية الجديدة

على الرغم من انتهاء الحرب الباردة فقد استمر الخطاب التركي يتحرك ضمن السقوف والثوابت التي كان يتحرك عبرها خلال تلك الحرب أي النظر إلى تركيا على أنها جزء من المحور الغربي مع بعض التعديلات المحدودة في المكان والزمان. لكن مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة حصل تغيير جذري ليس فقط في التوجهات التكتيكية، بل حتى في أصول السياسات المتبعة، وللمرة الأولى يأتي إلى السلطة حزب يحمل مسبقا رؤية مختلفة إلى مكانة تركيا وموقعها ودورها في

الساحتين الإقليمية والدولية. يقول أحمد داود أغلو مهندس هذه الرؤية الجديدة وواضعها قبل وصول الحزب إلى السلطة: إنه من دون قراءة صحيحة للظروف والمتغيرات الدولية لا يمكن فهم السياسة الخارجية التركية ومن ثم فهم رؤيتها الإستراتيجية الجديدة.

وإذا كان أحمد داود أغلو قد جسد ذلك في كتابه الشهير "العمق الإستراتيجي – الموقع الدولي لتركيا" الذي صدر في العام 2001[4]، فإن وصول الحزب إلى السلطة، ومروره في الممارسة العملية، وفّر الشروط الموضوعية لبلورة أكبر لهذه الإستراتيجية التي جمعت النظرية إلى الممارسة التطبيقية. ويقول داود أغلو[5] "إن 11 سبتمبر/أيلول دفع الولايات المتحدة إلى أن تستبدل بالنظام العالمي الجديد المستند إلى خطاب الحريات الذي ساد بعد انتهاء الحرب الباردة نظاما عالميا جديدا مستندا إلى المفهوم الأمني". وقد شكل العراق وأفغانستان الساحة الفعلية لهذا التصور.

ويمكن القول، بحسب داود أغلو، أن هناك ثلاث مراحل شهدها العالم ما بعد 11 سبتمبر/أيلول: المرحلة النفسية وتجلياتها في حرب أفغانستان، والمرحلة الإستراتيجية التي بدأت مع حرب العراق، وفيها ستبحث كل قوة عن موقعها في النظام العالمي وستشهد توترات وانفراط تحالفات وتبدلات، وقد تستمر هذه المرحلة من 10 إلى 15 عاما، ثم المرحلة الثالثة وهي مرحلة تأسيس نظام دولي جديد حيث ستعمل كل قوة على مضاعفة حضورها إلى حين اتضاح المعالم الجديدة لهذا النظام.

ويرى داود أغلو أن خروج تركيا بموقع ومكانة من هذه المرحلة مرتبط باعتماد رؤية ديناميكية مؤثرة في السياسة الخارجية تفضي لأن تكون قوة مركزية، كما يشير إلى ثلاثة عوامل ظهرت في التسعينيات كانت معيقة أمام أن تكون تركيا قوة مركزية مؤثرة: الإرهاب (والمقصود هنا حزب العمال الكردستاني) وما حمله من استقطابات داخلية، عدم الاستقرار السياسي، والأزمات الاقتصادية المتلاحقة.

خمسة أسس للسياسة التركية الجديدة

ارتكزت السياسة الخارجية الجديدة لتركيا على خمسة أسس[6]:

التوفيق بين الحريات والأمن. ففي وقت كان اللاعبون العالميون وأولهم الولايات المتحدة يغلبون الاعتبارات الأمنية على ما عداها بعد 11 سبتمبر/أيلول كانت تركيا البلد الوحيد الذي نجح في التقدم على صعيد الإصلاح السياسي من دون التفريط بالمتطلبات الأمنية. وهو ما جعل تركيا نموذجا لبلدان أخرى.

محاولة حل المشكلات العالقة بين تركيا وجيرانها أو ما يسمى ب"تصفير" المشكلات. وبالتالي إخراج تركيا من صورة البلد المحاط بالمشكلات، والدخول في صورة البلد ذي العلاقات الجيدة مع الجميع. وهذا إن تحقق يمنح السياسة الخارجية التركية قدرة استثنائية على المناورة.

اتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد ومتعددة المسالك. ففي الظروف الدولية المتحركة الحالية من غير الممكن اتباع سياسة ذات بعد واحد. وبدلا من أن تكون تركيا "مصدر مشكلة" في استقطابات الغرب/الشرق، والشمال/الجنوب، وآسيا/أوروبا، والغرب/الإسلام، تكون على العكس "مصدر حل" للمشكلات، وبلدا مبادرا إلى طرح الحلول لها، وبلدا يشكل مركز جذب يساهم في إرساء السلام العالمي والإقليمي. ومن ضمن هذا المنظور لا يجب النظر إلى أي خيار على أنه بديل عن الآخر ولا التعاطي مع كل الخيارات في الوقت نفسه على أنه تناقض.

تطوير الأسلوب الدبلوماسي وإعادة تعريف دور تركيا في الساحة الدولية. لقد كان التعريف الشائع في المرحلة الماضية أن تركيا "بلد جسر" تصل بين طرفين. في المرحلة الجديدة على تركيا ألا تكون جسرا بل "بلد مركز".

الانتقال من السياسة الجامدة والكمون الدبلوماسي إلى الحركة الدائمة والتواصل مع كل بلدان العالم المهمة لتركيا.

وإلى هذه الأسس الخمسة التي يحددها أحمد داود أغلو فإن توفير الأدوات الضرورية لنجاحها يتطلب أيضا إعادة توجيه البوصلة الفكرية لموقع تركيا وجعلها منسجمة مع عمقها التاريخي والحضاري والثقافي المتمثل في العالم الإسلامي ومنه العربي بعدما ابتعدت عنه منذ انهيار السلطنة العثمانية، حيث أصبحت تركيا جزءا تابعا، للمنظومة الغربية الإسرائيلية.

التجسيدات العملية للسياسة الخارجية التركية الجديدة

تقتضي هذه السياسات الجديدة ألا تكون تركيا دولة طرفا في أي محور، بل تسعى لتكون دولة مركزا بين كل العوالم المحيطة بها. وهذا يقتضي[7] مؤهلات وأدوات دبلوماسية واقتصادية وثقافية، يرى داود أغلو أن تركيا تملكها، لكن القوة العسكرية ليست أبدا ضمن هذه الأدوات. جسّدت تركيا على امتداد سنوات حكم حزب العدالة والتنمية سياساتها الجديدة وفقا للتكتيكات التالية:

قوة المبادرة الدبلوماسية (القوة الناعمة): أشار الرئيس التركي عبد الله غول مرة إلى أن تركيا لا يمكن أن تبقى محصورة داخل الأناضول. ففي ظل التحولات الإقليمية والدولية الخطيرة، يصبح من الخطأ أن تبقى أنقرة متفرجة على ما يجري حولها، وهي جزء يتأثر بما يجري في محيطها وتؤثر به. ولعل غزو العراق واحتلاله من قبل الأميركيين كان نموذجا للتأثر والتأثير المتبادلين. وغالبا ما كان رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان – وهو لاعب كرة قدم سابق يعرف قواعد اللعبة – يطلق شعار أن تركيا لا يمكن أن تجلس في المدرجات وتتفرج على اللعبة بل يجب أن تكون لاعبا على أرض الملعب.

وفي الواقع، فإن تركيا عملت على تجسيد نهج القوة الناعمة أي الدبلوماسية منذ اللحظة الأولى لتسلم حزب العدالة والتنمية السلطة في 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2002 وانتقلت إلى موقع الطرف المبادر لا المنتظر لما يجري أو سيجري.

أولى هذه التجسيدات جاءت عبر مبادرة غير مسبوقة، وهي فكرة اجتماع دول الجوار الجغرافي للعراق في فبراير/شباط 2003 و لم يكن قد احتل بعد، ومن ثم استمرت الاجتماعات الدورية لدول الجوار الجغرافي بعد الاحتلال. وقد كانت هذه الفكرة التي تجسدت في الواقع أولى رسائل الدخول التركي – وفقا لسياساتها الجديدة – إلى الساحة الشرق أوسطية بوجه لم يعهد من قبل، وهو دور الوسيط والساعي لحل المشكلات عبر الحوار والتعاون بين الأطراف المتناقضة، بعدما كانت صورة تركيا تلك المتأبطة عصا القوة العسكرية المطاردة للأكراد المسلحين في العراق، أو المهددة لجيرانها بالتعاون مع إسرائيل. وتوالت بعد ذلك تجسيدات سياسة القوة الناعمة الدبلوماسية الوسيطة في عدد كبير من القضايا منها:

- الوســـاطة بين باكستان وإسرائيل، والتواصل مع حركة حماس بعد فوزها في الانـــتخابات النيابـــية مطلع 2007، واستقبالها رئيس مكتبها السياسي خالد مـــشعل في أنقرة، ومحاولة إدراج حماس في العملية السلمية بدلا من حصارها وعزلها كما دعت وعملت لذلك إسرائيل والغرب، ثم مساعي تركيا المتكررة للتوسط بين محمود عباس وحركة حماس بعد انفجار الخلاف بينهما.
- التوسط بين السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس وإسرائيل، عبر الاجتماع الشهير بين عباس والرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز بدعوة من الرئيس غول في نوفمـــبر/تـــشرين الـــثاني من العام 2007 في ما يشبه "كامب ديفيد" تركي، والـــسماح حـــتى للرئيس الإسرائيلي (وعباس) بالتحدث أمام البرلمان التركي ليكون أول مسؤول إسرائيلي يتحدث في برلمان دولة مسلمة.
- التوسط في الأزمة اللبنانية بين فريقي 8 و14 آذار.
- الوســـاطة بـــين سوريا وإسرائيل في العام 2008 حيث انعقدت أربع جولات مفاوضات غير مباشرة في إسطنبول.
- السعي لخفض الاحتقانات الداخلية في العراق وإقناع فئات سنّية بالمشاركة في العملية السياسية الداخلية.
- محاولة رأب الصدع بين الأطراف الباكستانية الداخلية خاصة بعد عودة بينظير بوتو إلى بلادها.
- مساعي الوساطة بين باكستان وأفغانستان في نهاية العام 2008.
- الانفـــتاح الواسع على أرمينيا، وكسر الجليد في العلاقة بينهما رغم حساسية وعمق الخلاف بينهما.
- خفـــض التوتر في القوقاز بعد انفجار الصراع العسكري بين جورجيا وروسيا في أغـــسطس/آب 2008 وطـــرح تركيا مبادرة "منتدى التنمية والاستقرار في القـــوقاز" وقيام أردوغان بحركة مكوكية بين موسكو وتبليسي رغم أن تركيا كانت ترتبط بحلف موروث من التسعينيات مع كل من جورجيا وأذربيجان.
- قبول خطة الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان لحل المشكلة القبرصية فيما عارضتها قبرص اليونانية بعدما كانت تظهر بموقف المؤيد للحل.
- الانفتاح على العلاقات مع اليونان.

- محـــاولات التوفـــيق بين العرب المنقسمين تجاه العدوان على غزة نهاية 2008 وبدايـــة 2009 وكـــذلك السعي لوقف فوري للنار عبر تحرك أحمد داود أغلو نفسه بين القاهرة وحركة حماس ودمشق.
- التحـــرك بين أذربيجان وأرمينيا من أجل حل مشكلة قره باغ في فبراير/شباط 2009.

المؤسسات الإقليمية والدولية

أدركـــت تركيا أهمية دور المنظمات الإقليمية في تعزيز الاستقرار والتعاون في محيطها الإقليمي. وإذا كانت تركيا في الأساس عضوا في المؤسسات الغربية إلا أن تركيـــزها كان منصبا على تفعيل منظمة المؤتمر الإسلامي، نظرا لأهمية الأوضاع في المـــنطقة الإسلامية، ولا سيما بعد غزو أفغانستان والعراق. وتجلى إيلاء تركيا أهمية لمنظمة المؤتمر الإسلامي في سعيها لانتخاب تركي لأمانتها العامة، وهو ما تم بالفعل مـــع أكمـــل الـــدين إحـــسان أغلو، وهو وإن كان رئيسا لمنظمة تمثل كل العالم الإسلامي، إلا أنه كان يحمل مناخا قريبا جدا من ذهنية حزب العدالة والتنمية لجهة ضرورة تفعيل دور المنظمة.

- كذلك أصبحت تركيا عضوا مراقبا في جامعة الدول العربية.
- كما أنها من مؤسسي ملتقى تحالف الحضارات بالشراكة مع إسبانيا.
- ولم تـــتخلف تركيا عن المشاركة في "الاتحاد من أجل المتوسط" الذي دعا إليه الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في 14 يوليو/تموز 2009.

قـــوات حفظ السلام: لم تتردد تركيا في أن يكون لها حضور فاعل في بعض مناطق التوتر. فشاركت في قوات اليونيفيل في جنوب لبنان بعد عدوان يوليو/تموز 2006 وكانـــت عـــودة عسكرية للمرة الأولى لجنود أتراك إلى المنطقة العربية التي انـــسحبوا مـــنها نهائيا عام 1918[8]. وتستعد تركيا لإرسال قوات سلام أيضا إلى الـــصومال وقد وافق البرلمان على ذلك في فبراير/شباط 2009. ولتركيا مشاركة في قـــوات الأطلـــسي في أفغانستان في إطار عمليات مكافحة"الإرهاب".كما أعلنت تـــركيا استعدادها للمشاركة بل ربما قيادة أية قوة مراقبين يتفق عليها في غزة من أجل وقف دائم لإطلاق النار.

الانفـــتاح الاقتصادي والثقافي: برز الدور التركي صاعدا بقوة على الصعيد الاقتـــصادي والـــثقافي. وعلى الرغم من أن المحور الأساسي للاقتصاد التركي بقي الاتحـــاد الأوروبـــــي (52% تقريبا من حجم تجارتها الخارجية) وروسيا (شريكها الـــتجاري الأول على صعيد الدول) فإن حجم التجارة بين تركيا والدول العربية تنامـــى بشكل قوي في عهد حزب العدالة والتنمية أكثر من ثلاث مرات. وبرز في ذلـــك حجـــم الاستثمارات العربية في تركيا على صعيد الاتصالات والمواصلات والطاقـــة والعقـــارات وقطاع البناء. ووقعت تركيا اتفاقية تعاون ثنائي مع معظم الـــدول العربية وكذلك مع منظمات إقليمية عربية مثل مذكرة التعاون التي وقعتها مـــع مجلـــس التعاون الخليجي في العام 2008. وقد شهد الميزان التجاري التركي انفجـــارا كبيرا في حجم الصادرات والواردات مع العالم في نهاية العام 2008 تجاوز 300 مليار دولار بعدما مرت تركيا بأسوأ أزمة اقتصادية في العام 2001[9].

العـــوامل الـــتي سهلت قبول الدور التركي في الشرق الأوسط: لا يكفي لدولـــة ما أن تتخذ قرارا بالانخراط الفاعل في قضايا منطقة ما لكي تنجح في ذلك. وفي الحالـــة التركية توافرت العديد من العوامل التي أتاحت لها أن تكون جزءا من صورة الشرق الأوسط ومحيطها الإقليمي عموما. وإذا قصرنا الحديث على الشرق الأوسط نجد العوامل المساعدة التالية لقبول دور تركي فاعل:

الجـــذور الإسلامية لحزب العدالة والتنمية. ففي السابق، كان التوجه العلماني الحاد والضغوطات الموجهة إلى الحالة الإسلامية في الداخل تنعكس سلبا على علاقة تـــركيا بالعـــالم الإسلامي المتوجس من مفهوم العلمنة كنموذج معاد للدين وفقا لـــنموذج تطبيقه في تركيا. مع حزب العدالة والتنمية انهار أحد السدود السميكة أمـــام ثقـــة المسلمين بنوايا تركيا. وكما يسري ذلك على العالم العربـــي، يسري كـــذلك على إيران، التي كانت تتوجس من تركيا كونها أطلسية، وكونها علمانية. صـــحيح أن حزب العدالة والتنمية لم يهدم النظام العلماني في تركيا، وهو أصلا لا يـــريد ذلك، وقد لا يستطيعه في المدى المنظور، غير أن عامل العلمنة لم يكن أحد منطلقات السياسة الخارجية التركية في عهده.

الموقـــف التركي الوسطي والحيادي من كل أطراف النـــزاعات سواء العربية البينية أو العربية الإسرائيلية أو الإسلامية البينية أو الإسلامية الغربية، فحزب العدالة

والتنمـــية حرص ونجح إلى حد بعيد في نسج خيوط التواصل والثقة مع كل الأطراف دون اســـتثناء حتى ليمكن القول إنه ليس من دولة لا في الشرق الأوسط ولا في العالم أمـــسكت بمثل هذه العلاقات الجيدة مع الجميع مثل تركيا. ومنطلق هذه السياسة أن أيـــة علاقـــة مـــع قوة طرف في نـــزاع لا تعني معاداة القوة الأخرى الطرف في النـــزاع نفسه. وعبر هذه السياسة نسجت تركيا أفضل العلاقات مع الجميع دون اســـتثناء: مـــع معسكر "الاعتدال" العربـــي ومع معسكر "الممانعة" العربـــي، مع حمـــاس ومع محمود عباس، مع الفلسطينيين ومع إسرائيل، مع سوريا ومع إسرائيل، مع إيران ومع العرب، مع 8 آذار ومع 14 آذار في لبنان، مع إيران ومع أميركا، مع إيران ومع إسرائيل، وكذا الأمر مع القوى المتصارعة في القوقاز والبلقان.

لاقـــى الحـــضور التركي قبولا مميزا في الساحة العربية تحديدا. وقد تفاوتت عوامل هذا القبول تبعا لظروف الأطراف العربية. فالدور التركي تزامن ظهوره مع احـــتلال أميركا للعراق، وما عناه من تدمير الدولة المركزية في بلد عربـــي كبير، ومـــا نتج عنه من حالة تقسيمية، ومن طرح مشروع نشر الديموقراطية من جانب وزير الخارجية الأميركية حينها كولن باول، ومن تهديدات لبعض الدول العربية ولا ســـيما ســـوريا. أثار ذلك بالطبع مخاوف كل العرب. وكان لمعارضة تركيا غزو العـــراق انطلاقـــا من أخطار التقسيم أن وجد العرب والأتراك أنفسهم في خندق واحد. سوريا كما تركيا معنيتان بمنع نشوء دولة كردية في شمال العراق. فيما دول عربية أخرى تخشى على أنظمتها من شعارات الديموقراطية.

وتزامنت بداية الحضور التركي مع تعاظم النفوذ الإيراني في المنطقة ولا سيما في العراق وفي لبنان وفلسطين عبر علاقات طهران مع حركة حماس. كذلك لعبت الفتـــنة الـــسنية الشيعية التي عملت لها إسرائيل والولايات المتحدة في إثارة نـــزعة معاديـــة للشيعة وبالتالي لإيران في معسكر دول "الاعتدال" فظهرت مقولات مثل "الهـــلال الشيعي" (الملك الأردني عبد الله)، وعدم انتماء الشيعة العرب للبلدان التي يقطـــنون فيها بل للخارج (الرئيس المصري حسني مبارك) ووجود مشروع إيراني لتشييع المنطقة وتفريسها (من فارس) (الملك السعودي عبد الله).

وقد لعب الضعف العربـــي دورا في تسريع تقبل الدور التركي، لا سيما من جانب الأنظمة المتوجسة من النفوذ الإيراني والشيعي. وكان رهان هؤلاء أن البعد

السنّي من الإسلام التركي المتمثل حاليا بحزب العدالة والتنمية قد يكون له دوره في جذب تركيا إلى لعب دور مضاد أو على الأقل كابح لمزيد من النفوذ الإيراني.

لكن بمعزل عن التنافس التاريخي بين تركيا وإيران، وتباين الانتماء المذهبي بين مجتمعيهما، فإن تركيا حزب العدالة والتنمية لم تسقط في هذا الفخ المذهبي، وهي تعرف جيدا أن الفتنة المذهبية حريق قابل للانتشار في كل الدول ذات البنى المذهبية المتعددة والهشة في الوقت نفسه. وتركيا واحدة من المجتمعات المسلمة الهشّة البنية المذهبية بين سنّة وعلويين، خصوصا أن تركيا لم تجد بعد حلا عادلا وبنّاء للمسألة العلوية فيها، حيث يقدر العلويون بـ 15 مليونا على الأقل من أصل 73 مليونا هم عدد سكان تركيا[10]. ولذلك استمرت تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية في تغليب المصالح الوطنية التركية وفقا لإستراتيجية تعدد الأبعاد وتصفير المشكلات وإخماد الفتن المذهبية والعرقية المتنقلة. واستمرت بالتالي في علاقاتها الجيدة، وعلى المسافة الواحدة من عرب الاعتدال ومن إيران ومن سوريا.

ينقلنا هذا الكلام إلى الحديث والتساؤل عما إذا كان الدور التركي منافسا للدور الإيراني في المنطقة أم لا.

مجرد النظر إلى عوامل القوة التي تمتلكها إيران وتركيا يفضي إلى استنتاج أن الأجواء التنافسية طبيعية بين بلدين مهمين لجهة الموقع الجغرافي ولجهة القدرات الصناعية والبشرية والعسكرية. لكن من الزاوية التركية، لم يكن لسياسة تعدد الأبعاد أن تنجح في ما لو وضعت أمامها هدف إضعاف إيران أو سوريا أو روسيا. إن من يسعى لإضعاف الآخر لا يعمل على تعميق التعاون معه. لقد أظهرت تركيا أنها لا تريد أن تكون خصما لإيران أو عدوا بل صديقة وشريكا وجارا حسنا. فأبرمت اتفاقيات اقتصادية في مجالات النفط والغاز الطبيعي والكهرباء وخطوط النقل والاستثمارات. وهي اتفاقيات كانت قد بدأت قبل حزب العدالة والتنمية.

ووقفت تركيا إلى جانب إيران في الملف النووي لأغراض سلمية وعارضت محاولات الولايات المتحدة عزل إيران وفرض حصار اقتصادي عليها ورفضت استخدام أراضيها لأي عمل عدواني على إيران. كذلك تقتضي المصلحة الوطنية التركية التنسيق الكامل مع إيران في أخطر التهديدات التي تواجه الأمن القومي التركي ووحدة البلاد أي المشكلة الكردية، ولا سيما بعد احتلال العراق وتقسيمه.

خلاصات

إن الـــدور التركـــي المتعدد الأبعاد والوسيط ليس محصورا في منطقة الشرق الأوســـط بـــل يشمل كل المحيط الإقليمي لتركيا. وكما حدثت تحولات في علاقة تـــركيا بالعرب والمسلمين، حدث الأمر نفسه مع روسيا. ولذلك ليس من تركيز تركـــي على دور خاص شرق أوسطي، بل هو متصل بإستراتيجية تركية جديدة شـــاملة كمـــا أشرنا سابقا. لكن كون منطقة الشرق الأوسط منطقة متفجرة فقد ظهر الدور التركي فيها أكثر حضورا.

إن الفـــراغ والعجز والخواء في الدور العربـــي في المنطقة جعل الدور التركي يتقدم ويبدو كما لو أنه يريد ملء الفراغ على حساب الدور العربـــي. وهذا ليس دقـــيقا و لم يكن في منطلقات السياسة التركية الجديدة. لكن الفراغ العربـــي جعل الـــدور التركـــي يـــبدو أكـــبر من حجمه الطبيعي ومبالغا في قدرته على الإتيان بالمعجزات.

لم يطـــرح الـــدور التركي نفسه بالقوة على الآخرين، بل كان يستجيب في حالات كثيرة إلى رغبة الأطراف المتنازعة نفسها، وبالتالي لم يتقدم بدافع التحدي أو المنافـــسة أو سلب أدوار الأطراف الأخرى. وقد أشار المسؤولون الأتراك أكثر مـــن مـــرة خلال العدوان الإسرائيلي على غزة مثلا إلى أن تركيا لا تريد منافسة الدور المصري هناك أو تجاوزه بل إن دورها مكمّل له، بل أكثر من ذلك لا يمكن وقف إطلاق النار بمعزل عن مصر نفسها[11]. لكن إذا كان البعض، ولا سيما من العرب، قد استقال من دوره ومسؤوليته التاريخية، فهل ينتظر التركي ويكتفي بالتفرج على الحرائق المتنقلة، لكي لا يتهم بالمنافسة أو التطلع إلى أدوار عثمانية جديدة؟

إن الـــدور التركـــي الجديد الفاعل والمؤيد والمتفهم للقضايا العربية والمسلمة يشكل فرصة تاريخية للعرب لتعزيز مواقعهم، خصوصا أن القوة الكبرى الأخرى في المنطقة أي إيران تقع على الجانب المعارض للمشروع الإسرائيلي وللهيمنة الأميركية على المنطقة. والمطلوب الاستفادة من هذا الدور، بل والتكامل معه لا التوجس منه أو اعتباره منافسا أو بديلا.

لا يجـــب – ختاما – السهو عن التذكر بأن الخيار الإستراتيجي لتركيا كان ولا يزال ولأسباب عديدة هو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبـــي. ولا يجب أن ننسى

أن الخطـــوة الأكـــبر في تاريخ تركيا العلمانية والحديثة ومنذ ثمانين عاما، أي بدء مفاوضـــات العضوية مع الاتحاد الأوروبـــي بدأت في العام 2005، بسبب "الثورة الـــصامتة" الإصـــلاحية الـــتي قادهـــا حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغـــان. وأثناء زيارته إلى القاهرة في مطلع العام 2008 أكد الرئيس التركي عبد الله غـــول أن علاقات تركيا بالعالم العربـــي تقوّي روابطنا بالاتحاد الأوروبـــي، لكنه قـــال إن "علاقتـــنا مـــع العـــالم العربـــي ليست بديلا عن عملية العضوية في الاتحاد الأوروبـــــي. وجميع الأطراف تدرك ذلك"[12] وفي خضم التساؤلات عما إذا كانت تـــركيا قـــد غيّرت بوصلتها نحو الشرق بدلا من الغرب بعد موقفها المندد بالعدوان الإسرائيلي على غزة قال أحمد داود أغلو أيضا وفي معرض الجزم باستمرار الروابط العضوية مع الغرب: إنه "يجب ألا تكون روابط تركيا بالغرب موضع مناقشة"[13].

إن انفتاح حزب العدالة والتنمية على العرب والمسلمين وغيرهم وإقامة أفضل العلاقـــات معهـــم لـــيس – كما بدا واضحا – بديلا عن أو متعارضا مع الخيار الإســـتراتيجي لتركيا وهو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبـــي، مع التفاعل الكامل في الـــوقت نفسه مع عمقها التاريخي والحضاري أي العالم الإسلامي والعوالم الأخرى المحيطة بها.

مصادر الدراسة

1. انظـــر العرب والأتراك في عالم متغير، مجموعة من المؤلفين، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت 1993، الفصل الرابع.
2. انظر العلاقات العربية التركية، مجموعة من المؤلفين، القاهرة – إسطنبول، الجزء الثاني، ص 231.
3. صحيفة يني شفق التركية 2007/1/10.
4. انظر ترجمة للعديد من فصول الكتاب في مجلة "شؤون الأوسط"، العدد 116، خريف 2004، بيروت.
5. في حديث تلفزيوني إلى محطة سي إن إن تورك بتاريخ 18 شباط 2004.
6. انظر حديث أحمد أيضا أنقرة في صحيفة راديكال التركية 26 شباط/فبراير 2004.
7. انظر بالتفصيل الحوار الذي أجريناه معه في مجلة شؤون الأوسط العدد 116 خريف 2004.
8. انظـــر تـــركيا والمسألة اللبنانية، محمد نور الدين، فصلية "شؤون الأوسط"، العدد 123، صيف 2006، بيروت.
9. انظر بهذا الخصوص الأرقام الواردة في موقع مستشارية التجارة الخارجية التركية على الإنترنت.
10. انظـــر حـــول البيئية العرقية والمذهبية لتركيا كتاب: "الجمهورية الحائرة، مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية"، محمد نورالدين، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت 1998.
11. مقابلة تلفزيونية مع علي بابجان بتاريخ 22–1–2009 محطة ت. غ. ر. ت. التركية.
12. صحيفة راديكال 17–1–2008.
13. سامي كوهين – دور تركيا في أزمة غزة – صحيفة ميلليت التركية 2009/1/21.

مع الولايات المتحدة الأميركية..
مصالح إستراتيجية متبادلة

خليل العناني(*)

تمـــثل تركيا أحد المفاتيح المهمة لفهم السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، وذلـــك ليس فقط بسبب البعد الجيوإستراتيجي لتركيا والذي أعطاها ميزة تنافسية عالـــية، وإنما أيضا بسبب قدرة تركيا الفائقة على تقديم نفسها للغرب والولايات المـــتحدة باعتبارها الشريك الأمثل الذي يمكن الاعتماد عليه. لذا فقد دخلت أنقرة في شـــراكة إســـتراتيجية طويلة المدى مع الغرب والولايات المتحدة بشكل جعلها بمثابة "حجر زاوية" في أي سياسة أميركية تجاه الشرق الأوسط.

مـــنذ نهايـــة الحـــرب الباردة راجت أطروحات عديدة حول تراجع الأهمية الإســـتراتيجية لتركيا، خاصة من المنظور الغربـــي، وذلك عطفاً على انتهاء الخطر الـــشيوعي وعـــدم الحاجة لسياسة "سد المنافذ" التي وفرت لتركيا دوراً مهماً طيلة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق. بيد أن التاريخ أثبت لاحقاً عدم صحة هذه الأطروحات، ليس فقط بسبب تغير ديناميات البيئة الدولية في مـــرحلة مـــا بعد الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2001، وما فرضته من أدوار جديـــدة للقـــوى التقليدية ومنها تركيا، وإنما أيضا بسبب إدراك الأتراك أنفسهم لطبيعة هذا التغير وسعيهم للتعاطي معه وفق رؤية مغايرة وأدوات مختلفة زادت من حضورهم ورفعت الطلب عليه مجدداً.

وعلى عكس ما كان مطروحاً سلفاً من احتمال تراجع أهمية تركيا وافتقاد دورهـــا الحيوي، بدا لاحقاً أن ثمة حاجة غربية وأميركية ملّحة للدور التركي خاصـــة في ظل تعقد الأوضاع في الشرق الأوسط، ودخول الولايات المتحدة للمـــنطقة بكل ثقلها تحت ذريعة "الحرب على الإرهاب" التي أفقدتها كثيراً من

(*) نائب مدير تحرير مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام

حضورها الرمزي، وأثقل كاهلها بالعديد من المشاكل التي لا تزال آثارها باقية حتى الآن.

وإذا كانت العلاقات الأميركية – التركية قد شهدت توتراً ملحوظاً في مرحلة مـــا بعد الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، إلا أن الخيط الناظم لهذه العلاقة يؤكد أن كلا الطرفين كان حريصاً على ألا تؤثر خلافاتها على الشراكة الإستراتيجية بينهما، ما دفعهما إلى إعادة تقييم العلاقة بشكل **يضيّق فجوة الخلافات ويزيد من مساحة الالتقاء.**

أولاً: محددات العلاقات الأميركية – التركية

منذ انضمامها لحلف شمال الأطلسي "الناتو" عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، بـــدت تـــركيا أشبه بـــ "الحصان الأسود" بالنسبة للغرب والولايات المتحدة التي ســـعت لـــتقوية علاقاتهـــا مـــع حليف إستراتيجي مهم ومؤثر جغرافياً وسياسياً وحضارياً. وقد نسج كلا البلدين علاقاته بالأخر في إطار عدد من المحددات أهمها ما يلي:

1. المحدد الإستراتيجي:

تنظـــر الولايات المتحدة لتركيا باعتبارها أحد المفاتيح الإستراتيجية في المنطقة الممـــتدة من أوروبا وحتى القوقاز مروراً بالبلقان والشرق الأوسط. وقد حرصت الولايات المتحدة طيلة نصف قرن خلا على توطيد علاقتها بأنقرة ودعمها عسكرياً واقتـــصادياً. وقـــد توطدت العلاقات بين البلدين خلال مرحلة الحرب الباردة وما بعدها، خاصة في ظل تكثيف الولايات المتحدة لوجودها في منطقة الشرق الأوسط عقب حرب الخليج الثانية عام 1990.

وطيلة التسعينات كانت تركيا بمثابة قوس "الكماشة" الذي سعت من خلاله واشـــنطن لـــتقويض الـــنظام العراقي السابق بقيادة صدام حسين، وذلك ضمن إستراتيجية "الاحتواء المزدوج" التي وضعتها إدارة بيل كلينتون تجاه صدام حسين. وقـــد تم اســـتخدام قاعدة "إنجرليك" العسكرية الجوية مرات عديدة لفرض حظر الطيران على شمال العراق، والقيام بقصفه أحياناً. ولا تزال الولايات المتحدة تحتفظ

بـــنحو 1500 جـــندي بتلك القاعدة[1]. كما لعبت تركيا دوراً مهما ضمن مهام قـــوات حلف شمال الأطلسي "الناتو" التي سعت لحفظ الأمن والاستقرار في وسط وشرق أوروبا بعد تفكك الاتحاد السوفياتي السابق.

وقـــد اعتـــبرت الـــولايات المتحدة أن تركيا جزء أساسي من منظومة الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، وأنه يجب العمل على حمايتها في مواجهة أية تهديدات إقليمية سواء من جانب صدام حسين أو دول الجوار مثل سوريا وإيران.

وعلـــى المـــستوى اللوجستي والاستخباراتي فقد اتسمت العلاقة بين البلدين بدرجـــة رفـــيعة من التنسيق الأمني والاستخباراتي وتم تشكيل هيئة مشتركة بين البلدين للتنسيق في العديد من القضايا الاستخباراتية[2].

وفي مـــرحلة مـــا بعـــد الحادي عشر من سبتمبر 2001، زادت أهمية تركيا كلاعـــب رئيسي في إطار ما عُرف إبان إدارة الرئيس بوش الابن بـــ "الحرب على الإرهاب". فعلى سبيل المثال تجاوبت تركيا بأريحية مع تفعيل المادة (5) من معاهدة الـــدفاع الخاصة بحلف الناتو والتي تفرض على جميع الأعضاء في الحلف تقديم جميع أشكال المساعدة لأية دولة تواجه عدواناً خارجياً. وخلال أقل من 24 ساعة قامت تركيا بتسهيل استخدام أراضيها ومجالها الجوي للقوات الأميركية لبدء الحرب على أفغانستان في أكتوبر/تشرين الأول 2001[3].

وكان هذا الدور محل تقدير وإعجاب الولايات المتحدة التي استفادت معنوياً ورمزياً من مشاركة دولة مسلمة في إطار حربها على أفغانستان. فضلاً عن إرسال تـــركيا لمـــا يقرب من حوالى 1200 جندي لتقديم العون لقوات الدعم والإسناد (إيـــساف) الـــتابعة لحلف الناتو[4] ولا تزال تركيا تقوم بدور مهم في إطار تقديم العون اللوجستي والتدريبـــي لقوات الجيش الأفغانية، ومن المتوقع أن تلعب تركياً دوراً محـــورياً في إطـــار الإستراتيجية الجديدة التي وضعها الرئيس الأميركي الجديد باراك أوباما لمعالجة الوضع في أفغانستان.

2. المحدد الكردي:

لعب المحدد الكردي (الموقف من حزب العمال الكردستاني PKK) دوراً مهما في توثيق العلاقات بين واشنطن وأنقرة. حيث تدعم الولايات المتحدة الموقف التركي من

الحـــزب وتعتبره منظمة إرهابية[5]. لذا فقد تفهمت الولايات المتحدة مخاوف تركيا من أن تـــؤدي الإطاحـــة بـــصدام حسين إلى تشجيع الأكراد على الانفصال عن العراق وتكـــوين دولتهم المستقلة في الشمال، وهو ما قد يشجع أكراد تركيا والذين يتراوح عددهم ما بين 15–20% من عدد سكان تركيا البالغ حوالى 70 مليون نسمة، على القـــيام بالشيء نفسه والانضمام للدولة الوليدة. وقد وصل الدعم الأميركي لتركيا في مـــواجهة حزب العمال الكردستاني إلى أوجّه أواخر عام 2007 حين قام الحزب ببعض الهجمات داخل تركيا، ما دفع هذه الأخيرة إلى الرد عليه بعنف. وقد قدمت الولايات المـــتحدة دعمـــاً لوجستيا مهماً لتركيا ساعدها على توجيه ضربات جوية إلى مواقع حـــزب العمال في شمال العراق. ووصل الأمر إلى حد دخول القوات التركية إلى عمق الأراضي العراقية لمطاردة فلول حزب العمال في كهوف كردستان وجبالها[6].

3. عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي:

لطالمـــا كـــان التحاق تركيا بأوروبا هدفاً أميركياً واضحاً، ليس فقط بسبب المـــزايا الـــتي قد تعود على حليف مهم وإستراتيجي لها من وراء ذلك، وإنما أيضا بهـــدف أولاً بناء جسر قوى بين الشرق والغرب عبر البوابة التركية، وثانياً محاولة إحداث توازن إستراتيجي داخل الاتحاد الأوروبـــي بين القوى التقليدية مثل فرنسا وألمانيا وإيطاليا والقوى الجديدة الأقرب للحليف الأميركي مثل تركيا وبعض دول أوروبـــا الشرقية مثل بولندا. لذا فقد باتت قضية انضمام تركيا للاتحاد الأوروبـــي أحـــد البنود الثابتة على مائدة العلاقات الأميركية – التركية، وذلك بسبب التأييد القوى الذي تُظهره واشنطن لأنقرة في هذا الصدد.

وترى الولايات المتحدة أنه لا مبرر وراء عدم ضم تركيا للاتحاد الأوروبـــي خاصة في ظل التزامها بإجراء كافة الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تفرضها شروط الانضمام. كما أن تركيا اتخذت خطوات جادة في سبيل تطبيع علاقاتها الدبلوماسية والسياسية مع عدد من الدول التي تحتفظ بإرث عدائي تجاهها مـــثل الـــيونان وقبرص، فضلاً عن تبعات القضية الأرمينية. وقد أشادت الولايات المـــتحدة مراراً بهذه الخطوات وطالبت الاتحاد الأوروبـــي بإعادة النظر في مسألة انضمام تركيا لعضويته[7].

4. المحدد الاقتصادي:

لم تقتصر العلاقات الأميركية – التركية على البعد الإستراتيجي فحسب، وإنما سعت الولايات المتحدة لتوطيد علاقاتها الاقتصادية بتركيا خاصة خلال النصف الثاني من التسعينات التي وصلت فيها الأوضاع الاقتصادية لتركيا إلى مستويات متردية للغاية. ففي عام 2001 دخلت تركيا في مرحلة من الركود لم تعرفه خلال نصف قرن، حيث هبط الناتج المحلي الإجمالي بنحو 7.4%، ووصل مستوى التضخم إلى نحو 68.5% في حين فقدت "الليرة" التركية نحو 70% من قيمتها. ونظراً لارتفاع مستوى الفساد الحكومي فقد أوشكت تركيا على الإفلاس لولا تدخل صندوق النقد الدولي، بدعم من الولايات المتحدة، لإنقاذ الوضع من خلال إقراض أنقرة حوالى 7.5 مليار دولار[8].

ولم تتحسن الأوضاع الاقتصادية في تركيا إلا بعد وصول حزب "العدالة والتنمية" للسلطة عام 2002 حين تم وضع برنامج للخصخصة وزيادة الاستثمارات الأجنبية بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي. حيث انتعشت السياحة بشكل ملحوظ، وارتفعت قيمة العملة التركية، وزادت قيمة الاستثمارات الأجنبية.

وفي عام 2002 تم تشكيل منطقة صناعية مشتركة Qualified Industrial Zone (QIZ) بين واشنطن وأنقرة والتي أعطت المنتجات التركية مزايا تنافسية داخل السوق الأميركية وإعفاءات ضريبية ساهمت في زيادة العلاقات التجارية بين البلدين[9]. وتعد الولايات المتحدة ثاني أكبر شريك تجاري لتركيا بعد ألمانيا بحجم صادرات بلغ 5.7 مليار دولار، وواردات بلغت 5.4 مليار دولار عام 2008[10].

ثانياً: نقاط التحول في العلاقة بين واشنطن وأنقرة

على الرغم من حالة الصعود والهبوط التي شهدتها العلاقات الأميركية – التركية طيلة نصف قرن، إلا أن مرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2001 قد شهدت تغيراً ملحوظاً في ديناميات هذه العلاقة، وذلك إلى درجة وصف فيها البعض هذه العلاقات بأنها باتت على مفترق طرق، وأنه بدون إعادة النظر في طبيعة هذه العلاقة، فقد يخسر الطرفان شراكتهما التي امتدت لأكثر من نصف قرن[11].

ويمكـــن القـــول إن متغيرين أساسيين قد لعبا دوراً أساسياً في إعادة تشكيل العلاقـــة بين واشنطن وأنقرة في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر/أيلول 2001، أولهما هو اســـتئثار أول حـــزب إســـلامي بالسلطة في تركيا في عام 2002، وثانيهما قرار الـــولايات المتحدة بغزو العراق في مارس/آذار 2003 والذي رفض البرلمان التركي تقديم تسهيلات لتنفيذه، ما وضع علامات استفهام كثيرة حول مستقبل العلاقة بين البلدين.

وفي رحـــاب هـــذين المتغيرين دارت العلاقات بين الطرفين طيلة فترتي إدارة الـــرئيس الأميركـــي جورج دبليو بوش. فبالنسبة للمتغير الأول، فقد تمكن حزب "العدالـــة والتنمـــية" بـــزعامة رجب طيب أردوغان من الحصول على الأغلبية في الانـــتخابات الـــبرلمانية التركية عام 2002 مما أعطاه اليد العليا في تشكيل الحكومة التـــركية وذلك لأول مرة منذ قيام تركيا الحديثة على أيدي كمال الدين أتاتورك أوائل القرن العشرين.

وبـــشكل سريع يمكن رصد ثلاثة ملامح أساسية مثلت تحولاً مهماً في نظرة تـــركيا لعلاقـــتها مع الولايات المتحدة حسبما رآها أردوغان ورفاقه. أولها، عدم إعطـــاء الـــولايات المتحدة "صك على بياض" في توظيف تركيا لخدمة مصالحها وسياساتها في منطقة الشرق الأوسط على غرار ما كان عليه الحال إبان التسعينات. ثانـــيها، إعـــادة التفكير في الدائرة العربية بعيداً عن منظور العلاقة مع واشنطن، ما يعـــني الـــتحلل نـــسبياً من أعباء هذه الأخيرة من أجل تحسين العلاقات مع العالم العربـــي. وثالثها الدفع باتجاه تحميل واشنطن جزءاً من أعباء انضمام تركيا للاتحاد الأوروبـــي.

وقـــد سعى حزب العدالة والتنمية إلى تأطير علاقته مع الولايات المتحدة ليس فقـــط انطلاقـــاً من المصالح المشتركة بين الطرفين، وإنما من خلال ترسيخ معادلة جديـــدة للعلاقة تقوم على المقايضة "المحسوبة". وهو ما أثار حفيظة إدارة بوش التي كانـــت في حاجـــة إلى دعم تركي غير مشروط في سياستها الجديدة سواء الخاصة بالحرب على الإرهاب أو في إعادة هندسة الأوضاع في الشرق الأوسط.

أما بالنسبة للمتغير الثاني الخاص بالحرب على العراق، فقد كان رفض البرلمان التركي السماح للقوات الأميركية باستخدام الأراضي التركية في عملية غزو العراق

وإســـقاط نظامـــه بمثابة صدمة غير متوقعة للولايات المتحدة. وقد ترك هذا القرار جرحاً عميقاً في العلاقة بين الطرفين لم يندمل حتى نهاية فترتي حكم الرئيس بوش. ودون الخـــوض في أســـباب قرار البرلمان التركي، فإن تداعيات هذا القرار يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولاً، زيـــادة مساحة التوتر وعدم الثقة بين الطرفين الأميركي والتركي والتي كانـــت قـــد بدأت مؤشراتها مع وصول حزب العدالة والتنمية للحكم قبل شهور قلـــيلة من غزو العراق. ثانياً، إثارة الشكوك الأميركية تجاه تركيا باعتبارها حليفا إستراتيجيا يمكن الاعتماد عليه وقت الأزمات. ثالثاً، ظهور نتائج عملية لهذا التوتر تمثلت في تأجيل الولايات المتحدة إعطاء تركيا قرضاً مالياً وصلت قيمته 8.5 مليار دولار، فضلاً عن رفض واشنطن نشر قوات تركية في العراق للمساعدة في جهود إعادة الإعمار[12].

وقـــد أدى كلا المتغيرين إلى ظهور موجة من الغضب الشعبـــي في تركيا إزاء إدارة الـــرئيس بوش وسياساته في المنطقة، وامتدت ظاهرة "ضد الأمركة" Anti-Americanism كي تصل إلى أحد أهم حلفاء واشنطن في الشرق الأوسط[13].

وقـــد اســـتتبع هـــذين المتغيرين حدوث فجوة في الإدراك والرؤية بين كلا الطرفين، مما انعكس بالضرورة على اختلاف مصادر التهديد لكل طرف. لذا فقد اتخـــذت تركيا مساراً مغايراً لمسار واشنطن في التعاطي مع قضايا الشرق الأوسط، وإن صب لاحقاً في خدمة مصالح واشنطن بشكل غير مباشر. فمن حيث اختلاف مـــصادر الـــتهديد، ففـــي الوقت الذي رأت فيه واشنطن أن "تنظيم القاعدة" هو المـــصدر الأساســـي لـــتهديد أمـــنها القومي، فإن تركيا رأت أن "حزب العمال الكردستاني" هو الخطر المباشر على أمنها القومي.

وفي حـــين رأت واشنطن أن دولا مثل إيران وسوريا، وحلفاءهما مثل حزب الله وحماس تمثل تحدياً للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط، ما يعني ضرورة عزل هـــذه الأطراف ومعاداتها، رأت أنقرة أنه لا مصلحة في معاداة هذه الأطراف، بل ضـــرورة التواصل معها واحترام مصالحها وقدراتها في حل قضايا المنطقة. لذا فقد أبـــدت حكومة "العدالة والتنمية" انفتاحاً ملحوظاً على إيران وسوريا وحزب الله وحماس، فضلاً عن السعي للعب دور مباشر بين دمشق وتل أبيب.

ثالثاً: الرؤية الأميركية للدور التركي في الشرق الأوسط

إذا كانت العلاقات الأميركية – التركية قد شهدت توتراً طيلة فترتي الرئيس بوش الابن، إلا أن ذلك لم يمنع الإدارة الأميركية من أن تستمر في النظر لتركيا كحليف إستراتيجي مهم لا يمكن التفريط فيه مهما وصلت درجة الخلافات معه. وقد زاد من ذلك، التحول الذكي الذي مارسته حكومة "العدالة والتنمية" في سياساتها الخارجية بإعطاء مزيد من الاهتمام للشرق الأوسط ليس فقط باعتباره مجرد "حديقة خلفية"، وإنما باعتباره أحد المنافذ المهمة لتركيا في حال رفض الاتحاد الأوروبي عضويتها به. وقد بدا واضحاً أنه كلما زاد انخراط تركيا في ملفات الشرق الأوسط، كلما ازداد الطلب الأميركي عليها وارتفعت أسهمها كحليف يجب استرضاؤه والاعتماد عليه.

وقد أكد كثيرون على أن تركيا ستظل أحد المفاتيح المهمة للسياسة الأميركية في منطقة الشرق الأوسط والقوقاز وذلك انطلاقاً من عدة اعتبارات أهمها[14]:

- الدور المهم لتركيا كنافذة على محاور وبلدان ذات أهمية خاصة بالنسبة لواشنطن مثل إسرائيل والعراق وإيران وسوريا وأرمينيا وجورجيا وأذربيجان، ودورها المحوري في حفظ الاستقرار في الحزام الممتد من وسط أوروبا حتى تخوم الهند وروسيا.
- الموقع الإستراتيجي لتركيا كممر بحري وملاحي يخترق البحر الأسود وبحر القوقاز والبحر المتوسط.
- تركيا باعتبارها ممرا احتياطيا لإمدادات النفط والغاز من دول آسيا الوسطى لأوروبا عبر خط (باكو – تفليس – جيهان) وذلك كبديل عن الخط الروسي الممتد عبر أوكرانيا.
- النظر لتركيا باعتبارها نموذجاً لدولة ديمقراطية مسلمة لديها تحالف وثيق مع الولايات المتحدة وهو ما قد يحسّن الصورة الأميركية في منطقة الشرق الأوسط.

لهذه الاعتبارات رأت واشنطن أن بإمكان تركيا أن تلعب دوراً مهما في أكثر من جبهة، وقد نشطت تركيا بشكل واضح خلال السنوات الثماني الماضية كي تخلق لنفسها حيزاً معتبراً في الشرق الأوسط، ووسعت من دوائر حركتها الخارجية،

وقـــد شجعتها واشنطن على ذلك حيث رأت أن الدور الجديد لتركيا في الشرق الأوسط من شأنه أن يحقق لها مزايا عديدة ليس أقلها ما يلي:

- خلـــق تـــوازن إستراتيجي بين تركيا وإيران في الشرق الأوسط وذلك في ظل حالة الفراغ التي خلّفها سقوط نظام صدام حسين.
- محاولـــة الاســـتفادة من الدور التركي في تحسين الصورة الأميركية في الشرق الأوسط بعد غزو العراق.
- الاستفادة من الدور التركي في الحفاظ على وحدة العراق من خلال استخدام الفزاعة الكردية مع أنقرة.
- الاســـتفادة من العلاقات الجيدة التي تربط تركيا بكل من سوريا وإسرائيل من أجـــل تحقـــيق اختـــراق في العلاقة بين الطرفين عبر توفير "قناة خلفية" لإدارة المفاوضات بين الطرفين.
- الاســـتفادة مـــن احتمالات قيام تركيا للعب دور الوسيط بين إيران والمجتمع الدولي وربما الولايات المتحدة لاحقاً.

وفيما يخص سياساتها الشرق أوسطية يمكن القول بأن تركيا انطلقت من عدة أسس أهمها ما يلي:

- محاولـــة التصالح مع الإرث الإسلامي والعثماني في الداخل والخارج، دون أن يعـــني ذلـــك محاولة أسلمة الداخل التركي أو الدخول في تحالفات أممية على المستوى الخارجي، وإنما محاولة تصحيح الصورة العربية عن تركيا كقوة غربية مقطوعة الصلة بمحيطها الجغرافي والإستراتيجي.
- محاولـــة إيجـــاد مسافة واضحة مع التوجهات والسياسات الغربية في المنطقة، والاعـــتماد علـــى الذات في تحسين العلاقة مع دول الشرق الأوسط بعيداً عن العباءة الغربية.
- الدخـــول بقـــوة على خط الصراعات في المنطقة، ليس من أجل تفجيرها وإنما لمحاولة تهدئتها والقيام بدور الوسيط "المبرّد" للخلافات في الشرق الأوسط.
- تجـــنب الدخول في لعبة الاصطفافات والمحاور الإقليمية مع الانفتاح على كافة اللاعبين بما يعظّم الصورة التركية كوسيط محايد.
- تجنب الانـــزلاق لمعارك دينية أو مذهبية في المنطقة.

وقـــد تمـــت تـــرجمة هذه الأسس من خلال إدارة أنقرة للعديد من الملفات الشائكة في المنطقة أهمها ما يلي:

1. الملف العراقي:

علـــى الـــرغم مـــن التأثير الكبير الذي تسبب فيه قرار البرلمان التركي على العلاقـــات بين واشنطن وأنقرة، إلا أن الأولى اكتشفت لاحقاً أنه من الصعب أن تعـــيد هندسة الأوضاع في العراق دون الحاجة لدور تركي مؤثر. في حين تحركت أنقـــرة باتجـــاه العراق ليس فقط استجابة للرغبة الأميركية، بقدر ما كان استجابة للحفـــاظ على مصالحها القومية والتي تتمثل أولاً في محاولة علاج تداعيات سقوط نظام صدام حسين، ومخاوفها من تأثير الفوضى في العراق على أمنها القومي.

ثانياً محاولة لجم الطموحات الكردية الخاصة بالانفصال بإقليم كردستان تمهيداً لإعلان دولتهم المستقلة. ثالثا الحيلولة دون انفجار الأوضاع في مدينة كركوك التي تمثل إحدى "الرئات" الاقتصادية لتركيا بسبب ثروتها النفطية. بيد أن ذلك لا يتنافى مـــع وجود مصلحة أميركية خالصة في حضور تركيا بكثافة في الملف العراقي ليس فقـــط للحـــيلولة دون اســـتئثار إيران به، وإنما أيضا بهدف توفير الدعم اللوجستي والعسكري اللازم لانسحاب القوات الأميركية من العراق.

وقـــد كانـــت تـــركيا طيلة السنوات الثماني الماضية بمثابة "محطة" رئيسية في مـــساعدة القـــوات الأميركية الموجودة في العراق فنياً ولوجستياً وذلك من خلال استخدام قاعدة "إنجرليك" العسكرية جنوب شرق تركيا. وقد كانت جهود تركيا الدبلوماسية محط تقدير من كافة المسؤولين العراقيين.

وقـــد كانـــت الهجمـــات التي قام بها "حزب العمال الكردستاني" في العمق التركـــي أحـــد العـــوامل الدافعة نحو توثيق التعاون الأميركي التركي على كافة المستويات. وقد سعت الولايات المتحدة إلى تهدئة العلاقة بين تركيا وأكراد العراق من خلال تشجيع العراقيين على التنسيق مع الأتراك حول كيفية التعاطي مع مسألة حـــزب العمـــال الكردســـتاني وقد أسفر هذا التنسيق عن تأييد عراقي وكردي للاقتراب التركي في التعاطي مع الحزب. وقد كانت أنقرة بالذكاء الذي مكنها من إقامـــة علاقـــات اقتصادية وتجارية مع حكومة إقليم كردستان والتي جعلت تركيا

المستثمر الرئيسي بما يعادل نحو 80% من الاستثمارات الأجنبية في الإقليم[15]. وقد شـــجعت واشنطن، التي تتمتع بعلاقات جيدة مع قيادات كردستان، منحى تركيا للبحث عن حل توافقي لأزمة كركوك.

وقد سعت تركيا إلى تدعيم علاقتها بكافة الفصائل السياسية في العراق وذلك في إطار إستراتيجيتها لحفظ الاستقرار هناك. فعلى سبيل المثال قام الرئيس العراقي الجديد، جلال الدين طالباني بزيارة رسمية لأنقرة في مارس/آذار 2008 وذلك بدعوة مـــن نظـــيره التركي "عبد الله غول" الذي أكد على ضرورة تعميق العلاقات بين بغـــداد وأنقرة في مواجهة التهديد الذي يمثله حزب العمال الكردستاني للعلاقة بين الطـــرفين. كما تم تعيين مبعوث تركي خاص للعراق هو (مراد أوزليك) من أجل مناقشة القضايا العالقة مع حكومة كردستان العراق.

وفي يوليو/تموز 2008 قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بزيارة تاريخـــية لبغداد هي الأولى من نوعها لمسؤول تركي منذ 18 عاماً. وقد نجح أردوغان خـــلال الزيارة في الحصول على موافقة حكومة نورى المالكي على التصدي لحزب العمال الكردستاني. كما وقع الطرفان اتفاقية لإنشاء "مجلس التعاون الإستراتيجي" الـــذي يتولى مناقشة القضايا الإستراتيجية بين البلدين من خلال اجتماعين سنويين لرئيسي وزراء البلدين. وقد عززت تركيا علاقاتها التجارية مع بغداد كي تصل إلى نحـــو 8 مليار دولار خلال عام 2008 ومخطَط لها أن تصل 20 مليار دولار بحلول عام 2010[16].

2. الملف الإيراني:

تاريخـــياً مـــثلت إيـــران أحـــد عناصر التهديد بالنسبة لتركيا، سواء كمنافس إســـتراتيجي في المـــنطقة، أو كمصدر لعدم الاستقرار. وبعيداً عن التنافس المذهبـــي والطائفـــي التاريخي بين الطرفين باعتبار أن إيران "امتداد للإمبراطورية الصفوية الشيعية في المنطقة"، في مواجهة تركيا وريثة الإمبراطورية العثمانية "السنية"، فقد تأثرت العلاقة بين البلدين بالتطورات المتسارعة في المنطقة على مدار الأعوام الثمانية الماضية.

وفي الـــوقت الـــذي كانت فيه إيران تحصد ثمار أخطاء السياسة الأميركية في المنطقة وتمد نفوذها فوق "مربعات الشطرنج" العربية، كانت تركيا تسعى بكل قوة

لإيجاد موطئ قدم لنفسها من خلال حيادها السياسي من جهة، وقوتها الناعمة من جهة أخرى. بعبارة أخرى إذا كانت إيران قد استغلت حالة الفراغ التي خلفها سقوط النظام العراقي السابق وانهيار معادلة التوازن في المنطقة لمصلحتها، فإن أنقرة قد حاولت استغلال العداء الرسمي العربي المتزايد لطهران كي تمدد قدميها في فنائها الخلفي دون استثارة النعرات العربية كقوة تسعى للهيمنة على غرار إيران.

وكان من مصلحة الولايات المتحدة أن تشجع تركيا على القيام بمثل هذا الدور ليس فقط لإحداث قدر من التوازن مع الثقل الإيراني في المنطقة، وإنما أيضا كمحاولة لقيام أنقرة بدور "المبرّد" لعلاقة طهران بالمجتمع الدولي. وقد التقطت أنقرة هذا الخيط وبدأت في تنشيط سياساتها الخارجية تجاه طهران، وقد ساعد ذلك على أمرين أولهما أن ثمة أرضية مشتركة بين الطرفين تتمثل في "الهاجس الكردي" ومخاطر حدوث تفتيت للعراق قد ينجم عنه دولة كردية من جهة، بالإضافة إلى المخاوف من زيادة نفوذ حزب العمال الكردستاني وتهديد للأوضاع داخل كلا البلدين من جهة أخرى، وهو ما أدى إلى تعاون أمني وإستراتيجي كبير بين الطرفين طيلة السنوات القليلة الماضية. ثانيهما، رغبة طهران في إيجاد نافذة "محايدة" تطل بها على المجتمع الدولي دون أن تفقد هيبتها أو تغيّر مواقفها، وهو ما قد توفره لها علاقات جيدة مع أنقرة.

وفي عام 2004 وقّعت أنقرة وطهران اتفاق تعاون أمنياً صُنّفَ بموجبه حزب العمال الكردستاني كمنظمة إرهابية. ونظراً إلى عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي، فمن الواضح أن إيران كانت تسعى إلى استدراجها بعيداً عن توجهها التقليدي ناحية الغرب. وقد اتخذت طهران من مخاوف تركيا بشأن المسألة الكردية حجة مفيدة قد تضمن لها عدم انضمام تركيا إلى أي حظر اقتصادي ضدها أو إلى أي تحالف مع الغرب في حال حدوث مواجهة عسكرية بين الولايات المتحدة الأميركية وإيران. واستناداً إلى التقارير الإخبارية التركية والإيرانية، اقترح كبير المفاوضين في الملف النووي الإيراني السابق، علي لاريجاني، انضمام تركيا إلى إيران وسوريا في تأسيس برنامج تعاون أمني ثلاثي ضد الانفصاليين الأكراد[17].

كما مثلت الزيارة التي قام بها الرئيس الإيراني أحمدي نجاد لأنقرة في أغسطس/آب 2008 محطة مهمة في علاقات البلدين. فهي أول زيارة يقوم بها نجاد

لدولـــة عـــضو في حلف الأطلسي، كما أنها زيارة لدولة تتمتع بعلاقات وثيقة مع الـــولايات المتحدة، "الشيطان الأكبر" بالنسبة لإيران. وعلى الرغم من عدم قدرة أنقـــرة علـــى إقناع طهران بالاستجابة لمطالب المجتمع الدولي المتعلقة وقبول سلة الحوافـــز التي عرضتها عليها مجموعة "الستة" (أعضاء مجلس الأمن + ألمانيا)، إلا أنها كانـــت فرصـــة جيدة لأنقرة لجس نبض طهران بشأن التعاون في ملفات وقضايا أخرى في المنطقة. وقد كان البعد الاقتصادي هو الأكثر حضوراً في ملف العلاقات الإيـــرانية – التركية طيلة المرحلة الماضية. فعلى سبيل المثال وصل التبادل التجاري بـــين الطرفين إلى نحو 7 مليار دولار عام 2007، ومن المتوقع أن يصل إلى 20 مليار دولار خلال الأعوام الأربعة المقبلة[18].

وفي مجـــال الطاقة فإن تركيا تعتمد بشكل كلي على النفط الإيراني، في حين تسعى لاستبدال اعتمادها على الغاز الروسي بنظيره الإيراني. لذا فقد وقع الطرفان في يولـــيو/تمـــوز 2007 على مذكرة تفاهم من أجل تطوير حقول الغاز في جنوب إيـــران ومد خط أنابيب من مدينة "تبريز" الإيرانية وحتى مدينة "إيرزورم" التركية. بالإضافة إلى إنجاز مشروع خط أنابيب "نابوكو" الذي يمتد من تركمانستان مروراً بأذربـــيجان وجورجيا وتركيا حتى بلجيكا في أوروبا وذلك من أجل تقليل اعتماد الغرب على الغاز الروسي، ومن المفترض أن ينتهي العمل من هذا الخط أواخر عام 2013[19].

وعلـــى الرغم من وجود بعض المخاوف لدى الولايات المتحدة نتيجة لتوثيق العلاقات التجارية بين أنقرة وطهران، والتي تتعارض مع مبدأ العقوبات الاقتصادية الـــتي فرضها مجلس الأمن على إيران، فإن واشنطن رأت فيها دعماً لموقف أنقرة في مواجهة طهران[20].

وإذا كانت ثمة مخاوف تركية من الطموح النووي الإيراني، وما قد يؤدي إليه مـــن خلـــل في الـــتوازن الإقليمي ليس قطعاً في مصلحتها، فإن أنقرة لم تكن مع أطـــروحات تغـــيير الـــنظام الإيراني التي انطلقت منها القوى الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة. كما كانت تركيا باستمرار ضد فكرة استخدام الخيار العسكري لمعالجـــة أزمـــة الملـــف النووي الإيراني، وقد عبرت عن مخاوفها صراحة للولايات المتحدة من تكرار السيناريو العراقي في إيران ما قد يخل بالوضع الإقليمي تماماً[21].

في حـــين أدركت واشنطن أن استخدام الخيار العسكري ضد إيران قد يمثل "قبلة المـــوت" في علاقـــتها الإســـتراتيجية بأنقرة التي لا تزال متأثرة بما حدث قبل غزو العراق.

3. ملف العلاقة بين سوريا وإسرائيل:

شـــهدت العلاقـــات التركية – السورية نقلة نوعية خلال السنوات الثماني الماضـــية، وذلـــك بعد عقود من الصراع والتوتر حول قضايا المياه والحدود. وقد كانـــت الـــزيارة التاريخـــية الـــتي قام بها الرئيس السوري بشار الأسد لأنقرة في يناير/كانون الثاني 2004 (وهي الأولى لرئيس سوري منذ عام 1946)، بمثابة محطة تاريخـــية في العلاقات بين دمشق وأنقرة. وقد تم خلال الزيارة توقيع اتفاقية لإنشاء مـــنطقة تجـــارة حـــرة بـــين البلدين. ومنذ ذلك الوقت زادت العلاقات التجارية والاقتـــصادية بـــين البلدين بشكل غير مسبوق، حيث وصلت إلى نحو 1.7 مليار دولار عـــام 2007 و2 مليار دولار عام 2008، كما أن هناك مشروعا لإنشاء خط أنابيب للنفط بين البلدين، فضلاً عن ارتفاع حجم الاستثمارات التركية في سوريا إلى مستويات مرتفعة[22].

بالإضافة إلى العلاقات التجارية والاقتصادية، فقد رأت سوريا في أنقرة كسراً لطـــوق العـــزلة التي سعت إدارة الرئيس بوش لفرضه عليها، وقد استغلت دمشق مخـــاوف أنقرة من اهتزاز الأوضاع في العراق، فضلاً عن تصاعد الهاجس الكردي لدى الأتراك، وهو ما أدى إلى تقارب المسافة بين الطرفين. وقد أشار البعض إلى أن تقارب أنقرة من دمشق لم يكن ليحدث لولا وجود ضوء أخضر أميركي بذلك[23].

أمـــا بالنسبة للعلاقة بين تركيا وإسرائيل فقد وصلت إلى مستوى قوى خلال مرحلة ما قبل وصول حزب "العدالة والتنمية" للحكم في إسرائيل، ورغم ذلك فلم تـــسع حكـــومة أردوغـــان إلى تغيير أسس هذه العلاقة بالرغم من حدوث بعض التوتـــرات من حين لآخر. وتدرك أنقرة أن علاقاتها بإسرائيل وإن سببت لها بعض الحـــرج فـــيما يخص رغبتها في الانفتاح على الدول العربية والإسلامية، إلا أنها قد حوّلت هذه العلاقة من خصم إلى رصيد لها في علاقتها بالمحيط العربـــي من خلال إبداء الرغبة في لعب دور الوسيط بين العرب وإسرائيل.

وقـــد نجحـــت أنقـــرة بشكل كبير في مسعاها حين تم الإفصاح عن رعايتها للمفاوضات غير المباشرة بين دمشق وتل أبيب على مدار عامين، و لم يكشف عنها إلا منتـــصف عـــام 2008. فقد استغل حزب "العدالة والتنمية" خلفيته الإسلامية، ونـــــزعته الاعتدالية في بناء جسر من الثقة بين الطرفين الإسرائيلي والسوري في قدرتـــه على إدارة مفاوضات غير مباشرة بين الطرفين قد تفضي إلى أخرى مباشرة في مرحلة متقدمة.

في الـــبداية لم يلـــق الدور التركي بالوساطة بين إسرائيل وسوريا ترحيباً أو تـــشجيعاً من الإدارة الأميركية التي كانت تسعى بكل جهد لعزل سوريا وإقصائها عقابـــا لها على دورها في لبنان. بيد أنه قد تبين لاحقاً أن الولايات المتحدة كانت تعول على قدرة تركيا على تحقيق اختراق في العلاقة بين دمشق وتل أبيب دون أن يـــؤدى ذلك إلى تعظيم حضور سوريا في المشهد الإقليمي على غرار ما عليه الحال مع إيران[24].

وقد بدأت أطروحات أميركية كثيرة تروج لفكرة "فك الارتباط" بين طهران ودمشق وقدرة تركيا على القيام بمثل هذا الدور، وذلك إما من خلال بناء شراكة إســـتراتيجية بـــين أنقـــرة ودمشق، إن لم تكن بديلاً لتلك الموجودة بين الأخيرة وطهران فعلى الأقل موازية لها، أو من خلال تحقيق اختراق في جدار العلاقة بين تل أبـــيب ودمشق، وما قد يترتب عليه ذلك من وقف الدعم السوري لحركتي حزب الله وحماس من جهة، والخروج من تحت العباءة الإيرانية من جهة أخرى[25].

4. الحضور التركي في المجال العربي:

لم تـــتوقف تـــركيا عـــند مجرد بناء علاقة جوار هامشية مع جيرانها العرب، ولكـــنها ســـعت لتعميق هذه العلاقات تارة من خلال إظهار تأييد واضح للقضايا والحقـــوق العربية، وتارة أخرى من خلال رفض السياسات الأميركية والإسرائيلية تجاه الملفات العربية، وتارة أخرى من خلال توثيق علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع جيرانها العرب.

ومنذ وصول أردوغان للسلطة في تركيا عمد إلى اتباع سياسة أكثر براغماتية في النظـــر للقضايا العربية وهو ما أثر سلبياً على علاقته بإسرائيل. فعلى سبيل المثال

كانـــت تركيا من أولى الدول التي استقبلت رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل عقب فوزها في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في يناير/كانون الثاني 2006. كمـــا وجهت تركيا انتقادات شديدة لإسرائيل إبان حربها العدوانية على جنوب لبنان صيف 2006.

بـــيد أن أنقـــرة حاولـــت بعد ذلك إتباع سياسة متوازنة في قضية الصراع العربـــــي – الإســـرائيلي فقامت بالمشاركة في قوات حفظ السلام الموجودة في جـــنوب لبـــنان (اليونيفيل) وفق قرار مجلس الأمن رقم 1701، كما قام أردوغان بدعـــوة كـــلّ من الرئيس الفلسطيني محمود عباس ونظيره الإسرائيلي شيمون بيريز لـــزيارة تـــركيا أوائل 2007. وقد أشاد كلاهما بدور تركيا الإيجابـــي في تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

كـــذلك اكتسبت علاقات أنقرة الاقتصادية والدبلوماسية مع المملكة العربية الـــسعودية بعـــداً جديـــداً مـــع زيـــارة الملك عبد الله بن عبد العزيز إلى تركيا في أغسطس/آب العام2006 ، وهي الزيارة الأولى من نوعها منذ 40 سنة.

ومن المعروف أن المؤسسة الكمالية كانت تعارض دوماً السياسات الإسلامية للمملكـــة العـــربية السعودية، وكانت تنظر لازدهار النشاطات المصرفية الإسلامية ورأس المال الاستثماري السعودي في تركيا باعتباره يمثل تهديداً جدّياً للعلمانية. في حين أن ثمة قضايا مشتركة لا يمكن تجاهلها في العلاقة بين البلدين ليس أقلها مسألة الاستقرار الإقليمي والقلق من الطموح النووي الإيراني.

كـــذلك شـــهدت العلاقات بين تركيا ومصر، وهي قوة إقليمية أخرى، تحسناً كـــبيراً. وخـــلال زيارة الرئيس المصري حسني مبارك إلى أنقرة في مارس/آذار العام 2007، قـــرر بمـــشاركة القيادة التركية إقامة حوار وشراكة إستراتيجيتين جديدتين تركّزان على التعاون في مجالي الطاقة والأمن الإقليمي[26].

وبـــوجه عام فقد نظرت واشنطن إلى الدبلوماسية التركية النشطة في المنطقة باعتـــبارها رصـــيدا مهما لها في علاج العديد من الملفات العالقة في هذه المساحة الجغرافية من العالم، وخلال الشهور الأخيرة لإدارة الرئيس بوش تعددت الدعوات إلى ضرورة الاستفادة من الدور التركي الجديد في الشرق الأوسط من أجل تحسين الوضـــع الأميركـــي في المنطقة، وهو ما فطنت إليه جيداً الإدارة الأميركية الجديدة

بـــزعامة بـــاراك أوبامـــا التي تضع توثيق العلاقات مع تركيا على أولوية أجندتها الخارجية.

ملحـــوظة: ســـيجد القـــارئ تفصيلا موسعا عن العلاقات التركية العربية، والتركية الإيرانية في دراستين منفصلتين خصصتا لهذا الغرض، أما الحديث عن هذه العلاقات هنا فقد تم انطلاقا من كونها ملفات تشترك في إدارتها أنقره وواشنطن.

مصادر الدراسة

1. Spencer P. Boyer, Brian Katulis, the Neglected Alliance; Restoring U.S - Turkish Relations to Meet 21st Century Challenge, Center for American Progress, December 8th, 2008, p 4.
2. Sgtephen J. Flanagan and Samuel J. Berannan, Turkey's Shifting Dynamics: Implications for U.S - Turkey Relations, Center for Strategic and International Studies (CSIS), June 2008, p 2.
3. Carol Migadalovitz, Turkey: Issues for U.S Policy, Report for Congress, Congressional Research Service (CRS), May 22, 2002, p. 9.
4. Kevin Sullivan, Admirers, Hopeful of Change, Await U.S. President in Turkey, Washington Post, April 5, 2009; Page A01.
5. The US State Department designated the PKK as a Foreign Terrorist Organization (FTO) on October 8, 1997. Migadalovitz, Turkey: Issues for U.S Policy, p. 4.
6. SABRINA TAVERNISE and RICHARD A. OPPEL Jr, After 8 Days, Turkey Pulls Its Troops Out of Iraq, New York Times, October 10, 2007, available at: http://www.nytimes.com/2008/03/01/world/middleeast/01turkey.html?ex=1362027600&en=c706ac8f210eb22b&ei=5088&partner=r
7. Julianne Smith, Turkey and Europe: A Widening Gap? In Turkey's Evolving Dynamics: Strategic Choices for US - Turkey Relations, CSIS, March 2009, p 21.
8. Migadalovitz, Turkey: Issues for U.S Policy, p. 6.
9. Ibid., p. 17.
10. United States, Department of Commerce, International Trade Report at: http://www.ustr.gov/assets/Document_Library/Reports_Publications/2007/2007_NTE_Report/asset_upload_file902_10986.pdf
11. Rajan Menon and S. Endres Wimbush, Is The United States Losing Turkey?, Hudson Institute, 25 March, 2007, p. 3.
12. Carol Migadalovitz, Turkey: Selected Foreign Policy Issues and U.S Views, Congressional Research Service (CRS), August 29, 2008, p. 4.
13. Rajan Menon and S. Endres Wimbush, Is The United States Losing Turkey? p. 2.
14. Ronald D. Asmus, Turkey and the Risk of Strategic Rupture, Hudson Institute, 27 March, 2007, p. 18.
15. Hiam Malka, Turkey and the Middle East: Rebalancing Interests, in "Turkey's Evolving Dynamics", report by CSIS, March 2009, p. 64.
16. Migadalovitz, Turkey: Selected Foreign Policy Issues and U.S Views, p. 6.
17. Omer Taspinar, Turkey's Middle East Politics: Between Neo-Ottomanism and Kamalism, Carnegie Papers, Carnegie Endowment for International Peace, September 2008, p. 28.
18. Ibid., p. 9.

19. Ibid., p. 9.

20. Alex Barker and Andrew Ward, "US un Warning Turkey over Terms of Energy Deal with Iran", Financial Times, August 14, 2008.

21. Stephen Larrabee, Turkey as US Security Partner, Rand Corporation, 2008, p. 12.

22. Hiam Malka, Turkey and the Middle East: Rebalancing Interests, p. 74.

23. Ibid., 75.

24. Ethan Bronner, Israel Holds Peace Talks With Syria, New York Times, May 22, 2008.

25. Mona Yacoubian, Syria's Alliance With Iran, Peace Briefing, United Institute for Peace (USIP), May 2007, p. 2.

26. Omer Taspinar, Turkey's Middle East Politics: Between Neo-Ottomanism and Kamalism, p. 34.

جدلية الاستيعاب والاستبعاد
في العلاقات التركية الأوروبية

إبراهيم البيومي غانم(*)

مقدمة

تتحكم جدلية "الاستيعاب/الاستبعاد" في توجيه مسارات العلاقات التركية الأوروبية – وفي فهمها أيضاً – منذ تأسيس الجمهورية على أنقاض الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى. هذه الجدلية معقدة إلى أقصى حد في تفاصيل العلاقة بين الجانبين، وفي تفاصيل القوى والتيارات المتنافسة داخل كل من الجانب التركي والجانب الأوروبي.

من الجانب التركي، هناك رغبة قوية في استيعاب المكتسبات العلمية والتكنولوجية للحضارة الغربية، والاندماج داخل المنظومة الأوروبية "بحلوها" في أغلب الأحيان، و"مرها" في بعض الأحيان، بالمعنيين السياسي والاقتصادي على الأقل، وهو الهدف المعلن لسياسيي العدالة والتنمية منذ وصولهم إلى الحكم في نوفمبر/تشرين الثاني 2002.

كما أن هناك رغبة علمانية/أتاتوركية أقدم وأقوى تسعى إلى الذوبان في أوروبا والاندماج في حضارتها، بكل المعاني التي يحملها مفهوم الاندماج من النواحي السياسية والاقتصادية، ونمط الحياة الاجتماعية، ورؤية العالم، وكيفية إدراك الذات، وأصول الانتماء الحضاري على النمط الغربي.

وهناك فريق ثالث من الأتراك يرفض الاندماج الحضاري – بكل معانيه – في الغرب، ويناهض عملية التغريب، ويتبنى مشروعاً للاستقلال الحضاري، ويرى أن مستقبل تركيا يكمن في توجهها ناحية الشرق القديم.

(*) خبير الشؤون التركية، رئيس قسم الرأي العام في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة

أمـــا علـــى الجانب الأوروبـــي – على ما فيه من اختلافات بين دوله بشأن الموقـــف من تركيا – فالنـــزعة الإقصائية/الاستبعادية كانت ولا تزال هي الأقوى، وهي الأكثر فعالية في ترتيب علاقات أعضاء النادي الأوروبـــي مع تركيا. فهناك أصـــوات لأحـــزاب ولحكـــومات أوروبية تنادي بالانفتاح على تركيا، وترى أن إيجابيات استيعابها في النادي الأوروبـــي أكثر من سلبياتها، ولكنها أصوات خافتة، وغـــير حاسمة – حتى اليوم – في ترجيح كفة سياسة الاستيعاب والقبول على كفة الإقصاء والرفض.

وثمة أسباب متعددة يتذرع بها الفريق الرافض لأن تكون تركيا عضواً بالنادي الأوروبـــــي، مـــنها ما هو تاريخي يرجع إلى زمن القوة العثمانية وبلوغها أبواب فيينـــا، ومنها ما هو ديمغرافي يثير المخاوف من الثقل السكاني التركي (حوالى 75 مليـــون نـــسمة، وتأتي في المرتبة الثانية بعد ألمانيا الفيدرالية التي يبلغ عدد سكانها حـــوالى 80 مليـــون نـــسمة، ثم تأتي بعد تركيا كل من فرنسا 60 مليون نسمة، وبريطانيا 58 مليون نسمة تقريباً).

ومـــن أســـباب الرفض ما هو ديني/ثقافي يرتبط بهوية حضارية إسلامية، يرى الرافضون أنها لا تنسجم مع "المسيحية" التي تجمع أعضاء النادي الأوروبـــي.

وإلى جانـــب موقفي الرفض والقبول، هناك موقف ثالث يقدم حلاً وسطاً لا يعطـــي تركيا عضوية كاملة وإنما يمنحها "شراكة متميزة" مع الاتحاد الأوروبـــي، وتتـــزعم ألمانـــيا هذا الاتجاه، بدعاوى مختلفة ترتكز أساساً على عدم تجانس تركيا دينياً وثقافياً من باقي دول الاتحاد.

مـــن العـــوامل الكثيرة التي تغذي جدلية "الاستيعاب/الاستبعاد" في العلاقات التـــركية الأوروبية، الدور الإقليمي متعدد الأبعاد الذي يمكن أن تقوم به تركيا في منطقة الشرق العربـــي خاصة، وفي العالم الإسلامي عامة. فهذا الدور يغري بعض القـــوى الأوروبية باستيعاب تركيا في الاتحاد، أملاً في أن تسهم في تذليل صعوبات التواصل الاقتصادي والتجاري مع العالم الإسلامي والشرق العربـــي الأقرب نفسياً وحضارياً لتركيا، والأبعد عن أوروبا بفعل رواسب إرثها الاستعماري المرير.

بيـــنما ترى قوى أوروبية أخرى أنها ليست بحاجة إلى القبول بتركيا عضواً في الاتحاد الأوروبـــي كي تقوم – تركيا – بهذا الدور، لسببين:

الأول أن تـــركيا ستنجح في أداء دورها كوسيط حضاري بين أوروبا والعالم الإســـلامي فقط كلما عادت إلى هويتها المشرقية وهذا الاحتمال يتناقض مع مبدأ عضويتها في الاتحاد الأوروبـــي.

والـــثاني هـــو أن حصول تركيا على عضوية الاتحاد تكسبها قوة كبيرة من الناحيـــتين الـــسياسية والاقتصادية، وهي لن تتردد في توظيف هذه القوة لتحقيق مـــصالحها في المشرق العربـــي والعالم الإسلامي عامة، وفي هذه الحالة لن تكسب أوروبـــا شـــيئاً من انضمامها، بل ربما تخسر بعض المزايا التي تتمتع بها حالياً لصالح النفوذ التركي المتصاعد.

وهكـــذا تجـــد أوروبـــا نفسها بين جدلية الفرص/التهديدات التي تنجم عن اســـتيعاب تـــركيا أو اســـتبعادها بالنظر إلى دورها الإقليمي في المشرق العربـــي خاصة، وفي العالم الإسلامي عامة.

مـــا ســـبق يدعـــونا لمتابعة أربع قضايا أساسية لمعرفة أثر العلاقات التركية الأوروبـــية علـــى الـــدور الإقليمي لتركيا ومدى تأثر هذا الدور بالتحولات التي تشهدها تلك العلاقات، وبما تنطوي عليه من تعقيدات تصل إلى حد "التناقضات" بالنـــسبة لجمـــيع أطرافها، علماً بأنه ليس من مهمتنا هنا الحديث تحديداً عن أبعاد الدور الإقليمي المتصاعد لتركيا في المنطقة العربية. وهذه القضايا هي:

1. وضع تركيا في جدلية العلاقة بين الشرق والغرب.
2. شروط كوبنهاجن لدخول الاتحاد الأوروبـــي.
3. الجدل التركي – التركي حول العلاقة مع أوروبا.
4. الجدل الأوروبـــي – الأوروبـــي حول عضوية تركيا.

أولاً: تركيا وجدلية العلاقة بين الشرق والغرب

ينتـــسب الجـــدل حول واقع ومستقبل العلاقات التركية الأوروبية إلى الجدل الأكبر الذي يدور منذ ما يقرب من قرنين حول علاقة العالم الإسلامي بالغرب من جهـــة، وحول موقف الإسلام من قضية الحداثة والتحديث من جهة أخرى. وإذا كـــان منطق الجدل حول الإسلام والحداثة قد انصب أساساً على البحث عن مدى الـــتوافق أو التـــناقض بين الرؤى الإسلامية والرؤى الحداثية[1]، فإن منطق الجدل

الـــراهن حول جدوى السعي التركي للاندماج في أوروبا والحصول على عضوية الاتحـــاد الأوروبـــي ينصب أساساً على الجوانب العملية التي تهتم بتقدير المكسب والخسارة، وبالتوازن بين الإيجابيات والسلبيات.

ولـــيس من اليسير – في جميع الأحوال – تقدير أهمية عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبـــــي بالنسبة للشرق العربـــي وللعالم الإسلامي كله، كما إنه من الصعب فهـــم المواقـــف المؤيدة لانضمامها للاتحاد أو المعارضة لها، سواء من داخل تركيا نفـــسها أو من بين القوى الأوروبية، إلا بالرجوع إلى أطروحات الجدل الأساسي الدائم حول علاقة الإسلام بالحداثة، وعلاقة العالم الإسلامي بالعالم الغربـــي عامة، وبالقـــارة الأوروبية بصفة خاصة. وهي علاقة بالغة التعقيد، ولها أربعة وجوه يمثل كـــل مـــنها إشكالية بحد ذاته، ويجد الجانب الإسلامي نفسه مطالباً بتحديد موقفه منها باستمرار.

أول هذه الوجوه (الإشكاليات) هو الوجه "العلمي" الذي يتعلق بأسس التقدم والنهضة الحديثة، والثاني هو الوجه "الاجتماعي" الذي يتعلق بنمط الحياة الأوروبية ومجموعة القيم والأخلاقيات التي تتسم بها، والثالث وجه "سياسي" يرتبط بالسيطرة الاســـتعمارية والهيمنة التي فرضتها أوروبا على العالم الإسلامي لفترات طويلة، أما الوجه الرابع فهو "ديني" يشير باستمرار إلى احتمالات تجدد النـــزاعات على أسس مستمدة من تأويلات دينية تتبناها وتتعصب لها أطراف مختلفة من الجانبين.

إذا نظـــرنا إلى المواقف التي تبنتها النخبة الكمالية منذ تأسيس الجمهورية من تلك الإشكاليات، نجد أنها قد اختارت الانحياز للعلمانية المعادية للدين على النمط الفرنـــسي، باعتبارها شرطاً للتقدم والحداثة، مع المغالاة ليس فقط في إقصاء الدين عـــن الدولة والمجتمع، وإنما في محاربته ومطاردة القوى السياسية والفكرية المتمسكة بـــه، الأمـــر الـــذي أدى إلى أزمة دينية حادة في تركيا، حسب وصف على فؤاد باشكيل[2].

وقـــبلت هـــذه النخـــبة أيـــضاً تقليد نمط الحياة الاجتماعية الغربية، وارتبطت بـــالأحلاف السياسية والعسكرية الأوروبية والأميركية وأدارت ظهرها للمصالح العربية والإســـلامية، وبسطت هيمنة الدولة التركية "الحديثة" على المجتمع بصفة عامة، وعلى المجال الديني بصفة خاصة، بعد أن همشته على المستوى الرسمي بشكل شبه مطلق.

وعلـــى عكـــس تلك الاختيارات التي تبنتها النخبة الكمالية/العلمانية، ظلت أغلبـــية المجتمع التركي منحازة لأصولها التاريخية والحضارية، وخاصة في الأناضول الـــذي يشكل أكثر من 95% من مساحة تركيا ومن مجموع شعبها. وقابلت هذه الأغلبـــية سياسات التحديث الفوقي التي سعت إليها الحكومات الكمالية المتعاقبة بكثير من عدم الاكتراث، الذي وصل إلى حد اللامبالاة، "وظلت الكمالية ظاهرة حـــضرية بورجوازية، بينما بقي الريف الذي يشكل غالبية المجتمع التركي على ما هـــو علـــيه...محـــصنا تجاه العلمانية"[3]. وكان ذلك سبباً رئيسياً في إخفاق تلك السياسات، إلى جانب الأسباب الأخرى التي نجمت عن المشكلات التي عانت منها السياسة التركية داخلياً وخارجياً.

إذن فقـــد انفردت النخبة الكمالية لمدة ثمانية عقود – تقريباً – بالسيطرة على السلطة، وخلال تلك الفترة كان "السيف أصدق أنباء من الكتب"، بمعنى أن الغلبة كانـــت لحـــق القوة لا لقوة الحق، إذ لم يكن ثمة مجال للحوار بين تيارات وقوى سياسية متعددة حول جدوى تلك الإجراءات، وهل ستكون ناجعة في تحقيق حلم الدولـــة والمجـــتمع العصريين أم لا؟ فقد تم فرض الحداثة كما فهمها الكماليون من أعلى وبقوة القانون، وتسخير سلطة الدولة في قهر المعارضين[4].

ولكن مرور الزمن كشف – شيئاً فشيئا – عن وجود فجوة كبيرة بين المثال الذي أراده الكماليون، والنتائج التي حققوها على أرض الواقع.

ومن هنا بدأت المنازعة الفكرية حول قيم التحديث والعصرنة تنمو إلى جانب المـــنازعة العملية، أو التطبيقية، وانخرطت النخب التركية بمختلف أطيافها مجدداً في الجدل حول علاقة الإسلام بالحداثة، ومن ثم بأوروبا، وزادت وتيرة هذا الجدل منذ منتـــصف التسعينيات من القرن الماضي مع توالي الصعود السياسي للتيار الإسلامي بقـــيادة نجـــم الـــدين أربكان وحزب الرفاه[5]، ثم بعد ذلك بقيادة حزب العدالة والتنمـــية وجـــيل جديـــد من السياسيين. وانشغلت الأوساط الفكرية والسياسية والإعلامـــية منذ ذلك الحين بإعادة النظر في حصاد تجربة التحديث والعصرنة على النمط الغربـــي.

كـــان من أهم ما تبين – بعد مرور أكثر من ثمانين عاماً على تبني سياسات الـــتحديث الكمالية – أنها لم تحقق تطلعات النخبة التركية الحديثة في دولة متقدمة

ومجتمع عصري. وتبين أيضاً أن "تركيا الدولة" قد تصرفت في سلوكها الدولي بأقل مـــن قدراتها، وأنها أهدرت الكثير من مؤهلاتها التي تتيح لها القيام بدور أكبر على المـــستويين الإقليمـــي والعالمي. واتضح – فوق هذا وذاك – أن تلك الاختيارات الكـــبرى قـــد أدت بعـــد ثمانية عقود إلى تحويل تركيا من دولة عالمية في سياساتها وتوجهاتها، إلى دولة قومية أساسها الغالب هو العنصر التركي، كما حولها من دولة مركـــزية في الـــسياسة العالمية إلى دولة هامشية أو طرفية يقتصر دورها على كونها "جـــسراً" بين حلف الأطلسي، والحلف المركزي في الحزام الأمني الذي يحافظ على المصالح الغربية والأميركية بمنع التوسع السوفياتي جنوباً أيام الحرب الباردة.

الظـــروف الـــسابقة هيأت أرضاً خصبة لعودة النـــزعة الإسلامية/السياسية كي تترعـــرع بخطى متسارعة، وهي مستندة إلى قاعدة قوية في الوعي العام لأغلبية المجتمع التركـــي. وقـــد زادت قوة الانبعاث الإسلامي التركي نتيجة التصدع الذي حدث في جـــبهة العلمانـــية/الكمالية وانتقال بعض رموزها الفكرية إلى الجبهة الإسلامية بعد أن تأكـــدت مـــن صدق مقولة المؤرخ البريطاني الشهير أرنولد توينبـــي التي وصف فيها تركيا الحديثة بأنها مثل "الغراب الأسود الذي طلى نفسه باللون الأبيض إعجاباً ببياض طائر اللقلق – النورس – فما أصبح لقلقاً، وما عاد يشبه الغربان"[6].

ووصـــل المد الإسلامي إلى إحدى ذراه في منتصف التسعينيات بفوز حزب الرفاه في الانـــتخابات العامة ومشاركته في تشكيل الحكومة مع حزب الطريق المستقيم. ولم يوفـــر زعـــيم الـــرفاه نجم الدين أربكان وقتاً، فكثف جهده لبلورة مشروعه من أجل "الاستقلال الحضاري" عن الغرب، وإعادة هيكلة القوة التركية وتعزيز دورها الإقليمي والعالمـــي عبر التوجه "نحو الشرق" (تأسيس مجموعة الدول الثمانية).ومع مطلع القرن الحـــادي والعشرين، فتح صعود حزب العدالة والتنمية للحكم صفحة جديدة في تاريخ تركيا الحديث الذي لا يزال يتأرجح بين الشرق والغرب.

ثانياً: شروط الدخول من بوابة كوبنهاجن: مَنْ يختَبِرُ مَنْ؟

مـــع صـــعود العدالـــة والتنمية للحكم، بدأت مسألة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبـــــي تهيمن على بقية جوانب علاقاتها الأوروبية. صحيح أن هذه المسألة ظلت لعقود طويلة – ترجع إلى الستينيات من القرن الماضي – ذات أهمية كبيرة في

توجـــيه الـــسياسة التـــركية، إلا أنها اكتسبت قوة دفع كبيرة، وباتت على رأس أولـــويات السياسات الخارجية لحكومة العدالة والتنمية. وأضحت أغلب ديناميات العلاقات التركية الأوروبية مرهونة بمدى التقدم أو التعثر على طريق اكتساب هذه العضوية.

حـــتى مطلع الستينيات من القرن الماضي لم تكن النخبة الكمالية قد أحرزت أي تقـــدم يذكـــر على طريق الاندماج في أوروبا، اللهم إلا على مستوى التقليد الـــشكلي للحياة الغربية ونظمها القانونية وبعض أشكال حياتها الاجتماعية التي لم تلـــق تأيـــيداً شـــعبياً، بل ووجهت باستمرار بأنواع مختلفة من المقاومة والرفض. وبالـــرغم مـــن العضوية المبكرة لتركيا سنة 1952 في حلف الأطلسي ضمن إطار إستراتيجية أمنية أوروبية وأميركية، إلا أنها انتظرت حتى سنة 1963 حتى سمحت لها الـــدول الأوروبـــية بتوقيع بروتوكول أنقرة لتنظيم رغبتها في الانضمام للمجموعة الأوروبـــية[7]. ولكن تكرار الانقلابات العسكرية على الديمقراطية (1970–1980) باعد المسافة باستمرار بين تركيا وحلم العضوية.

وفي سنة 1987 تقدمت تركيا مرة أخرى بطلب الانضمام – بعد أن انضمت إســـبانيا والـــبرتغال – ولكـــن المفوضية الأوروبية أصدرت قرارها برفض الطلب التركـــي، وأوضحت أن تركيا تعاني من نقص في الديمقراطية بسبب دور العسكر المحـــوري في إدارة الحـــياة السياسية، إضافة إلى القيود القانونية التي تحد من حرية العمل السياسي، إلى جانب بعض الإجراءات التي تنتقص من الخصوصيات الثقافية للأكراد في البلاد. ومن ثم كان على تركيا مواصلة الانتظار الطويل.

ومـــع حـــدوث قـــدر من الانفراج السياسي والإصلاح بدءاً من منتصف التـــسعينيات، أعلن المجلس الأوروبـــي في قمة لوكسمبورج عام 1997 أن تركيا باتت مؤهلة لعضوية الاتحاد، وبعد عامين آخرين وفي 1999 وافقت قمة هلسنكي على مبدأ قبول طلب تركيا، وفتح مشاورات تمهيدية لمساعدتها على إكمال معايير كوبـــنهاجن. وبهذا القرار الذي أصدرته قمة هلسنكي "يمكن – كما يقول محمد نـــور الدين – التأريخ لبداية مرحلة الأوروبة الرسمية لتركيا، حيث أقرت القمة في بـــيان رسمـــي لأول مرة بأوروبية تركيا بمجرد قبولها عضواً مرشحاً، وهذا بخلاف الـــرفض المطلـــق الـــذي ووجهـــت به دولة المغرب لاعتبارها تقع خارج القارة

الأوروبية"...، وكان معنى ذلك هو "أن أوروبا – وليس تركيا – هي التي وضعت القطار التركي على سكة الاتحاد الأوروبـــي"[8].

وكـــان من المفترض أن تحدد القمة الأوروبية سنة 2002 موعداً لبدء المشاورات المـــؤدية لانضمام تركيا، ولكنها أرجأت القرار مرة أخرى إلى قمة كوبنهاجن التي أصـــدرته أخيراً في 17 ديسمبر 2004، وحددت فيه يوم الثالث من أكتوبر 2005 موعداً لبدء مفاوضات انضمامها للاتحاد، وقد بدأت فعلاً في ذلك التاريخ، دون أن يـــتحدد موعد لانتهائها، وقد تستغرق من 10 إلى 15 سنة حسب توقعات الأوروبيين أنفسهم، دون أي ضمانة تكفل قبول عضويتها في نهاية المطاف.

وبأيـــسر نظر في مراحل السعي التركي لعضوية الاتحاد الأوروبـــي يتضح أن القـــوى الأوروبية – وليست تركيا – هي التي تمتلك القرار المفضي إلى الاتحاد، أو القاضـــي باستبعادها والبقاء خارجه. أما الرغبة التركية في عبور بوابة كوبنهاجن، بكل ما تحمله هذه الرغبة من مبررات وحجج داعمة لموقفها، فهي لا تسهم بالدور الأساســـي في تحقيق هذا الهدف، إلى الحد الذي يدفع بعض كبار مثقفي الأتراك، ومنهم سيزائي قراقوش، إلى وصف السعي لنيل العضوية بأنه "وهم وخيال... يجب أن نفـــيق مـــنه"، ويشرح وجهة نظره مؤكداً أن "تركيا لن تستطيع إنقاذ نفسها بمفـــردها مما تعيش فيه منذ سنوات، لا بالانضواء في حلف الأطلنطي كما حدث منذ نصف قرن، ولا بمحاولات الانضمام للاتحاد الأوروبـــي.

إن الـــسعي من أجل الانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبـــي وهم وخيال راود الكـــثير مـــن الأتراك منذ عصر التنظيمات (39–1871م)، وبعده عصر المشروطية (1908–1918م)، وقد ثبت ذلك بالواقع العملي.. كيف يمكن لمن سعى وما زال يسعى لاحتلالك والسيطرة على مقدراتك أن يضمك إليه؟! إنه وهم يجب أن نفيق مـــنه، ولـــيس أمامنا غير التجمع والتوّحد وبناء الدولة الإسلامية الحقيقية صاحبة الجـــيش والقـــوة المـــسلحة الواحدة، وإلا ستستمر الإهانة، وسيستمر الاحتلال، وسيقضون علينا واحدا وراء الآخر فردا فردا"[9].

وبالرغم من محدودية هذا الصوت (التركي) المناهض لعضوية تركيا في الاتحاد الأوروبـــي، إلا أنه يظل موجوداً، وله بعض الأنصار في أوساط النخبة المثقفة، بما فـــيها النخـــبة الـــسياسية ذات التوجه الإسلامي الممثلة في حزب السعادة وقائده

الروحي نجم الدين أربكان. وينضاف هذا الصوت إلى جملة التحديات التي تواجهها تـــركيا داخلـــياً وخارجياً في سبيل العضوية. ومع ذلك نلحظ إصراراً رسمياً يحظى بتأييد شعبـــي واسع يصل إلى 80% من الأتراك يؤيدون الانضمام. وكلما قطعت الـــبلاد خطوة على طريق هذه الشروط، انعكست بشكل إيجابـــي على أوضاعها الاقتصادية، وزاد التأييد الشعبـــي لها، واتسعت مساحة الحريات العامة واكتسب الاستقرار السياسي زخماً جديداً.

يـــؤكد ما قلناه أن معايير كوبنهاجن تتضمن مجموعتين من الشروط: الأولى سياســـية، والثانـــية اقتصادية، والفكرة المركزية في المجموعتين هي "الحرية": بالمعنى الـــسياسي، وبالمعنى الاقتصادي، والمحروم الأول من غياب "الحرية" أو من نقصها، هو المستفيد الأول من حضورها أو اكتمال شيء منها، وتنطبق هذه القاعدة أكثر مـــا تنطـــبق علـــى التيارات الإسلامية التي عانت طويلاً من الاستبداد، وكانت باستمرار أول ضحايا السياسات الاحتكارية في تركيا - وينطبق ذلك على غيرها مـــن الـــبلدان الإسلامية والعربية في المشرق والمغرب - على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

أهم ما في معايير كوبنهاجن السياسية هو:

أ. إرساء أسس الديمقراطية النيابية.

ب. بناء دولة القانون، وتفكيك قواعد الاستبداد.

ج. احترام حقوق الإنسان وإلغاء التشريعات المنافية لها.

د. احترام حقوق الأقليات ومنحها حرية الممارسة الثقافية وحق التعبير عن هويتها داخل إطار الدولة.

أما أهم ما في المعايير الاقتصادية فهو:

أ. وجود نظام اقتصادي فعال يعتمد على نظام السوق.

ب. إصلاح النظام المصرفي والمالي ليتكيف مع النظم المعمول بها في دول الاتحاد.

ج. إصلاح المؤسسات والمرافق العامة بما يتفق مع المقاييس الموجودة في الاتحاد.

د. بـــناء ســـوق محلـــية قادرة على تحمل تبعات الانفتاح على السوق الداخلية الأوروبية.

هـــ. مكافحة الفساد والرشوة في جهاز الدولة[10].

وبالنسبة للجانب الإجرائي للحصول على العضوية، فهو – باختصار – يبدأ بإفصاح الدولة الراغبة في العضوية عن إرادتها الواضحة في ذلك، ومن ثم فإنها تخضع للشروط والإجراءات التي نصت عليها معاهدة الاتحاد الأوروبي التي أيدها إعلان كوبنهاجن سنة 1993، حيث تنص المادة 49 من المعاهدة المؤسسة للاتحاد على ما يأتي:

أ. تبدأ المرحلة التمهيدية بتقرير تقدمه المفوضية الأوروبية توضح فيه ما إذا كانت الدولة المرشحة تستجيب لمعايير كوبنهاجن السياسية والاقتصادية. وفي حال استجابت الدولة المرشحة لهذه المعايير تقر المفوضية بأهليتها للانضمام.

ب. تعرض القضية على المجلس الذي يمثل حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد، وفي حالة القبول، يصدر هذا المجلس قرار الضم بالإجماع، ويؤدي اعتراض ممثل دولة واحدة إلى تعطيل القرار.

ج. يحال القرار إلى البرلمان الأوروبي للتصويت عليه بأغلبية عدد نوابه، وليس بأغلبية الأصوات.

د. لا يكون قرار قبول العضوية نافذاً إلا إذا صادقت عليه كل الدول ذات العضوية وفقاً لآليات التصديق على المعاهدات الدولية[11].

ومن الواضح أن الطلب التركي لا يزال – من الناحية الإجرائية – في بدايات الطريق، رغم مضي أكثر من عشر سنوات من تاريخ قمة لوكسمبورج التي قررت في سنة 1997 أن تركيا مؤهلة للتقدم بطلب لعضوية الاتحاد.

إن شروط ومعايير كوبنهاجن السالفة الذكر، تكشف في حالة تركيا تحديداً – وبخلاف حالات الدول الأوروبية الأخرى – عن أن كل طرف يختبر نفسه، إلى جانب أنه يختبر الطرف الآخر أيضاً.

فتركيا على مستوى المجتمع والدولة – معاً – تختبر قدرتها الذاتية على أن تكون في مصاف الديمقراطيات الحرة سياسياً، وأن تكون قوة اقتصادية ومتطورة صناعياً، ولاعباً إقليمياً ودولياً قوياً وليس هامشياً، وأنها تقف على أعتاب نادي القوى العالمية الكبرى، وهذا ما حدا بوزير الخارجية على بابا جان إلى القول أمام سفراء أكثر من مئة دولة في أنقرة:"إن تركيا في طريقها للتحول من قوة محلية إلى قوة عالمية"[12].

أما تركيا على مستوى التيارات السياسية والفكرية المتنافسة داخلها (العلمانية والإسلامية أساساً) فكل منها يختبر مدى قدرة الآخر على تحمل أعباء السير في طريق العضوية: فالاقتراب من العضوية يبعد التيارات العلمانية الإقصائية عن مواقعها السلطوية التي انفردت بها لعقود طويلة، رغم أن هذه التيارات هي التي حملت حلم الالتحاق بالغرب والسير على دربه منذ ما قبل تأسيس الجمهورية. أما التيارات ذات المرجعية الإسلامية فقد باتت ترى أن العكس هو الصحيح، أي كلما اقتربت العضوية، زادت فرصها في المشاركة في السلطة، وزادت ضمانات حمايتها من غدر الانقلابات العسكرية، هذا بالرغم من أن ذوي المرجعية الإسلامية اتهموا دوماً بمعاداة الغرب، ومناصبته العداء. ومعنى ذلك أن حصيلة هذا الاختبار الداخلي بين التيارات السياسية التركية هي أن كل نجاح على طريق العضوية هو مكسب للإسلاميين، وخسارة للعلمانيين. وهذه واحدة من أكبر مفارقات جدلية الاستيعاب/الاستبعاد في العلاقات التركية الأوروبية المعاصرة.

أوروبا الموحدة من جهتها تختبر أيضاً مدى إيمانها بمنظومة القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهل هي بالفعل "ناد ديمقراطي" يقبل من استوفى شروط الديمقراطية والحريات العامة وحقوق الإنسان، حتى ولو كانت له ملامح ليست أوروبية خالصة، أم إنها "ناد مسيحي" أولاً وقبل أي شيء آخر كما أكد جيسكار ديستان الرئيس الفرنسي الأسبق – وواضع مشروع دستور أوروبا الموحدة – وأنها لا تزال تقف على صخرة الثقافة المسيحية المحملة بأعباء وأوزار العصور السالفة؟ وسنعود للاتجاهات الرئيسية لهذا الجدل الأوروبي الداخلي حول قبول أو رفض عضوية تركيا، بعد أن نتعرف على مضمون الجدل التركي – التركي.

ثالثاً: الجدل التركي – التركي حول العلاقة مع أوروبا

لم يهدأ الجدل بين التيارات الفكرية والسياسية داخل تركيا منذ عدة عقود بشأن أهمية مشروع الالتحاق بنادي أوروبا الموحدة، وما إذا كان الأمر يستحق الجهود الواجب القيام بها من أجل اجتياز شروط العضوية أم لا؟. وفي هذا الجدل يظهر بوضوح تأثير التشابكات المعقدة التي أشرنا إليها في جدلية الاستيعاب/الاستبعاد بين تركيا وأوروبا، وداخل كل منهما.

وفي الوقت الراهن، نجد أن اتجاهات الجدل التركي بهذا الخصوص تدور حول موقفين أساسيين هما:

1. موقـــف يرفض العضوية، ويعارض المساعي التي تبذلها الحكومة في هذا المجال. والغـــريب أن أحدث جولات هذا الجدل – ومنذ وصول العدالة والتنمية إلى الـــسلطة ســـنة 2002 – تشير إلى أن أغلبية النخبة العلمانية الكمالية هي التي باتت أقرب الفرقاء السياسيين والفكريين لموقف رفض العضوية، إلى حد اعتبار أن عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبـــي بمثابة نهاية للأتاتوركية.

وجـــه الغـــرابة في هذا الموقف هو أن التيار الكمالي/العلماني كان سابقاً موالياً للغـــرب[13]، وأكد مراراً على أن "تركيا لم تكن في حياتها إلا دولة أوروبية"[14]، وكانت رغبته عارمة في الحصول على صك الاعتراف بأوروبية تركيا، ولكنه في مـــواجهة صعود التيار ذي الخلفية الإسلامية إلى سدة الحكم بات يحذر من مشروع العضوية بدعوى أن هذه العضوية ستكون انتحاراً للدولة القومية التي سعى مصطفى كمال لتأسيسها قبل أكثر من ثمانين عاماً.

ولا يتـــردد العلمانـــيون الكماليون في إلصاق شتى التهم بالاتحاد الأوروبـــي، ويـــرون أن لا فائدة تجنيها تركيا من سعيها الدؤوب لعضوية الاتحاد، هذا إن تمكـــنت في نهاية المطاف من الانضمام. ومن الملفت للنظر أن هؤلاء الكماليين العلمانـــيين عندما ينتقدون الاتحاد الأوروبـــي يصفونه بأنه "ناد مسيحي"[15]؛ في محاولـــة للتذكير بحساسية البعد الديني في الموضوع، بينما تبعدهم مرجعيتهم العلمانـــية عن أخذ هذا الجانب كمعيار لتقدير المصالح التركية العليا في قضية مهمـــة كقـــضية الانـــضمام إلى الاتحاد الأوروبـــي. ويشككون أيضاً في نية حكـــومة العدالة والتنمية بالقول إنها لا تريد انضمام تركيا للاتحاد الأوروبـــي إلا رغـــبة في إضـــعاف ســـلطة المؤسسة العسكرية وتقليص دورها في حماية الدســـتور والعلمانـــية، الأمر الذي يتيح – من وجهة نظر العلمانيين – حرية الحركة والنشاط أمام الإسلاميين، وأجندتهم الخفية لأسلمة المجتمع والدولة[16].

ويلفـــت فـــؤاد نمرا[17] نظرنا بقوة إلى أن علل الرفض التي يتذرع بها علمانيو تـــركيا الليـــبراليون – وقـــوى اليسار العلماني فيها أيضاً – تقترب من العلل التاريخية والثقافية والديمغرافية التي يتذرع بها الديمقراطيون المسيحيون في البرلمان

الأوروبـــــي لـــرفض عضوية تركيا، وعللهم "محافظة" مثلهم. وبالقدر نفسه تبـــتعد علـــل علمانيـــي تركيا عن علل الرفض التي تتذرع بها كتل اليسار في الـــبرلمان الأوروبـــي ولا تنسجم معها في تبرير موقفها غير المتعاطف مع طلب تـــركيا الانـــضمام للاتحاد، حيث تنطلق مواقف اليسار الأوروبـــي من كون تـــركيا مـــنقادة للسياسات الأميركية، ولأنها تقمع الحريات النقابية، ولا تزال تسمح بدور كبير للجيش في الحياة السياسية.

ومثلما هناك بعض الأصوات العلمانية القليلة التي تدافع عن مشروع عضوية تركيا في الاتحـــاد الأوروبـــــي – منهم مَن اعتبر قرار حكومة أردوغان إعادة الاعتبار للـــشاعر التركـــي ناظم حكمت "خطوة ضرورية كي تحظى تركيا بعضوية الاتحاد"[18] – فهناك أيضا فريق آخر من الإسلاميين الأتراك أيضاً يلتقي مع الفريق الـــسابق في رفض عضوية الاتحاد الأوروبـــي، ولكنه ينطلق من خلفية إسلامية، ويـــرى أنـــصاره أن التحاق تركيا بالنادي الأوروبـــي معناه القضاء على هويتها الإسلامية، وفصل المجتمع عن جذوره التاريخية، وعزله عن محيطه الإسلامي.

هـــذا فضلاً عن أن البعض من أنصار هذا الفريق يرى أن عضوية الاتحاد مجرد وهـــم وخيال لا يمكن أن تسمح دول النادي المسيحي بتحقيقه بأي حال من الأحوال[19].

ويجـــد هذا الفريق سنداً لموقفه من وقائع التاريخ، والنتائج السلبية التي حاقت بتركيا من جراء ابتعادها عن عمقها المشرقي/الإسلامي، وقد سبق أن حذر من ذلـــك أسلاف هذا التيار من إسلاميي تركيا والعرب – معاً – في العشرينيات والثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي[20].

2. موقف يؤيد العضوية، ويدعم الجهود التي تبذلها الحكومة في هذا المجال. وتعبر أغلبـــية النخـــبة الفكرية والسياسية الإسلامية الجديدة عن هذا الموقف، وعلى رأس هـــؤلاء حزب العدالة والتنمية، وقطاعات واسعة من مؤيديه في أوساط المجـــتمع المـــدني التركي ومؤسساته واسعة الانتشار، فائقة الفاعلية[21]. ويرى أنـــصار هـــذا الموقف أن العضوية من شأنها أن تساعد تركيا على الانتقال إلى مصاف دول العالم الأول، وأنها جديرة بذلك نظراً لما تمتلكه من إرث حضاري عريق، ومقومات اقتصادية وبشرية، وجيوستراتيجية بين الشرق والغرب.

ويرى أنصار هذا الموقف أيضاً أن عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي فقط تنتقص من هيبتها الدولية، كونها - في إطار الحلف - تظل فقط مطالبة بالمشاركة في تنفيذ خططه الأمنية والعسكرية، دون أن تشارك في صنع قراراته، أما في حالة حصولها على عضوية كاملة فسوف تصبح ضمن صناع القرار شأنها شأن الدول الأوروبية الكبرى، فضلاً عن أن عضويتها بالاتحاد تضمن تواجدها في مركز الأحداث السياسية العالمية.

ويقود حزب العدالة والتنمية التيار الذي يمثل الموقف المؤيد للعضوية، ويسعى بكل طاقته للحصول عليها عبر تلبية شروط كوبنهاجن. ويرى الحزب وأنصار الانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي أن هذا الانضمام سيزيد من فرص الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي في تركيا، من جهة، وسيزيد أيضاً من "أهمية الموقع الإستراتيجي للاتحاد الأوروبي ذاته من جهة أخرى، سيما وأن تركيا تقع بجوار أغنى منطقتين نفطيتين في العالم وهما الخليج العربي وبحر قزوين. كما سيعزز انضمامها وزن الاتحاد السياسي والثقافي في العالم الإسلامي على أساس أن بإمكانها أن تكون بمثابة جسر بينه وبين القارة العجوز"[22].

ويعتقد أنصار العضوية أيضاً أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي سوف يساعد العالم الإسلامي في الخلاص من بعض المشكلات المزمنة مع الغرب، كما سيسهم في بناء توازن إستراتيجي بين أوروبا وآسيا تكون تركيا هي بيضة القبان فيه، الأمر الذي يعني إحياء إرث عثماني عريق كان قد جمده أتاتورك وخلفاؤه إبان القرن العشرين[23].

ويرد قادة حزب العدالة والتنمية على حجج بعض القوى الإسلامية الرافضة لعضوية الاتحاد الأوروبي بزعم تناقض الهوية الإسلامية مع متطلبات الانتماء للاتحاد فيقولون: إن التناقض بين الهوية الإسلامية لتركيا وانتمائها الأوروبي مفتعل. وأن التزام تركيا بمعايير الاتحاد الأوروبي، وبالأساس معيار الديمقراطية، سيضمن للشعب التركي حقه في صيانة هويته الإسلامية والتعبير عنها بطريقة حضارية ومعاصرة، على غرار ما هو متاح للشعوب الأوروبية، وللأقليات المسلمة في الدول الأوروبية ذاتها.

وقد نال الإسلاميون في مختلف تجاربهم الانتخابية الجزء الأكبر من أصوات المواطنين الأتراك من أصل كردي قياسا بسائر الأحزاب التركية الأخرى، مثلما فاز حزب العدالة والتنمية بالغالبية القصوى للمقاعد البرلمانية الخاصة بأقاليم الجنوب الشرقي التركي، حيث يشكل الأكراد الغالبية السكانية، وهو ما يؤكد على شعبية الفكرة الإسلامية في صفوف الأقلية الكردية التي عانت من عمليات اضطهاد متواصل على أيدي النخب العلمانية المهيمنة على القرار في تركيا، في الوقت الذي تضع فيه القوى الأوروبية حل قضية الأكراد على رأس قائمة مطالبها من تركيا كي يمكن استيعابها في الاتحاد الأوروبي.

ومهما كانت درجة الخلاف بين الاتجاهات السياسية التركية حول أهمية حصول تركيا على عضوية الاتحاد الأوروبي، فإن مجرد البدء في هذا الطريق قد أسهم في دعم سياسات الإصلاح ودعم النظام الديمقراطي وتوسيع نطاق الحريات العامة، وذلك من خلال: إلغاء الكثير من القيود القانونية التي كانت تحد من الحريات السياسية للمواطنين، وتقليص سلطة العسكر داخل مجلس الأمن القومي، وجعل سلطاته استشارية غير ملزمة. واتخاذ سلسلة من الإجراءات لاحترام حقوق الإنسان ووقف التعذيب في السجون التركية.

رابعاً: الجدل الأوروبي – الأوروبي حول عضوية تركيا

لم ينقطع الجدل الأوروبي – الأوروبي حول أحقية تركيا في عضوية الاتحاد منذ البدايات الأولى لسعي تركيا للانضمام إلى الاتحاد. وفي مرحلة سابقة، اتخذت الدول الأوروبية المركزية (ألمانيا – فرنسا – إيطاليا) موقفاً إيجابياً من الطلب التركي، وإن بدرجات متفاوتة تراوحت بين الترحيب بحماس، والترحيب بفتور. ولكن سرعان ما تغيرت مواقف هذه الدول، وخاصة بعد انضمام دول شرق ووسط أوروبا وجنوب شرقها، إذ تحولت المؤشرات الإيجابية القديمة حيال انضمام تركيا المحتمل إلى الاتحاد إلى موقف حافل بالشك إلى حد الرفض.

وتتجاذب مواقف الدول الأوروبية داخل الاتحاد نزعتان رئيسيتان بشأن انضمام تركيا: نزعة توسيع الاتحاد على أسس ديمقراطية، ونزعة توحيد أوروبا على أسس تاريخية وثقافية ودينية. وبينما تسعى القوى المؤيدة لنزعة توسيع العضوية

إلى حسم قرار انضمام تركيا في المستويات الحكومية الرسمية، تسعى القوى المؤيدة لنزعة المحافظة على الهوية الأوروبية (الثقافية والدينية) إلى توظيف قوة الرأي العام الأوروبي كعنصر فاعل في حسم قرار قبول عضوية تركيا، وتوظف هذه القضية في المنافسات الانتخابية الداخلية[24]، نظراً لأن أغلبية الرأي العام الأوروبي – بعكس المواقف الحكومية – تميل إلى رفض قبول تركيا عضوا أوروبياً.

ويشد الانتباه في مواقف الدول والشعوب الأوروبية ميلها المتزايد نحو مواقف أكثر تحفظاً وتشككاً في سعي تركيا للانضمام. ونلاحظ هذا الميل في دول أوروبا الغربية، كما في دول شرق ووسط جنوب أوروبا حديثة العضوية.

إذا فحصنا مواقف بعض دول أوروبا الغربية المركزية قديمة العضوية في الاتحاد مثل: فرنسا، وألمانيا، وبريطانيا، وإيطاليا – من انضمام تركيا، سنجد أنها لا تختلف كثيراً عن مواقف الدول حديثة العضوية مثل: بولندة، والتشيك، والمجر، وبلغاريا، ورومانيا.

فرنسا، من جهتها، تزعمت – ولا تزال – الرافضين لانضمام تركيا. ولا يكف قادتها وسياسيوها عن التحذير من عضويتها بسبب "القيم الإسلامية" التي يؤمن بها الأتراك، وقد صرح الرئيس ساركوزي بهذا الرأي قبل فوزه في الانتخابات الفرنسية الأخيرة، ولا يزال عند موقفه[25]. وفي سبيل عرقلة مساعي تركيا ذهبت فرنسا إلى حد سن تشريع يجعل إنكار مذابح الأرمن في تركيا "جريمة يعاقب عليها القانون"، شأنه شأن إنكار المحرقة النازية لليهود. وقبل ذلك أعلن الرئيس الفرنسي الأسبق ديستان أن "قبول تركيا في الاتحاد يعني نهايته، إلى جانب حجج أخرى اقتصادية وحجج متعلقة بحقوق الإنسان[26].

أما ألمانيا، فعلى أثر صدور قرار بدء مفاوضات العضوية نهاية 2002، أعلنت على لسان إدموند شتويبر، وإنجيلا ميركل – المستشارة فيما بعد – وهما زعيما الحزبين المسيحيين في ألمانيا – بأن أقصى ما يمكن قبوله هو "شراكة متميزة لتركيا، لأنها ليست جزءاً من مجتمع القيم الأوروبية"، والموقف نفسه عبر عنه اتحاد أحزاب المسيحيين والمحافظين في أوروبا منذ مطلع الثمانينيات.

وحتى الأحزاب الألمانية التي أيدت انضمام تركيا نجدها – حزب الخضر مثلاً – تتحفظ بشدة، وترى أن الانضمام مجرد احتمال بعد مفاوضات تستغرق

مـــن 10 إلى 15 ســـنة، ولا يمكـــن التنـــبؤ بنتيجتها، وفي رأي أجيرنوت إيرلر – ديمقراطي اشتراكي – أن "تركيا ساعتها لن تكون هي تركيا التي نعرفها الآن"[27]. ولكن الموقف الألماني الرسمي – على الأقل – ليس ثابتاً، وإنما تتقاذفه موجات الشد والجذب بين القوى السياسية المتنافسة داخل ألمانيا ذاتها من جهة، وداخل بقية دول الاتحـــاد الأوروبـــي من جهة أخرى، وتلعب الجالية التركية الكبيرة فيها – حوالى ملـــيونين من الأتراك – دوراً مهماً في رسم ملامح الموقف الألماني من عضوية تركيا.

وتجد بريطانيا[28] نفسها في وضع أفضل نسبياً من ألمانيا في تحديد موقفها من انـــضمام تـــركيا. فـــبريطانيا لا توجد بها جالية تركية كبيرة، ولهذا فإن الحكومة والمعارضة ومؤسسة السياسة الخارجية البريطانية تتخذ موقفاً مرحباً بانضمام تركيا. ولأن هـــؤلاء جمـــيعاً يفضلون "اتحادا أوروبياً متخلخلاً"، فإنهم غير مهتمين بتأثير انضمام تركيا على تماسك الاتحاد الأوروبـــي.

وتعـــتقد الـــنخب الـــسياسية الـــبريطانية على نطاق واسع أن الاستقرار الـــسياسي، والتنمـــية الاقتصادية لتركيا المنضمة سيحدان من تدفق الهجرة من الأناضـــول إلى دول الاتحـــاد، ولهذا يرون ضرورة قبول انضمامها، وإن كانوا يشعرون في الوقت نفسه بالقلق لأن هذا الانضمام سيوسع حدود الاتحاد لتتاخم القوقاز وإيران والعراق وسوريا، وهي مناطق مليئة بالمشكلات المزمنة، ولكنهم يـــرون أيضاً أن التواجد هناك من خلال تركيا يخلق توازناً يمنح أوروبا الموحدة قـــدرة أكـــبر على التأثير في تلك المناطق، ويقوي موقفها تجاه النفوذ الأميركي هناك أيضاً.

إيطالـــيا تقدم نموذجاً آخر مختلفاً بشأن العلاقات الأوروبية التركية ومستقبل قضية العضوية. فقد دأبت الحكومات الإيطالية على تأييد انضمام تركيا منذ أواخر الستينيات من القرن الماضي، ولكن لم يجرؤ أحد على استطلاع الرأي العام/الشعبـــي الإيطالي بهذا الصدد، إلى أن اقتحمت كتلة الشمال المحافظة Lega Nord الموضوع أثـــناء مشاركتها في الحكم قبل أربعة أو خمسة أعوام، ففي سنة 2004 تبنت الكتلة حملة واسعة مناهضة لتركيا المعاصرة – وليس حكومة العدالة فقط – وذلك لتعبئة الرأي العام ضد انضمامها، وقبل اتخاذ قرار ملزم في المؤسسات الدستورية للاتحاد.

واستندت الكتلة في حملتها إلى ما اعتبرته تناقضاً لا حل له بين الهوية والثقافة ومستقبل أوروبا الاجتماعي والاقتصادي، وبين ما تمثله تركيا من أبعاد تاريخية وحضارية ذات هوية مغايرة.

ومع الموقف الرافض لعضوية تركيا الذي تتخذه كتلة الشمال الإيطالي المحافظة، يلتقي موقف الحزب اليساري"Rifondazione Comunista" الذي يؤسس معارضته لتركيا على مواقفها من الأقلية الكردية، وانتهاكها لحقوق الإنسان وتباطؤها في التحول الديمقراطي.

حاضرة الفاتيكان يسيطر على موقفها الحذر المائل إلى رفض انضمام تركيا أيضاً، فبعض الكرادلة النافذين في الفاتيكان (مثل الكاردينال راتزينغر Joseph Ratziger وهو رئيس اللجنة الكاردينالية لعقيدة الإيمان، والكاردينال كاميلو رويني Camillo Ruini رئيس مؤتمر الأسقفية الإيطالية) شددوا على اعتراضهم على هوية تركيا الأوروبية متذرعين بدفاعهم عن الهوية الثقافية والتاريخية والجغرافية التي تميز أوروبا، والتي تأسست على الإيمان المسيحي، وكانت – بالتالي – في مواجهة تركيا العثمانية الإسلامية، وأيضاً في مواجهة تركيا الكمالية العلمانية. ورغم وجود قدر من الانفتاح الحذر في السنوات الأخيرة تجاه تركيا داخل أسوار الفاتيكان، إلا أن الأصوات المتشددة لا تزال هي الأقوى في التأكيد على مبدأ أن "أوروبا مستوعبة لكل الجدد ليست أوروبا".

هناك أيضاً أصوات إيطالية معتدلة في النظر لعضوية تركيا، ولا تقصر في الدفاع عن الهوية الأوروبية الثقافية والتاريخية، من أمثال فرانشيسكو روتيللي Rutelli Francesco زعيم حزب المارغريتا المعارض، وعضو تكتل أوليفو Ulivo الداعي لأوروبا فيدرالية موحدة. فالزعيم روتيللي لا يخفي شعوره بأن هناك خطراً داهماً في حالة رفض انضمام تركيا، وحجته في ذلك أن الرفض سيقوي نزعة الراديكالية الإسلامية، وعليه فإن قبول تركيا أفضل لأوروبا بشرط التزامها بمعايير الاتحاد وشروط كوبنهاجن.

ويقف إلى جوار روتيللي الحزب الإيطالي SD الشيوعي السابق، وحزب الخضر، والاشتراكيون SDI، وجبهة برودي Prodi Front الديمقراطية المسيحية، والأحزاب العمالية المستقلة مثل الحزب الاشتراكي، والحزب الجمهوري،

وبانـــيللا – بونيـــنو الراديكالي، وهؤلاء يبررون تأييدهم لانضمام تركيا بأسباب جـــيو/سياســـية، فضلاً عن إيمانهم بأن أوروبا يجب أن تكون ذات ثقافة متعددة، وذات رؤية سياسة أوسع. وتتبنى الحكومة الإيطالية الحالية برئاسة برلسكوني موقفاً مـــؤيداً لانـــضمام تركيا، وتؤكد على أن رفض انضمامها لأسباب خارج المعايير المعـــتمدة "يعتـــبر نفيا لأسباب قيام الاتحاد الأوروبـــي ذاته" على حد قول جان فرانكو فيني رئيس مجلس النواب الإيطالي[29]، الذي لم يستبعد – مع ذلك – رفض عـــضوية تـــركيا ولكن لأسباب تتعلق بعدم استيفاء الشروط الأوروبية وليس لأن أكثر من 99% من سكانها مسلمون.

الدول الأوروبية حديثة العضوية في الاتحاد الأوروبـــي لها مواقف مشابهة إلى حد كبير لمواقف الدول السابق ذكرها، ففيما عدا دولة التشيك، ودولة المجر اللـــتان تـــتحفظان على انضمام تركيا، تؤيد الانضمام بقية دول شرق ووسط جـــنوب أوروبـــا، وتشمل: بولندا وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وإستونيا، ولاتفيا، وليتوانيا، ورومانيا، وبلغاريا التي كانت آخر الملتحقين بالنادي الأوروبـــي في 2007.

فالموقـــف الحكومي الرسمي في جميع هذه البلدان مؤيد لانضمام تركيا، رغم اخـــتلاف أســـباب التأيـــيد لدى كل دولة، ورغم أن الرأي العام في تلك البلدان يقـــف – بأغلبـــية كـــبيرة – موقفاً لا مبالياً، أو معارضاً لعضوية تركيا في الاتحاد الأوروبـــي.

وقـــد جـــاءت نتائج البارومتر الأوروبـــي لتؤكد على أن كل الدول حديثة العـــضوية في الاتحـــاد ترفض انضمام تركيا فيما عدا بولندا وسلوفاكيا[30]، وهذه مفارقة مثيرة للانتباه، حيث إن أغلبية هذه الدول خرجت لتوها من أنظمة شمولية، وعانـــت كثيراً في ظل الكتلة السوفياتية قبل انهيارها من غياب الحريات، واستبداد الأحـــزاب الـــشيوعية، كمـــا عانت من عدم الاستقرار والتوترات المستمرة التي أســـهمت في حجـــبها لفترات طويلة عن رياح التغيير الديمقراطي، فضلاً عن أن بعضها يتقاسم حدوداً مشتركة مع تركيا مثل رومانيا وبلغاريا واليونان، ولهذا كـــان أولى بها أن تؤيد انضمام تركيا التي يقع منها أيضاً قسم في أراضي القارة الأوروبية العجوز.

خاتمة

للـــوهلة الأولى قد يبدو مما سبق أن مفتاح العلاقات التركية الأوروبية في يد أوروبا، وأن تركيا تركض للإمساك بنسخة منه عبر انضمامها للاتحاد الأوروبـــي، ولكن هذا الانطباع غير صحيح، والصحيح هو أن في أنقرة كما في بروكسل قوة للمـــساومة علـــى العضوية، وإن كانت غير متوازنة بطبيعة الحال لصالح الطرف الأوروبـــي.

إن قبول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبـــي ينطوي على احتمالات أكثرها إيجابـــي بالنسبة لتركيا، ذلك لأن أوروبا ذاتها ستجني مصالح متنوعة إذا أصبحت تـــركيا عضوا كاملاً في ناديها من منظور متعدد الأبعاد يجمع بين الجوانب الثقافية والـــسياسية والاقتصادية والأمنية. ومع ذلك لا توجد حتى الآن مؤشرات مشجعة مـــن الجانـــب الأوروبـــــي صاحب القرار النهائي في قبول العضوية أو رفضها، وآخـــرها قرار البرلمان الأوروبـــي في 13 مارس/آذار 2009 الذي عبر عن "حالة قلق" لتأخر أنقرة في تنفيذ التزاماتها، وخاصة تراجعها عن تعديل الدستور، في حين أن الموقـــف الأوروبـــي كان سلبياً عندما جرت محاولة تعديله وتوسيع حرية المرأة في ارتداء الحجاب في المؤسسات الحكومية، وخاصة في الجامعات.

ولكـــن هل يعني تردد المواقف الأوروبية في استيعاب تركيا أن تكف الأخيرة عـــن المحاولة؟ وهل يعني ذلك أن محاولاتها تسير في الاتجاه الخطأ وتجرى فقط وراء الوهم والخيال؟

في تقديـــرنا أن منافع الاستمرار في المحاولة أكبر بكثير من التوقف عنها، وأن قرار المـــضي في الشوط حتى نهايته صحيح من المنظور الإستراتيجي الذي يأخذ في حسابه جملة المتغيرات المحلية (التركية) والإقليمية، والعالمية، وإن العضوية ليست هدفاً بحد ذاتها وقـــد تكـــون بالفعل – كما يرى البعض – مجرد وهم وخيال، ولكن من المؤكد أنها مفـــيدة في تولـــيد قوة دفع نحو الخروج من أوضاع تتناقض مع الحريات العامة، ولا تنـــسجم مع قواعد الحكم الديمقراطي الرشيد، وتنتقص – ليس فقط – من حقوق الإنسان وإنما تنتقص من "إنسانية الإسلام" الذي يدين به الشعب التركي.

ولا يغـــيب عـــنا في أي لحظة أن العوامل الحضارية والتاريخية ستكون أكثر حـــسماً مـــن العوامل الاقتصادية في تحديد موقف المجموعة الأوروبية من عضوية

تـــركيا. وأن زعماء أوروبا الذين نراهم اليوم مقتنعين بمركزية الحضارة الغربية غير مستعدين لرؤية دولة مسلمة عضواً في ناديهم الأوروبـــي. ولكن المزاج التركي لا يقـــل اعتـــزازاً بهويته وعمقه الحضاري، وهو ما عبر عنه أردوغان في دافوس نهاية فبرايـــر/شـــباط 2009 باعتراضـــه الواضـــح الذي لا لبس فيه على رواية الرئيس الإسرائيلي للجريمة التي ارتكبتها إسرائيل في غزة، وشهد عليها العالم كله، وبدا في اعتراضـــه هـــذا كما لو كان يسد قناة رئيسية يمكن أن تسهم في بلوغ تركيا إلى عضوية النادي الأوروبـــي، ولكنه لم يتردد في إعلان موقف بلاده بشجاعة وجرأة تليقان به وببلده.

ولا حجة لمن يلوم تركيا على تكثيف جهدها الساعي نحو الاتحاد الأوروبـــي أكثر منه نحو العالم الإسلامي، فدول العالم الإسلامي لم تبذل مجهوداً يذكر لجذب تـــركيا إلـــيه، وكان قربه أو بعده من تركيا محصلة لإرادة الطرف التركي أساساً. وأفـــضل للعالم الإسلامي أن تكون إحدى دوله الكبيرة عضواً في أحد مراكز صنع القـــرار الـــدولي (الاتحاد الأوروبـــي) من أن لا يكون له صوت في أي من تلك المراكز على الإطلاق، وستظل جدلية الاندماج والاستبعاد هي المتحكمة في مسار العلاقـــات الأوروبية التركية، وفي مصير عضوية تركيا إلى النادي الأوروبـــي، إلى أن تـــتغلب نـــزعة الاستيعاب على نـــزعة الاستبعاد لدى الأوروبيين في النظر إلى الآخر الحضاري.

مصادر الدراسة

1. انظـــر تحلـــيلاً موســـعاً لتباين آراء النخب الفكرية والسياسية العربية والإسلامية حول إشكالية العلاقة بـــين الإســـلام والحداثـــة علـــى مـــدى القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين في: نازك ســـابايارد، الـــرحالون العـــرب وحضارة الغرب في النهضة العربية الحديثة (بيروت: مؤسسة نوفل، 1979).
2. انظـــر، على فؤاد باشكيل، موقف الدين من العلم، ترجمه من التركية أورخان محمد علي(الكويت:دار الوثائـــق، ب. ت) ص 93–102. وعلـــى فؤاد باشكيل واحد من النخبة التركية الحديثة، وكان عضواً بمحكمة لاهاي الدولية، وأستاذاً بجامعة استانبول.
3. انظـــر، مصطفى النيفر، تركيا: أولى تجارب العلمنة. أول مظاهر الصحوة، في مجلة 15×21 (تونس) عدد 18، فبراير 1989، رجب 1409، ص 40–41.
4. انظـــر: Andrew Mango, Ataturk (London:g0hn murray publishers, 2004), pp. 415-429، حيث يورد تفاصيل كثيرة بشأن الإجراءات الكمالية لفرض الحداثة من أعلى.
5. انظـــر، إبـــراهيم البيومي غانم، "التحولات الداخلية في تركيا وانعكاساتها الإقليمية والدولية: في تقرير "أمتـــي فـــي العـــالم: حولية قضايا العالم الإسلامي 1419/18هـــ – 1989) القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 1999) ص 326–327.
6. انظـــر، إبراهيم البيومي غانم، انبعاث الفكر الإسلامي في تركيا: دراسة في عملية التحول من العلمانية إلى الإسلام، منشورة في: جريدة الشعب – المصرية، 2 أغسطس 1988، ص 6.
7. انظـــر: محمـــد نور الدين، تركيا والاتحاد الأوروبي: مسألة الهوية والرهانات والشرق الأوسط، مجلة شؤون الأوسط (بيروت:مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 116 – خريف 2004)، ص 66.
8. المرجع السابق، ص 66–67.
9. انظـــر حـــوار ســـعد عـــبد المجيد مع المفكر والشاعر التركي سيزائي قراقوش، منشور على موقع: Islamonline.net، بتاريخ 29 فبراير 2004.
10. المرجع السابق، ص 78–79.
11. انظـــر: فـــؤاد نهـــرا، الاتجاهـــات الـــسياسية في أوروبا وقضية انضمام تركيا، مجلة شؤون الأوسط (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 116 – خريف 2004)، ص 77و78.
12. انظـــر: هـــشام مـــنور، الـــشرق الأوســـط بـــوابة تركيا الإقليمية للتحول إلى قوة عالمية، موقع "تايم تورك"بتاريخ 2009/2/24، نقلاً عن جريدة القدس العربي.
13. انظـــر في تحليل هذه التفاعلات الداخلية على الساحة التركية وانعكاساتها على علاقات تركيا بأوروبا والعـــالم: عمـــر تشبينار، سياسات تركيا في الشرق الأوسط: بين الكمالية والعثمانية الجديدة (مؤسسة كارنيجي – مركز الشرق الأوسط: أوراق كارنيجي، العدد 10، سبتمبر/أيلول 2008)، ص 4.
14. هـــذا ما كرر الكماليون إعلانه منذ بدايات تأسيس الجمهورية، ومن ذلك مثلاً ما أعلنه في مؤتمر نزع السلاح فـــي أوروبا أوائل الثلاثينيات المندوب التركي توفيق رشدي، انظر: شكيب أرسلان، الأتراك في حالة ثورة لم تنته بعد، مجلة الفتح (القاهرة) العدد 352 – العام الثامن – 13 ربيع الأول 1352هـــ، ص 26.
15. انظـــر: محمـــد نور الدين، تركيا والاتحاد الأوروبي؛ مسألة الهوية والرهانات والشرق الأوسط، مجلة شؤون الأوسط، مرجع سابق، العدد نفسه، ص 68.
16. يفـــند محمـــد نور الدين هذا الادعاء، ويرى أنه لا علاقة لمشروع العضوية بمشروع صعود التيار الإســـلامي وضـــرب نفـــوذ العسكر في السياسة التركية، انظر: المرجع السابق، ص 68، ونخالفه الـــرأي فـــي ذلـــك؛ حـــيث إن أطروحة الحرية التي ينطوي عليها مشروع العضوية، هي جوهر

أطـــروحة المـــشروع الإســـلامي التركـــي وغير التركي عندما تتهيأ له قيادة واعية من نوع قيادة العدالة والتنمية.

17. انظر تحليله المتعمق في المرجع السابق، ص 82–83.
18. موقع "تايم تورك" على شبكة الإنترنت، بتاريخ 2009/1/14.
19. أشـــرنا ســـابقاً إلى بعض المفكرين الأتراك أمثال سيزائي قراقوش، وهناك أيضاً موقف حزب السعادة المعـــارض، وموقـــف نجم الدين أربكان الزعيم التاريخي للتيار الإسلامي في السياسة التركية، انظر: محمد نور الدين، المرجع السابق، ص 73.
20. نحـــيل هـــنا إلى آراء الشيخ مصطفى صبري آخر شيخ للإسلام في الدولة العثمانية قبل إلغاء الخلافة، والـــشيخ محمد زاهد الكوثري آخر مفتي، والشيخ رشيد رضاً، والأمير شكيب أرسلان، والسيد محب الدين الخطيب، وغيرهم ممن أكثروا من الكتابة في هذا الاتجاه، ونشروا مقالاتهم في أ وأقوى مجلات تلك الفترة، ومنها "المنار"، و"الفتح" على وجه الخصوص.
21. انظر:إبراهيم البيومي غانم، مؤسسات المجتمع المدني في تركيا:نموذج للصراع والتعاون بين خبرتين حـــضاريتين، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية (القاهرة) المجلد الخامس والأربعون، العدد الثاني، مايو 2008، ص 1–32.
22. تـــركيا ســـتتأخر عـــن اللحـــاق بـــركب الاتحـــاد الأوروبي، موقع تايم تورك بتاريخ 2009/3/13. ar.timeturk.com.
23. سيار الجميل، العرب والأتراك: الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة (بيروت: 1997)، ومقالة له على موقع تايم تورك، مرجع سابق، بتاريخ 2009/3/27.
24. انظر: إميل مينشيف، مواقف دول أوروبا الشرقية من قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي: علاقات فاترة مـــع أنقـــرة، تـــرجمة، عـــارف حجـــاج، موقـــع قنطـــرة الإلكترونـــي 2007. http://ar.qantara.de/webcom/show_article.php/_c-340.
25. انظـــر: إبـــراهيم البيومي غانم، سر تجهم أردوغان وابتسامة ساركوزي، موقع "أخبار العالم" بتاريخ 2008/9/10، وموقع وحدة العمل الوطني لكرد سوريا http://www.syriakurds.com/home.
26. انظر: نبيل شبيب، أوروبا تجاه تركيا: المطرقة لتغيير القيم، موقع إسلام أون لاين بتاريخ 2006/11/8 www.islamonline.net.
27. المرجع السابق نفسه.
28. اعـــتمدنا في تحليل مواقف كل من بريطانيا وإيطاليا من انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي على حوارات مكـــثفة شاركنا فيها خلال العامين الماضيين (2007–2008) مع عدد من كبار السياسيين والأكاديميين من فرنسا، وإيطاليا، وبريطانيا، والولايات المتحدة الأميركية، وهولندا، وسويسرا.
29. انظـــر: إيطالـــيا تحذر من معارضة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، موقع تايم تورك، مصدر سابق، بتاريخ 2009/3/28.
30. انظر: إميل مينشيف، مواقف دول أوروبا الشرقية من قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي: علاقات فاترة مع أنقرة، ترجمة، عارف حجاج، موقع قنطرة الإلكتروني، مصدر سابق.

في آسيا الوسطى والقوقاز..
تأمين لجسور الطاقة

محرّم أكشي(*)

تمهيد:

تتـــناول هذه الدراسة السياسة التركية في القوقاز وآسيا الوسطى من منظور تاريخي، وقسمت إلى خمس مراحل مختلفة.

- 1991–1993 وتتميز بعلاقات يغلب عليها العاطفة والانفعال.
- 1993–1995 وتوصـــف بمـــرحلة المواجهة مع الحقائق وما نتج عن ذلك من خيبات أمل.
- 1995–2000 وفـــيها شـــهدت العلاقة تنافساً على الطاقة في إطار ما يعرف باللعبة الكُبرى.
- 2000–2003 ويمكـــن أن نطلـــق علـــيها مـــرحلة التـــراجع والانسحاب الطّوعي.
- 2003–2008 وهـــي التي حكم فيها حزب العدالة والتنمية – ولا يزال – وفي هذه الفترة انتهجت الحكومة التركية سياسة أكثر واقعية وأصبحت فاعلا مهما في إنتاج الأمن والاستقرار بالمنطقة.

وتمـــثل هـــذه المراحل الخمس أبرز المحطات التاريخية في السياسة التركية إزاء القـــوقاز وآسيا الوسطى. والهدف من اعتماد الدراسة لهذا المنهج التاريخي هو تتبع مـــسار هذه العلاقات ومعرفة مدى وطبيعة وأسباب تغير السياسة التركية المتعلقة بتلك المنطقة.

(*) باحـــث بمركز SETA في مجال الطاقة والسياسة الأمنية بأوراسيا ترجم النص من التركية إلى العربية مصطفى الستيتي

المرحلة الأولى (1991-1993): سياسة الأخ الأكبر والدولة النّموذج

أثـــر تفكك الاتحاد السوفياتي السابق وانتهاء الحرب الباردة على جميع دول العالم، كما أثر تأثيرا بالغا على تركيا. وقد مثل تفكك الاتحاد السوفياتي واستقلال ســـت دول إسلامية في آسيا الوسطى (منها خمس دول ذات أصول تركية) فرصة كبيرة لأنقره إذ فتح أمامها مجالاً جديدا وواسعاً من العلاقات مع هذه الدول، وفي الوقت نفسه فإن هذه التطورات كسرت حاجز العزلة عن تركيا وجعلتها تستعيد مـــرة أخرى أهميتها الجيوسياسية والإستراتيجية، وفتحت الطريق أمام الرأي العام التركي لتطورات انفعالية ودراماتيكية.

كـــان هذا الانفعال كبيرا وكان صناع القرار أكثر تأثرا بالرّأي العام الداخلي في صـــياغة السياسة الخارجية، من هنا تميزت هذه الفترة بالمقارنة مع الفترات التي ســـبقتها. ففـــي زخـــم هذا الانفعال، زادت تركيا، وخصوصا في عهد تورغوت أوزال، من زيارات مسؤوليها إلى تلك البلاد.

كانـــت الـــسياسة التركية في تلك السنوات أكثر نشاطا وحماساً، بيد أن تـــركيا خـــلال هـــذه الفترة التّاريخية اتخذت مواقف متسرعة تفتقد إلى مخطط واضـــح. بـــل وصدرت تصريحات كثيرة عن مسؤولين أتراك تعلن بأن القرن الحادي والعشرين هو "القرن التّركي". وفي هذه المرحلة سوقت تركيا نفسها على أنهـــا الأخ الأكبر والدولة النموذج بالنسبة إلى منطقة آسيا الوسطى والقوقاز. وفي هذا الإطار منحت تركيا تلك الدول هبات وقروضا، وقدمت لها وعودا لم تستطع الوفاء بها.

ثم انتبهت تركيا إلى أن عليها أن تنظم علاقاتها مع القوقاز وآسيا الوسطى في إطار مؤسساتي فأنشأت في يناير/كانون الثاني عام 1992 مؤسسة "تيكا (TİKA)"، وفي يوليو/تموز من العام نفسه أنشأت مؤسسة "تورك صوي"(TÜRKSOY) كما وضـــع حجـــر الأساس لمؤسسة الاتحاد الاقتصادي للبحر الأسود (KEİ) في هذه الفترة أيضا (1992).

وفي عـــام 1992 عقدت قمة الدول الناطقة باللغة التركية واتفق على أن تعقد بشكل مستمر. وانطلق أيضا مشروع "العشرة آلاف طالب" الذي لا يزال مستمرا حـــتى الآن دعمـــا للتعليم في تلك الدول ومحاولة لخلق جيل يميل إلى تركيا، ونخبة

مرتبطة معها فكريا، وقد أرادت تركيا من هذا المشروع استثمار علاقاتها مع دول المنطقة على المدى البعيد عبر الاستثمار في العنصر البشري.

وفي المجال التعليمي أيضا وفي عام 1992 كذلك أنشئت جامعة "خوجه أحمد يسوي التركية – الكازاكية الدولية". وسارعت إلى الاعتراف بالجمهوريات المستقلة حديثا، كما بذلت جهودا كبيرة للاعتراف بالدول الأخرى.

وقد سعت تركيا إلى إدخال الدول الجديدة المنبثقة عن الاتحاد السوفياتي المنحل في المنظمات الدولية وحاولت كذلك دمجها في الغرب.

وبالنتيجة ومهما قيل عن أن هذه السياسات والتحركات كانت تعاني من عدم التخطيط والبرمجة فهي اليوم تشكّل الأساس لسياسة تركيا الخارجية مع منطقة آسيا الوسطى والقوقاز.

المرحلة الثانية (1993–1995): خيبة الأمل ومواجهة الحقائق

بين عامي 1991 و1993 تحركت تركيا بحماس ورسمت لنفسها آمالا عريضة فاقت قدراتها وإمكاناتها، بيد أنه وبعد مرور فترة قصيرة لا تتعدى ثلاث سنوات تأكد أن تركيا ليس في وسعها الوفاء بالوعود التي قطعتها على نفسها، وتأكد أنه ليس في قدرتها أن تلبي بمفردها احتياجات الجمهوريات الجديدة المستقلة عن الاتحاد السوفياتي السابق، ووجدت نفسها وجها لوجه مع حقائق صعبة فحل محلّ الحماس خيبة الأمل.

وفي المقابل اتضح أن دول المنطقة لم تكن في حاجة إلى أخ أكبر جديد بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. كما أن تقديم تركيا نفسها على أنها "الدولة النموذج" لم يؤثر في هذه الدول. وقد كان لوعي تركيا بالتحول الحاصل في المنطقة تأثير واضح.

فضلا عن ذلك فقد سبب الموقف التركي من مشكلة ناغورنو كَارباغ تأثيرا سلبيا إذ لم تقف تركيا إلى جانب أذربيجان كما كانت تتوقع، وهي الدولة الأكثر قربا من تركيا، ولذلك فإن هذا الموقف سبب خيبة أمل كبيرة لدى بقية الجمهوريات الأخرى.

وقد كشفت هذه التطورات من ناحية محدودية النفوذ القوة التركية، ومن ناحية ثانية بينت لدول المنطقة النتيجة التي آل إليها اعتمادها المفرط على تركيا

وثقتها الزائدة فيها. وقد استفادت تركيا من كل هذه الدروس فانتهجت بعد ذلك سياسة خارجية أكثر واقعية.

من جانب آخر، فإن تركيا شأنها شأن جميع الأطراف الأخرى، فوجئت بانهيار الاتحاد السوفياتي دون أن تتحسب لذلك أو تستعد له، ولهذا السبب تبين النقص الكبير في التخطيط الاستراتيجي التركي، وتراجع عدد كبير من المشاريع المهمة التي شرع فيها الأتراك في هذه المرحلة ومُنيت هذه المشاريع بالخسارة. وكمثال على ذلك، فالثمار التي كانت مرجوة من قمة الدول الناطقة باللغة التركية لم يكن بالإمكان قطفها. وفي هذه المرحلة بدأت تركيا تستشعر أنه كان من أكبر الأخطاء التي ارتكبتها في سياستها إزاء القوقاز وآسيا الوسطى استبعاد روسيا وإهمالها.

وخلال تلك السنوات (1993-1995) غضت روسيا الطرْف عما كانت تقوم به تركيا باعتبارها دولة علمانية وديمقراطية تقف في وجه التيارات الإسلامية الراديكالية حتى لا تنفذ إلى منطقة آسيا الوسطى والقوقاز.

بيد أن تركيا وهي تتعامل مع هذه الفرصة التاريخية الكبيرة بحماس زائد تعاملت أيضا تعاملا طُورانيّا قوميا، أو أعطت انطباعا من الخارج أنها تتعامل على هذا النحو، وهذا الوضع أثار انزعاج روسيا. فروسيا وبعد فترة الانطواء القصيرة التي عاشتها ما بين عامي 1991 و1993 قررت العودة إلى التصالح مع المنطقة من خلال اعتماد مبدأ "الجوار" وتحسين علاقاتها معهم.

ووفقا لهذا المبدأ فقد أعلنت روسيا أنها تعتبر مناطق الاتحاد السوفياتي السابق مناطق نفوذ بالنسبة إليها، وأن الفراغ الحاصل سوف تقوم هي بملئه. وهذا يعني انطلاق فترة تنافس وصراع جديدة[1].

1995-2000: اللعبة الكبرى والصراع على الطاقة

مفهوم "اللعبة الكبرى" استخدم لأول مرة في الرواية المسماة "من؟" للروائي الإنكليزي روديارد كبلينغ، أما في المجال التاريخي والعلاقات الدولية فقد استخدم هذا المفهوم للتعبير عن الصراع الذي كان دائرا في القرن التاسع عشر بين الإمبراطورية البريطانية وروسيا القيصرية من أجل السّيطرة على مناطق آسيا

الوسطى وبخاصة على طرق الحرير. أما تعريف اللعبة الكبرى الثانية فتتمثل في الصراع الدائر بين الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأميركية وروسيا، وربما تندلع في المرحلة القادمة بين روسيا والصّين من أجل الاستحواذ على منابع الطاقة ومخزونها في مناطق آسيا الوسطى، ولا تعبر خطوط أنابيب نقل النفط والغاز سوى عن جزء من الصراع وتعتبر نقطة تقاطع فيه.

بعد تفكك الاتحاد السوفياتي عام 1991 تحوّل حوض بحر قزوين إلى منطقة جديدة تمثل أهمية كبيرة من حيث الطاقة العالمية والبعد الجيوسياسي. بيد أن الصراع على الطاقة في المنطقة عرف انطلاقته الفعلية عام 1994. فقد اكتسبت الطاقة الموجودة في المنطقة أهمية كبيرة وأضحت تشكل بديلاً عن سوق الطاقة العالمي والمتمثل أساسا في منطقة الشرق الأوسط ومناطق الطاقة الأخرى. ولكن من الضروري الإشارة هنا إلى أن حوض بحر قزوين لا يعتبر سعودية ثانية أو كويت ثانية وذلك لما تمتع به هذه المنطقة من خصائص مختلفة.

إن الأهمية التي اكتسبتها الطاقة في منطقة بحر قزوين تتأتى من كونها أولا منطقة مستقرة بالمقارنة مع منطقة الشرق الأوسط، وهي كذلك منطقة غنية باحتياطي كبير من الطاقة، وقد بدأ يتكون وعي بأن هذه المنطقة يمكن أن تمثل بديلا بالنسبة إلى الدول التي تعتمد على استيراد الطاقة وخاصة الدول الأوروبية. وفي هذه النقطة بالذات – أي موضوع تأمين الطاقة لأوروبا – فإن تركيا تمثل بالنسبة لأوروبا الدولة المفتاح. فقد عرضت تركيا نفسها على أنها ممر آمن لتأمين الطاقة إلى هذه القارة، كما انتهجت إستراتيجية منفتحة إزاء آسيا الوسطى والقوقاز، مما جعل أنقره تبدو وكأنها في تنافس مع موسكو.

ومن أجل إدراك أهمية حوض بحر قزوين بصورة أفضل من الضروري النظر إلى المخزون الهيدروكربوني، حيث يُعتقد أن مخزون حوض بحر قزوين من البترول هو ما بين 17 و44 مليار برميل. أما المخزون من الغاز الطبيعي فيعتقد أنه يبلغ ما يقرب من 232 تريليون قدم مكعب[2].

وبتعبير آخر فإن حوض بحر قزوين يحتوي على نسبة 4% من المخزون العالمي من البترول وعلى نسبة 5% من الغاز الطبيعي، وقد أكسبت هذه الكميات المنطقة أهمية بالغة في سوق الطاقة العالمية وفي الوضع الجيوسياسي الدولي[3].

وقـــد فضلت تركيا الاهتمام بشكل وثيق بمنطقة بحر قزوين، في إطار تحقيق مـــصالحها الإســـتراتيجية من أجل تلبية حاجياتها من الطاقة والسعي إلى أن تصبح الباب المفتوح لتسويق مصادر الطاقة إلى الأسواق العالمية وتحولها كذلك إلى ممر آمن للطاقة باتجاه الغرب.

وكانت الغاية التي رسمتها تركيا وعكست ذلك في سياستها الخارجية هي أن تتحول إلى ممرّ للطاقة بين الشرق والغرب وبدعم من الغرب نفسه وبشكل خاص من قبل الولايات المتحدة الأميركية.

وفي هذا الإطار فإن خط أنابيب باكو – تفليس – جيهان يشكل أهمية بالغة[4]. ذلك أن المشروع المذكور يشكل أول مرحلة من مراحل تحول تركيا إلى أن تكون جسرا للطاقة وممرا لها بين الشرق والغرب.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن خط باكو – تفليس – جيهان ليس مجرد خط للأنابيب بـــل هو خط يجمع الدول التي تمر عبره في سياستها الخارجية، وهذا ما سرع من وتيرة التـــنافس بين تركيا وروسيا. ذلك لأن هذا الخط يشكل في معنى من معانيه محورا بين تـــركيا وجورجيا وأذربيجان، وهذا الثلاثي يعكس تحالفا غير معلن. ولهذا السبب من الضروري النظر بمزيد من التمعن إلى هذا المشروع وتفحص أهميته.

مشروع خط أنابيب باكو – تفليس – جيهان (BTC)

أطلـــق علـــى مـــشروع خط أنابيب باكو – تفليس – جيهان (BTC) اسم "مـــشروع القرن"، ويهدف هذا المشروع إلى نقل بترول أذربيجان – وربما كذلك بتـــرول آسيا الوسطى وبشكل خاص كازاخستان – عبر جورجيا إلى ميناء جيهان التركي الواقع على البحر الأبيض المتوسط. وقد تم الشروع في إنشاء هذا المشروع عام 1998 وافتتح رسميا في 13 يوليو/تموز2006.

إن حقول النفط الموجودة في مناطق أذري وتشيراغ وكوناشلي (ACG) تمثل المـــصادر الأساسية التي تغذي خط باكو – تفليس – جيهان بفضل ما تحتوي عليه من مخزون يبلغ نحو 60 مليون طن في إطار اتحاد شركات AIOC[5].

ويـــبلغ طول خط أنابيب باكو – تفليس – جيهان 1776 كلم، وهو بذلك ثـــاني أطـــول خط للأنابيب في العالم، والمخطط له أن تتجاوز طاقته اليومية مليون

بـــرميل، كما أن تكاليف إنشائه بلغت 4 مليار دولار، وقد بدأ تدفق النفط عبره لأول مـــرة في 2 يونيو/حزيران عام 2006[6]. وباختصار فإن خط أنابيب باكو – تفليس – جيهان أصبح يمثل أهم طريق لنقل الطاقة بين الشرق والغرب بعد تجاوز المـــضايق، حيث إن من مميزات هذا الخط التخلص من الاكتظاظ الكبير في المضايق والتقلـــيل مـــن المخاطر، وكذلك الابتعاد عن روسيا. وهذا الخط سوف يزيد من الأهمـــية الجيوسياسية والجيواستراتيجية لتركيا من ناحية، كما أنه في الوقت نفسه يكتسي أهمية بالغة في الحفاظ على الاستقرار السياسي في مناطق القوقاز.

وبالإضافة إلى ذلك فإن توسيع هذا الخط لكي يربط كامل مناطق آسيا الوسطى وبخاصة حقول نفط كازاخستان سيزيد من الأهمية الإستراتيجية له بالنسبة إلى تركيا، لأنه سيحولها من دولة غير مؤثرة في مجال الطاقة إلى دولة ذات تأثير كبير[7].

وبالنّتـــيجة فإن تركيا في المرحلة التي نتحدث عنها (1995–2000) انتهجت سياســـة الدولـــة الجـــسر بدعم من الولايات المتحدة الأميركية، وفي الوقت نفسه دخلت في تنافس مع روسيا. وفي هذا الإطار، فإنه وبالرغم من النجاح الذي حققه خـــط أنابـــيب باكو – تفليس – جيهان – لم يتمكن هذا الخط من كسر سيطرة روسيا على خطوط أنابيب منطقة بحر قزوين.

وإلى جانـــب ذلـــك، فـــإن تـــركيا في هذه الفترة جعلت من مؤسسة تيكا (TİKA) المـــرتبطة برئاسة الوزراء مؤسسة أكثر فاعلية وقوة، وركزت على تقديم المـــساعدات الاجتماعية والاقتصادية والتقنية المُوجهة إلى آسيا الوسطى. وحولت مـــنظمة كـــاي (KEİ) في عام 1999 لتصبح منظمة إقليمية، وبفضل هذا الانفتاح واصلت تركيا اهتمامها بالمنطقة.

لكـــن تركيا في الفترة بين عامي 2000 و2003 آثرت الانسحاب طوعا من المنطقة بسبب أزماتها الداخلية ونتيجة الأزمة الاقتصادية التي هزتها في عام 2001.

2003–2008: مرحلة حزب العدالة والتنمية.. واقعية السياسة الخارجية

في هـــذه المـــرحلة يتعين النظر إلى سياسة تركيا الخارجية إزاء القوقاز وآسيا الوســـطى علـــى ضوء مفهوم السياسة الخارجية التركية الجديدة التي تشكلت مع

حـــزب العدالة والتنمية. وتتضح هذه السياسة أكثر بمعرفة الأسس التي قامت عليها تجاه هذه المنطقة.

ففـــي مرحلة حزب العادلة والتنمية تغير مفهوم السياسة الخارجية، وقد كان للمنظّـــر البروفيـــسور أحمـــد داوود أوغلو مستشار رئيس الحكومة رجب طيب أردوغـــان زمام المبادرة في تغيير هذه السياسة. وانطلاقا من هذه الاعتبارات سوف يـــتم تـــناول الـــسياسة التركية في القوقاز وآسيا الوسطى في إطار هذه السياسة الخارجية الجديدة.

في كـــتابه "العمق الاستراتيجي" وفي مقالاته التي نشرها في الفترة الأخيرة[8] ســـاعد أوغلـــو على تشكيل أسس السياسة الخارجية التركية وفق مبادئ محددة وواضحة، تعتمد في الأساس على مقومات تاريخية وثقافية وجيوسياسية وتستند إلى عمق استراتيجي.

وتهـــدف هـــذه الـــسياسة إلى تبني مبدأ أن لا يبقى لتركيا أي عدوّ لتجاوز المـــشكلات التي عانت منها تركيا في محيطها. وعلى هذا النحو، انتهجت السياسة الخارجـــية التركية مقاربة تهدف إلى حل مشاكلها مع جيرانها، وهذا العامل بدوره أهل تركيا لأن يكون بإمكانها صياغة الأمن للمنطقة وتصدير الاستقرار إلى محيطها. وبدت ثمار هذه المقاربة واضحة في سياسة تركيا إزاء الشرق الأوسط ويمكن تبينها بشكل مفصل في القوقاز على النحو التالي:

اتـــبعت تـــركيا سياسة نشطة إزاء محيطها القريب، فاهتمت بمناطق بحر إيجه والبحـــر الأبـــيض المتوسط والبلقان وأوروبا والقوقاز والشرق الأوسط. وبدل أن ترقب تركيا التّطورات المختلفة الواقعة في محيطها فتطرق بابها وتؤثر فيها انتهجت سياســـة مغايرة تقوم على المبادرة والتقدم لحل المشاكل والأزمات. وهذه المقاربة أكسبت تركيا – ضمن محيطها – خاصية الدولة التي بوسعها إنتاج الأمن. ومثلما ســـوف يتضح لاحقا بشكل أكثر تفصيلاً فإن تركيا أثبتت أثناء الصراع الروسي الجورجـــي قدرتها على إنتاج الأمن في المنطقة من خلال التدخل بواسطة "التحالف التركي القوقازي" وكذلك عبر "منتدى الاستقرار".

والمبدأ الذي يحرك تركيا في سياستها الخارجية الجديدة وفي تحركاتها هو مبدأ اســـتخدام القـــوة الناعمة المتمثلة في الديمقراطية والدبلوماسية عوضا عن استخدام

القـــوة الـــصلبة المتمثلة في القوة العسكرية. ومع نظر تركيا لنفسها باعتبارها دولة مركزية إزاء القوقاز وآسيا الوسطى، استغلت أنقره موقعها الاستراتيجي للتفاوض مـــن أجل تحصيل مكاسب في علاقتها بالقوى الكبرى الأخرى. وفي هذا السياق عملت على لعب دور الدولة المركز مستفيدة من موقعها الجيوسياسي الذي تتمتع بـــه، مما انعكس في قوة التأثير التركي في المحيط الإقليمي. ويرسخ هذا الأمر مسعى تركيا لسد احتياجاتها من الطاقة ورغبتها في فتح أسواق أمام منتجاتها.

وتـــتداخل سياســـة تركيا إزاء القوقاز وآسيا الوسطى في جزء كبير منها مع علاقاتهـــا مـــع روســـيا، وقد اقتنع حزب العدالة والتنمية – مستفيدا من تجارب ودروس الماضي – بعدم استبعاد روسيا من حساباته وخلق نوع من التعاون التركي الروسي عوضا عن علاقة التنافس والصراع.

العلاقات التركية الرّوسية: الخيار الصعب بين التنافس والتّعاون

يمكـــن القول إن الفترة ما بين عامي 2003 و2008 شهدت أكبر تقارب بين الـــبلدين. وليس من الخطأ توصيف هذه المرحلة من العلاقة بين البلدين بأنها "فترة ذهبية". ونقطة التحول في العلاقة بين الطرفين كانت مع مذكرة 1 مارس/آذار عام 2003[9]. فقـــد كانت هذه الحادثة سببا في تدهور العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة الأميركية، وبالمقابل مثلت عاملا مهما في تسريع تطوير العلاقات بين تركيا وروسيا.

وقـــد كان لتطابق وجهات النظر والمصالح بين تركيا وروسيا في ضرورة المحافظة علـــى وحـــدة التراب العراقي أثر كبير في هذا الخصوص. ومن العناصر المهمة كذلك والـــتي مهـــدت لتطويـــر العلاقات بين تركيا وروسيا العلاقات التجارية الثنائية والتي تجـــاوزت مـــا كان منتظرا منها خلال السنوات الأخيرة. فحجم التبادل التجاري بين تركيا وروسيا كان في عام 2003 حوالى 6 مليارات دولار، ثم ارتفع في عام 2004 إلى 10 ملـــيارات دولار، وارتفع مرة أخرى في عام 2005 ليصل إلى 15 مليار دولار، وفي عام 2006 قفز ليتجاوز 20 مليار دولار، وقرابة 25 مليار دولار في عام 2008.

غير أن ميزان العلاقات التجارية بين البلدين بقي في صالح روسيا. فبينما تأتي روســـيا – كـــشريك تجاري – في المركز الثاني بالنسبة إلى تركيا في مجال التجارة

الخارجـــية، تأتي تركيا في المركز الثاني عشر في التجارة الخارجية لروسيا بنسبة لا تتعدى 4.5%.

فتركيا تستورد 65% من البترول و25% من احتياجاتها من الغاز من روسيا، ولـــذلك تمثل تركيا مصدرا مهما لضخ العملة إلى روسيا. هذا الاختلال في التوازن الـــتجاري تعكسه الأرقام بصورة واضحة. وكمثال على ذلك؛ فإنه وفقا لمعطيات عـــام 2006 استوردت تركيا من روسيا ما قيمته 17 مليار دولار، بينما لم تتجاوز قـــيمة صادراتها إليها 3 مليار دولار، وفي هذه الحالة فإن العجز في الميزان التجاري وصل إلى 14 مليار دولار[10].

ولعـــل الزيارة التي قام بها الرئيس الروسي إلى تركيا يومي 5 و6 ديسمبر من عـــام 2004 – والـــتي كانـــت الزيارة الأولى منذ عام 1973 على مستوى رئيس الدولـــة – توضح المدى الذي أخذه مسار تحسين العلاقات بين البلدين، حيث تم التوقـــيع علـــى بيان مشترك بين البلدين في ختام هذه الزيارة، ثم على إثر ذلك قام رئـــيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بزيارة موسكو في يناير/كانون الثاني عـــام 2005. وبالإضـــافة إلى ذلك، قام وزير الشؤون الخارجية الروسي سيرغي لافـــروف بـــزيارة أنقرة في 31 مايو/أيار عام 2006. وقد وصلت عدد الزيارات الدبلوماســـية المتبادلة بين الطرفين بين عامي 2004 و2005 فقط إلى ست زيارات ممـــا يؤشر إلى القفزة التي عرفتها العلاقات بالمقارنة مع المراحل السابقة[11]. وكان مـــن نتـــيجة تحسن العلاقات الروسية التركية أثر إيجابـــي مكن أنقره من تطوير علاقاتها مع دول منطقة القوقاز وآسيا الوسطى دون الدخول في أجواء من التنافس والصراع.

وبالإضافة إلى ذلك ففي هذه المرحلة أمكن ربط شبكة علاقات تركيا مع الجمهوريات ذات الأصول التركية[12] المنضوية تحت لواء الفدرالية الروسية بعد أن كـــان مـــن غـــير الممكن في السابق تأسيس مثل هذه العلاقات معها. وقد كـــشفت ذلك بوضوح الزيارة التي قام بها الرئيس التركي عبد الله غول ما بين 12 و15 فبراير/شباط 2009 إلى روسيا ثم مروره بتتارستان في رمزية مفادها أنه قـــادر على المرور من هناك، ولكن ينبغي القول إن مثل هذه العلاقات ما تزال ضعيفة.

انفتاح جديد في السياسة التركية على القوقاز وآسيا الوسطى

قـــد يكون مناسبا عوضا عن تناول علاقة تركيا بدول المنطقة كل دولة على حـــدة تـــناول هذه العلاقة باعتبار أن دول القوقاز وحدة مترابطة في إطار "منتدى الاســـتقرار والتعاون" الذي تشكل في الآونة الأخيرة. كما رأينا من المناسب تناول موضوع علاقة تركيا بأرمينيا في إطار تطبيع العلاقات بين الطرفين.

منتدى التعاون والاستقرار ومرحلة تطبيع العلاقات بين تركيا وأرمينيا

إن النـــــزاع الذي نشب بين روسيا وجورجيا في منطقة القوقاز بين الثامن والـــثاني عشر من أغسطس/آب 2008 قد غير التوازنات الإقليمية في المنطقة، ذلك أن محور تركيا-جورجيا-أذربيجان هو الذي وقف حجر عثرة في طريق جورجيا. فعلـــى إثـــر هذا النـــزاع مباشرة وفي الثاني عشر من أغسطس/آب أسست تركيا "منتدى الاستقرار والتعاون في القوقاز (KİİP).

ويهدف هذا المنتدى في المقام الأول إلى صياغة آلية لتركيز الأمن الإقليمي في المـــنطقة (إدارة أزمات)، وبالتأكيد فإن تحقيق هذا الهدف ليس بالأمر الهين بسبب الظروف المتحولة والمتغيرة. ومن جانب آخر – ومثلما كان الشأن في عهد سليمان دميريـــل –، فإن هذه المبادرة التركية لم تقابل بالترحيب من قبل الولايات المتحدة الأميركية.

وبالـــرغم مـــن ذلك فإنه – وطوال أغسطس/آب – قامت تركيا باتصالات دبلوماســـية مكثفة في المنطقة في إطار "منتدى الاستقرار والتعاون في القوقاز" (KİİP) بيد أنه – ومع حلول سبتمبر/أيلول – أسفرت هذه الاتصالات عن حلحلة أرمينيا عـــن مـــوقفها الـــسابق. فالملاحظ أنه في 6 سبتمبر/آب 2008 انطلقت بين تركيا وأرمينيا مرحلة ما سمي بـــ "دبلوماسية كرة القدم".

انطلاقا من هنا، فإن الصراع الذي نشأ في أغسطس/آب بين روسيا وجورجيا أدى إلى ولادة وتطوير "منتدى الاستقرار والتعاون في القوقاز"، وهو ما قاد بدوره إلى ولادة مرحلة تطبيع العلاقات بين تركيا وأرمينيا.

فمنذ سبتمبر/أيلول 2008 إلى فبراير/شباط 2009 – أي في فترة زمنية قصيرة لا تـــتجاوز الـــستة أشهر شهدت العلاقات بين تركيا وأرمينيا مرحلة سريعة من

التحسن لم تكن في الحسبان. ومؤخرا وخلال المؤتمر الخامس والأربعين للأمن في ميونيخ والذي عقد ما بين السادس والثامن من فبراير/شباط 2009 وعلى إثر اللقاءات التي تم إجراؤها أصدر قائدا البلدين تعليماتهما لوزيري الشؤون الخارجية من أجل التسريع في تطبيع العلاقات بين الجانبين. وعلى هذا النحو، وعلى إثر جملة من الاتصالات الدبلوماسية عرفت العلاقات التركية الأرمينية مرحلة من التطبيع يجدر بنا التوقف عند بعض النقاط المتعلقة به.

أولا: انطلقت مرحلة تطبيع العلاقات بين تركيا وأرمينيا من الناحية التاريخية على إثر تغير الموازين بسبب الصراع الروسي الجورجي الذي اندلع في أغسطس/آب 2008 وما أعقبه من خطوات تركية لتأسيس "منتدى الاستقرار والتعاون في القوقاز".

لقد كان سعي روسيا لتوسيع مجال نفوذها في القوقاز يعني تقلص مجال نفوذ دول أخرى وعلى رأسها تركيا والولايات المتحدة والناتو والاتحاد الأوروبي، وهذا ما دفع هذه الدول إلى تطوير سياسات جديدة في المنطقة، ولهذا الاعتبار قامت تركيا بطرح مبادرة أو مشروع "منتدى الاستقرار والتعاون في القوقاز"؛ غير أن تأكيد الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي على ضرورة تطبيع العلاقات مع أرمينيا من جهة، ومن جهة ثانية سعي تركيا لإزالة العراقيل القائمة بينها وبين أرمينيا جعل من أرمينيا حجر الزاوية في السياسة المتعلقة بالقوقاز.

وهكذا بدأت مرحلة تطبيع العلاقات بين تركيا وأرمينيا التي كانت مدعومة من قبل الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي. وفي هذا السياق يمكن القول إن خيار "منتدى الاستقرار والتعاون في القوقاز" كان نقطة مهمة في بدء مرحلة التطبيع بين تركيا وأرمينيا.

ومن جانب آخر فإن مرحلة تطبيع العلاقات بين تركيا وأرمينيا لا يمكن تبسيطها إلى مجرد علاقة بين دولتين وإنما لها ارتباطاتها وأهميتها إقليميا ودوليا. فالعلاقات بين الجانبين من حيث السياسة الدولية مرتبطة ارتباطا وثيقا بمواقف كل من الولايات المتحدة وروسيا، وفي الوقت نفسه مرشحة لأن تفرز جملة من التأثيرات على العلاقات التركية مع كل من الولايات المتحدة وروسيا.

وجديـــر بالذكر أن تطبيع العلاقات بين تركيا وأرمينيا وتوسع نفوذ تركيا في القوقاز يقلص من مناورات الولايات المتحدة والناتو والاتحاد الأوروبـــي خصوصا بعـــد الصراع الروسي الجورجي، وبالتالي فإن هذه الأطراف سوف تسعى لتوسيع مجال هذه المناورات. وفي مقابل ذلك بدا وضحاً، مما رشح من الأوساط السياسية، أن روســـيا سوف لن تستقبل بارتياح هذه التطورات التي تعني فيما تعني الحد من مجال التأثير الروسي في المنطقة. وهنا يمكن الحديث عن خطر ناجم عن صراع على الـــنفوذ على أرمينيا بين تركيا وروسيا، وذلك ما اتضح جليا من خلال الاجتماع الثلاثـــي الـــذي دعت إليه روسيا في أكتوبر/تشرين الأول عام 2008 في موسكو والـــذي ضـــم روسيا – أرمينيا – أذربيجان. وقد اتضح أن روسيا من خلال هذا الاجتماع كانت تريد الخروج من المحور التركي الأرمني إلى المحور الأرمني الأذري وإزاحة تركيا وعزلها في الخارج.

ويمكن القول كذلك إن روسيا أرادت من خلال هذا الاجتماع نسبة المبادرة التـــركية إلى نفسها والتفرد بها والاستفادة منها. وبعبارة أخرى فقد تحولت أرمينيا لتصبح مركز نفوذ وساحة صراع بين روسيا وتركيا، ومن هذه الناحية فكل خطوة تخطـــوها تركيا على حدودها في القوقاز تهم روسيا باعتبارها تتحرك بالقرب من مجالهـــا وفي حديقتها الخلفية، ولعل التصرف الروسي في أغسطس/آب عام 2008 واستخدامها للقوّة دون تردد في إطار الدفاع عن مصالحها في محيطها القريب منها، أمر لا يمكن إغفاله في هذا الخصوص. ومن منظور سياسي فإن تطبيع العلاقات بين تـــركيا وأرمينيا يكتسب أهمية خطيرة من زاوية علاقات تركيا بأذربيجان وكذلك علاقات أذربيجان بأرمينيا.

ومـــما لا شـــك فيه أن مسألة تطبيع العلاقات بين تركيا وأرمينيا تبقى كمن يمـــشى بساق واحدة إذا لم تحل المشاكل العالقة في العلاقات بين أذربيجان وأرمينيا وذلـــك بسبب مشكلة ناغورنو كَرَبَاغْ التي سبقت الإشارة إليها. وفي هذا السياق فإن التطبيع في العلاقات بين أذربيجان وأرمينيا يجب أن يتحقق بالتوازي مع مسار تطبـــيع العلاقـــات بـــين تركيا وأرمينيا، بل إن الشروع في تحريك المسار التركي الأرمـــني ينبغـــي أن يتم فيه إدخال أذربيجان، وكذلك من حين إلى آخر يتعين أن تـــتقدم المباحـــثات بـــشكل ثلاثي في هذا الخصوص، وهذه أضحت ضرورة من

الـــضرورات. ومـــن جانب آخر فإن التطبيع في العلاقات بين تركيا وأرمينيا يمثل تلافـــيا وتداركا للنقص الذي حدث بسبب انهيار القدم الجورجية في المحور التركي الجورجي الأذري.

وإجمـــالا يمكن القول إنّ مسار التطبيع في العلاقات بين تركيا وأرمينيا أصبح يتميـــز بعوامل جديدة بعد تغير التوازنات بسبب الصراع الذي نشب بين روسيا وجورجـــيا، وأصبح يكتسب قوة تمكن من خلق ظروف جيوسياسية جديدة[13]. وهـــذه التطورات ينتظر أن تفرز نتائج إيجابية لتركيا والولايات المتحدة الأميركية وحلـــف شمال الأطلسي (الناتو) وكذلك بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبـــي، لكنها في الـــوقت نفسه وبالمقابل يعتقد أنها سوف تفرز نتائج سلبية بالنسبة إلى روسيا. وفي هـــذا الإطـــار فإنّ الصّراع على النفوذ في القوقاز يكون قد تركز في أرمينيا. هذا المسار بين تركيا وأرمينيا، يمكن فهمه كذلك على أنه محاولة لإدخال أرمينيا ضمن محـــور تركيا – جورجيا أذربيجان، في إطار هذا المحور يمكن الحديث عن مجال أو نطاق أمني جديد وكذلك عن ممر بديل للطاقة في القوقاز.

ومن الناحية الاقتصادية، فإنّ خط أرمينيا يقدم إمكانية نقل مصادر الطاقة من حـــوض بحـــر قـــزوين إلى الأسواق الغربية بأسعار رخيصة جدا. كما أن الصراع الروسي الجورجي قد أعطى دفعة قوية للتمدد الروسي في القوقاز، وهو الأمر الذي يمـــثل تهديـــدا ومـــشكلة أمنية لتركيا والولايات المتحدة الأميركية وحلف شمال الأطلـــسي (الناتو). وفي هذا الخصوص فإن مسار التطبيع بين تركيا وأرمينيا يمكن اعتباره تحركا للوقوف في طريق التوسع الروسي.

وبالنـــسبة إلى أرمينيا – التي توجد في نطاق محصور جغرافيا وسياسيا – فهي تنظر بإيجابية على المستوى البراغماتي إلى مسيرة التطبيع مع تركيا باعتبار أن الطريق المـــؤدي إلى اندماجها في أوروبا إنما يمر عبر تركيا. وبتعبير آخر؛ فإن أرمينيا بسبب وضـــعها الاقتـــصادي المتـــردي قد قطعت خطوات مهمة في طريق التطبيع لأن خلاصـــها يمـــر بطريقة أو بأخرى عبر التطبيع، وذلك بالرغم من العراقيل الكبيرة الموجودة في طريق هذا المسار.

مسار التطبيع بين تركيا وأرمينيا الذي يعتبر لا مفر منه يمثل تطوراً مهمّا سيكون عاملا مساعدا كذلك في حل المشاكل القائمة في العلاقات بين أذربيجان وأرمينيا[14].

وأخيراً فإن الاتصالات الدبلوماسية المكثفة التي شرعت تركيا في القيام بها مع أرمينيا منذ سبتمبر/أيلول 2008، بالإضافة إلى القرارات التي اتخذت على إثر اللقاءات التي عقدت في مؤتمر ميونيخ الخامس والأربعين للأمن – الذي سبق ذكره – قد بدأت تؤتي ثمارها. وعلى هذا النحو، وكما اتضح من العرض السابق فمن الملاحظ أن تطبيع العلاقات بين تركيا وأرمينيا مر عبر منتدى الاستقرار والتعاون في القوقاز، وبهذا المعنى فإن مسار التطبيع يعتبر جزء من هذا المشروع وفي الوقت نفسه يعد عائقا من العوائق التي تقف في سبيل تحقيقه.

الخاتمة

يلاحظ أن مرحلة حزب العدالة والتنمية انتقلت بالسياسة الخارجية التركية من مجرد اعتبار تركيا الدولة النموذج والدولة الجسر خلال التسعينات إلى سياسة أكثر منطقية تسعى إلى إنتاج الحلول لمشاكل المنطقة معتبرة بذلك نفسها دولة مركز. وفي هذا السياق يمكن أن تُقرأ الجهود التي بذلتها أنقره في يناير/ كانون الثاني 2008 في سبيل التوصل إلى حلول للمشاكل القائمة بين أذربيجان وتركمانستان[15].

ويمكن القول إن تركيا كسبت ثقة كثير من الأطراف وأصبحت الدولة المصدرة للأمن إلى محيطها القريب والبعيد بعد أن طرحت فكرة "منتدى التعاون والاستقرار في القوقاز"[16] الذي يعتبر انفتاحا في السياسة القوقازية خصوصا بعد الصراع الذي وقع في أغسطس/آب 2008 بين روسيا وجورجيا.

وإلى جانب ذلك فقد أصبحت الاستراتيجية التركية[17] معتمدة على أسس أكثر واقعية من الأهداف الكبرى التي كانت مرسومة في سنوات التسعينات. وكمثال على ذلك؛ فقد تمت الاستعاضة عن فكرة وحدة العالم التّركي بفكرة الوحدة الثقافية لدول المنطقة.

وأخيراً فإن حزب العدالة والتنمية في سياسته بمنطقة القوقاز وآسيا الوسطى كانت له خاصية فارقة ومميزة عن السياسة التي كانت متبعة خلال الفترات السابقة له، فقد عملت حكومة العدالة والتنمية على عدم تحييد روسيا، بل لقد اتبعت مقاربة تعمل على إدخال روسيا في الإستراتيجية المتعلقة بعلاقات تركيا مع دول

المـــنطقة. ويمكـــن هنا أيضا فهم مساعي تركيا لإدخال روسيا في مشروع نابوكو (Nabucco) بينما يرمي هذا المشروع في الأساس إلى تجاوزها وعزلها.

ومن جانب آخر، فإن تركيا تواصل دعم المنطقة في مجالات مختلفة مثل البنية التحتية والمساعدات المالية بالإضافة إلى مجال المواصلات والتعليم. وهذه العناصر لا شك تزيد من متانة علاقات تركيا بدول المنطقة، ويتوقع أن تتمكن تركيا من زيادة تعاونهـــا مـــع محيطها الإقليمي. وتركيا اليوم وخصوصا من خلال الاهتمام بمجال التعلـــيم تقوم بإنجاز استثمارات بعيدة المدى[18]، وعلى هذا النحو فهي تسعى إلى تكوين جيل يحسن فهم تركيا ويشعر نحوها بالمَيل والاحترام.

وينبغي الإشارة إلى أنّ مواصلة تركيا التحرك كزعيمة في منطقة القوقاز وآسيا الوســـطى يجعل علاقاتها تشهد شيئا من التموّج والاضطراب. وعلى الرغم من أن العلاقـــات الثنائـــية بين الزّعماء تؤدي إلى إنتاج علاقات صداقة حميمة وتقود إلى تحقـــيق نجاحـــات كبيرة على المدى القريب، إلا أنها على المدى البعيد لا تؤسس لعلاقـــات ثابـــتة مستقرة. ولهذا السبب من الضروري تنشيط الآليات المؤسساتية باستمرار في مجال العلاقات مع المنطقة.

إن مـــسار التطبـــيع في العلاقات الجاري الآن في عهد حكومة حزب العدالة والتنمـــية بين تركيا وأرمينيا يؤسس لتجاوز الجروح والأحكام المسبقة التي سادت العلاقات بين الطرفين عبر التاريخ. وهنا لا يمكن التغاضي عن المصالح المشتركة التي كان لها تأثيرها الواضح في هذا التقارب. وفي المرحلة القادمة، تعمل تركيا بما تملكه من تأثير على إدخال روسيا ضمن مشروع نابوكو (Nabucco)، وعلى هذا النحو يمكـــن القـــول بأن الصراع على الطاقة في المجال الجيوسياسي في منطقة بحر قزوين يمكن أن يتحول إلى تنسيق وتعاون. فضلا عن ذلك يعتقد أن تركيا باتباعها سياسة أكثـــر شمولية يمكن أن تطرح في المرحلة اللاحقة فكرة ربط بحر قزوين بالخليج من خلال إنشاء خط يربط تركمانستان وإيران وتركيا، وهو طموح إن تحقق فإن من شـــأنه أن تكـــون لـــه تأثيرات عميقة على المستوى الجغرافيا السياسية في المشرق بأكمله.

مصادر الدراسة

1. باختصار، جميع الطرق في المنطقة تؤدي إلى موسكو، انظر المؤلَّف السابق، ص 13.
2. عند النظر بشكل مفصل إلى احتياطيات دول المنطقة من البترول نجد ما يلي؛ احتياطي كازاكستان من البتـــرول مـــا بين 30 و40 مليار برميل. احتياطي أذربيجان 7 مليار برميل. أما احتياطي تركمانستان فيـــبلغ 600 ملـــيون برميل. وبالنسبة إلى الاحتياطيات من الغاز الطبيعي فهي على النحو التالي: يبلغ احتياطـــي تركمانستان 2.9 مليار متر مكعب، وبالنسبة إلى احتياطي كازاخستان فيبلغ نحو 1.9 مليار متـــر مكعب، أما احتياطي أذربيجان فهو يقرب من 1.3 مليار متر مكعب. هذه الأرقام والإحصائيات وفقـــا لـــــ "مخـــزون حوض الخزر من البترول والغاز الطبيعي"، EİA (المؤسسة الرسمية لإحصاء الطاقة التابعة للحكومة الأميركية).

Temmuz 2006, http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs/Caspian/images/caspian_balances.pdf; Hazar Havzasının Petrol ve Doğalgaz Rezervleri, ENI (İtalyan Enerji Şirketi), World Oil and Gas Review 2007, p. 23, 167. http://www.eni.it/eni/images_static/pdf/WOEG_2007/OG_unico_def.pdf.IEA.

3. Caspian Oil and Gas, http://www.iea.org/textbase/nptoc/archive/caspian_oil_gas98_TOC.pdf.
4. إلـــى جانب ذلك فقد أطلق على مشروع خط الحديد باكو – تفليس – قارص "خط حديد الحرير القرن الحادي والعشرين، ويعتبر مشروعا خط الأنابيب باكو – تفليس – جيهان، وباكو – تفليس – أرضروم مـــن بـــين الخطـــوات الملموســـة التي تبين أن تركيا وثقت علاقات التعاون بين المناطق الواقعة بين جورجيا وأذربيجان بواسطة خطوط الأنابيب المعدنية وطرق الحديد.
5. توزيـــع الحـــصص في مشروع الـــ "بتي تي سي BTC": إنكلترا 30.10%، سوكار SOCAR (BTC الشركة الوطنية للبترول بأذربيجان): 25:00%، شورون Chevron (الولايات المتحدة الأميركية): 8.9 %، ConocoPhillips (الـــولايات المـــتحدة الأميـــركية): 2.5%، TPAO (مجمـــوعة شركات تركيا البتـــرولية):ENI،6.53%: 5.0%، طـــوطال (فرنسا): 5.00%، إيطوشو (اليابان): 3.4%، إينـــباكس Inpex (الـــيابان): 2.5%، دلـــتا هـــيس Delta-Hess (العربية السعودية): 2.36%. انظر: http://www.btc.com.tr/mep.html http://www.btc.com.tr/images/pie-t.swf.
6. للاطـــلاع علـــى التفاصيل التقنية انظر: http://www.botas.gov.tr/projeler/tumprojeler/btc.asp. للاطلاع على التفاصيل التقنية انظر: http://www.botas.gov.tr/projeler/tumprojeler/btc.asp.
7. جنك بالا، "مغامرة خطوط أنابيب تركيا في أوراسيا"، مصطفى آيدن (در.)، مغامرة تركيا في أوراسيا 1989–2006: المثلث الأوراسي II، منشورات نوبل، سبتمبر 2007، ص 143–176، ص 173–77.
8. Ahmet Davutoğlu, "Turkey's Foreign Policy Vision: An Assesment of 2007", Insight Turkey, Vol. 10, No. 1, pp. 77-96, 2008, p. 88. http://www.insightturkey.com/Insight_Turkey_10_1_A_Davutoglu.pdf.
9. بـــتاريخ 1 مـــارس ســـنة 2003 رفض البرلمان التركي مذكرة رئاسة الوزراء التي تقضي بتفويض الحكـــومة إرســـال القـــوات المسلحة التركية لمساعدة القوات الأجنبية في غزو العراق وكذلك تواجد القوات الأجنبية في الأراضي التركية.
10. للاطـــلاع على معطيات أكثر تفصيلا انظر: http://www.izto.org.tr/NR/rdonlyres/3007B37C-53AD-46C7-8EEE-EC58063519B9/9061/RUSYA2007EYLUL.pdf , p.3.
11. Bülent Aras, "Turkish-Russian Relations and Eurasia's Geopolitics", Global Politician, 2.14.2005, http://www.globalpolitician.com/2344-russia.

12. الجمهـــوريات ذات الأصول التركية الموجودة داخل الفدرالية الروسية هي: تاتارستان، باش كردستان، تشواشستان، ياقوتستان، توفا، كاباردين–باكاريا، قره جاي، تشركازيا.
13. أركين ييلدز أوغلو، "روسيا والقوقاز والنشاط الجيوسياسي التركي الجديد"، 9 سبتمبر 2008، http://erginyildizoglu.blogspot.com/2008/09/rusya-kafkasya-ve-turkiyenin-yeni_09.html.
14. "طـــــريق كـــــول فـــــي أريفـــــان يمـــــر عبـــــر باكـــــو" أرارن، http://www.eraren.org/index.php?Lisan=tr&Page=Print&BultenNo=13657&Yer=Bultenler.
15. فـــي إطـــار المساعي الدولية القائمة على السلم والقانون من أجل حل المشاكل بين الدول بطرق سلمية تعـــتمد على طرق جديدة شرعت تركيا في اعتماد أسلوب العمل الصادق أو النية الطيبة من أجل حل المـــشاكل القائمـــة بـــين أذربيجان وتركمانستان، وفي هذا السياق تعمل تركيا على خلق الجو الملائم لتحقـــيق هـــذا الهدف. وتوجد بين أذربيجان وتركمانستان مشكلتان مهمتان؛ المشكلة الأولى تتمثل في مشكلة الغاز الطبيعي بالنسبة إلى أذربيجان ما بين عامي 1992 و1995، ومشكلة الديون المتراكمة بين البـــنوك مـــا بين عامي 1992 و1993. أما المشكلة الثانية فمتعلقة بوضعية مصادر الطاقة في حوض الخزر، وتتمثل في ادعاء كل طرف سيادته على حقول الطاقة في سردار/كبَازْ. وقد أدت هذه المشاكل إلـــى تجميد العلاقات بين البلدين في عام 1999. وبتاريخ 17 يناير 2008 أسفرت المساعي التي تقوم بهـــا تـــركيا عن التّوصل إلى اتفاق بين أذربيجان وتركمانستان بخصوص موضوع الديون، كما تقرر القـــيام بمجمـــوعة من الترتيبات التي تهدف إلى تكثيف التعاون في مواضيع الطاقة والتجارة وخطوط الأنابيب.
16. بالإضـــافة إلـــى هـــذا تـــسعى تـــركيا إلـــى ترسيخ الأمن في القوقاز وقيامها بدور المهندس في هذا الخـــصوص. ومـــن المنتظـــر أن تؤدي السياسة التركية المتبعة في القوقاز وآسيا الوسطى وانفتاحها الجديد على المنطقة مستقبلا إلى زيادة نشاطاتها هناك.
17. ويمكـــن القـــول باختـــصار هنا أن هذه الاستراتيجيات تتمثل في وضع العراقيل التركية أمام الإسلام الراديكالـــي فـــي المـــنطقة، وتقديم الدعم من قبل الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي إلى المـــنطقة بواســـطة تـــركيا، وتقوية الصلة بين دول المنطقة والمنظمات والهيئات الدولية والمؤسسات الغربية.
18. تقوم السياسة التركية في القوقاز وآسيا الوسطى أساسا على العنصر البشري، ونفهم من خلال مشروع العـــشرة آلاف طالب أن الاستثمار مركز على هذا المجال. وفي هذا الخصوص تكتسب المدارس التي أنشأتها جماعة فتح الله كولن في المنطقة أهمية كبيرة. لكن، وبسبب الطابع الدعوي الذي تتميز به هذه الجماعـــة وخشية انعكاس ذلك على سمعة تركيا وتأثيرها سلبا على علاقاتها بدول المنطقة يمكن القول إنه يتعين إشراف الدولة التركية على هذه المدارس.

تركيا والعرب.. شروط التعاون المثمر

مصطفى اللباد(*)

تلعب تركيا دوراً مؤثراً ومتزايداً في الشرق الأوسط أكثر من أي وقت مضى منذ تأسيس الجمهورية التركية عام 1923، إلى الدرجة التي لم يعد فيها السؤال مطروحاً هل تريد تركيا أن تلعب دوراً سياسياً في الشرق الأوسط؟، حيث إن المعطيات السياسية القائمة تشير إلى دور إقليمي تركي متبلور وظاهر الملامح يتعاظم بمرور الوقت.

هنا بالتحديد يحظى الموقف العربي من الدور الإقليمي التركي بأهمية تحليلية استثنائية لاعتبارات مختلفة، أولها أن العرب يشكلون شطراً كبيراً من منطقة الشرق الأوسط جغرافياً وبشرياً وتاريخياً وثقافياً، وتالياً يمكنهم تسهيل عودة تركيا إلى توازنات المنطقة أو عرقلتها.

وحتى يكتمل التحليل الضروري لفهم أبعاد الظاهرة الجديدة – أي دور إقليمي تركي في المنطقة – ربما يجب أولاً التنويه بمعضلة بنائية وهيكلية في تحليل أنماط العلاقات بين العرب وتركيا أو العرب وأية دولة أخرى، ومفاد المعضلة أن تركيا تمثل حالة كلاسيكية لنموذج الدولة – الأمة الناجزة والمتحققة بخلفياتها التاريخية والثقافية، في حين أن العرب، ورغم أنهم يشتركون في دائرة تاريخية وثقافية متناغمة ومتجانسة، إلا أنهم مع ذلك لا يشكلون حيزاً سياسياً واحداً، بل يتوزعون على أكثر من عشرين نموذج دولة – أمة بدرجات مختلفة من النجاح والتحقق.

أعاد الموقف القوي لحكومة رجب طيب أردوغان حيال مذبحة غزة 2009 توزيع أوراق اللعب الإقليمية، بحيث أرجع تركيا مرة أخرى إلى بؤرة المشهد الإقليمي التي غابت عنها لعقود طوال.

(*) مدير مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية بالقاهرة

وتتزامن العودة التركية الحالية إلى المنطقة مع ترحيب جماهيري عربـــي كبير ينظـــر إلى تركيا باعتبارها لاعبا إقليميا يعود بعد غياب ليتواجه إعلامياً ودبلوماسياً مـــع دولة الاحتلال الصهيوني، التي تعربد في المنطقة عسكرياً بغطاء أميركي وعجز شامل من النظام العربـــي الرسمي.

ولا يعـــني ذلـــك أن تركيا صارت تعادي دولة الاحتلال الصهيوني جذرياً ومبدئياً، ولكنها تعلم أن ممارسة الحضور الإقليمي في المنطقة يتطلب حداً أدنى من الصمود في مواجهة الصلف الإسرائيلي ومن ورائه القطب العالمي الأوحد، وهو ما فعلته باقتدار خلال العدوان الصهيوني على غزة وفشلت فيه معظم الدول العربية.

ومنذ جملة أردوغان الشهيرة "لحظة من فضلك" مقاطعاً مدير جلسة حوار في "منـــتدى دافـــوس" 2009 ضمته مع رئيس الكيان الصهيوني شيمون بيريز ومحتجاً علـــى أوصـــاف الأخير، بل مغادراً للجلسة في احتجاج شديد اللهجة، اكتشفت الجماهير العربية والتركية مشتركاتها الوجدانية والثقافية من جديد، فاندفعت مئات الألـــوف مـــن الأتراك إلى الشوارع ترحيباً بالعودة "المظفرة" لرئيس الوزراء الذي دخل في الوقت نفسه القلوب والأفئدة في العالم العربـــي وبأقل التكاليف السياسية الممكـــن تصورها، بعدما قفزت القوة التركية الناعمة في المنطقة قفزة غير مسبوقة بعد مجزرة غزة.

تحـــاول هذه الدراسة قراءة الموقف العربـــي من الدور الإقليمي التركي على أن يؤســـس لهـــذه القراءة بلمحة تاريخية مبسطة وسريعة؛ غرضها إلقاء حزمة من الـــضوء على العلاقات بين العرب وتركيا عبر الأزمان المختلفة وصولاً إلى اللحظة الـــراهنة. أما القسم الثاني من الدراسة فيتناول محفزات الدور الإقليمي التركي عبر تحلـــيل تجـــارب تركيا التاريخية منذ انتهاء الحرب الباردة مع التغيرات المختلفة في جوارها الجغرافي، وتحديد العوامل الذاتية والموضوعية التي تدفع شراع هذا الدور في بيئة إقليمية مضطربة ومتقلبة. ويتناول القسم الثالث حصراً عوامل الجذب المختلفة للـــنموذج التركـــي، في حين يخصص القسمان الرابع والخامس للموقفين المصري والسوري على التوالي من الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط.

وتـــوخت الدراسة إبراز موقف هذين البلدين بالتحديد لصفتهما التمثيلية بين المحـــاور الإقليمية، إذ تنضوي مصر في ما يسمى "محور الاعتدال"، في حين تصطف

سـورية – حـتى الآن – في "محور الممانعة" وذلك بسبب توزع الموقف العربـي علـى هـذين المحورين. وفي النهاية يركز القسم السادس والأخير على التوصيات الختامية لتعزيز المصالح العربية من العلاقات مع تركيا.

لمحة تاريخية

تعـود العلاقـات العربية – التركية إلى أكثر من ألف وثلاثمائة سنة مضت، وبالـتحديد مـنذ جرى أول تماس بين العرب والأتراك عام 54 هجرية عندما عبر عبد الله بن زياد – والي معاوية بن أبـي سفيان على خراسان – نهر جيحون وفتح بخارى وبيكند من بلاد الترك في ما وراء النهر. من وقتها ارتبط العرب مع الأتراك بوشـائج التاريخ والثقافة، واستمر التفاعل بين الطرفين صاعداً إلى أن تم التمكين للإسلام في كل مناطق تركيا الحالية.

وبعـد انتقال الخلافة العباسية إلى الدولة العثمانية احتلت الدولة العلية موقع القـيادة في العـالم الإسلامي لقرون متلاحقة، وحكمت أجزاء كبيرة من الوطن العربـي بما فيه العراق وسورية ولبنان والأردن والحجاز ومصر وشمال إفريقيا.

ومـع إعـلان الجمهـورية التركية على أنقاض الخلافة العثمانية عام 1923 افتـرقت السبل بين العرب وتركيا، خاصة بعد توجه الأخيرة نحو الغرب بخطوات متسارعة وإدارتها ظهرها إلى الشرق الأوسط.

وبالمقابـل اسـتكانت النخب العربية إلى "أحكام القيمة" في تقييمها لتجربة الجمهورية التركية ووضعت "منظاراً أيديولوجيا" ترى به تركيا، فمنع ذلك المنظار الأيديولوجي الذي استعملته النخب العربية والتيارات السياسية العربية، من اليسار إلى اليمين، الرؤية الموضوعية لهذا البلد الكبير والعريق والمؤثر في تاريخ المنطقة.

ارتكنت شرائح كبيرة من النخبة العربية ذات الميول القومية واليسارية ولعقود طـويلة علـى أحكام القيمة في تقييمها للأحداث والظواهر، فدمغت غالبية هذه النخـبة تركيا بالتبعية لطرف دولي بالقياس إلى تجربة الحرب الباردة وانضمام تركيا إلى حلـف الـسنتو ومـن بعده حلف الناتو. وحالت هذه النظرة المسطحة دون مواكـبة التطورات والتغيرات في هذا البلد الهام بالمنطقة والمؤثر فيها بشدة، بعد أن اختزلت سياسات تركيا الداخلية والإقليمية في إطار آني وضيق ومعلب سلفاً.

أما مؤيدو الإسلام السياسي العرب فراحوا ينعون على الجمهورية أنها كرست سقوط دولة الخلافة الإسلامية وقامت على أنقاضها، مما يعني بالضرورة أن الجمهورية التركية بنيت على "جريمة تاريخية". وفات الأخيرين أن الجمهورية التركية كانت إنجازا تاريخياً أنقذ ما يمكن إنقاذه من إمبراطورية تفككت بالفعل قبل سنوات من قيام الجمهورية وحكم عليها العالم الغربي بالموت، حتى أن الأستانة مقر الخلافة تم احتلالها فضلاً عن أجزاء كبيرة من تركيا الحالية، قبل أن يسترد العسكريون الأتراك من رفاق مصطفى كمال ما تبقى من الأراضي التركية من أيدي قوات الاحتلال الإنكليزي والإيطالي وحتى اليوناني التي جثمت على الخريطة التركية قبل قيام الدولة.

زاد التباعد بين الطرفين العربي والتركي بمرور الوقت، حيث خاض العرب معارك الاستقلال الوطني عن الاستعمار الغربي ورأس حربته في فلسطين منذ أربعينيات القرن الماضي، أما الأتراك فقد كان التغريب هو طريقهم الرسمي والمعلن لتحصين جمهوريتهم العلمانية الموالية للغرب والعضو في حلف الناتو.

ومع تولي رئيس الوزراء التركي الأسبق نجم الدين أربكان لمدة تقل عن السنة فقد انتعشت الآمال بتحسن العلاقات العربية – التركية على خلفية الأيديولوجية الإسلامية التي تبناها شخصياً وحزب الرفاه الإسلامي الذي قاده. ومع الانقلاب الذي أطاح بالحزب من الحكومة عام 1997 وحظر رموزه من العمل السياسي، فقد ابتعدت تركيا ودوائرها النافذة عن الشرق الأوسط متوجهة من جديد نحو الغرب.

ومع تولي "حزب العدالة والتنمية" ذي الجذور الإسلامية للوزارة في تركيا ابتداء من عام 2002، وانتصاراته الانتخابية المتوالية وتعزيزه لحضوره السياسي والقانوني والمعنوي في المجتمع التركي فقد بدأ يظهر ميل تركي للاهتمام بالشرق الأوسط وقضاياه وأخذ يتصاعد منذ احتلال العراق عام 2003 حتى بلغ ذروته خلال العدوان الصهيوني على غزة. وبالرغم من ترافق عودة تركيا إلى الساحة الشرق أوسطية مع تولي "حزب العدالة والتنمية" ذي الجذور الإسلامية للحكم، فإن العودة التركية تخدم في الواقع المصالح الوطنية والجيوبوليتيكية لتركيا قبل أية اعتبارات أيديولوجية.

محفزات الدور الإقليمي التركي

تتضافر مجموعة من العوامل لتخلق عوامل القوة في المشروع الإقليمي التركي من عناصر القوة الصلبة المتمثلة في اقتصاد قوي متجانس يحتل المركز السادس عشر عالمياً من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي، وفي قدرات عسكرية وبشرية ضخمة، وكذلك إلى أدوات القوة الناعمة مثل جاذبية المشروع الذي تقدمه وما تظهره من تجـــربة نادرة في التناوب السلمي على الحكم في منطقة أصبحت فريسة للتناحر بين الأصولية والديكتاتورية.

وفـــوق عـــوامل القـــوة المذكورة تملك تركيا موقعاً جغرافياً استثنائياً، إذ تبدو الجغـــرافيا التـــركية مـــثل شريحة أفقية كأنها هبطت من السماء وسط المياه بين البحر الأســـود والبحر الأبيض المتوسط. وتتحكم جغرافية تركيا العبقرية في الممرات البحرية في البوســـفور والدردنيل، أي الموصلة بين آسيا وأوروبا، بالإضافة إلى إطلالتها الممتازة علـــى البحـــر الأسود والامتداد الواسع لشواطئها الجنوبية على البحر المتوسط. ويمكن رؤيـــة الخريطة التركية كشريحة أفقية، وضعتها الجغرافيا باقتدار، بين القارات الثلاث أوروبا وآسيا وعلى مشارف أفريقيا إذ لا يفصلها عنها سوى البحر المتوسط.

وموقع تركيا الجغرافي متعدد المواهب، فهي تطل باقتدار على منطقة البلقان، كمـــا يضع موقعها الجغرافي منطقة بحر قزوين بامتياز تحت السيطرة الجغرافية، كما أن جغرافيتها تحبس روسيا عند حدود البحر الأسود، بعد أن تمنع عنها مياه البحر الأبيض المتوسط الدافئة.

يمـــثل الموقع الجغرافي التركي الشريحة الشمالية للشرق الأوسط، ويتماس مع الحـــدود الـــشمالية لكل من سورية والعراق، والحدود الشمالية الغربية لإيران، في تمـــازج استثنائي بين حضور المياه واليابسة في تشكيل الشخصية الجغرافية لتركيا. ولكـــل ذلـــك لعـــب الموقع الجغرافي الدور الأكبر في دخول تركيا إلى حلف الناتو؛ فـــشكلت جبهته الجنوبية الشرقية، واستطاع الحلف عن طريق موقعها الجغرافي الضغط على الاتحاد السوفياتي السابق – ومن بعده روسيا – وموازنة نفوذه في القوقاز.

وبالإضـــافة إلى العوامل الجغرافية العبقرية فقد خص التاريخ تركيا بروابط مع دول جـــوارها في البلقان والشرق الأوسط والقوقاز، مما يضفي أهمية مضاعفة على مميزاتها الجغرافية ويرقى بها إلى مصاف التأثير الجيوبوليتيكي العميق.

تغـــيرت الخرائط السياسية – بالرغم من ذلك العامل فائق الأهمية – في جوار تـــركيا القـــوقازي بعـــد نهايـــة الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي في بداية التسعينيات لغير مصلحتها، حيث لم تستطع تركيا تفعيل دور لها هناك على الرغم من الوشائج التاريخية والعرقية التي تربطها بالقوقاز.

وقفت روسيا – وريثة الاتحاد السوفياتي – حائلاً دون ذلك، بالترافق مع ميل غربـــــي واضـــح لـــضرورة عـــدم اســـتفزاز روسيا في البلقان. وشهد الفضاء الإســـتراتيجي لتركيا تغيراً عميقاً ثانياً في البلقان خلال عقد التسعينيات من القرن الماضـــي، حـــيث لم تـــستطع تركيا – التي تملك مصالح تاريخية هناك – مساعدة البوسنيين في يوغوسلافيا المتفككة، بسبب الرفض الأوروبـــي القاطع لدور تركي هناك.

تكـــرر ذات الأمر مع تركيا ومن بعدها في البلقان مع الألبان حلفاء الأتراك التاريخـــيين في إقليم كوسوفو، وهكذا خرجت تركيا خالية الوفاض من التغييرات العميقة التي حدثت في جوارها البلقاني والقوقازي. ثم عادت رياح التغيير لتعصف بـــتوازنات الـــشرق الأوسط مع احتلال العراق عام 2003، وأدى الموقف التركي بعـــدم المـــشاركة في العمليات العسكرية، إلى طفور جديد لدور الأكراد في شمال العراق بعد احتلاله.

وهكذا يمكن اعتبار أن التغيرات الجغرافية والسياسية في جوار تركيا الجغرافي مـــنذ نهاية الحرب الباردة وحتى احتلال العراق كانت سلبية في تأثيراتها على موقع تـــركيا الإقليمـــي كمـــا علـــى هامش مناورتها الإستراتيجية. وعموماً فإن تركيا اســـتدركت هـــذا الخلـــل عبر تبني حكومة حزب العدالة والتنمية طريق التعاون الاقتـــصادي مع حكومة إقليم كردستان العراق كوسيلة للسيطرة على طموحات الأكراد عبر تعميق تبعيتهم الاقتصادية أمام تركيا.

بمعنى آخر لم تعد القوة العسكرية وحدها هي التي تدير السياسة في تركيا، بل التخطـــيط الإستراتيجي واللعب على تناقضات وتوازنات المنطقة، وهو تطور كبير ينبغي التدبر في آثاره ومعانيه التي تتجاوز حدود إقليم كردستان العراق.

يمكـــن تفـــسير التغيرات السلبية في جوار تركيا بالرغم من إطلالتها الجغرافية العبقـــرية بتغلب الانحياز الأيديولوجي لنخب تركيا الحاكمة والمتطلعة نحو الغرب

مـــنذ تأسيس الجمهورية وحتى فترة قصيرة مضت، على ثوابت الجغرافيا، وهو ما أضر بالنهاية بقدرات تركيا الإستراتيجية الكامنة. ويبلغ هذا التحليل ذروة كفايته التفسيرية عند النظر إلى الواقع الجغرافي لتركيا ومقارنته بسياساتها الإقليمية منذ قيام "الجمهـــورية التركية" في العام 1923 وحتى أحداث غزة؛ فتركيا الواقعة بنسبة تبلغ 5ر97% مـــن جغرافيتها في آسيا قد توجهت على الدوام بثقلها الإستراتيجي نحو أوروبا حصراً!

وتتـــرافق عوامل القوة التركية الصلبة والناعمة والموقع الجغرافي مع فراغ كبير في المـــنطقة اليوم، وهو ما يجعل تركيا على وعي بأن مجالات تأثيرها الجيوبوليتيكي في جـــوارها الجغـــرافي قد أصبحت تتحقق في منطقة الشرق الأوسط أكثر من أي منطقة جغرافية أخرى تطل عليها تركيا.

وفي الـــنهاية يمكـــن لتركيا مواجهة التهديدات المحتملة من المنطقة عبر دورها الإقليمـــي الفاعل، مثلما يمكنها توظيف هذا الدور لتعزيز صورتها الدولية، وبالتالي ممارسة المزيد من الضغوط على الاتحاد الأوروبـــي ليقبلها عضواً فيه، في مثال ممكن الـــتحقق علـــى "العثمانية الجديدة" التي تصبغ السياسة الخارجية لتركيا تحت قيادة "حـــزب العدالـــة والتنمـــية" ولا تعـــادي الولايات المتحدة الأميركية أو الاتحاد الأوروبـــي.

عوامل الجاذبية في النموذج التركي

يقدم النموذج التركي ستة دروس للنظم السياسية العربية يجب دراستها بتمعن للاســـتفادة منها، مع الإقرار في الوقت نفسه بعدم قابلية التجربة التركية التاريخية للتكـــرار. وبالرغم من ذلك تشكل هذه الدروس عوامل جاذبية النموذج التركي التي تساعد على تعزيز فرص الدور الإقليمي التركي في المنطقة:

1. التناوب على السلطة بين الأحزاب المختلفة وإدماج التيار الإسلامي في العملية الديمقراطية.
2. الـــنموذج الاقتـــصادي الـــذي تقدمه تركيا باعتبارها أكبر اقتصاد في الشرق الأوسط في الوقت الذي لا تملك فيه موارد الطاقة عل العكس من غالبية الدول العربية.

3. التوفيق بين الحداثة والمعاصرة ومقتضيات المجتمع المدني من ناحية ومسألة الهوية بجذرها الثقافي والتاريخي والديني في إطار مقبول دولياً وإقليمياً.
4. الفصل بين الحزبي والدولتي في المجال العام، عبر الفصل الواضح بين حدود ومهام جهاز الدولة والحزب الحاكم.
5. تكوين مجموعات الضغط "اللوبي" في الولايات المتحدة الأميركية وليس الاعتماد على شركات العلاقات العامة موسمية الطابع فقط مثلما تفعل غالبية الدول العربية.
6. تعديل التوازن في إطار التحالف مع الولايات المتحدة الأميركية، لتحقيق أقصى قدر ممكن من المصالح الوطنية وحفظ قدر معقول من الاستقلالية ضمن إطار التحالف مع واشنطن وتحت سقفه.

الموقف المصري من الدور التركي

يتشابه الموقف المصري في نقاط كثيرة مع غيره من المواقف العربية المندرجة في ما يسمى "محور الاعتدال" حيال دور تركيا الإقليمي، إذ إن عمود خيمة هذا الموقف يقوم بالأساس على رؤية تركيا ذراع ثقل مكافئ للحضور الإيراني المتزايد في المنطقة. بمعنى أن مصر ومحورها تريان في الدور التركي ثقلاً موازياً في مواجهة إيران وليس بالضرورة للرغبة في التعاون الإقليمي مع تركيا بحد ذاته، جرياً على المثل العربي الشائع: قبول تركيا "ليس حباً في علي ولكن كرهاً في معاوية!".

وبالإضافة إلى هذا الموقف الأساسي ترى القاهرة أيضاً أن هناك مشتركات أخرى مع تركيا مثل الرغبة في الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية ووحدة التحالفات الدولية مع تركيا تحت المظلة الأميركية. وقد دفعت هذه العوامل مصر إلى دعوة تركيا للتدخل إبان مجزرة غزة والتوسط لدى إسرائيل، وهو ما قبلته تركيا بالطبع لأنه سيخلق لها شرعية دور إلا أنها أكدت بحصافة دبلوماسية أنها "لا تزاحم غيرها على الأدوار الإقليمية في المنطقة".

ربما يختلف موقف مصر مع غيرها من دول "محور الاعتدال" من حيث إن مصر أجرت العام الماضي 2008 الجولة الأولى من الحوار الإستراتيجي المصري – التركي في أنقره، وهو الحوار الذي يمثل نقلة نوعية كبيرة في علاقات دول المنطقة بعضها ببعض.

ومرد ذلك أن العلاقات الثنائية في المنطقة لم تعد مرتبطة بتطورات موسمية أو رغـــبات آنية؛ بل بمصالح ومشروعات وتوازنات، وكلها لب ومحتوى السياسات الخارجية للدول الساعية إلى تعظيم مصالحها الوطنية في الإقليم.

حافظـــت العلاقـــات المـــصرية – التركية على مستوى معين من العلاقات المقبولة، فكلا البلدين ينضوي – بشكل أو آخر – في التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية، فضلاً عن أن النخبة المصرية لم تعانِ تاريخياً من "عقدة تركيا" كما كان الحال في بلاد الشام حتى سنوات قليلة مضت.

وبالـــرغم مـــن ذلك يمكن ملاحظة حقيقة فائقة الأهمية مفادها أن العلاقات المـــصرية – التركية لم تصعد أبداً، برغم كل عوامل التقارب، إلى مستوى الشراكة المميزة بينهما منذ تأسيس الجمهورية التركية عام 1923 وحتى الآن. ويعود السبب في ذلـــك إلى تنافـــر بوصلة السياسة الخارجية للبلدين: التركية المتجهة نحو الغرب بـــشكل أساس، والمصرية المتمركزة حول الصراع العربـــي – الإسرائيلي بشكل شـــبه حـــصري. وهكذا تستقر العلاقات الاقتصادية بين البلدين على حجم تجارة واســـتثمار مباشـــر لا يـــتجاوز مليار دولار، بالرغم من كل الفرقعات الإعلامية الموسمية بهذا الخصوص.

ولـــذلك يمكن اعتبار أن العامل الأساس في إجراء الحوار الاستراتيجي بين الـــبلدين، هـــو التطورات والمستجدات الإقليمية خارج حدود البلدين، وليس العـــوامل الاقتـــصادية، أو القـــصور الذاتي الناجم عن علاقة إستراتيجية قائمة بالفعل.

دخلـــت مـــصر جولة الحوار الإستراتيجي مع تركيا وعينها على التوازنات بالمنطقة، إذ إن التقاء مصالح القاهرة وأنقره على الرغبة في موازنة الحضور الإيراني قد ساهم في تعبيد الطريق أمام الحوار.

كمـــا أن القاهـــرة الـــتي تقرأ تاريخياً المؤشرات الإقليمية وبحساسية معروفة، وجدت أن السياق الزمني العام الماضي كان مناسباً لإجراء هذا الحوار، مع ملاحظة أن القاهرة لا تقوم بحوارات إستراتيجية سوى مع الولايات المتحدة الأميركية. تتابع القاهـــرة امتلاك تركيا لمساحات تأثير متزايدة في سياسات المنطقة عبر دور "صانع السلام"، الذي تقوم به أنقره بين دمشق وتل أبيب بترحيب أميركي وأوروبـــي.

كما استدعت القاهرة دورا تركيا في المسألة الفلسطينية وهو ما يرسخ صورة تركيا باعتبارها "صانعة السلام" الأولى في المنطقة. وتأسيساً على ذلك يبدو أن القاهرة تعتقد أن المعالجة الأفضل في ضوء التوازنات الراهنة ليس الاصطدام بالدور التركي بل التحاور معه على هوامش الاتفاق والاختلاف؛ وصولاً إلى اقتسام دور "صانع السلام" معه.

ويقود التحليل الموضوعي للأمور والتوازنات – من منظور القاهرة طبعاً – أن ما اعتادت عليه المنطقة من سياسات وتحالفات قد صار أمراً من الماضي، فالعراق لن يعود على الأرجح كما كان قبل احتلاله حائطاً أمام النفوذ الإيراني في طول وعرض المنطقة.

تقوم القراءة المصرية لسياسة تركيا الإقليمية في المنطقة على أن المنافس الرئيسي للأخيرة على الأدوار بالمنطقة هو الطرف الإيراني، وهو ما يدخل تركيا في معادلة صفرية أمام إيران. ولذلك تتابع القاهرة سعي تركيا لضمان النجاح في تلك المنافسة الصفرية عبر ثلاثة خطوط متوازية:

أولاً: استيعاب إيران دبلوماسياً من خلال حوار سياسي وتبادل منافع اقتصادي وعلاقات حسن جوار وعرض وساطة بين طهران وواشنطن.

ثانياً: إضعاف دور إيران الإقليمي عبر محاولة حشد الأطراف العربية المسماة معتدلة في معسكر تقوده تركيا.

ثالثاً: دفع أطراف أخرى متحالفة مع إيران بعيداً عنها بالتدريج (سورية).

تأسيساً على ذلك تعتقد القاهرة أن تركيا تتوخى من حوارها الإستراتيجي حشد التأييد لسياستها في المنطقة مع احتفاظها، أي تركيا، بموقعها المتقدم في العلاقات مع واشنطن، ومن ثم حشد كل ذلك في مواجهتها مع إيران وصولاً إلى تعزيز الحضور الإقليمي التركي في المنطقة.

ولما كانت القاهرة منضمة ذاتها في ذات التحالفات الدولية مع تركيا، ولما كانت القاهرة والرياض قد أعلنتا في أكثر من مرة ومناسبة أن النفوذ الإيراني يهدد الاستقرار في المنطقة، تنظر القاهرة إيجابا إلى الدور الإقليمي التركي بشرط البقاء كعامل توازن في مواجهة إيران. ولكن المتفحص لهكذا قراءة يجد أنها لا تستند إلى معايير القوة الذاتية بقدر ما تستند إلى اعتبارات الموازنة بين طرفين آخرين، وبالتالي

فـــأي تغـــيير في طبـــيعة العلاقات الحالية بين تركيا وإيران – وهو احتمال وارد الحدوث جداً – سيجعل هذا الرهان خاسراً بشدة.

الموقف السوري من الدور التركي

تختزل الجمهورية العربية السورية في طياتها فسيفساء المشرق العربـــي، عرقياً وطائفياً، كما تكثف في موقعها الجيوبوليتيكي كل توازناته. حيث تتمثل في سورية كل الأقليات الدينية والعرقية الموجودة في الشرق الأوسط، وبالتالي لا تبدو صدفة أن تكـــون ســـورية هي لب ومحتوى معاهدة سايكس – بيكو، التي رسمت حدود وأقدار المشرق العربـــي منذ قرن من الزمان، أي منذ العام 1916 وحتى الآن.

تمنع سورية تركيا عن عمق شبه الجزيرة العربية، مثلما تحبس العراق عن شرق المتوســـط، وســـورية في الوقت عينه هي متنفس لبنان الجغرافي الذي يعطيه معناه المَدَوي، كما تتجاور سورية مع فلسطين بحيث تشكل عبر جنوبها الغربـــي رئتها الجغـــرافية والتاريخـــية. ولـــذلك لا ينطبق حتى مفهوم الدولة – الأمة على الحالة السورية إلا قليلا، بسبب غياب الجذر التاريخي للدولة السورية الحديثة في حدودها الراهنة.

وهذه الحقيقة التكوينية ألزمت سوريا تاريخياً بهوية عربية للحفاظ على كيانها المـــادي المجرد، وبحيث لم تعد العروبة خياراً سياسياً سورياً مقارنة بمصر مثلاً، بقدر مـــا هـــي قدر جغرافي وتاريخي. وتقود هذه الحقيقة إلى نتيجة جيوبوليتيكية فائقة الأهمـــية مفادهـــا أن سورية كانت ومازالت الرافع الحصري للأدوار الإقليمية في المـــشرق العربـــــي، وبحـــيث يبدو الصراع الراهن عليها – كما كان دائماً في الماضي – مجسداً لجوهر الصراع في المنطقة.

كانـــت ســـوريا ولا زالت جزءاً أساسياً من التصعيد والتهدئة الإقليمية بوصفها واسطة العقد في التحالف الذي تقوده إيران، حيث تنظم سوريا النفوذ الإيراني بالعراق وتربطه بمثيله في لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة بكيفية تتسق مـــع مركزية جغرافيتها في خارطة المنطقة. وبالرغم من تحالفها مع إيران، فقد نجحـــت دمـــشق في جمع تناقضات التصادم الإقليمي بين المشروعات المختلفة ووظفته لمصلحتها.

ويبدو ذلك واضحاً في تقييم التحالفات السياسية لسورية في المنطقة مع الدولتين الإقليميتين الأهم: إيران وتركيا، إذ إن سورية المتحالفة مع إيران ضمن المحور الإيراني – السوري هي في الوقت نفسه الدولة العربية الأقرب إلى المصالح التركية عما سواها. وسورية المتحالفة مع طهران، والقريبة إلى قلب وعقل أنقرة، هي التي تفاوض تل أبيب الآن، وبشكل يجعل بإمكانها ترجيح كفة مشروعات على أخرى في المنطقة. وهكذا أصبح النظام السياسي السوري، الذي لا يتمتع بإمكانات اقتصادية ومالية خاصة، هو نقطة التوازن لكل القوى غير العربية في المنطقة.

وتنجلي القدرات التساومية العالية لسورية إذا ما عقدت المقارنة بينها وبين مثيلاتها لدى السعودية، حيث لم تستطع الأخيرة برغم الفورة الهائلة في أسعار النفط (أكثر من مليار دولار يومياً) والتحالف الراسخ مع الولايات المتحدة الأميركية، أن تستمر في سياستها الإقليمية المحاصرة لسورية فكان الانفتاح الأخير اعترافاً بالمهارات السورية. وبالرغم من تحالف دمشق الإستراتيجي مع طهران، فإنها تفاوض تل أبيب – برعاية تركية – على الأقل لكسر الاصطفاف الدولي والإقليمي ضدها وهو ما حدث بالفعل.

تعلم سورية أن الهدف التركي من رعاية المفاوضات السورية – الإسرائيلية يتمثل في سحب رافعة إيران الإقليمية في المشرق العربي، وبالتالي تفكيك الحضور الإيراني في المنطقة. ولكن سورية تترك الباب مواربا أمام الأطراف كافة، فتصبح في وضع يمكنها معه "استدراج العروض" دون حسم خياراتها حتى اللحظة الأخيرة.

ولذلك تنظر سورية إلى تركية نظرة إيجابية ومشروطة في آن معاً، أي أن رعاية الوساطة واحتياج تركيا لسورية للنفاذ إلى معادلات المنطقة يبقيانها عاملاً إيجابياً لحماية المصالح السورية وتعزيز الأهمية التساومية لدمشق.

تعلم سورية أن نجاح الوساطة التركية سيجعل تركيا أكثر قربا من هدفها بقيادة المنطقة، ولكن سورية في هذه الحالة تكون قد حصلت على الجولان المحتل. ومن المعلوم أن المنطق الداخلي لبدء المفاوضات السورية–الإسرائيلية جدياً سيقود إلى تراجع في أولوية التحالف مع إيران على سلم اهتمامات صانع القرار السوري.

وهـــذا التراجع سيصب في مصلحة تركيا، التي تتواجه في معادلة صفرية مع إيران بالمنطقة، بمعنى أن التراجع في نفوذ أحد الطرفين سيصب في صالح الآخر وصولاً إلى إنهاء التنافس على قيادة المنطقة لصالحه.

جمعـــت قـــضية مياه نهري دجلة والفرات مصالح سورية والعراق، باعتبار أن تـــركيا هي دولة المنبع والدولتان العربيتان العراق وسورية هما دولتا المصب. ومنذ منتصف التسعينيات قلصت تركيا من مرور المياه إلى دول المصب عبر إقامة السدود داخـــل الحدود التركية قبل عبور المياه. وكانت هناك مجادلات قانونية شهيرة حول حقـــوق دول المنـــبع وحقوق دول المصب، وحتى الآن تمتنع تركيا عن إبرام اتفاق بينها وبين الدولتين العربيتين يتضمن حصص كل منهما.

ومن المتفق عليه أن سورية كانت تطالب بحقوق تقارب من مستوى خمسمائة متـــر مكعب/ثانية لتلبية احتياجاتها، وتقول تقديرات تركية إن تركيا أصبحت تمرر حـــصة أكـــبر لسورية، ولكن دون إطار قانوني لتقاسم المياه معها. وكانت هناك قـــضية حدودية واحدة عالقة مع سورية بخصوص لواء الإسكندرونة، الذي طالبت سورية بالسيادة عليها طوال أكثر من سبعين عاماً.

ومـــع تـــزايد الضغوط الدولية على سورية في السنوات الست الأخيرة، فقد تـــوارى الموضوع خلف المصالح السورية المتنامية مع تركيا. وتم حذف الكثير من المـــواد السلبية المتعلقة بفترة الحكم العثماني من المناهج الدراسية السورية، ولم تعد كـــتب المـــدارس الـــسورية تضيف كلمة "السليب" إلى لواء الإسكندرونة وأقفل الموضوع سورياً.

وبالإضـــافة إلى ذلك تشترك سورية مع تركيا في مصلحة أساسية وهي منع الأكراد من تأسيس كيان أو شبه كيان مستقل في أي جزء من كردستان التاريخية، لأن ذلـــك ســـيرتد سلباً على أراضيها أيضاً. وفي النهاية تعلم دمشق أن حدودها الشمالية مع تركيا هي حدود سياسية لا يمكن الدفاع عنها عسكرياً بسبب الفارق الهائـــل في مـــوازين القوى العسكرية، وبالتالي ترى دمشق في تركيا فرصة لموازنة الـــضغط الإسرائيلي على حدودها الجنوبية الغربية قبل أن تكون تهديداً عسكرياً. وإجمـــالاً أيضاً تنظر دمشق – مثلها مثل القاهرة – إلى الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط إيجاباً، من منظور حساباتها القطرية.

توصيات

تـــبرز تركيا من جديد كحقيقة جغرافية وتاريخية وعسكرية، في لحظة تاريخية تعـــاني فيها الدول العربية في المشرق من مآزق بنيوية هي الأخطر منذ الاستقلال، وهـــو مـــا يخلـــق فراغاً كبيراً في المنطقة تتقدم تركيا – موضوعياً – كي تشغله. وبـــسبب اخـــتلال القدرات الواضح بين الطرفين، يبدو أن القراءة العربية للدور التركـــي الإقليمي في الشرق الأوسط تنطلق من أنه حقيقة واقعة لا يجب الوقوف أمامها، بل التعامل معها لتعظيم المكاسب منها.

وبالـــرغم مـــن اختلاف العوامل المؤثرة في موقف الدول العربية الموزعة على المعـــسكرين المتقابلين، فإن القاسم المشترك بينها جميعاً يتمثل في أن الدور الإقليمي التركي لم يعد مسألة تركية صرف، بل يمتد بتأثيره العميق على مجمل التوازنات في المنطقة. وتأسيساً على ذلك يتوقف تعزيز المصالح العربية وتعظيم قدرة دول المنطقة على ترتيب أولوياتها الوطنية والإقليمية إلى حد كبير على فهم الإستراتيجية التركية الجديدة والتعامل معها على قاعدة المصالح المشتركة.

همـــشت الـــسياسات العـــربية تجـــاه تركيا والمستمرة حتى الآن دور العامل العربـــي في التأثير على السياسة الخارجية التركية، فالاستثمارات العربية في غالبيتها الـــساحقة تـــستقر خـــارج المـــنطقة، وحتى الواردات العربية المتزايدة من السلع والخدمات تتجاوز تركيا التي لا تحظى إلا بنصيب ضئيل جداً منها.

وهكـــذا وحـــتى الآن لم تقدم السياسات العربية لتركيا ما يمكن أن يرقى إلى درجة الأخذ في الاعتبار عند رسم سياستها الخارجية. ولا يمكن بالتالي أن نأمل في تفـــاهم وتعاون مع تركيا بشكل يراعى المصالح الوطنية والقومية دون إبراز مصالح اقتصادية لتركيا في العالم العربـــي، الذي يستورد من السلع أكثر بكثير مما يصدر. ســـاعتها يمكن لصناع القرار العرب مخاطبة تركيا من موقع الفاعل، وليس مطالبة الـــدول الأخرى ومنها تركيا بالتضامن مع مصالحنا دون أن نقدم مميزات بالمقابل، فطريق المصالح يسير في اتجاهين وليس في اتجاه واحد.

ولا يعنى ذلك أن المشاكل العالقة بين الدول العربية وتركيا سواء في موضوع المياه أو الحدود سوف تجد طريقها تلقائياً إلى الحل، ولكن وضع العلاقات العربية–التـــركية على طريق المصالح المتبادلة من شأنه التأثير في اتجاهات السياسة الخارجية

التركية لصالح الدول العربية. تتعامل غالبية الدول العربية مع الدور الإقليمي التركي ولسان حالها يمكن اختصاره بالعبارة التالية: "تركيا عادت لتقود من جديد".

مصادر الدراسة

1. Ibrahim Kalin, Turkey and the Middle East: Ideology or Geo- Politics?", private View, International Quarterly Review of Turkish Industrialists And Business Association (TUSIAD), Istanbul, Autumn 2008.
2. International Crisis Group, Turkey and Iraqi Kurd: Conflict or Cooperation?, Middle East Report No. 81, 13 November 2008.
3. Omer Taspinar, Turkey's Middle East Policies: Between Neo Ottomanism and Kemalism, Carnegie Paper, September 2008.

تركيا وإيران.. البعد عن حافة الصدام

حقي أوغور(*)

العلاقات التركية الإيرانية لها جذور ضاربة في القدم، وقد شهدت فترات من الشد والجذب، غير أنها ومنذ قيام الجمهورية في تركيا عام 1923 دخلت في مرحلة مختلفة وجديدة، ومنذ مجيء حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002 وتلك العلاقة تسير في منحى مميز انعكس اقتصاديا وسياسيا وأمنيا على البلدين، غير أن الأمر لا يخلو من تنافس وخلافات بشأن بعض الملفات المهمة والحساسة.

أسس ومرتكزات العلاقات التركية الإيرانية ومراحل تطورها

دخلت العلاقات التركية الإيرانية مرحلة جديدة مع إعلان قيام الجمهورية في تركيا عام 1923. فقد كان للشعار الذي رفعته تركيا آنذاك "السلم في الوطن والسلم في العالم" وقع طيب على إيران التي لم تكن تشعر بالراحة للسياسات "الإسلامية والطورانية" التي شهدتها الدولة العثمانية في آخر أيامها.

وبفضل هذه التطورات شعرت طهران أنها قد تخلصت – وإلى حد كبير – من الخطر التركي الذي كان يتهددها تاريخيا من جهة الغرب. إضافة إلى أن إيران قد استفادت من الإصلاحات التحديثية التي بدأت تركيا في تطبيقها والتي جذبت انتباه الشاه رضا بهلوي وزادته جرأةً على القيام بإصلاحات مماثلة في بلده[1]. ورغم المشاكل الحدودية العالقة بين البلدين في تلك الفترة والتي لم تحلّ بسهولة[2] إلاّ أنهما قد أبديا رغبة في تطوير العلاقات بينهما.

وبعد الحرب العالمية الثانية وجدت تركيا وإيران اللتين تعتبران السد المانع لوصول السوفيات إلى المياه الدافئة الحل من درء التهديد السوفياتي في التوجه إلى الكيانات الإقليمية المدعومة من طرف التحالف الغربي.

(*) كاتب وباحث تركي، ترجم النص من التركية إلى العربية مصطفى الستيتي

وفي بدايـــة الأمـــر ظهـــر حلف سعد آباد وبغداد ومن بعده منظمة الميثاق المركزي CENTO كمحاولات للتعاون الإقليمي المدعوم من طرف الغرب بشكل كبير، وكانت تلك المحاولات ترمي في الأساس إلى وقوف البلدين في وجه التهديد الروسي. أما منظمة التعاون الإقليمي للتنمية RCD التي تم إنشاؤها عام 1964 فقد كانت تلعب دورها في مجال التعاون الاقتصادي أكثر من غيره.

وقـــد كانت الفترة بين 1953 و1979 هي الأكثر تقارباً وتعاوناً بين البلدين، حـــيث تواصلت العلاقات الثنائية في المجالين العسكري والاستخباراتي بشكل أكبر تحت تأثير الحرب الباردة، فكان الضباط العسكريون الإيرانيون يتلقون تدريبات في تركيا في إطار الاتفاقات العسكرية الموقعة بين البلدين.

وفي فتـــرة الـــسبعينات بشكل خاص شهدت تركيا أزمات اقتصادية بسبب الـــتدخل العسكري في قبرص، وفي تلك الفترة ذاتها كانت إيران قد قطعت شوطاً مهمـــاً في الجانب الاقتصادي والعسكري بفضل ريع النفط الوفير، ورغم أن هذا الوضـــع قـــد تسبب في بعض الحزازيات لدى الجانب التركي إلاّ أنه لم يلحق أي ضرر بالعلاقات بين البلدين[3].

ومـــع الثورة الإسلامية التي قامت في إيران عام 1979 بزعامة آية الله الخميني انقطعت فجأة تلك العلاقات ذات البعد الأمني وحُلّت منظمة الميثاق المركزي بعد انـــسحاب إيـــران وباكستان منها. وعند اندلاع الحرب العراقية الإيرانية وضعت العلاقـــات التـــركية الإيرانية على السكة من جديد خاصة مع تشكيل طورغوت أوزال لحكومته في تركيا من بعد ذلك. ففي تلك الفترة لم تشارك تركيا في الدعاية المـــضادة لإيـــران، بل إنها عملت على استغلال الفرص التي صنعتها الحرب وذلك بإيجـــاد أســـواق لمنتجات اقتصادها المتنامي. وقد اتبعت إيران سياسة مماثلة حيث كانـــت تـــتفادى أي خطـــاب أو تصرف يحول تركيا إلى خصم باستثناء بعض تـــصريحات الخمـــيني بخصوص أتاتورك وخصوصاً في الفترة التي كانت فيها إيران تعاني من حصار مفروض من طرف الدول الغربية والعربية.

وفي عـــام 1985 قام أوزال بإنشاء منظمة التعاون الاقتصادي ECO الشبيهة بمـــنظمة الـــتعاون الإقليمي للتنمية RCD، وبعد سقوط الاتحاد السوفياتي بادرت أفغانـــستان وجمهـــوريات آسيا الوسطى بالانضمام إلى هذه المنظمة. ولكن بدأت

العلاقات بين تركيا وإيران تشهد فتوراً ملحوظاً بعد انتهاء الحرب الإيرانية العراقية والحـــرب الباردة. وفي تلك الفترة ذاتها كانت أهم النقاط التي انتقدت فيها إيران تركيا هي العلاقات التركية الإسرائيلية واهتمام تركيا بالأقلية الآذرية في إيران. هذا إضـــافة إلى ما يتكرر على ألسنة الغرب فيما يتعلق بجعل تركيا المثل الأعلى لدول آسيا الوسطى والقوقاز فقد شكل ذلك مجالاً للتنافس بين البلدين.

ومما زاد من تعكير صفو العلاقات التركية الإيرانية أن المجموعات البيروقراطية الـــتي دخلـــت في معركة ضد الحكومة الائتلافية التي تشكلت في تركيا عام 1996 بـــزعامة حزب الرفاه ادعت أن هذا الحزب يعمل على إنشاء نظام في تركيا يحكم بالشريعة متعاوناً في ذلك مع إيران، هذا إضافة إلى أن تلك المجموعات ادّعت أيضاً أن إيران قد زادت من دعمها لحزب العمال الكردستاني. وقد اعتبرت ليلة القدس التي شارك فيها السفير الإيراني في أنقرة محمد رضا باقري عام 1997 أحد الأسباب الـــتي أدت إلى انـــدلاع أحـــداث 28 فبراير/شباط التي أطلق عليها فيما بعد اسم انقلاب ما بعد الحداثة[4].

في الظاهـــر بدأ تحسن العلاقات التركية الإيرانية بعد استبعاد حزب الرفاه من السلطة وما أعقب ذلك من أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001 وظهور نية الولايات المتحدة الأميركية للتدخل في العراق. فتركيا تعتبر أن أكبر تهديد أمني بالنسبة إليها هـــو إنشاء دولة كردية محتملة في شمال العراق، وفي هذا السياق أبدت انـــزعاجها مـــن الـــتحالف الوثيق الذي أظهرته الولايات المتحدة الأميركية إزاء أكراد العراق وهـــو ما دفعها إلى مزيد توثيق تحالفها مع إيران. وفي هذه الفترة كذلك قام حزب العمال الكردستاني بإنشاء PJAK من أجل القيام بنشاطات داخل إيران، وبدأ يشن الهجمـــات على مراكز الشرطة على الحدود مع إيران الأمر الذي زاد من التقريب أكثـــر بـــين تركيا وإيران، ولأول مرة في تاريخ البلدين تحدث عمليات عسكرية مشتركة بينهما[5].

وقـــد اعتبر الفوز الكاسح الذي حققه حزب العدالة والتنمية في انتخابات 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2002 وتشكيله الحكومة منفردا تطوراً إيجابيا في إيران. وعقب فوز الأخير في تلك الانتخابات وزعت الحلوى في الشوارع الإيرانية احتفاء بذلك، وظهـــرت في قـــنوات التلفزيون الإيرانية تعليقات فيها كثير من المبالغة تقول بأن

الـــشعب التركـــي أدار ظهره للأحزاب العلمانية وتوجه نحو الأحزاب الإسلامية. وبالمقابـــل فـــإن أعضاء الحكومة بصورة خاصة، ومراعاة للوضع التركي الداخلي الحساس ومعرفة منهم بالتوازنات الداخلية، وتجنبا لإثارة ردود أفعال القوى المتنفذة داخـــل البلاد، وكذلك استنتاجا للدّرس مما حدث لمروة قواقجي[7] فإنهم لم يعبّروا عن سعادتهم بطريقة مُفرطة ومبالغ فيها.

غير أن الدّلائل تقوي الاعتقاد بأنه لم يحدث تغيير كبير بخصوص سياسة أنقرة إزاء طهران. وهذه التّغييرات التي حصلت لم تكن مجرد مبادرات شخصية من قبل أفراد في حزب العدالة والتنمية أو من قبل حكومة أربكان السابقة، بل هي سياسة تعتمد على القرارات التي اتخذت من قبل جميع هيئات الدّولة وأركانها.

إن التـــنافس التاريخـــي الذي ميز أكبر دولتين في المنطقة قد تجلت مظاهره في كـــثير مـــن الأحيان، بيد أنه عمليا يمكن القول بأن السياسة التركية إزاء إيران قد اعتمدت على ركائز ثلاث:

- تأمين الطاقة.
- التنسيق في المسائل الأمنية المتعلقة بالمشكلة الكردية.
- اعتبار إيران بالنسبة إلى تركيا ممرا ينفذ إلى وسط آسيا وجنوبها.

وفي وقـــت مـــن الأوقات ثارت مزاعم في الإعلام التّركي تذهب إلى أن ثمة تهديـــداً على النسيج الاجتماعي التركي مصدره إيران (تشيع). غير أن الخصوصية الثقافـــية لتـــركيا جعلـــت التأثير الإيراني لا يمسّ سوى قسماً ضيّقا من الشريحة الإسلامية في البلاد.

ومـــن الناحـــية الأمنـــية ثمة تقارب كبير فيما يتعلق بوجهات النظر خلال السنوات الأخيرة بين تركيا وإيران حول وحدة التراب العراقي والموقف من حزب العمـــال الكردســـتاني. وبالموازاة مع تحسن العلاقات السياسية بين البلدين في هذه المرحلة شهدت حركة تصدير السلع والبضائع من تركيا إلى إيران زيادة مطّردة.

وعـــند النظـــر إلى الطرف المقابل، أي الطرف الإيراني فالملاحظ أن الحكومة الإيرانية ومنذ قيام الثورة انتهجت سياسة خارجية تفضل عدم إفساد العلاقات مع تـــركيا. فقـــد تجـــاوزت إيران موقفها الإيديولوجي واضعة في اعتبارها أن الجسر الوحيد المستقر الذي يربطها مع الغرب هو تركيا. فالمشاكل الحدودية أو المشاكل

المتعلقة بالثورة وما قيل عن تصديرها والتي عاشتها إيران مع جيرانها الآخرين لم تؤثر في علاقتها بتركيا، وكل عام تفد إلى تركيا أعداد كبيرة من السياح الإيرانيين لزيارة تركيا، وفي الوقت نفسه هناك الآلاف من الطلاب الإيرانيين يدرسون في الجامعات التركية، ولم يصدر أيّ تصريح تركي ينتقد سلوك هؤلاء الطلاب.

وقد تحسنت العلاقات الإيرانية التركية أكثر بسبب السياسات التي كانت تتبعها الإدارة الأميركية في عهد بوش الابن، خاصة بعد أن مارست تلك الإدارة ضغوطا شديدة على حكومة حزب العدالة والتنمية بمجرد وصوله إلى السلطة من أجل السماح للوحدات العسكرية الأميركية بالمرور إلى العراق. ولم تتحمس الحكومة ولا الجيش لهذا الموضوع ورفض البرلمان التركي المذكّرة بفارق ضئيل من الأصوات، وقد قوبلت هذه الخطوة بتقدير كبير في إيران رغم ما كانت تضمره إيران من عدم ارتياح بسبب علاقات تركيا بإسرائيل وعضويتها في حلف الناتو.

وكذلك قوبل رد الفعل التركي الغاضب من إسرائيل عقب اغتيال الشيخ أحمد ياسين الأب الروحي لحماس برضا كامل في إيران. وقد بدا هذا الارتياح واضحا سواء من خلال اللهجة التي تكلم بها المسؤولون الإيرانيون أو من خلال التعليقات والتحليلات في وسائل الإعلام المقروءة والمرئية.

وقد ترسخت سمعة تركيا الإيجابية في المنطقة بفضل الجهود الكثيفة التي بذلتها الحكومة التركية لوقف إطلاق النار أثناء الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان في صيف عام 2006. وقد جاءت المشادّة الكلامية التي نشبت بين رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان والرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز في منتدى دافوس 2009 لتزيد من موجة الإعجاب بتركيا في إيران. وبينما كانت تصريحات المسؤولين الإيرانيين لا تتوقف مدحا وإشادة بهذا الموقف كان الطلاب الإيرانيون يمطرون السفارة التركية في طهران بالورود والأزهار، بل إن هناك من اقترح إطلاق اسم رئيس الوزراء التركي أردوغان على أحد الشوارع في طهران.

وربما يكون من المفيد هنا أن نفتح قوسين حول نظرة إيران لتركيا، وذلك من أجل فهم طبيعة العلاقات الثنائية بين البلدين، فتركيا تمثل تجربة مهمة سواء بالنسبة إلى الإنسان العادي في الشارع، أو بالنسبة إلى المسؤولين الإيرانيين، إذ إنها تمتلك ثراء تاريخيا وثقافيا كبيراً، كما أن تجربة الحداثة لا سيما اعتبارا من القرن التاسع

عشر قد أثرت في إيران سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وبالرغم من أن البنية الحداثية لتركيا والتي تشكلت مع قيام الجمهورية تثير من حين إلى آخر بعض ردود الأفعـــال في تـــصريحات المـــسؤولين الإيرانيين إلا أنه في الوقت نفسه ثمة نوع من الشعور بالإعجاب والغبطة إزاء تركيا.

وقـــد أكـــد أحد الكتاب الإيرانيين على أنه في الفترات الأخيرة جاء إلى السلطة أناس يولون أهمية واضحة للقيم المعنوية والأخلاقية، ويضعون حدّا للممارسات المتطرفة للعلمانـــية ويعملون على إقامة توافق وتوليف بين القيم الثقافية المحلية وبين طرق الإدارة الـــسياسية المعاصرة، وهذا الأمر شد اهتمام المثقفين أساسا والأوساط الجامعية بشكل كـــبير[11]. وهؤلاء يؤكدون أن تركيا سوف يكون لها دور فعال بعد انضمامها للاتحاد الأوروبـــي إذ يمكنها ذلك من تمثيل الدول الإسلامية بشكل جيد[12].

هواجس وظنون:

لكـــن بالرغم من هذه التغييرات المهمة في النظرة الإيرانية وفي الوعي الإيراني إزاء تـــركيا في السنوات الأخيرة إلا أنّه في الوقت نفسه لا يمكن القول إن السياسة الخارجـــية التركية تتماهى تماما مع المصالح الإيرانية وتتطابق معها. فالواقع أن إيران تتابع بقلق شديد الوساطات التي تقوم بها تركيا بين إسرائيل وسوريا، ولذلك فإن المسؤولين السوريين اضطروا لتنظيم عدة زيارات إلى طهران بهدف إزالة المخاوف التي تساور إيران. فإيران متخوّفة من نية تركيا إقصاءها فيما يتعلق ببعض خياراتها بالمـــنطقة. وكمـــثال علـــى ذلك – وعلى إثر الأزمة الجورجية – طرحت تركيا مـــشروع منـــتدى الـــتعاون القوقازي، وهذه الخطوة أزعجت إيران التي لا تخفي علاقاتهـــا بالمـــنطقة. وفي رده على الاقتراح التركي صرح وزير الخارجية الإيراني منوشـــهر متكي بأن أي كيان إقليمي لا تشارك فيه إيران لن يكون بمقدوره تأمين الاستقرار، كما قام متكي بزيارات مكوكية إلى دول المنطقة لاستطلاع الأمر.

لكـــن مـــع كل هذا، عندما نقيّم العلاقات الثنائية بين البلدين بصورة عامة نلاحـــظ أن الجوانب الإيجابية فيها تطغى على الجوانب السلبية. ومن بين المشاكل الحقيقية التي تواجه إيران باستمرار مشكلة الملف النووي ومشكلة التوسع والتمدد الشّيعي، وقد كان من اللافت أن تركيا تعاملت مع هاتين المسألتين بهدوء وتوازن.

وقـــد دأبـــت الحكومة التركية باستمرار على القول بأنه من حق كل دولة امتلاك الطاقـــة الـــنووية واستخدامها في الأهداف السلمية، وقد برز موقفها هذا بصورة واضـــحة في المـــدة الأخيرة. وفي كلمة لرئيس الحكومة نفسه ألقاها في الولايات المـــتحدة الأميركـــية وجه كلامه إلى الدّول الغربية قائلا: "إنه ليس من العدل أن تمـــتلكوا أنـــتم مئات الأسلحة النووية بينما تقولون لإيران لا تفعلي ذلك". وحتى المـــسؤولين الإيرانيين يؤكدون "نحن لا نريد إنتاج الأسلحة النووية، ما نريده هو فقط الحصول على التكنولوجيا التي تمكننا من إنتاج الطاقة".

هـــذا الموقف التركي من الملف النووي الإيراني قد يمكن أنقره من لعب دور الوســـيط النـــزيه بينها وبين الولايات المتحدة الأميركية مستقبلا إذا دعت الحاجة إلى وسيط.

ومـــن جانـــب آخـــر فإن تركيا نأت بنفسها – على الأقل بشكل علني – عن الاتهامـــات المـــوجهة إلى إيران والمتعلقة بنفوذها المتزايد في العراق ورغبتها في تكوين الهـــلال الشيعي. وبالإضافة إلى كل ذلك فقد اعتبرت تركيا التصريحات الإيرانية بشأن البحـــرين تصريحات غير مسؤولة، وقد جاءت تصريحات وزير الخارجية التركي آنذاك علي باباجان لتؤكد دعم أنقرة لجميع دول الخليج بما في ذلك البحرين.

إن العلاقـــات التـــركية الإيـــرانية تتحسن خاصة منذ مجيء العدالة والتنمية، وعندما كان رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في إيران كانت أصوات التهديد ضد إيران لا تزال تنبعث من كل مكان، وفي تلك الفترة نفسها قام الرئيس الإيـــراني محمـــود أحمـــدي نجاد بزيارة إلى إسطنبول. ومن جانب آخر تواصلت الزّيارات الروتينية التي تقوم بها الهيئات التابعة للبلدين وتواصل التعاون في عدد من المجالات وخصوصا المجال الاقتصادي، ومجالي الاتصال والطاقة.

كمـــا أن الانفـــتاح الذي تنتهجه تركيا إزاء كل من سوريا والعراق وبلغت معه العلاقـــات الثنائـــية بـــين البلدين درجة التوقيع على اتفاقيات تعاون إستراتيجية– بعد مـــشاكل متـــنوعة كانت قائمة بينهم حتى عهد قريب – قد قوبل باهتمام كبير داخل إيـــران. فبالنـــسبة إلى العراق، سوف يكون لدخول تركيا في تعاون وثيق مع حكومة نـــوري المالكـــي الشيعية تأثير واضح على المجموعات السنية في البلاد حتى وإن كانت الـــولايات المتحدة الأميركية لا ترغب في ذلك، كما أن الاتصالات المباشرة في الفترة

الأخـــيرة مـــع الأكراد يترك أثره بالتأكيد على إيران[13]. ولكل هذه الأسباب ظهرت إرادة ورغـــبة من قمة السلطة في إيران ممثلة في الرئيس أحمدي نجاد لإقامة تحالف يضم كـــلا من تركيا وسوريا والعراق وإيران. وأخيراً فإن لقاء الرئيس التركي بمرشد الثورة على خامنئي لا يعد حدثا هينا وهو يمثل دلالة على مدى عمق العلاقات بين البلدين.

العلاقات الاقتصادية

يـــصل حجـــم التجارة بين تركيا وإيران عشرة مليارات دولار. وتعد إيران واحـــدة من أهم مصادر تزويد تركيا بالطاقة، وكذلك تعتبر الطريق البري الوحيد لتـــركيا نحـــو دول القوقاز ووسط آسيا. ومن ناحية أخرى فإن الشركات التركية بدأت في الأعوام الأخيرة تحصل على المناقصات ذات العوائد الاقتصادية الكبيرة في إيـــران. ومن ناحية أخرى فإن اتفاقية استخراج البترول ونقله التي كان من المتوقع إمـــضاؤها في جـــولة إسطنبول التي قام بها رئيس الجمهورية الإيرانية أحمدي نجاد الصيف الماضي، والتي أعلن عن إرجائها لأسباب تقنية تبيّن الأهمية التي توليها إيران لتركيا. وهذه الاتفاقية المعمول بها حاليا، تهدف إلى أن تُحيل إلى الشركات التركية وبـــدون مناقصات التنقيب عن البترول في منطقة خليج البصرة وفى حقول جنوب إيران التي تمثل حوضا للطاقة المشتركة بين إيران وقطر.

وقـــد اعتبر الرئيس التركي عبد الله غل قرار إلغاء الرسوم الجمركية حتى عام 2015م بـــين الدول الأعضاء في قمة "إيكو" ECO التي دعي إليها أثناء انعقادها في طهـــران في مـــارس/آذار 2009 مهما للغاية بالنسبة إلى تركيا. وفى حالة تحقق هذا الأمـــر فـــإن الصادرات التركية إلى إيران يمكن أن تزيد بشكل كبير. وفي الوقت الحالي يلاحظ أن ميزان الصادرات الخارجية بين الدولتين هو لمصلحة إيران بشكل كبير بسبب عامل الطاقة.

ومـــن ناحية أخرى فإن عدد السياح القادمين من إيران إلى تركيا يزداد كل يوم، وهـــو مؤشـــر مهم على طبيعة العلاقات الاقتصادية الثنائية. والدليل على ذلك هو أن عـــدد الـــرّحلات التي نظمتها الخطوط الجوية التركية إلى طهران قفزت خلال العشر ســـنوات الماضـــية من ثلاث رحلات في الأسبوع إلى عشرين رحلة. وتوجد رحلات طيران الآن مباشرة بين إسطنبول وطهران وتبريز وأضيفت مؤخرا مدينة مشهد.

ولكـــن تعتبر العقوبات التي تفرضها البنوك الغربية على إيران من أهم العوائق التي تقف أمام تطور العلاقات الاقتصادية بين الدولتين. وقد اقترحت إيران تأسيس بـــنك مـــشترك، وإجـــراء الأعمال التّجارية بالعملة المحلية للبلدين من أجل تجاوز المـــشاكل المتمـــثلة في العقوبات التي ترى فيها إيران واحدة من أكبر العقبات أمام صادرات الشركات التركية[14].

ويأتي الدّعم الذي تقدمه إيران لمشروع "نابوكو" الذي تؤيده تركيا بقوة، والذي ســـوف يقـــوم بإيـــصال مصادر الطاقة من القوقاز وآسيا الوسطى إلى أوروبا ليعزز العلاقـــات بين البلدين. فمن المعروف أن الدول الأوروبية لا تريد البقاء مرتبطة بمصدر واحـــد للطاقة يأتيها عبر روسيا ولهذا فإن هذه الدول تنظر إلى مشروع نابوكو باهتمام بالـــغ. وبالإضافة إلى ذلك، فمن أجل أن تتمكن إيران من الانضمام إلى هذا المشروع وتـــستفيد مـــن بيع النفط والغاز الخارج من أراضيها عبر هذا المشروع يجب أن تحل مـــشاكلها الأساســـية مع الولايات المتحدة الأميركية. وهذا الوضع لا يخدم مشروع "نابوكو" فحسب بل هو مفيد كذلك بالنسبة إلى مشروع "خط أنبوب السّلام" الذي تعقـــد عليه إيران أمالاً كبيرة والذي يصل من إيران إلى الهند عبر الأراضي الباكستانية. وبسبب هذه المحاذير السياسية فإن إيران إما أن لا تنفذ مشاريعها الكبيرة أو تضطر إلى بيع الطاقة بأسعار أقل بكثير من منافسيها.

كمـــا يذكر في هذا الصدد أيضا مشروع خط الرّبط "طرابزون" – "تبريز" الذي تهـــتم به إيران اهتماما خاصًّا والمرتبط بالعلاقات الاقتصادية بين تركيا وإيران. ويعتقد الإيـــرانيّون أن جلب وارداتهم من الغرب عبر البحر الأسود سيكون أكثر ربحاً وأقل زمنا، وهم مهتمون بهذا المشروع اهتماما كبيراً، لا سيما في ظل المشكلة القائمة مع دولة الإمارات العربية المتحدة التي يوجد بها أهم قواعد الاستيراد في المنطقة.

الموقف التركي من الملف النووي الإيراني

تقـــيّم تركيا البرنامج النووي الإيراني من عدة زوايا، فأولا، ينتاب تركيا قلق مـــن أن يـــؤدي توصل إيران لصنع أسلحة نووية إلى ظهور سباق تسلح جديد في المـــنطقة، وهي قلقة أيضا من أن يؤدي هذا الوضع إلى الإخلال بالتوازن بين دول المنطقة. ثانيا، إن تركيا تعتبر حصول إيران على السلاح النووي عاملا مهما يقوي

مـــوقفها في التنافس الثنائي غير المعلن بينهما. وإضافة إلى ذلك، فإن تركيا منذ بدء الأزمـــة الإيرانية تفادت الوقوف في صف الولايات المتحدة الأميركية بالمعنى التام. وإلى جانب ذلك عملت على استخدام لغة متوازنة تقول من خلالها إن النشاطات الـــنووية الإيرانية ذات أهداف سلمية. كما أنها كانت تعترض على سياسة الكيل بمكـــيالين في المنطقة بخصوص موضوع الأسلحة النووية. ولهذا السبب، تؤيد تركيا العرض الذي تقدمت به سوريا في جدول أعمال الأمم المتحدة والهادف إلى إخلاء مـــنطقة الـــشرق الأوسط من الأسلحة النووية تماما، والذي يستهدف في الأساس إســـرائيل. ومن ناحية أخرى، فإن تركيا ذاتها خطت في السنوات الأخيرة خطوة جـــادة للاستفادة من التكنولوجيا النووية، وهى قلقة من احتمال توجيه الضغوط المطـــبقة على إيران عليها هي ذاتها فيما بعد تحت حجج مختلفة. ومن هذا المنطلق أعلـــنت تـــركيا لمرات عديدة أنه من حق كل دولة استخدام التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية في إطار رقابة المؤسسات الدولية المسؤولة، وحظيت تركيا لموقفها هذا باحترام إيران.

دبلوماسية الوساطة

ومنذ أعلنت الولايات المتحدة عن استعدادها للدخول في حوار مع إيران بعد فتـــرة من الصراع دامت ثلاثين عاماً أعلنت شخصيات تركية مهمة وعلى رأسها رئـــيس الوزراء رجب طيب أردوغان بأن بلاده مستعدة للعب دور الوسيط وقال "إن هناك رغبة لدى الطرفين في لعب تركيا لهذا الدّور"[16].

وإذا تحققـــت المفاوضـــات الشاملة بين الولايات المتحدة الأميركية وإيران فمن الممكـــن أن تكون لتركيا مساهمة إيجابية في ذلك لأن وجهات نظر المسؤولين الإيرانيين إزاء أردوغـــان وغـــل إيجابـــية. وهـــم يعتبرون الاقتراحات التي يقدمها كلّ من غل وأردوغان مبنية على نوايا حسنة وليست نتيجة للضغوط الغربية[17]. لذلك يمكن القول بـــأن الإدارة الإيـــرانية تنظر إلى الوساطة التركية نظرة إيجابية، ولكن أيضاً يجب عدم التقلـــيل من الصعوبات التي تواجه جهود الوساطة هذه. ولا شك أن الاعتقاد بإمكانية حـــل المشاكل العالقة بين إيران والولايات المتحدة الأميركية حلاً نهائياً في فترة وجيزة يعتـــبر أمـــراً مستبعدا. ومن بين المشكلات العويصة في العلاقة بين إيران والغرب عدم

اعتـــرافها بوجود إسرائيل ودعمها لحماس وحزب الله اللذين يقومان بأعمال مسلحة ضد إسرائيل.

ومن ناحية أخرى وبناء على ما تم إدراكه أثناء المباحثات التي أجراها في مايو/أيار 2009 رئـــيس الجمهـــورية عبد الله غل في طهران فإنّ الإيرانيين ليسوا على قناعة بأن الولايات المتحدة جادة في تدشين مرحلة جديدة[18]، وإن تغيير لغة خطاب إدارة أوباما فـــيما يخـــص إيران أمر مهم لكنه ليس كاف وحده. وإن عدم قيام الولايات المتحدة الأميركـــية بخطوات عملية في هذا الصدد يمكن أن لا يُطيل جو التفاؤل السائد في هذا الخصوص، بل يمكن أن تزداد حالات التوتر بين الطرفين.

ومـــن ناحـــية أخرى، هناك شكوك حول جدية رغبة إيران في الوساطة التي تقـــوم بها تركيا، فالرئيس الإيراني أحمدي نجاد قال في تصريح صحفي أدلى به أثناء وجـــود عـــبد الله غـــل في إيران إنه لا داعي للوساطة. وهناك تحليلات تؤيد هذه الشكوك ترى أن إيران لا تريد أن تعطي ورقة رابحة لتركيا التي تنافسها في المنطقة حتى لو تحققت هذه المباحثات[19].

إنّ إدراك الـــدور التركي الإيجابـــي في إيران بناء على ما تم تأكيده في هذه الدراســـة، والمواقـــف الصارمة لحكومة حزب العدالة والتنمية بخصوص السياسة الخارجية المحايدة، وثقة تركيا في التوازنات الإقليمية، كل ذلك يزيد فرصة أنقرة في هذه الوساطة.

إن إيران مدركة تماماً لمساهمات تركيا في بناء مشروعات الطاقة التي تهتم بها إيران بقـــوة، ولإســـهامات تركيا في منابر التعاون الإقليمي. ثم إنّ تطوير إيران لعلاقاتها مع تـــركيا باعتـــبارها عنصر توازن في المنطقة يمكنها من مواجهة اتهامات العرب لها بنشر المذهب الشيعي، وكل ذلك من شأنه أن يعزز العلاقات التركية الإيرانية.

الخلاصة

إنّ قـــوّة تطور العلاقات التجارية والسياسية بين تركيا وإيران حقيقة قائمة، وإيران واحدة من أكبر مزودي تركيا بالطاقة، وتركيا كذلك توفر بعض المنتجات التي تحتاجها إيران. وهناك مصالح مشتركة للبلدين في عدة مشروعات مثل مشروع "نابوكـــو". وهـــناك توافق في الرؤى بين الدولتين في بعض الموضوعات السياسية

وعلـــى رأســـها القضية الكردية ووحدة الأراضي العراقية. وإن السياسة الخارجية التـــركية الـــتي تنتهج أسلوب تخفيض المشكلات مع الجيران إلى نقطة الصفر تقابل بإيجابـــية في إيران. وفي ظل هذه الأجواء فإن كلا الدولتين تحاولان إسدال الستار على بعض السلبيات التي عاشاها في الماضي ليدخلا مرحلة جديدة. ولا يوجد عائق يعيق تحقيق تركيا تعاوناً مع إيران مثل ما حققته مع سوريا بداية، ثم مع العراق من بعـــد. والمـــشكلة الأبـــرز في هذا الصدد هو علاقات إيران مع الغرب، ولا سيما علاقاتها المتوترة مع الولايات المتحدة الأميركية.

وإذا نجحـــت إيـــران في معالجة هذه المشاكل وقبلت بالوساطة التركية، فإن المنطقة ينتظرها مستقبل مختلف. وهذا الوضع يبعد نظريات الصدام المذهبـــي التي يراد تنفيذها في المنطقة وتعيد دولا مثل العراق إلى أطر متعاونة وليست متصادمة.

والتقارب الموجود بين تركيا وإيران يمكن أن يلعب دوراً مهما في حل الكثير مـــن المشاكل مثل: مشكلة "قره باغ" بين أرمينيا وأذربيجان وحتى مشكلة الجزر الإماراتية الثلاث التي تحتلها إيران.

وهكذا ففي الوقت الذي تقل فيه نفقات الأمن يزداد فيه الاستقرار وتتحسن النهـــضة، وأيضاً في ظل هذا فإنّ المؤسسات الإقليمية مثل منظمة المؤتمر الإسلامي ومـــنظمة التعاون الاقتصادي يمكن أن تعمل بفعالية أكثر. ولو أن إيران استطاعت أن تكـــون دولـــة مـــصدرة للأمـــن في المنطقة لاستفادت كثيرا خاصة في المجال الاقتصادي، إذ إنها – على سبيل المثال – لن تكون خارج اللعبة في مشاريع كبيرة يجـــري تنفـــيذها منها مشروع (باكو – تفليس – جيهان)، وسوف تستطيع أن تـــتخلص من الحصار الذي فرض عليها. وأيضاً سوف لا تظل بعيداً عن التكتلات مثل تجمع تعاون القوقاز وتستطيع أن تتصرف إقليمياً بشكل أكثر حرية.

وحتى لو لم يتحقق أي انفراج في العلاقات الإيرانية الأميركية في الفترة المقبلة فإنـــه مـــن غير المرجح أن يحدث أي توتر في العلاقات التركية الإيرانية. ولكن إذا ازداد ضـــغط إيـــران على دول الخليج وعلى رأسها العراق والبحرين، فإن تركيا ســـوف تتخلـــى بـــشكل كبير عن سياسة البقاء على الحياد، وسوف تضطر إلى الوقوف إلى جانب الطرف الضعيف لحماية التوازن الإقليمي.

مصادر الدراسة

1. أثـــناء الحـــرب العالمية الأولى تقدمت الوحدات العثمانية إلى حدود تبريز، وأصبحت المناطق الغربية لإيـــران تحـــت السيطرة العثمانية.للتفاصيل انظر محمد علي حما كاتوزيان، دولت وجامعه در إيران، انقـــراض كاجـــار واســـتقرار بهلوي. ترجمة فارسي، حسن أوفشار، نشر مركز. بالإضافة إلى ذلك للإطـــلاع علـــى مقالة شاملة في هذا الخصوص انظر، كاوه بايات، "الجامعة التركية"، إيران وتكوين الهوية الوطنية، إشراف: حامد أحمدي، ترجمة حقي أويغور، نشريات كوره 2009.
2. فـــي عـــام 1932 أعطت إيران لتركيا مناطق في جبل كونتشوك آغري، وبالمقابل أعطت تركيا منطقة كوتـــور لإيران. كوكهان تشيتين صايا، "مفهوم التهديد التقليدي الإيراني في السياسة الخارجية التركية والمسألة الجيوسياسية الشيعية"، ملف آوراسيا، 2007، الجزء 13، العدد 3، ص 168.
3. كوكهان تشيتين صايا، المؤلف السابق، ص 175.
4. صدرت تعليقات كثيرة حول الموضوع في وسائل الإعلام التركية، كمثال على ذلك انظر:مراد يتكين " 28 شباط/فبراير في الذكرى العاشرة"، صحيفة رادكال، 1 مارس/آذار 2007.
5. للاطـــلاع على العمليات المكثفة التي وقعت في عام 2007 انظر بشكل خاص: "إيران تقصف قنديل"، سي أن أن تورك، 24. 8. 2007.
6. للاطـــلاع علـــى هذه المقالة التي لقيت صدى كبيرا في تركيا انظر: سعد الله زاري "الإخوان وتركيا"، كيهان، 3 فبراير 2009.
7. مروة كاوقجي هي نائبة البرلمان التي طردت من البرلمان بسبب حجابها.
8. للاطـــلاع علـــى الآراء التـــي ظهـــرت في هذا الاتجاه وكذلك ما كان عليها من ردود انظر، قدري كورسال، "لقد أصبحنا شرق أوسطيين أكثر بواسطة دبلوماسية حزب العدالة والتنمية"، صحيفة ملّييت، 16 مارس 2009.
9. من المعروف أن للبروفيسور الدكتور أحمد داود أوغلو دوراً مهما في رسم السياسة الخارجية لحكومة حـــزب العدالة والتنمية، وللاطلاع على التصريحات التي أدلى بها في "منتدى برونو كرايسكي للحوار العالمي" ومقره فينا انظر: "حاجة الاتحاد الأوروبي لتركيا لكي يصبح قوة عالمية"، صحيفة ستار، 21 -10-2008.
10. فـــي الفتـــرة التي شهدت فيها العلاقات الإيرانية العربية انفتاحا كبيراً كانت العلاقات التركية السورية تشهد توتراً ملحوظا، وهو ما انعكس سلبا على العلاقات بين دول المنطقة عموماً. من ذلك أن الرئيس التركي سليمان ديميرال انسحب من قمة زعماء دول منظمة المؤتمر الإسلامي احتجاجا على القرارين اللذين صدرا عنها وتضمّنا إدانة لتركيا.
11. جـــواد دليـــري، "تـــركيا هاكلـــي ميانـــيء أوروبـــا وهاورمـــيانا"، ديبلوماسيي إيراني بورتالي، 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2007.
12. وجهة نظر يتبناه قطاع واسع من الأتراك.
13. جلال خوش تشهره، جيلفاهاي سياسيهء خارجيةء تركيا"، صحيفة كاركوزاران، 12 تموز 2008.
14. حظيت الزيارة التي قام بها رفعت حصارجيك أوغلو رئيس اتحاد الغرف التجارية التركية إلى طهران باهتمام كبير من قبل العديد من المسؤولين الإيرانيين.
15. للاطلاع على تحليل شامل بخصوص النشاط النووي الإيراني انظر: حقي أويغور، "Iran's nuclear ambitions"، SETA فبراير/شباط 2008.
16. للاطـــلاع علـــى تـــصريحات رئـــيس الوزراء لصحيفة الغارديان البريطانية انظر: "إيران تطلب منا الوساطة"، صحيفة صباح، 26 فبراير/شباط 2009.

17. مهرداد هادر، "نجوى در سواحل مرمره"، صحيفة اعتماد، 21 أغسطس/آب 2008.
18. أثناء استقبال مرشد الثورة سيد علي خامنائي للرئيس عبد الله غل أكد على هذا الموضوع، وقال إنه لا توجد إشارات على تغير في سياسة الرئيس أوباما. كما أن التلفزيون الرسمي الإيراني تحدث عن تمديد أوباما للعقوبات على إيران ثم توقف طويلا عند حديث خامنائي.
19. أورد عارف كسكين ذو الأصول الإيرانية والمتخصص في شؤون الشرق الأوسط جملة من الأدلة التي تجعل إيران لا تنظر بحماس إلى الوساطة التركية. انظر "لماذا لا تريد إيران الوساطة التركية" www.asam.org.tr، 3 مارس/آذار 2009.